وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية والأدب العربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدّكتوراه في الدّراسات النّحوية والبلاغية في ظل مناهج البحث اللّغوي الحديث

موسومة بـ

التّجاوزات المبرّرة في ضبط قواعد اللّغة
-من خلال البعدين البلاغي والدّلالي-

إعداد الطالب: حميدة مداني

إشـــراف : أ.د.عوني أحمد محمد

لجـــنة المنـــاقـشة

أ.د.بوزيان احمد	جامعة تيارت	رئيسا
أ.د.عوني أحمد محمد	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا
أ.د.حرير محمد	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
أ.د.مرتاض عبد الجليل	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
أ.د.مطهري صفية	جامعة وهران	عضوا مناقشا
أ.د.جلايلي أحمد	المركز الجامعي النعامة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية
1435هـ-1436هـ / 2014م-2015م

قال تعالى:

﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيَ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾

سورة الأحقاف ، الآية:15.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين
حفظهما الله وأطال في
عمريهما ،إلى الزّوجة الكريمة
والأبناء ،إكرام و محمد وعبد
الإله وإسماعيل وياسر حفظهم
الله.

الشكر

يقول المصطفى عليه أفضل الصّلاة وأزكى التّسليم: (من لا يشكر النّاس لا يشكر الله).

شكري لأستاذي الفاضل :الأستاذ الدكتور عوني أحمد محمد على ما أولانيه من اِهتمام ومتابعة ورعاية أدام الله صحّته وعافيته.

وشكري سلفا للأساتذة الأفاضل-أعضاء اللّجنة الموقّرة-على تفضّلهم بمناقشة هذه الرّســـــــــــالة و الشّكر موصول كذلك إلى عميد كلية الآداب و اللّغات ،قسم اللّغة و الأدب العربي، جامعة ابن خلدون-تيارت-.

وإلى كل الأساتذة بالكلّية.

مقدمة

إنّ اللغة العربية تعُتبر مرآة أُمّتها وظاهرة اِجتماعية تعكس حالة مجتمعها من رفعة وتقدُّم ونهضة أوضعف فإذا اِضطلع بهاعلماؤها واِهتّموابها من خلال كتاباتهم ودراساتهم واِعتمدو هافي مختلف شـــؤونهم بِاعتبار ها لغة رســـمية وطنية؛وأبدعوا وتفنّنوا بها وفيها؛لاشكفإنّها ستظل لغة حضارة تألف وتؤلف، لغة تتفوق بتفوق أصحابها، لغة قادرة على آداء كل الوظائف التي تتطلّبها اللّغة الحيّة النامّية.

ولعل من أهم العوامل التي ســـاعدت في بقاء مكانتها عند المســـلمين بِاعتبارها لغة كتاب الله عزّوجلّ من جهة وكذلك حميّة وغيرة أبنائها من جهة أخرى.

وما جهود الأوائل في القرن الأول الهجري وطوال القرون الثلاثة الموالية التي شمّر فيها علماء العربية على سواعدهم بدءًا بـــأبي الأسود الدؤلي (ت69هـــ) والخليل بن أحمد (ت 175هـــ) وأضرابهما من علماء البصرة والكوفة و مابعدهما إلا دليل على همّة أبنائها وشغفهم بحب لغتهم.

لقد كان لاِتساعرقعة الإسلام وفُشُوِّ اللّحن بسبب اِختلاف ألسن الأمم التي كان لها حظ في نطق لغة الضّاد أن يتسرّب ذلك اللّحن إلى أجيال العرب .

فهيّؤوا لها الطّريق القويم المســـتدام من خلال ضـــبط قواعدها والِالتزام بســـماعها وقياسهاوالعدول عن هذا وذاك في مواضع جوّزتها البلاغة، حتى يكون للُّغة توسُّع يستمد من مبدأ الاِختيار الفنّي الذي يســـعى إلى الجِدّة والإنتاج والتّأثير الجمالي؛فتخرص بذلك كل معاندٍ اِتّهمها بالقصور والِانغلاق أو اِدّعى فقرها وعدم مجاراتها لبقية اللّغات ؛بل إن هناك من تجنّوا عليها فرموها بالرّكاكة ووصـــموها بالعُجمة حتى من أبناء جلدتها العاقين، غير أنّه شهد لها الغرب وذكروا الحقيقة بعينها لأنّه لاسبيل لمناقضة الموضوعية عندهم.

ونذكر من هؤلاء المســـتشـــرق الفرنســـي "رينان" الذي أبهرته لغة العرب وأدهشـــته بكثرة مفرداتها ودقّة معانيها وكمالها من تدرج وبقائها على صورتها عكس ماحدث لِلُغات أخرى، كاللّاتينية التي حُجزت بين جدران المعابد ولم يعد لها حظ التدّاول بين أهلها اللّهم

إلا ما أُضـــطُّر إليه من أجل الدّراســـات اللّغوية كما كان الحال عند 'فرانزبوب' و'جورج مونن' و'ديسوسير' وغيرهم من الذين طرقوا أبواب الدِّراسات اللغّوية.

وحرِيٌّ بنـا نحن العرب أن نفخر بلغتنـا وهي التي وســـعت كـل العلوم والمعـارف وحافظت عليها من الضَّـياع والإهمال عبر عصـور شـابتها الحروب والنِّزاعات وأتت على الغث والسّمين.

غيرأنّه من الجدير بالذّكر أن ليس هناك من علوم اِهتمت بكلامالبشـر وسـبرت أغوار تراثهم أكثر من علم البلاغـة وفن البيـان وعلم النحو؛ ولأن السّـــبب في ذلـك يرجع إلى تحقيق رغبة الإنسان في الكشف عن جوهره.

كما أنّنانرى في ســـؤالنا القديم المتجدِّد: هل هناك قواعد ثابتة متّبعة في إزالة اللِّثام عن فنون البلاغة وتقويماللّسـان وضـبط الكلام وتصـحيح الأسـاليب جوابا كافيا شـافيا عن سبب البّحث في هذه العلوم.

لقد تطرّق كثير من العلماء إلى قضيةتلك المعاييرولا أحسب أنّهم قصّروا في ذلك ، كما أنّهم ربطوا في كثير من المواقف النّحو بالبلاغة، وتحدّثوا عن العلاقة التّكاملية فيما بينهما ؛ نحوٌ يضبط القاعدة، وبلاغة تُدركها الفطرة السّليمة، فبحسبان البّعد الزّمني نجد الفلســفة اللّغوية ســبقت التّعقيدات النّحوية،حيث أبدى أفلاطون تعريفات اِســمية وفعلية وتابعه تلميذه أرسـطوفي ذلك،كما تطرّق أفلاطون إلى الجملة في شـقّيها اِلاسـمي والفعلي وما يترتب عنها من تعابـــيـــــر اِنعكاس للأفكار في مجرى النّفس خلال الكلام ؛هذا عند علماء الغرب القدامى.

و لم يقصّر علماؤنا في الاِهتمام بلغتهم ومكانتها ، فهذا الجاحظ (ت256هـــ) سبر أغوار العربية وراح يُنظّر فيها وقيّد ذلك في كتابه "البيان والتبّيين" و"الحيوان" وهذاعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) صاحب نظرية "النّظم" التي تضمّنها كتابه "دلائل الإعجاز" وكيف أنّه ربط الكلام المخزون في الأذهان ببعضـــه البعض داخل نســـق وترتيب يمليه المعنى في نفس المتكلم وفق أحكام وقوانين نحوية .

وكثيرٌهُم علماءالعرب الذين أبلوا البلاء الحســـن في هذا الميدان وقد ســـبقوا عبد القاهر الجرجانيفي تطرُّقهم إلى فن البلاغة إلا أنّهم لم يقفوا على المعنى الحقيقي "للنّظم" ومنهم الباقلاني (ت 403هـــ) في كتابه "إعجاز القرآن" و"أبو هاشم الجبائي" المعاصر له وتلميذه القاضـــي عبد الجبار(ت415هـــ) صـــاحب كتاب "المغني في أبواب التّوحيد والعدل" والذي رأى أنّ الفصـــاحة تظهر في التّركيب ولابد لها من خصـــائص ثلاثة وهي المواضـــعة والموقعية والإعراب وهي التي تحقق ما ســـمّاه بالنّظم وكل هذه المفاهيم التي ذكرها عبد القاهر ليصل إلى نظريته دون أن يهمل أسماء العلماء الذين سبقوه في التّنظير لفنون البلاغة .

وهذا مما عُرف عن الجرجاني وحرصـه على الأمانة العلميّة أنّه أشـار إلى مصـطلح الضّم الذي تحدث عنه القاضـي عبد الجبار، وإلى التّجاوزات المبرّرة لقواعد اللغة، إلا أنّه لم يذكر اِســـمه صـــراحة وذلك كما جاء في كثير من كتب التّراث التي عالجت البلاغة وما تعلق بالتّراكيب والتّعابير داخل أســـيقة النّصـــوص لاِختلاف مذهبيهما الدّيني، وإن دلّ هذا فإنّما يدل على تبصُّـــر هذا العالم وحكمته وفطنته ومدى أمانته العلميّة فهو يشـــير إلى المصدر وينقل النّص مشـفوعاً باِسم صـاحبه وهي الطريقة المنـهجية في البحث الأكاديمي في وقتنا هذا ويتجلى ذلك عند ذكره للاِتجاهات العامة للعلماء.

ومن تجنّيات علماء الغرب على لغتنا العربية أناِســـتغلّ بعض علمائهم من أمثال 'بوفون' و'ديســـوســـير' و'جاكبســـون' تراثنا العربي مُدّعين إحياءه في أثوابَ جديدةٍ وإن اِختلفت نغمات الطَّرق، فغضّـوا الطّرف عما أبدعته الحضـارة العربية الإسـلامية في شـتى الميادين وتجاهلوا ذلك التّراث الذي لولاه لما كان لمختلف العلوم في عصـــرنا هذا وجود، ونصّـــبوا أنفســـهم أهل فكرٍ وإبداعٍ دون غيرهم مع نظرتهم الدُّونية لبقية الأُمم الأخرى مخالفين في ذلك ما اِدّعوا به .

غير أنّ أعمال بعض المستشرقين كان واضح التأثُّر بالأدب العربي وتراثه الاِسلامي، فكانوا معجبين أيّما إعجاب بذلك، فهذا المســتشــرق الهولندي "توماس أربانيوس" نشــر مفاهيم لأبعاد النّظم لـعبد القاهر الجرجاني بروما سنة 1617مو"فريتسكرنكوف " الألماني

البريطاني (ت 1953م) حقّق الأصمعيات وتكلّم عن إبداع الفكرة في كيفية تقسيم الطّبقات وهذا "فرابتاج" الألماني (ت 1861م) الذي نشـر حماسـة أبي تمام وغيرهم كُثر وإن كان فيهم نوع من الإِعتراف إلا أن الكنيسـة لا ترضـى بذلك على الإطلاق،وهذا هوتحدي اللّغة العربية بكل خصائصها سواء تعلّق الأمر بالغيُّورين عليها أو المتجنِّين عليها.

إنّ لغتنا العربية بما حملته من مزايا وضـوابط في المعيار والوصـف إلاّ أنّنا نلاحظ مايعرف بالتّجاوزات المبرّرة في ضـبط قواعد اللّغة التي لا تعني مخالفة القواعد النّحوية وضـوابطها بقدر ما هي تنويع واِتّسـاع يعطي حرّية ومرونة يُبدع من خلالها الكاتب دون أن يعطّل من الوظيفـة الأصـليـة للّغـة (الفهم والإفهـام) كمـا قـال الجـاحظ وبـذلـك هو البيان،وبهذا فهو يُقدّم المعنى في أبهى وأجمل لفظ مع حسـن الإِختيار وديباجة الصّـياغة مما تنشـده البلاغة ويتم التّطرق إليها في البحث البلاغي، كما أوردته كتب البلاغة على شكل صورتين الأُولى تجاوز للصّواب والثانية تجاوز للأصل.

فالأولى غير مسموح بها فهي كسر لنظام اللّغة وتعدٍّ على حُرمتها وتجاوز لقوانينها ومعاييرها وهي تُخِلُّ بفصـاحة الكلمة وبناء الجملة وتعيب المعنى، ولعل المثال الحي في تراثنا والذي اِسـتُهلك كثيرا في كتب البلاغة كما هو في قول (الأجلل) حيث فكّ الشّـاعر الإدغام خلافا للأصـل، إنّما هو كسـر في مسـتويات اللغة (المسـتوى الصّـرفي) فأنكره البلاغيون وعدُّوه خرقا مرفوضا.

أما التّجاوز الثّاني فهو مقبول في نظر البلاغيين ولا غبار عليه إذ أنّه يتّفق وقوانين اللّغة من حيث المعنى والمبنى وتوسـيع معاني اللّغة من خلال ظواهرها الدّلالية المتنوعة التي تغُصُّ بهـا، كـدلالـة ألفـاظ المشـترك والتّرادف والأضـداد وكـذا ترتيـب أجزاء الجملة(التّقديم والتّأخير والصّـدارة في الكلام)، والحمل على الجوار والإضـمار والتوّهم والحذف واللّبس في المعنى وغيرها من التّجاوزات وعلاقتها بكشـف المعنى الذي قد لا يترجمه اللّفظ بذاته وتعجز اللّغة من اِحتوائه، وهي بذلك تحيد عن مقتضـى الظّاهر إلى أبعاد فنية وجمالية تحافظ على سـلامة نظام اللّغة وتجنح إلىبلوغ الصّـورة البلاغية التي تتحقق من خلال هذا التّجاوز.

فالتّجاوز وعلاقته بالمصطلحات الحديثة التي تدور في فلكه كاللّحن الحدثي، واللّحن المبرّر، والإطاحة، الإختلال، والمخالفة والشّـــناعة، والإنتهاك والإنحراف إلى غير ذلك، قد ارتبطت بالمصطلح التّراثي العربي في الدّرس البلاغي بمسمّيات عدّة وهي:

الإبداع والإبتداع، والتّوســع، والتّجاوز، والمجاوزة، والعدول والتّخيّر، وقد ذُكر في تراثنا ذلك حينما يقع المجاز لمعاني ثلاثةذكرها ابن جني وهي الإتّساع والتّوكيد والتّشبيه ومصــطلح التخيّر الذي يُعبِّر عن مضــمون المجاوزة عند "عبد القاهر الجرجاني ويتميّز بالأسلوب الذي يعدل عن معنى آخر يختلف عن الأول.

كما أنّ المصطلح يرتبط بمفردات كثيرة ظهرت في العصر الحديث عند الغرب ،ومنها الكســر كما هي عند "تيري" والفضــيحة عند "بارت" وكلمة الشُّــذوذ عند "تدوروف" وكلمة الجنون و(الجسارة اللّغوية) و(الغرابة) و(الإبتكار) و(الخرق) وأيضا (الخطأ) وكلها مفاهيم تُنمِّ عن مسـوِّغات يحصـل من خلالها تحرُّر في الكتابة وإبداع في الأسـاليب الفنيّة وإن كان ذلك حاضرا في شعرنا القديم والذي كان في حدود سلامة اللّغة فإستحق الشّاهد في الإحتجاج بعد كتاب الله.

إنّ التّجاوز في حدود نطق الكلام بألفاظه إلى تلك الرّوابط التي تجمع بين هاته الألفاظ في تراكيب تحكم على بلاغة الكلام والمتكلّم وهذا بما يُنّظم العلاقة بين المكوّنات المختلفة للغة أصــواتاً وحروفاً ومفردات وتراكيب يكشــف عن مدى تقديم لغة راقية من خلال ما تضافرت فيها من جماليات الأسلوب ومزاياه الفنية الخلاقّة، وكسره لتعابير إستُهلكت كثيراً ورتابة نفّرت المُنتج والمتلقي على حد سـواء، فكان لزاماً أن يكون هناك تجاوز وطواعية ومرونة للغة لا تبخل عن مراوغة وتحقيق وتجســيد أبعاد دلالية وتعابير فنيّة وجماليّة لا يمكن بلوغها إلاّ بمثل هذه التّعديلات التّركيبية على كل المستويات اللّغوية في حدود ما أقرّ به علماؤها.

أمّاعن الأسباب التي دعتني لإختيار هذا الموضوع وهي:

اِهتمامي بهذا الموضـــوع المتعلِّق بالتَّجاوز والخرق والكيفية التي يقوم فيها المعنى في أبهى صورة من خلال الخروج عن التّعابير المباشرة، وكذا الأثر الذي يتركه في النّفس ومدى تجاوز اللّغة العادية والمألوفة إلى التّعبير عن أوضاع دلالية لا يمكن الوصول إليها إلاّ من خلال التّعديل في الأساليب والتّراكيب.

كما أنّ السّـبب الثّاني هو الرّغبة في سـبر أغوار هذا الموضـوع وما يتعلّق بالنّحو كبناء للغة وصـقل للسـان وتقويم للكلام، وكشـف الظّل الدّلالي وفن البلاغة وما ينطوي تحته من فروع كعلم المعاني وكشـف مكنوناته والتّعرّف على خباياه وأسـراره، ضـف إلى ذلك مدى أهمية "النّظم" ومصـدر وجوده من خلال تآزر النّحو والبلاغة والمعنى والأثر النّفسي والاِختيار والتّأليف والصياغة وربطها بمفهوم التّجاوز.

وبهذا تكون الإشكالية التي يتطرّق إليها البّحث هي: الإجابة عن جملة من التّساؤلات تكمن في :

- هل يمكن للّغة أن تتجاوز التّركيب الأسـاسـي فيها الّذي يسـمى الرّتبة؟ وهل هناك ماهو أعلى من اِحترام الرّتبة ؟ ولماذا نتجاوز المعيار النّحوي؟ أو بالأحرى لماذا ننزاح عن قوانين الرّتبة؟وما علاقة ذلك بالمعنى؟

-ألا يمكن أن يكون هذا التّجاوز مباحا اِنطلاقاً من أغراضه ودوافعه؟

-هل التّجاوز النّحوي ملزم ،وأنّه يخضع لعوامل الاِختيار ؟

-هل التّجاوز لغرض بلاغي يخضع هو الآخر لمعيار يبرره؟

-ماهي المعايير التي تُقنّن التّجاوز البلاغي؟

-هل من يعمد اِلى مخالفة السُّـنن المألوفة غير المبرّرة يسـمى ذلك تجاوزاً واِتّسـاعا في القاعدة، أم يعتبر مخالفةً وتجنياً على اللّغة؟ فكيف إذا كان ضُـعفٌ في التّعبير وقصـور في المعاني؟

-هل يُعدُّ التّجاوز في اللّغة ومعاييرها شرطا موجبا إلى الجمالية والإبداع ؟

- هل معنى التّجاوز يشـاكل مفهوم عبارة "الفرزدق" حيث كان يقول: (عليَّ أن أقول وعليكم أن تحتّجوا) كما ذكرذلك" اِبن قُتيبة" في كتابه (الشعر والشعراء)؟

-هل تُعدُّ مخالفة الأصـل وتجاوز قواعد النّحو تجاوزاً محموداً ومرغوباً فيه أم تحايلاً مرفوضاً؟

-هل يمكن اِعتبار كسـر التّطابق في دلالة اللّفظ مع المعنى المراد صـورة من صـور التّجاوز؟

-هل معارضة اللّفظ لحقيقة مدلوله المألوف وخرق أنساق التّعابير يُعتبر تجاوزاً؟

-ألهذا التّجاوز عرفٌ لغوي متّفق عليه كما هو الحال في اللّغة المألوفة، و هل يعد بذلك إبداعاً في اللّغة ؟

-ألا يمكن أن يكون هناك إعمال للفكر وإضناء للقريحة من أجل الوصول إلى قصدية المتكلم فيسمى ذلك تجاوزاً؟.

و هذاما يتقاطع فيه التّجاوز مع ما يسمى الاِنزياح كمصطلح أدبي حديث تتفاعل اللّغة من خلاله لتصل درجة الإبداع ،حيث يؤكد "محمد مشبال" على أنّ اللّغة الشّعرية بمفهوم الاِنزياح هي أرقى مسـتويات اللّغة ويتحقق ذلك من خلال طرق معايير اللّغة والاِبتعاد عن درجة الصّفر، أي أن اللّغة العادية تحجب الإبداع الذي هو توكيد لهذا التّجاوز.

إنّ طبيعة البّحث وتشّـعب إشـكالاته يتطلّب أن يكون اعتماد المنهج التّكاملي مطيّة للبحث الذي اِقتضـت أن تُبنى خطة العمل فيه على أربعة فصـول ؛تسـبقها مقدمة وتتلوها خاتمة كالآتي :

الفصل الأول موسوم بـ:

-مفهوم مصطلح التّجاوز وعلاقته بدلالة القاعدة النّحوية.

وأردت من خلال هذا الفصـل أن أقف على جملة من الخروقات التي من شـأنها أن تُضفي أبعادا جمالية وفنّية للنّص وتكسر بذلك رقابة المعيار الذي يجوز تجاوزه في الأصل

لا في الصواب، وكشف معان إضافية بديلة ترتبط بتراثنا وتقوم على الخروج عن مقتضى الظّاهر ودلالة المطابقة إلى اِحتمال تعدُّد المعاني وترك القارئ يسبح في قصدياته بضوابط لا تخرج عن معايير الصّواب، يكون فيها إثباتاً لصحّة القاعدة النّحوية، وأنّ التّعبير الذي يحصـــل في العلامة الإعرابية لا يكون تعبيراً اِعتباطياً ولكن يحصـــل لأغراضٍ يعمل فيها المعنى وينسجم فيها الصّوت؛فتقع العبارات كجرس موسيقي متناغم في أذن السّامع، وقد أدرجت جملة من المفاهيم في هذا الفصل حتى تتماسك محتوياته وتُطرق جملة من أبعاده ومنها العناصر التّالية:

-تعريف التّجاوز، البعد البلاغي في التّجاوز، تعريف البنية النحوية والدلالة النحوية، تعريف النحو الذي اِندرجت تحته ضوابط القاعدة النحوية وأهميتها، الضّرورة في التّناول النحوي العربي، المســـائل النحوية الخلافية، ثم تعريف الإعراب،العلامة الإعرابية،ثم المجاز تعريفه، تجاوز اللفظ للقاعدة النحوية ثم تجاوز القاعدة النحوية في التّركيب.

وفي الفصل الثاني جاء تحت عنوان: التّجاوز وعلاقته بالتّوليد اللّغوي.

حاولت من خلاله كشف جملة من الأساليب اللغوية المختلفة لتوصيل الخطاب بحثا عن معاني تتجاوز الأصل في الاِستعمال النّفعي للغة وكشف أسرارها مع الوقوف على جملة من الظّواهر الحيّة من كتاب الله وأشعار وأقوال لعلماء اللغة، محاولا التّحسيس بدور التّوليد اللّغوي في إخراج المعنى إخراجا جماليا وفنّيا، فأحياناً العلاقة النّحوية بين أجزاء التّراكيب تولّد تعدداً في الوظائف النّحوية من خلال شغل اللّفظ لموقع يحتمل توجيه المعنى إلى اِحتمالات، كما هي التخّريجات في مسائل جمّة ؛ولذلك أدرجت المباحث التّالية:

-الظّواهر اللّغوية الطارئة وقد حوت العناصـــر التّالية: الظّاهرة اللّهجية والقاعدة النّحوية، ثبوت علامة التّثنية أو الجمع مع الفعل والفاعل، ظاهرة الأسـماء السّـتة وإلزام المثنى الألف، إلحاق(إنّ) النافية بـ(ليس) في العمل والمعنى.

-الكلام العربي بين الاطّراد والشّـــذوذ وضـــم جملة من العناصـــر: بعض القراءات القرآنيـة الشّـــاذة، قـاعدة دخول لام الاِبتداء على خبر (أنّ) المفتوحـة، ذكر خبر المبتدأ بعد(لولا)، وقوع الشّرط مضارعاً والجواب ماضياً وأخيراً اللّغة بين المعيّارية والوصفيّة.

أما الفصل الثالث فاِخترت له عنوان:

-تجاوز الأصل وعلاقته بالتّركيب اللغوي وكشف المعنى.

تحدّثت في هذا الفصـل عن إمكانية اِسـتصـحاب الصّـور الأصـلية في اِلاسـتعمال أو إمكانية تجاوزها لاِعتبارات يقتضـيها السّـياق وإكسـاب اللغة مرونة أكثر من خلال تفاعل الألفاظ المتجاورة ؛وعدم اِقتصـــارها على مُعجميتها بل للسّـــياق العمل الفاعل في تغيير الدّلالة وإكســـابها المعاني التي يرجحها لها مع كشـــف صـــيغٍ تعمل في المتّقدم والمتّأخر والمحذوف والقول بالقوة والضّـعف لأفعال تقضـي بنفسـها لمباشـرة الاِسـم أو تضْـعف فلا تتجاوز الفاعل إلى المفعول به لضرورةٍ اِستعانت بحروفٍ خُصّت لآداء ذلك، وكذلك الحال في العطف بالتّوهم الذي يجوز الخروج فيه عن الاِعراب الظّاهر لوجود عامل متوهّم وهذا كلّه من باب اِتّسـاع المعنى واِحتوائه لدلالات متعدِّدة، ولهذه الأسـباب أدرجت مباحث أرى أنّها تفي غرض الفصل وهي كالآتي:

-التّقديم والّتأخير والحذف والحمل على الجوار والإضمار والقصر والإيجاز والإطناب ثم القول بالقوة والضّعف والسبب في المعنى والتّوهم والتّنازع بين الأفعال والاِشتغال.

وفي فصول بحثي عنونت آخرهاب:

-التّأويل النّحوي وأهميته في تخريج المعنى وعلاقته بضبط القاعدة.

إنّ الكشـف عن معاني متعدِّدة في النّص والاِسـتعمال الاِصـطلاحي للتأّويل فيه أكسـبه توسُّـــعا دلاليا يختلف فيه من قارئ إلى آخر، وإن كانت هناك قرائن تدلُّ على المراد من القول فإنّ التأّويلية تمسّ النّصـوص الفلسـفية والدّينية على حد سـواء، وأنّ تعدُّد قراءة النّص ناتج عن المرونة في اللّفظ والتّفنن والإبداع الأدبي ممّا يفسحُ مجال التّأويل وتشوِّيه

قصـــديات الكاتب، بل قد يحتمل النّص المعاني المختلفة وإن كان ذلك إبداعٌ في حد ذاته للقارئ الذي يؤول النّص بقرائن يسـتجلبها من عمق النّص أو بتناصــه؛وهذا بدوره يفتح باب النّص القرآني الحمّال للأوجه التي تقوم على اِختلاف القراءات وتعدّدها واِســتغلال المذهبية والنُّصرة لها على حساب المعنى الحقيقي وأيضاً القاعدة النحوية، وبهذا المعنى العام للفصــل اِخترت مباحث وقفت من خلالها على فهم التأّويل في تُراثنا مع اِســتحضــار النّص القرآني الشّاهد على الضوابط بِاعتبار خصوصية المعنى في النّص القرآني ؛تجعله يتحرّر من عامل الظّرف التّاريخي والتقيّد بتراث العرب وفكرهم وكذلك المعنى بين التّفسير والتّأويل، وكانت المباحث كالآتي:

-أهمية السّـياق في إدراك المعنى، التّأويل وشـروطه ثمّ التأّويل في المفهوم الغربي، علاقة التأويل بالدلالة، التأويل النحوي بين المطابقة للحال وظاهر النّص، التّوجيه لمعنى النحو، التلازم بين العـامـل النحوي وظـاهرة الاِعراب، قـاعدة مجيئ معمول الخبر بعد العامل، التّعريف والتّنكير ثمّ قصدية القارئ.

وفي الختام لا أزعم أنّي قد وفيّتُ البحث حقّه واِدّعيت إضـــافة جديد، بل هذا حد الاِجتهاد من خلال الجمع والتّرتيب والتّفصــيل والتّنظيم لفصــول البحث الذي تحوصــلت نتائجه بسـبق من علمائنا ظهر جليا في تراثنا الحي، فكانت تلك الإحالات الّتي اِسـتُخرجت من أمهات كتبهم بِاعتبارها المصـــادر والمراجع الّتي تناولت هذا الموضـــوع بإســـهابٍ وتفصـــيلٍ مع تنوّعها ووفرتها؛ والّتي اِرتبطت في مجملها بالنّحو وتوظيفه في أشـــكال متنوعةٍ من كتاب الله عزّ وجل وأقوال العرب وأشـــعارهم وحكمهم، واِكتشـــاف بلاغتهم وأهميتها في خدمة لغة الضّاد.

و في خاتمة هذا البحث أشـــكر الله عزّ وجلّ الّذي وفقني لإتمامه، وإنّي لمدينٌ ببالغ الشّـكر وسـابغ الحمد لكلّ من مدّ يده في مسـاعدتي وتوجيهي بعونه العلمي والمعنوي؛ وشـــكري واِحترامي وتقديري واِمتناني واِعترافاً مني بجميل أســـتاذي القدير –الأســـتاذ الدكتور عوني أحمد محمد- الذي لم يدّخر نصـحه وتوجيهاته المتكرِّرة وكذا شـحذه لهمّتي منذ أن كنت عنده طالباً في التدرّج فجزاه الله عنّي وعن العلم وأهله خير الجزاء.

مداني حميدة

تيارت في 10 من شهر جمادى الثانية 1436هـ

الموافق لـ30من شهر جوان 2015م

الفصل الأول
مفهوم مصطلح التّجاوز
وعلاقته بدلالة القاعدة النّحوية

-تعريف التّجاوز.
-البعد البلاغي في التّجاوز.
-تعريف النّحو.
-ضوابط القاعدة النّحوية وأهميّتها.
-المسائل النّحوية الخلافية.
-الإعراب.
-تجاوز اللّفظ للقاعدة النّحوية.
-تجاوز القاعدة النّحوية في التّركيب.

توطئة:

تُعتبر اللّغة نظاماً يحكم الطّابع الاِجتماعي ويعكس النّشاط الاِنساني من خلال تحصيل حاجياته وتداولاته اليومية، وإن دلَّ ذلك فإنّما يدلُّ على حاجة هذا المخلوق إلى هذا المنطوق أو إلى إشارة للأشياء حتى يفي غرضاً أو يحقق رغبة أو يكشف أو يستدل أمرا، فإذا جئنا اِلى لغتنا العربية وجدناها تسلك نظاماً سائداً في ترتيب الجملة وهو أقل أنظمتها وأدناها تعبيرا بل وما جرت عليه بساطة الأُسلوب أن يتقدّم في الجملة الفعلية الفعل على الفاعل وأن يتأخر المفعول عنهما وأن تأتي بعد ذلك الفضلى على اِختلافها أما الجملة الاِسمية فيتصدّرها المبتدأ ويُتم الخبر معناها، لكن هذا الترتيب قد يخرق ويُخالف ، فتتجاوز بذلك ترتيبا وتضفي جديدا من خلال عدولك عن نمطية وتكرار يمل القارئ ويشرد ذهنه بسببهما ولعل ما ورد من نماذج متعدّدة في التراث العربي"بدءً من صحيفة بشر بن المعتمر، مرورا بنماذج مختلفة منها على سبيل المثال؛ قول **أبي هلال العسكري**: '...أو البلاغة واجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب ... متميّز اللفظ ولا يدقق المعاني كل التّدقيق ولا ينقح الألفاظ كل التّنقيح، ويصّفيها كل التّصفية... واِعلم أن حق المعنى أن يكون الاِسم له طبقا وتلك الحال له وفقا ... ويكون لفظة وموقفا، ومعناه نيرا واضحا""[1].

ويتضح ذلك من خلال التّجاوز عن الأُسلوب العادي كما ورد عند **أحمد درويش** "بمعنى اللجوء إلى تصور خط محوري يمثل المعدل العادي للاستخدام اللغوي وتكون مجاوزة هذا الخط الافتراضي بداية الأسلوب، وقضية المجاوزة والخط المحوري قضية يلجأ إليها البنائيون كثيرا في قياس الظواهر اللغوية وهي تدفعهم غالبا إلى الاستعانة بعلم الإحصاء ...لكن إذا أردنا أن نضرب مثالا مبسطا لظاهرة المجاوزة فيمكن اللجوء إلى المثال الشائع: إذا قلت:

[1] – البحث الأسلوبي معاصرة وتراث، رجاء عيد، منشأة المعارف، الإسكندرية، جلال حزي وشركاؤه، القاهرة، 1993م، د.ط، ص: 07.

'البحر أزرق' فأنت تتكلم وأنت في 'درجة الصفر التعبيرية'، لكن عندما تقول مثل 'هومير' 'البحر البنفسجي' أو'البحر خمري' فأنت تصنع أسلوبا"[1].

ومن المعلوم أن كلمة تجاوز ارتبطت بكلمة الانزياح حيث إنها كلمة قديمة في اللغة العربية وقد وردت عند اللغويين العرب في مادة (ن، ز، ح) وتداولت في مصنفاتهم اللغوية والمعجمية وقد ذكر **ابن منظور** (ت711هـ): "نزح الشيء انزاحا ونُزوحا ونزحت الدار فهي تنزح نزوحا، إذا بعُدت، وبلد نازح، ووصل نازحٌ بعيد"[2]، وما يمكن أن يذكر في هذا الشّأن أنّ العرب في جاهليتهم، وبفطرتهم أدركوا أن للشعر لغة خاصة باعتباره ظاهرة فنية تنبع من الشعور، فالشعر يؤثر في النفوس ويسحر العقول ويشد القلوب لماله من بلاغة وفصاحة، فقد كان العرب يرون عن الشعراء أنهم يروون ما في الغيب ويتجاوزون ما وراء الأُفق ويستشرفون المستقبل وكانوا يعتقدون أن الشاعر على اِرتباط بالجن والشياطين فهم يلقون إليه بالشعر وقد وصلنا هذا في تراثنا عندما بلغ ذلك مسامع **النعمان بن المنذر** فراح يتهم الأعشى بقوله: "لعلك تستعين على شعرك هذا؟!... ويُجيب الأعشى بما يُشبه التّحدي طالبا منه أن يحبسه في بيت كي يقول قصيدة، ليتأكد للنعمان بعدها أنه لا يستعين على شعره بأحد"[3].

ومن الواضح أن النعمان ما كان له أن يتهم الأعشى لو لم يشعر حقا بالدهشة والإعجاب، وهذا يدل على غرابةٍ ودهشةٍ وإعجابٍ وتعلقٍ كله بذلك التجاوز والتخطي الذي راق للنعمان من شعر الأعشى ، ولقد رأينا كم هناك من الأشعار التي تتفاوت وتتغاير، هذا كله لإحداث المفاجأة فكلما كانت المفاجأة غير منتظرة كان التّأثير أكثر لأن ما كثر استعماله وتردد كان مدعاة لجلب السأم والملل ولعل هذا ما أشار إليه **الزمخشري** حين تكلم عن مستويين من الكلام كلام فيـه مجاز

---

[1] – دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، أحمد درويش، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، ص: 27.

[2] – لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، المجلد الثاني.

[3] – الانزياح في التراث النقدي والبلاغي، أحمد محمد ويس، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008م، ص: 50.

وآخر سماه الكلام العريان، ومن الإشارات المبكّرة لفكرة التّجاوز في تراثنا قول **'حسان ابن ثابت'** في بيت شهير له:

لا أَسرِقُ الشُعَراءَ ما نَطَقوا بَل لا يُوافِقُ شِعرَهُم شِعري

وهو بذلك تجاوز المألوف وانزاح عنه.

ولقد ظلت فكرة تجاوز المألوف والإتيان بما هو جديد تدفع بالابتكار والخلق والإبداع من جيل إلى آخر.

كما أنّ القرآن الكريم وردت فيه الكثير من الخروقات اللغوية والتي تعتبر أحد وجوه الإعجاز وعلي أنّ أستدل بمثال حتى نقترب من خلاله بقناعة هذا التّجاوز المنطقي والسّر البلاغي والنسق القرآني، في قوله تعالى: **(إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ)**[1] ذكر **"أحمد سليمان ياقوت"**: "فالظرف (يوم) منصوب بالمصدر (رجعه) يوجد فاصل بينهما وهو خبر (إن) قادر، وهذا الإعراب الذي يقتضيه المعنى، ولا يجوز أن يكون الظرف منصوبا بقادر، أي متعلقا به لأنّ المعنى يتعارض معه، إذ أنّ الله قادر في كل وقت على رجعه، لا يوم تبلى السرائر فقط، سلّم النحاة بأن (قادر) ليست هي العامل في الظرف لأن المعنى لا يقتضيه، وهذا جميل منهم، ولكن الذي ليس بجميل أنهم صمّموا على القاعدة التي وضعوها، وهي عدم جواز الفصل بين العامل ومعموله، فقدّروا عاملا للطرف (يوم) يدل عليه المصدر (رجع)، فتقدير الآية: إنه على رجعه لقادر، (يرجع) أو (أذكر) يوم تُبلى السّرائر، أرأيت إلى هذا التّكليف وإفتعال الأساليب والتّقدير فيها حتى لو كانت تمسّ أرقى النّصوص وأرفعها؟ ولو أنّهم أمعنوا النّظر في الآيتين الكريمتين للاحظوا التّقديم والتأخير فيها لأغراض بلاغية وللنسق القرآني نفسه

[1] – سورة الطارق،الآية: 08 – 09.

والتقدير: إنه على رجعه- يوم تبلى السرائر لقادر، وإذن فلا اعتراض على أن العامل في الظرف (يوم) هو المصدر (رجعه) مع الفصل بينهما بـ (قادر)"[1].

ولعلنا بهذه الومضات نستجلي حقيقة هذا التّجاوز بأهميته في توليد المعنى ومكانته في الخلق والإبداع. كما أننا نجد مصطلحات كثيرة وردت في تراثنا العربي وتقارب مصطلح التجاوز كالانزياح والإبداع والابتداع والتوسع، والعصيان والمجاز كما يذكر له عدّه مصطلحات الآن ومنها ما يسمى باللحن المبرر.

إنّ ظاهرة التقديم والتأخير هي الأخرى جانب مهم في خرق معيارية الترتيب إذ يتعلق ذلك بالنحو و البلاغة وعمق الدلالة وأثر ذلك على السامع ،إذ يُقدّم المعنى في أحسن لفظ وأروع ترتيب ولا يكون الشيء له وقع وجمالية، إلا إذا كان ملفتا للعقول، وهي ظاهرة قال عنها **عبد القاهر الجرجاني**: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية..." [2].

تعريف التّجاوز:

ورد في لسان العرب"[جوز] ج.و.ز: جازَ الموضع سلكه وسار فيه يجوز جوازا وأجازه خلّفه وقطّعه واجتاز سلك وجَاوَزَ الشيء إلى غيره تجاوزه بمعنى أي جازهُ وتجاوز الله عنه أي عفا وجوّز له ما صنع تجويزا وأجاز له أي سوّغ له ذلك وتجوّز في صلاته أي خفّف وتجوز في كلامه أي تكلم بالمجاز وجعل ذلك الأمر مجازا إلى حاجته أي طريقا ومسلكا ويقال اللهم تجوّز عني وتجاوز عني بمعنى؛ والجوز فارسي مغرد الواحدة جوزَة والجمع جَوْزَاتٌ وأرض مجازة بالفتح فيها أشجار الجوز وأجازه بجائزة سنية أي بعطاء"[3].

---

[1] – ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 73– 74.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 83.

[3] – لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة 1985، د.ت، ج5. ص: 326

"جوز: جُزتُ الطريق وجاز الموضع جَوْزاً وجُؤوزاً وجوازاً ومجازاً وجاز به وجاوزه جِوازاً وأجازه وأجاز غيره وجازه: سار فيه وسلكه وأجازه: خلّفه وقطعه، وأجازه: أنفذه, قال الرّاجز:

خَلُّوا الطَّرِيقَ عَنْ أَبِي سَيّارَةَ حَتّى يُجِيزَ سَالِماً حِمَارَهُ

وقال أُوسُ بن مَغْرَاءُ:

ولا يَرِيمُونَ لِلتّعْرِيفِ مَوْضِعَهُم حَتّى يُقَالُ: أَجوِيزُوا آلَ صَفْوَانَا

يمدحهم بأنهم يجيزون الحاج، يعني أنقذوهم، والمجازُ، والمجازةُ: الموضع، الأصمعي: جُزت الموضع سرت فيه، وأجَزْتُه خلّفته وقطعته، وأجزْتُه أنقضتُه; قال امرؤ القيس:

فَلّمَا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ، وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قَعَافٍ عَقَنْقَلِ

والمجازَةُ: الطريق إذا قطعت من أحد جانبيه إلى الآخر، والمَجازةُ: الطريق في السّبخةِ، والجائزة: العطية، وأصله أن أميراً وافَقَ عدوّاً وبينهما نهر فقال: من جاز هذا النهر فله كذا. فكلما جازمنهم واحدٌ أخذ جائزة.

وتجاوز عن الشيء: أغض، وتجاوز فيه: أفرط، وتجاوزتُ عن ذنبه أي لم آخذه، وتجوَّز في صلاته أي خفّف؛ ومنه الحديث: أسمعُ بكاء الصبي فأتجوّز في صلاتي أي أخففها وأقللها. ومنه الحديث: تجوّزوا في الصلاة أي خفّفوها وأسرعوا بها، وقيل: إنّه من الجوزِ القطْعِ والسّير.

وشاة جوزاء ومجوّزة: سوداء الجسد قد ضرب وسطها بياض من أعلاها إلى أسفلها والجوزاء: نجم يُقال إنّه يعترض في جوز السماء، والجوزاء: من بروج السماء، والجوزاء: اسم إمرأة سميت باسم هذا البُروجِ وقد ورد في الحديث ذكر ذي المجاز، وقيل فيه: إنّه موضع عند عرفات، كان يُقام فيه سوق في الجاهلية، والميم الزائدة وقيل سميّ به لأنّ إجازة الحاج كانت فيه والتّجاويز: برودٌ موشيّة من برود اليمن، واحدها تِجْواز؛ قال الكميت:

حَتَّى كَأَنّ عَرَاضَ الدَّارِ أُرْدِيةٌ مِنَ التَّجَاوِيزِ، أَوْ كَرَّاسُ أَسْفَارُ

والمجازة: موسم من المواسم.

جيز: الجيزة: الناحية والجانب، وجمعهما جَيْزٌ وجِيَزٌ وعَبْرُ النهر: جيزتُه، وجيزةٌ: قرية من قرى مصر إليها ينسب الربيع بن سليمان الجيزي، يقال: اِستقيني جيزةَ وجائزةَ وجوزةَ، والجيزُ: القبر؛ قال المتنخل:

يالَيْتَهُ كَانَ حَظِّي مِنْ طَعَامِكُمَا أَنّي أَجَنّ سَوَادِي عَنْكُمَا الجِيزُ

وقد فُسِّر بأنه جانب الوادي، وفسره ثعلب بأنه القبر، والله تعالى أعلم"[1].

كما ذكر أيضا في مختار الصحاح: "...جاوز القدر وارتفع وغلا في الكفر وفي حديث وهي إنّ للعلم طغيانا كطغيان المال أي يحمل صاحبه على الترخص بما اشتبه منه إلى ما لا يحلّ ويترفّع به على من دونه ولا يعطي حقّه بالعمل به كما يفعل رب المال وكل مجاوز حدّه في العصيان طاغٍ... وكل شيء جاوز القدر فقد طغى كما طغى الماء على قوم نوح"[2].

أما المجاوزة مصدر الفعل الرباعي من الفعل جاوز كما نعلم فإن الأفعال الرباعية مصادرها قياسية والفعل جاوز على وزن فاعل فمصدره على وزن مفاعلة أي مجاوزة أو فعال أي 'جواز' وهو رباعي مزيد بحرف عن الفعل الثلاثي(جوز).

التّجاوز: مصدر الفعل الخماسي تجاوز وهو فعل مزيد بحرفين عن الفعل الثلاثي المجرد (جوز) وبما أن الفعل المزيد(الخماسي تجاوز) مبدوء بتاء زائدة يأتي مصدره على وزن الماضي مع ضمِّ ما قبل آخره مثل: تمكَّن-تَمكُنٌ، تشاجرَ- تشاجرٌ، تجاوزَ- تجاوزٌ.

وقد ورد أيضا في منجد الطلاب "جاوز يجاوز ومجاوزة، وجواز المكان أي تعدّاه وجاوز عن الذنب بمعنى صفح وجاوز الرجل أي جاوزه، وإجازة الشيء أي جعله جائزا وأجاز الرأي بمعنى أنفذه، وأجاز الرجل بمعنى أعطاه الإجازة، وأجازه بألف درهم بمعنى

---

[1] – لسان العرب، ابن منظور، بيروت، لبنان، 1985، ج05، ص: 327، 328، 329.

[2] – مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: محمود فاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة 1995م،

جعلها جائزة له، وأجاز على اسمه بمعنى ضرب وأجاز الموضع بمعنى سلكه وخلّفه وأجاز القاضي البيع بمعنى أمضاه ونفّذه"[1].

إصطلاحا:

التّجاوز: معناه الإنتقال من ظاهر النّص في سياقه المباشر إلى سياق جديد يستدعي إعمال الفكر للوصول إلى قصدية وأبعاد النص، التّجاوز والمجاوزة والانحراف والانزياح وهو: "استعمال المبدع للغة مفردات وتراكيب وصورا استعمالا يخرج بها عما هو معتاد ومألوف بحيث يؤدي ما ينبغي له أن يتّصف به من تفرد وإبداع وقوة جذب وأسر"[2].

الإنزياح ليس وليد الدراسات الأسلوبية، ولا هو مما أنشأته الحداثة بل ورد ذلك جليا في تراثنا النقدي العربي باسم المجاز كما أورد ذلك **جابر عصفور**: "ففي تراثنا النقدي العربي عاش هذا المصطلح باسم المجاز ونشأ بفعل بيئات، بيئة اللغويين، وبيئة المتكلمين وبيئة الفلاسفة ... وكان المعتزلة على الخصوص هم الذين أداروا قضية البحث في المجاز عن مسلكه الطبيعي"[3].

ويظهر جليا في بعض الأساليب التي تتعلق بعلم المعاني في البلاغة العربية كالاستعارة، والمجاز والكناية.

وتمثل الإستعارة عماد هذا النوع من الانزياح، وهذا يتراءى لنا من خلال تراثنا الأدبي الذي عبر عنه **الجرجاني** بـ'الخرق'، وقد ذكر **"أحمد محمد ويس"** ما تحدثه الاستعارة"واعلم أن الرونق المستفاد بالاستعارة والتبديل سببه الاستغراب والّتعجب، وما يتبع ذلك من الهيبة،

---

[1] – منجد الطلاب، معلوف الياسوعي، الظرفية وقف على ضبطه فؤاد إفرام البستاني، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1981م، ص: 99.

[2] – الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، أحمد محمد ويس، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة 01،2005م، ص: 05.

[3] – الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، جابر عصفور، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، 1992م، ص: 135.

والاستعظام والروعة كما يستشعره الإنسان من مشاهد الغرباء فإنّه يحتشمهم احتشاما لا يحتشم مثله المعارف"[1]، ويذكر **"عبد السلام المسدي"**: "يعرض مفهوم الانزياح كما جاء في الدراسات الأسلوبية واللسانية الغربية التي تحاول تحديد الواقع اللغوي الذي يعد بمثابة الأصل في عملية الخروج عنه ويشير إلى ضبط الأسلوبية مفهوم الانزياح باعتباره حدثا لغويا جديدا يبتعد بنظام اللغة عن الاستعمال المألوف، وينحرف بأسلوب الخطاب عن السنن اللغوية الشائعة فيحدث في الخطاب انزياحا يمكّنه من أدبيته ويحقق للمتلقي متعة وفائدة، كما يضمن مبحث الانزياح ثباتا للمصطلحات الدالة عليه أو التي تدور في فلكه، مع الإشارة إلى مرجعية هذه المصطلحات"[2].

ويذكر في هذا السياق نفسه **"عبد المالك مرتاض"** "يقوم بالتّفنن في الأسلوب فينتقل بالكلام عن المألوف ويتناءى به عن المبتذل فيوقظ الانتباه فيه، ويحرّك الذّهن لديه ويبعث في النفس ما يبعث من فضول التّطلع إلى ما وراء هذا الخرق، الذي وقع في نظام المعيار اللغوي، أو هذا الاختلاف الذي تسلط على الرتابة الأسلوبية فجعلها تخرج من النظام العام للنسج إلى ما يضاد هذا النظام للنسيج، ومن التّعدد الذي هو نظام الجماعة إلى التفرد الذي هو نظام كاتب بعينه ولكن ضمن إطار النظام الأول"[3].

ولعلنا نرى في التّجاوز من الإبداع والابتداع ما يولد المعنى ويخرق النمطية وينحرف بالنص ،ما يضفي عليه اتساع وفسحة في قصدياته وهو بذلك لا يركن إلى ضيق المعنى أو تحديده بل يترك العنان لرحلة الكشف عن الأسرار، وتشكيل خيال وتكوين صور ذهنية غير معهودة تميط اللّثام عن أشياء وتترك أشياء أخرى وهذا ما يولّد الفضول في كشف جماليات

---

[1] – الانزياح في التراث النقدي والبلاغي، أحمد محمد ويس، ص: 139.

[2] – الأسلوبية وتحليل الخطاب، نور الدين السد، ص: 186.

[3] – مفاهيم سيميائية بمصطلحات بلاغية ،عبد المالك مرتاض، مجلة سيميائيات، العدد: 02، جامعة وهران، 2006م، ص: 07.

الأسرار التي تغيب عن العقل ويبقى يؤول فيها كيفما شاء ويقلبها كيفما يرى عله يهتدي إلى جزء منها؛ ويبقى الجزء الأكبر غامضا، هذا إذا تعلّق الأمر بمختلف الأجناس الأدبية كلها.

ويذكر **"موريس"** انموذجا في وجهة نظره السّيميائية الذي يميز ثلاثة أصناف من الانزياحات:

1. انزياح في التركيب ويتمثل في حضور النموذج النحوي.
2. وفي التداول وهي العلاقة بين الدليل والمرسل والمتلقي ويحضُر النموذج التواصلي فيها.
3. وفي الدلالة وهي العلاقة بين الدال والواقع ويحضرها النموذج الواقعي.

فالتّجاوز في ضبط قواعد اللغة عموما يظهر جليا في مختلف الرخص التي تبرز بقرائن معنوية أو لفظية تجعل منها استقامة في اللفظ والمعنى.

البعد البلاغي في التّجاوز: إن التّجاوزات المبرّرة في ضبط قواعد اللغة أو ما يسمى بالخرق المعياري أو الإنحراف الدّلالي في دلالة الألفاظ على غير موضع كلام العرب، لا يخلو من عمق دلالي وبعد بلاغي يبرز مدى مواطن الفصاحة في مختلف الأشكال التعبيرية، ولعل تعابير بني البشر تختلف وتتفاوت في الأحاسيس وما تحمله من صور جمالية تكشف الإبداعات التي تجود بها القرائح.

وفي هذا الصدد يذكر **رجاء عيد**: «بأنّ التفنّن في إدراك وظيفة الكلمات داخل الجمل، ومن ثم دلالاتها هو ما أطلق عليه أحد الدارسين والأسلوبيين "التلاعب باللغة" وما هذا التلاعب في حقيقته إلا انزياحات يحققها الكاتب أو الأديب ويقوم هذا التلاعب باللغة على معرفة حدسية في ضمير الشاعر بالأنماط المجردة للغة وبالقواعد المسموح بها في تعاقب الأصوات ويمكنه هنا أن يستثمر فنيا في هذه المنابع اللغوية فيما يعرف بتجاوز المعنى»[1].

[1] – البحث الأسلوبي معاصرة وتراث، رجاء عيد، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت، ص: 149.

ولا يختلف اثنان حول أحسن المظاهر التي تتجلى فيها بلاغة العربية وفصاحتها في أساليب القرآن الكريم وبيان آياته التي تنفرد بفنون التعابير الخلاّقة المتميزة بإعجازها اللغوي ومدى تناسقها وانسجامها واختيار ألفاظها وعبارتها.

وإذا اعتبرنا أن البلاغة هي أشمل علوم العربية وأجملها وأن روافد علوم العربية تصب فيها إذ تشترك جميعها في تكوين الإطار العام اللغوي والأدبي والفني للكلام يجمع بين الصياغة الراقية والعبارة السليمة وحسن الاختيار وبراعة الإتقان.

فالفن البلاغي يترك فرصة للخيال الواسع ولا يتقيد بالتّقنين والمعيّرة ولا يحده التقسيم إلا بالقدر الذي تحافظ فيه البلاغة على أصولها التي تنبع منها ولا يعتبر ذلك حاجزا يعرقل دربها نحو الإبداع الفني والتّوسع الفكري.

من هذا المنطلق تكون نظرتنا إلى البلاغة بأنها تجاوز الحدود والقوانين المرسومة ضاربة بذلك كل قيود التّقليد والنّمطية لتشع في عالم يؤمن بمعاني الأسرار الفنية واستكشاف جماليات عربيتنا من خلال علومها المتعدّدة ومظاهرها الإبداعية،وعلنا نجد ذلك في أرقى الخطابات، الخطاب الرّباني في كتاب الله عز وجل وما ينطوي عليه من خروقات لها ما يبررها في هذا السر البلاغي الراقي وإن الدرس البلاغي لم يستقر على قدر التقنين والتنظيم والضبط كاستقراره عند **السكاكي** في مفتاحه، إن الروافد الأدبية

المختلفة والكثيرة كقصائد الشعراء وخطب الخطباء ومجالس العلماء وأصحاب الرأي والحكمة إلى جانب جهود علماء اللغة والنحو والعلوم الشرعية قد مدّت البلاغة بطابعها الفني، وهذا ما جعل البلاغة تلامس سائر العلوم العربية وترتبط معها في علاقة تكاملية واتصال حتمي لا يمكن إهماله...

كما أن علماء اللغة يجمعون على أنهم لم يقفوا على جديد في البلاغة العربية منذ عهد **السكاكي** فإستقرت على ذلك التّقسيم الذي أقرّه وسار كل من جاء بعده على تلك التّقسيمات.

وبظهور الدراسات اللغوية الحديثة وأخص بالذكر 'الأسلوبية' التي تعتبر الوارث الشرعي للبلاغة كما يقول علماء اللغة على اعتبار أن مجالها يصب في حدود الظاهرة اللغوية من دراسة وتحليل للبنية النحوية ومجاوزة النص الأدبي عنها وخرقها للنمطية.

وفي هذا المسلك نجد **"نور الدين السّد"**: "يعرض مفهوم الانزياح كما جاء في الدراسات الأسلوبية واللسانية الغربية التي تحاول تحديد الواقع اللغوي الذي يعد بمثابة الأصل في عملية الخروج عنه ويشير إلى ضبط الأسلوبية مفهوم الانزياح باعتباره حدثا لغويا جديدا يبتعد بنظام اللغة عن الاستعمال المألوف، وينحرف بأسلوب الخطاب عن السنن اللغوي الشائعة فيحدث في الخطاب انزياحا يمكّنه من أدبيته، ويحقق للمتلقي متعة وفائدة كما يضمن مبحث الانزياح ثباتا بالمصطلحات الدالة عليه أو التي تدور في فلكه مع الإشارة إلى مرجعية هذه المصطلحات"[1].

وذكر **"الجاحظ"**: "أن شيئا من غير معدنه أغرب، وكلما كان أغرب كان أبعد في الوهم، وكلما كان أبعد في الوهم كان أطرف وكلما كان أطرف كان أعجب، وكلما كان أعجب كان أبدع، وإنما ذلك كنوادر الصبيان ومدح المجانين... والناس موكلون بتعظيم الغريب، واستطراف البعيد وعلى هذه السبيل يستطرفون القادم عليهم ويرحلون إلى النازح عنهم...ولذلك قدّم بعض الناس الخارجي على العرين، والطارف على البليد"[2].

ولعل هذا التّجاوز يبرّر ترحاب النفس وقبولها للجديد ورفضها وسؤمها للمتكرر الرّتيب.

إنّ ظهور مصطلح الأسلوبية أدلى بظلاله وكان له وقعه في الأداء الأدبي...إذا كانت الأسلوبية تتعامل مع اللغة على أساس أنها تحل من التعبير محل الرخام من النحت فإنها لا تتعامل مع كل تعبير، بل مع لون معين منه، وصل إلى درجة معينة من الأداء الأدبي"[3].

---

[1] – الأسلوبية وتحليل الخطاب، نور الدين السد، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ج01، د.ط، د.ت، ص: 186.

[2] – البيان والتبيين، الجاحظ، ص: 89-90.

[3] – دراسة الأسلوبية بين المعاصرة والتراث، أحمد درويش، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، ص: 20.

فقول الفرزدق:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَى مُمَلّكاً أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

فتقدير البيت في ترتيبه الأصلي (وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلاّ مملّك، أبو أمّ هذا المملّك هو أبو هذا الممدوح) فلقد "هجّنه بما وقع فيه من التّقديم والتّأخير حتى كأنّ هذا الشّعر لم يجتمع في صدر رجل واحد"[1].

ومن خلال هذا البيت يتضح لنا ذلك البعد البلاغي ونتبيّن أن البنية العميقة هي محتوى التركيب والبنية السطحية هي شكله وهي الشيء الذي تحدث عنه **الجرجاني** إذ جعل ترتيب الألفاظ داخل التركيب وفقا لترتيب معانيها في النفس.

2- تعريف البنية النحوية: إن التناغم والانسجام الداخلي للألفاظ، والبادي في الشكل الظاهر والعلاقة التي تربطها ببعضها البعض هو صورة البنية النحوية، ويقول: **"عبد القاهر الجرجاني"** (ت471هـ) «أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضه ببعض، وجعل بعضه بسبب من بعض»[2]، إنّ العناصر الستة التي ذكرها **"عبد القاهر الجرجاني"** وهي الحروف والألفاظ، والمعاني، والإيقاع العام، والغرابة والخفة لا يرى أيا من هذه العناصر جميعا يصلح أن يكون مقياسا يفسر على أساسه الإعجاز رغم أنه لا ينكرها في بناء فصاحة الكلام، وهذا كله لم يكن فيه استحداث من القرآن على طريقة تعبير العرب إنما هذه أشياء يعرفها العرب قبل ذلك ولم تكن هي سبب التحدي، وقصد **"عبد القاهر الجرجاني "**النظم بأنه «توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين الكلم وأنك قد تبيّنت أنه إذا رُفع معاني النحو وأحكامه مما بين الكلم حتى لا تراد فيها في جملة ولا تفصيل...، خرجت الكلم المنطوق ببعضها في أثر بعض في البيت من الشعر والفصل من النثر، عن أن يكون لكونها في

[1] – الكامل، المبرد، مطبعة دار الفكر العربي، ج01، ص: 28.

[2] – دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، شرح: ياسين الأيوبي، ص: 57.

مواضعها التي وُضعت فيها موجب ومقتضى، عن أن يُتصوّر أن يقال في كلمة منها أنها مرتبطة بصاحبة لها ومتعلقة بها، وكائنة بسبب منها...»[1].

و يضيف فيقول: «و أعلم أن مما هو أصل في أن يدقّ النّظر، ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت، أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا...»[2]، ويبرز ذلك بأن: "المعنى لا يظهر باستقلال واضح، ما لم يرتبط بفكرة التنظيمات الداخلية للألفاظ المستعملة في تشكله وتكوينه... لذلك أخذت مسألة تنظيم الكلمات أهمية خيالية في جماليات نشاط التصوير"[3].

تعريف علم الدلالة: وهو ذلك العلم الذي يدرس المعنى سواء على مستوى الكلمة المفردة أو على مستوى التركيب، فهو يدرس اللغة من حيث دلالاتها، أو من حيث إنها أداة للتعبير[4]، كما أنه يعتبر من أحدث الدراسات اللغوية ظهورا، باعتباره فرع من فروع علم اللغة، وأطلقت عليه عدة أسماء في اللغة، الانجليزية أشهرها Sémantics وقد اشتق هذا المصطلح من الكلمة اليونانية Sémaneine أو Sémantiké ويقصد بها في المعنى أو الدلالة ومصدره كلمة Séma أي إشارة[5].

أما في اللغة العربية فبعضها يسميه علم الدلالة وتضبط بفتح الدال أو كسره او البعض الآخر يسميه علم المعنى وبعضهم يطلق عليه اسم السيمانتيك أخذا من كلمة انجليزية أو فرنسية[6] فما هو المعنى كما ورد في تراثنا العربي له عدّة معاني ومنها المحنةُ والحال الذي

---

1 – دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، ص: 40.

2 – المصدر نفسه، ص: 137.

3 – التراكيب النحوية وصياغتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص: 100.

4 – علم الدلالة، عمر أحمد مختار، ص: 53.

5 – دراسات في الدلالة والمعجم، رجب عبد الجواد وإبراهيم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2001م، ص: 12.

6 – علم الدلالة العربي، فايز الداية، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1985م، ص: 06.

يؤول إليه الأمر فذكر في ذلك" الخليل":" معنى كل شيء :محنته وحاله الذي يصير إليه أمره"[1].

ويقول **أبو هلال العسكري**:" أن المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه، وقد يكون معنى الكلام في اللّغة ما تعلق به القصد، والحقيقة ما وُضح من القول موضِعَهُ منها... يقال: عنيْتُهُ أعنيه معنى، ولهذا قال :**أبو عليّ**- رحمة الله عليه-: إنّ المعنى هو القصد إلى ما يقصد إليه من القول، فجعل المعنى القصد؛ لأنّه مصدر"[2].

ويورده" إبن فارس" في كتابه" الصاحبي" بمعنى القصد والمراد.

وعند" الرّازي" بمعنى الصورة الذهنية للشيء المقصود ولذاته حين قال:"المعنى إسم للصورة الذهنية لا للموجودات الخارجية، لأن المعنى عبارة عن الشيء الذي عناه العاني، وقصده القاصد[3].

وما يمكن تلخيصه عن المعنى عند القدامى أنه مصطلح لم يكن بالمتداول في عمق تراثنا بل بدأت بوادر ظهوره مع نهاية القرن الثالث الهجري.

أما تعريفه في الدرس اللّغوي الحديث فقد تعدد ووصل إلى أكثر من عشرين تعريفاً كما ذكر ذلك" عمر أحمد مختار" فمفهومه عند الغربيين قارب بل لامس عند قسم منهم مفهومه في التراث الغربي حيث تعلق بالصورة الذهنية وقصد القاصد، كما هو الحال عند" دي سوسير":" إرتباط متبادل بين الكلمة والإسم وهي (الصورة السمعية) وبين الفكرة"[4].

-أنواع المعنى: المعنى إختلف عند العلماء فتعددت دلالاته وتباينت أنواعه بحسب المشارب التي إستقوا منها ثقافاتهم فكان منها المتأثر ببعده التراثي العربي وكان الآخر نتيجة

---

[1] – معجم العين (م.س)، الفرهيدي، ج03، ص: 243.

[2] – الفروق في اللغة، العسكري أبو هلال، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م، ص: 25.

[3] – التفسير الكبير، الرازي فخر الدين، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط01، 1426هـ/2005م، ج01، ص: 35.

[4] – علم اللغة، السعران محمود، ص: 303.

ثورة علم اللّغة وما خلفته من نتائج في ضبط العلوم وتصحيح المفاهيم وفي هذا الصدد يقول:"الخالدي، كريم حسن ناصح". حيث يقسم المعنى إلى:" 1- المعنى المقالي: ويتفرع عنه: -المعنى الوظيفي: وهو معنى المباني التحليلية، أي معنى وظيفة المبنى على مستوى النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، وهو في النتيجة حصيلة هذه الأنظمة اللّغوية الثلاثة.

-المعنى المعجمي: وهو معنى المفردة كما تشرحه معاجم اللّغة، فقد تحمل المفردة الواحدة أكثر من معنى.

2- **المعنى المقامي:** وهو معنى المقال منظورا إليه في المقام، وربما قصد به المعنى الاِجتماعي، ويشتمل على قرائن حالية، أي هو ذلك المعنى المتحصل للعبارة في مشاركة أنواع المعنى المعجمي والنحوي والدلالي من جهة، وما يحيط بالعبارة من مقام مقالي حليّ يضيفان للمعنى معنى آخر، ويجعلان التركيب متعدّداً في معناه"[1].

أ. الدلالة لغة: والقصد منها الصورة المعجمية للفظ 'دلّ' في قواميس اللغة: فقد أورد **ابن منظور**(ت:711هـ) قوله حول لفظ دُلّ الدليل ما يستدل به، والدليل الدال، وقد دله على الطريق يدله دلالة بفتح الدال وكسرها أو ضمها والفتح أعلى وأنشد **أبو عبيدة** (ت:210هـ)، إني امرؤ بالطرق ذو دلالات والدليل والدليلي الذي يدلك، مستدلا بقول **سيبويه**: "والدليلي علمه بالدلالة ورسوخه فيها" وفي حديث **علي رضي الله عنه** في

صفة الصحابة يقول: "ويخرجون من عنده أدله" وجمعه دليل أي يخرجون من عنده فقهاء فجعلهم أنفسهم أدله مبالغة[2].

وذكر **الزبيدي** (ت:1205هـ): "...وامرأة ذات دال أي شكل تدل به"[3].

---

[1] – الإعراب ودلائله على المعنى القرآني، رسالة دكتوراه في الدراسات اللغوية، محمود رزايقية، سيدي بلعباس، 2011-2012.

[2] – لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1994م، ج01، ص:394.

[3] – تاج العروس، الزبيدي محمد مرتضى الحسيني، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط03، 1969م، ج07، ص: 324.

أما **الزمخشري** (ت:538هـ) فيقول: "...من المجاز الدال على الخير كفاعلة ودله على الصراط المستقيم"[1]. كما يرى بعض علماء اللغة بأن المعنى المعجمي وحده غير كاف لاستيعاب معاني الدلالة لذلك تفرعت هذه المعاني، ومنها المعنى الأساسي أو الأولي كما يسمى أيضا المعنى التصوري أو المفهومي أو الإدراكي والمعنى الإضافي أو الثانوي أو التضميني، وهو اللفظ الذي يضاف إلى المعنى التّصوري وهو غير مستقر وكذلك المعنى الأسلوبي ويتعلق بالظرف الاجتماعي وبعرف وبيئة الأشخاص وبرتبة اللغة المستعملة، والمعنى النفسي وهو مرتبط برصيد الفرد من دلالات ذلك اللفظ وقد أورد ذلك **أحمد مختار عمر** في كتابه علم الدلالة.

ب. تعريف الدلالة اصطلاحا: ذكر "الراغب الأصفهاني "(ت:502هـ): "ما يتوصّل به إلى معرفة الشيء كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالات الإشارات والرموز والكتابة وسواء أكان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة، أم لم يكن يقصد"[2].

وهذا يعني أنّ الدّلالة لابد أن يكون فيها ثلاث ضرورات وهي الدال والمدلول ولازمة للمعنى بينهما.

وهناك من يرى بأن علم الدلالة "هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة المعنى والكلمات وهو جزء من علم اللسانيات، باعتبار أن المعنى جزء من اللغة، ومن ثمة نظر إليه على أنه أحد فروع علم اللغة الذي تناط به دراسة نظرية المعنى"[3].

---

[1] – أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1402هـ/1982م، ص: 134.

[2] – المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، نقلا عن: في السيميائيات العربية قراءة في المنجز التراثي، قادة عقاق، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص: 23.

[3] – العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي –دراسة تطبيقية– عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط01، 1419هـ/1999م، ص: 07.

وقد أشار **أحمد سليمان ياقوت** على أنه فرع من فروع علم اللغة بقوله: "أما علم الدلالة Sémantics" فهو فرع من فروع علم اللغة، ويهدف إلى معرفة المعنى المستقي من اللفظ أو من سياق الحال أو من الإشارة أو من كل ما يمكن أن يستقي منه معنى"[1].

والدلالة هي تضافر جملة من المستويات من صرفي ودلالي ونحوي ومعجمي وسياقي يتجه نحوه المعنى من خلال تركيزنا على إحدى هذه المستويات.

2. أنواع الدلالة:

أ. الدلالة المعجمية: والقصد منها الصورة المعجمية للفظ إذ تهتم باستعماله في التركيب، وهذا يعني تعدد وجود الدلالة في اللفظة الواحدة، ويذكر **حلمي خليل** بأن: "أول خطوة للحديث عن الكلمة، ودلالاتها، ذلك أن الدلالات الصوتية والصرفية والنحوية تعتبر دلالات وظيفية"[2].

فنجد مثلا في تعارض واختلاف النحاة في إعراب بعض الكلمات، ونأخذ على سبيل المثال كلمة (أعمالا) التي وردت في قوله عز وجلّ: **(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا)**[3]، نجد من يرى بأنها: "مفعول به، وأحسَّ ابن خروف أن ذلك لا يستقيم صناعة لأنّ (خسر) لا يتعدى، ووافقه الصّفار في ذلك، وقال **سيبويه** (أعمالا) مشبه

بالمفعول به ثم يقرّر **ابن هشام** أن (أعمالا) ليس مفعول به؛ لأن اِسم التّفضيل لا ينصب المفعول به سواء أكان فعله متعديا أم لازما، وليس شبها بالمفعول به، لأن اسم التفضيل لا يشبّه باسم الفاعل؛ لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط، ويقول: الصواب أنّه تميّز، واستقامة الشكل وصحة الصناعة تحددها ضوابط وقيم خلافية عامة بعضها ينتمي إلى الصرف وبعضها ينتمي إلى النحو..."[4].

---

[1] – أبحاث في اللغة والعروض، احمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص: 09.

[2] – الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، ص: 129.

[3] – سورة الكهف،الآية: 103.

[4] – العربية والوظائف النحوية، الرمالي، ص: 216.

ب. الدّلالة الصّوتية:

لقد اِعتنى **اِبن جني** (ت:392هـ) مع بداية القرن الرابع الهجري بالدراسات الصوتية التي "كانت ولا زالت لها فعالياتها في الثقافة اللغوية والنشاط الفكري، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، ولذلك يعد من أعظم العلماء الذين قدّموا نموذجا مشرفا لمباحث اللغة في التراث العربي المعرفي، فبدت اللغة العربية في كتابه 'الخصائص' لغة لا تضاهيها لغة لما اشتملت عليه من سمات حسن تصريف الكلام والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء كما فتح أبوابا بديعه في العربية لا عهد للناس بها قبله، كوضعه لأصول الاشتقاق بأقسامه، ومناسبة الألفاظ للمعاني"[1]، لقد عرض **ابن جني** في كتابه ثلاث علائق متصلة هي: العلاقة بين اللفظ والمعنى، والعلاقة بين اللفظ واللفظ ثم العلاقة بين الحروف ببعضها، وما اشتهر به صاحب الخصائص هو إبرازه لظاهرة لغوية تتمثل في تقارب الدلالات لتقارب حروف الألفاظ، وهو ما سماه "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" سجل فيه أن مخارج حروف اللفظ التي تقترب من مخارج حروف لفظ آخر، هما متقاربان دلاليا لتقاربهما فنولوجيا، وتلك خاصية من خصائص اللغة العربية ففي شرحه للفظ"أزا" الوارد ذكرها في قوله تعالى: **(أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا)**[2]، يقول **ابن جني** في قوله تعالى: **(تَؤُزُّهُمْ أَزًّا)**، أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزا والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظين لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة، لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهمز، لأنك قد تهز ما لا باله له، كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك"[3].

ج. الدّلالة الصّرفية:

---

[1] – الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1995م، ج01، ص: 27 – 28.

[2] – سورة مريم، الآية: 83.

[3] – الخصائص، ابن جني، ج02، ص: 146.

وهي المعاني الناتجة عن أوزان وتقلبات اللفظة ويعرفها **ابن القيم** (ت:751هـ) بقوله: "هي تلك الدلالات التي يُعرب عنها معنى الكلمة وتسمى أيضا: الوظائف الصّرفية فالفعل يدل بصفة عامة دلالة صرفية على الحدث والزمن معا، وعند تقسيمه إلى ماض مضارع وأمر؛ فإن الأفعال جميعها تشترك في الدلالة على الحدث غير أنها تختلف في الدلالة على الزمن، فإذا زيد في المعنى الصرفي للفعل بدخوله حرف من حروف الزيادة عليه أضيفت إلى دلالته دلالات فرعية أخرى"[1]، فتركيب المعنى الوظيفي مع الدّلالة المعجميّة يُنتج "صورة اللّفظ التي تتلبّس لتعطي للكلمة صيغتها، ومن ثم معناها الوظيفي"[2].

د. الدّلالة السيّاقية:

ونقصد به: "ما يصاحب اللفظ مما يساعد على توضيح المعنى"[3]، أي اتساع المفهوم ليشمل كل جمل النص المكوّنة له، بمعنى أن: "المعنى المعجمي ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام، فثمة عناصر غير لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى، بل هي جزء أو أجزاء من معنى الكلام، وذلك كشخصية المتكلم وشخصية المخاطب، وما بينهما من علاقات، وما يحيط بالكلام من ملابسات، وظروف ذات صلة به كالجو مثلا أو الحالة السياسية..." [4]، فالسياق يتعلق بقرائن النص وبخارجها حتى تستطيع الحكم على نص ما فالظروف الخارجة عن النص لها علاقة به ولا يفهم النص إلا بالإحاطة بكل ملابساته.

---

[1] – أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، تقديم: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج01، ص: 188.

[2] – الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم –دراسة نظرية تطبيقية–، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 2002م، ص: 08.

[3] – المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية، 1966م، ص: 116.

[4] – علم اللغة، محمود السعران، دار المعارف، مصر، 1962م، ص: 288.

تعريف الدّلالة النّحوية: إن تناسق التراكيب وتفاعل مكونات الجملة وتلاحمها مع بعضها البعض يكشف عن علاقة بين جوانبها الصوتية والصرفية المعجمية وبالتالي يلتقي المعني الحقيقي من تفاعل العناصر النحوية والدلالية للوصول إلى قصدية وحقيقة المدلول إذ «لا يمكن بحال نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي، وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية من حيث الذكر والحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير، وغير ذلك مما درسه ما يعرف بعلم المعاني والوصل، والخبر والإنشاء والإيجاز والإطناب والمساواة، وهذه –و إن كانت مباحث نحوية صرفية- لن أتعرض لها هنا، لأن ما أعنيه بالعنصر الدلالي في الظواهر النحوية أضيف مجالا من هذه المباحث»[1].

وعن النحو فيقول: «إن القوة الشعرية النحوية لاحظها من قبل كل من اللغويين والشعراء».

والدّلالة النّحوية تعرض لها الكثير من العلماء فهذا، **محمد طه البشير** يقول: «هي المعاني المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام، وذلك بإستخدام الأدوات التي تؤدي دلالة الجملة أو الأسلوب»[2].

و يرى آخرون بأن الدلالة النحوية «نظام رمزي يحكم بناء الكلام ويوجه سيره حتى يكون الأوفق نظام معنى، وبعبارة أخرى، فإن الدلالة التي يطرحها النحو عنصر لساني بارز لا يقل شأنا عن باقي العناصر اللسانية الأخرى، ليس هذا فحسب إنما هو النظام اللساني الشامل الذي يضم المستويات اللسانية الأخرى، فالنحو هو البنيان الأكبر وما المستويات الأخرى إلا لبنات ترصع هذا البنيات وتُحكمه»[3]، ويعني ذلك أهمية القيمة الدلالية النحوية مع باقي المستويات ومدى قوة ترابط التراكيب بها.

---

[1] – النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة: 1983م، ص: 113.

[2] – سياق الحال، طه محمد بشير، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1994م،ص : 85.

[3] – إستراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، ص: 162.

و يرى **فايز الداية** إلى الدلالة النحوية بأبعد من ذلك إذ يقول: «أما الإضافة الثانية فهي الدلالة النحوية أي أن الكلمة تكتب تحديدا وتبرز جزء من الحياة الاجتماعية والفكرية، عندما تحل في موقع نحوي معين في التركيب الإسنادي، وعلاقاته الوظيفية: الفاعلية، المفعولية، النّعتية، الإضافة، التّمييز، الظرفية، فمثلا خاطبت الطحان في شأن تحسين عمله، وزيادة إنتاجه، فكلمة "طحان" في موضع المفعول به تبرز في جهة من العلاقة الاجتماعية هي موقع المحاسبة والمسؤولية، وهناك من يحاسبها أو يسألها»[1] وهذا يعني أن دلالة المعنى لا تتأتى إلا من تلاحم وتفاعل عناصر الجملة وذلك من خلال موضع الكلمة من الناحية النحوية وموقعها في الجملة.

أما عن جانب النحو تفسير دلالة النص وضرورة الاعتماد عليه في كشف خصائص الأساليب ترى ذلك في:

3. تعريف النّحو:

أ. تعريف النّحو لغة:

ورد في لسان العرب «النّحو إعراب الكلام، والنّحو: القصد والطريق... نحاه ينحوه، ينحاه نحو اِنتحاه، ونحو العربية منه، إنّما هو اِنتحاء سمة كلام العرب في تصرفه، من إعراب وغيره، كالتّشبيه والجمع، والتّحقير والتّكبير، والإضافة والنسب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن فيهم، أو إن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها»[2].

---

[1] – علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، فايز الداية، ص: 21.

[2] –لسان العرب، ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، الطبعة السادسة، ص:

النحو في القاموس اللغوي: «الطريق والوجهة، وبمعناه الاِصطلاحي ذلك العلم الذي يبحث كلام العرب»[1].

فالنحو القصد والطريق وكما ذُكر عن السلف بأنّه القصد نحو السّير ويعرفه **أبو بكر الجزائري**: «مصدر نحا ينحو إذا قصد واِتجه، يقال نحا نحو كذا أي اِتجه، وقصد ويكون بمعنى المثل يقال هذا النّحو، أي مثله»[2].

ب. تعريف النّحو اِصطلاحا:

يرى البعض بأنّ النّحو هو: «صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ كلام العرب من جهة ما يتألّف بحسب اِستعمالهم لتعريف النسبة بين صياغة النّظم، وصورة المعنى، فيتوصّل بأحدهما على الأخرى»[3].

و يعرّف **السّكاكي** (ت626هـ) علم النحو فيقول: «هو أن تنحو معرفة كيفية التراكيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها لتحرز بهما عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات»[4].

أما تعريف الإعراب، فيحتاج إلى العلاقة التي تربطه بالمورفيم وأهميته في توضيح الدلالة وعلى علاقته بالنحو والإعراب.

4. تعريف المورفيم:

---

[1] –علم الدلالة والمعجم العربي، عبد القادر بورشيه، دار الفكر للنشر والتوزيع، سنة: 1989م، ص: 39.

[2] –العلم والعلماء، أبو بكر جابر الجزائري، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، الجزائر، سنة: 1985م، ص: 72.

[3] – الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، أحمد محمد قاسمن مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1976م، ص: 07.

[4] – مفتاح وتبيان العلوم، للإمام أبي يعقوب السـكاكي، دار الكتب العلمية، ص: 33، نقلا عن: (المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، قمار ساسي، ص: 26).

المورفيم هو أصغر عنصر له معنى في الكلمة كما يوضح ذلك **إميل يعقوب**: «وهي أصغر عنصر له معنى في الكلمة لا يمكن تجزئته إلى وحدات أصغر ذات معنى، فكلمة "المعلمون" مثلا: تتألف من ثلاث وحدات لغوية أو مورفيمات: **"ال"** وهي أداة التعريف في العربية، "معلم"، "ون" وهي علامة جمع المذكر السالم...» [1].

أما الّدرس العربي القديم فيعني «هيئة الصّوت بصفات معينة، ومن هنا فالصّوت لا يسمى حرفا أو فونيما حتى تكون له صفات خاصة مميزة، ويمكننا أن نصف الحرف أو الفونيم بأنه هيئة صوتية تعرض للصوت تميزه عن صوت آخر، وبالتالي فإن كل فونيم حرف وليس كل حرف فونيما... كما أنه لا فونيم بلا صفات تميّز به Trait distinctifs...»[2]، ويقصد بها الحركات الإعرابية وما ينوب عن تلك الحركات من أدوات الربط وحروف المعاني.

إنّ التّقارب الكبير بين النّحو والإعراب جعل بعض العلماء القدماء لا يرون فاصلا حقيقيا بينهما ويطلقون الِاسم الواحد عن كليهما، لأن غرضهما واحد ويتمثل في ضبط الألفاظ وسط التّراكيب وخدمة المعنى بالشكل السليم.

5.ضوابط القاعدة النّحوية وأهميتها:

لقد اِعتمد النّحاة والمفسرون في التّحليل النّحوي على قواعد وأُصول لترجيح الآراء ودعم حجة دون أخرى ولذلك اِعتمدوا جملة من الضّوابط التي تحكم اللّسان العربي من قياس وسماع وعامل مؤثر وعلة وسببها، وعلى هذا فقواعد النّحاة " لن تتبع من اللّغة وحدها بل من القياس أيضاً"[3].

---

[1] – قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، إميل يعقوب، بسام بركة، مي شيخاني، ص: 405– 406.

[2] – مبادئ اللسانيات البنيوية، دراسة تحليلية ابستيمولوجية، الطيب دبة، ص: 172.

[3] – لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)، د.محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 75.

وذكر "ابن هشام الأنصاري" قواعد وضوابط ينبغي أن يتسلّح بها كل مُفسر للنّص القُرآني، ويمكن ذكر بعض منها بِاختصار في النقاط الآتية : [1]1- مراعاة المعنى الصحيح دون النظر في صحة الصناعة: ونأخذ مثالا في ذلك من قوله تعالى:"**وَثَمُودَا فَمَا أَبْقَ**"[2].

حيث يقول: "ابن هشام" في ذلك "وهذا ممتنعٌ؛ لأن ل(ما) النافية الصّدر، فلا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، وإنّما هو معطوف على(عاداً)، أو هو بتقدير: وأهلك عاداً"[3].

فِ**ابن هشام** يبيّن هاهنا أنّ(ما) النافية لها الصّدارة وما بعدها لايعمل أي الفعل(أبقى) فيما قبلها أي (ثمودا) على أنها مفعول به، وإن كان الحق أنّ المعنى سليم غير أن الصناعة تنفيه .

2-**مراعاة المعنى لا ما تقتضيه الصّناعة**: وفي شأن ذلك يذكر اِبن هشام:" وكثيراً ما تَزِلُّ الأقدام بسبب ذلك. وأوّل واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً"[4].

ويذكر كشاهد في هذه النقطة أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذٍ له هذا البيت وهو للمرقش الأكبر لا يبعد الله التلُّبتَ والغارات إذ قال الخميسُ: نعمْ فقال:" نعم :ثم طلبا محلّ الشاهد في البيت فلم يجداه، فظهر لي حينئذٍ حُسنُ لُغة كنانة في(نعم) الجوابية، وهي(نِعِم) بكسر العين، وإنّما(نَعَم) هنا واحد الأنعام، وهو خبرٌ لمحذوفٍ، أي هذه نَعَمٌ، وهي محل الشاهد"[5].

---

[1] – ينظر: مغني اللبيب، الباب الخامس (ناقش فيها مجموعة من التوجيهات النحوية والإعرابية وتأويلات النصوص)، ج6/7-10

[2] – سورة النجم، الآية: 51.

[3] – ابن هشام ، مغني اللبيب، ج06/48.

[4] مغني اللبيب .ابن هشام، ج06/07

[5] – مغني اللبيب .ابن هشام، ج06/08.

3- **توجيه المعنى على القريب القويّ**: ويذكر" ابن هشام "في هذا الصدد:" قول بعضهم في:(اِنَّماَ يُريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ)[1]، (إنَّ أهلَ منصوب بل الاِختصاص، وهذا ضعيف؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب... وإنّما الأكثر أن يقع بعد ضمير التّكلم، كالحديث :(نحنُ-معاشر الأنبياء-لانُوْرَثُ)[2]، والصواب أنّه منادى" وهو بذلك لايجوِّز تكثير الأوجه من أجل الغريب دونما داعٍ إليها مع تخضيع القاعدة لضابط نحوي قياساً أو ورد على لسان الفصحاء سماعاً يُعتد به.

4- **مراعاة حكمة العربية وأقيسة العرب**: لقد كان السبب الثاني كما هو معروف في كتب فقه اللّغة والذي جعل من النحويين والمفسرين يضبطون قواعد يلتزمون شروطا حتى لا يلحن في كتاب الله عزّ وجلّ وتُوجه نصوصه بالشكل الصحيح، دون إفراطٍ أو تفريطٍ فكان من براعة علماء اللّغة ونحوييها تقليب أوجه كلام رب العالمين متى اِتّفق ذلك مع المعنى الحقيقي الذي لا يخالف عقيدة المؤمن وقد تطرق ابن هشام لذلك حين قال:" لم يتأمل المعربُ، اختلطت عليه الأبوابْ والشرائط، من ذلك قول جماعة، منهم "الزمخشري" في:(وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنوا واتَّقوا لَمَثْوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ)[3]، إنّ الجملة الاِسمية جواب (لو)، والأولى أن يُقدر الجواب محذوفاً، أي (لكان خبرا لهم)، أو أن يقدّر (لو) بمنزلة (ليت) في إفادة التمني، فلا تحتاج إلى جواب"[4].

وبهذا نستطيع أن نقول أنّ القاعدة النحوية تنبع من مصدرين هامين أولهما كتاب الله وحديث رسوله وديون العرب وأشكال النصوص على اِختلافها وثانيهما الأدلة الاِستدلالية القائمة على الاِستنباط من المصدر الأول.

---

[1] – سورة الأحزاب، الآية: 33.

[2] – مغني اللبيب، ج89/06

[3] – سورة البقرة، الآية: 103.

[4] – مغني اللبيب، ج232/06.

وفي هذا الشأن يذكر تمام حسان ضوابط وقواعد ينبغي على الباحث الإلتزام بها وأهمها :"أ- أن القاعدة وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللّغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطرّدا حتى يعبّر عنه بالقاعدة ب- أن القاعدة لهذا السبب جزء من المنتهج لاجزء من اللغة ج- أنها لا بد أن تتصف بالعموم، ولكن ليس من الضروري أن تتصف بالشمول، أي أن تكون عامة لا كلية، ومعنى ذلك أن القاعدة لابد أن تنطبق على جمهرة مفرداتها، وليس من المتحتّم مع هذا أن تشملها جميعاً، فلا يشذّ عنها شيء، وقد عبّر أصحاب المناهج في الماضي عن ذلك بقولهم:" إن الشذوذ يُبرر القاعدة" د- أن تكون القاعدة مختصرة قدر الطاقة، فإذا طالت فقدت عنصراً هاماً من عناصر كفايتها وفائدتها العملية"[1].

6-الضّرورة في التّناول النّحوي العربي:

إنّ إختلاف النّحاة وتأويلاتهم وخلق الوسائط وإلتماس المبرّرات لنُصرة موقف دون آخر ولعل الإعراب في ضبط أواخر الكلمة إبانة وتوضيح فإن إختل المعنى به رُجح المعنى على الضّابط في القاعدة النّحوية أي أنّه:"إذا فُهم المعنى فإرفع ما شئت وإنصب ما شئت"[2] فإختلاف النحاة في الإستشهاد أوجد حقيقة الضّرورة الشّعرية محافظة للوزن والموسيقى وتجاوزاً للقاعدة النحوية" ولو طبقوا الأُصول التي حددوها في الإستشهاد، لما كثرت هذه الضرورات تلك الكثرة التي تجعل جزءً كبيراً من اللّغة خاضعاً لضغوط الوزن، وإضطرارات القوافي"[3].

وكثيرا ما نجد في أشعار العرب من معان تصدق في ظاهرة تقتضيها دلالة اللّغة، أي أن المعنى يُستوفى حقّه بينما القاعدة النحوية تمنع ذلك غير أن هذا في حد ذاته يوجد له من المبررات ما تضعه من صف الشاذ الذي يطاوع اللّغة ويُوسع من تطورها وفي هذا الشأن

---

[1] – اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، ص: 158.

[2] – ابن أبي ربيع (688هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1986م، ص: 262.

[3] – لغة الشعر(دراسة في الضرورة الشعرية) حماسة عبد اللطيف، ص: 88.

يذكر" عبد الجليل يوسف بدا":" فأكثر ما حرص النحاة واللّغويون على جمعه من أمثلة الضرورة، حريّ بأن يعدّ إثارة من شجاعته الغربية في ذاتها وطواعية نظامها، واستعدادها للنّماء والتّطور، حسب الدّواعي الفنية التي تواجه الأديب"[1].

وهذا التّمايز في اللّغة يقتضي أن يختلف الحدث الكلامي عن الحدث الأدبي كما يذكر ذلك عبد السلام المسدّ:" أن غائية الحدث الأدبي تكمن في تجاوز الإبلاغ إلى الإثارة"[2].

إنّ الضرورة قد تُحتّمها اِستقامة المعنى التي يفرضها النظام الموسيقي الناتج على اِختيار مقاطع موسيقية لها نغم خاص، في الشعر فيميّزه عن غيره، ولذلك يذكر سيبويه في(باب ما يحتمل الشعر) عندما يقول:"أعلم أنّه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنّها أسماء، كما أنّها أسماء وحذف مالا يحذف، يشبهونه بما قد حُذف واستُعمل محذوفاً"[3].

كما يرى "اِبن جني" أنّ الضّرورة لا تقع إلاّ في الشعر، ذلك أنّ الشعر" هو موضع اِضطرار وموقف اِعتذار، وكثيراً ما يُحرَّفُ فيه الكلم عن أبنيته وتُحال فيه المُثُلُ عن أوضاع صيغَها لأجله"[4].

إنَّ التجاوزات الّتي كان من غرضها التوفيق بين الوزن والمحافظة على النغم حتى تستقيم فواصل الكلم ويزيد ذلك من اِتّساع وتوكيد اللّغة فيضفي عليها باباً في البلاغة اِستدعته الضرورة فيصبح التركيب اللّغوي يحلقه الحذف أو الزيادة أو تغيير في الحركة أو إسقاط الحرف وإبدال كقول" قيس بن زهير العبسي":

أَلَمْ يَأْتيكَ وَالأَنْباءُ تَنْمي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَني زِيادِ

---

[1] – الظواهر النحوية والصرفية في شعر المتنبي، عبد الجليل يوسف بدا، المكتبة العصرية، شركة أبناء شريف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 2006، ص: 111.

[2] – الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي، الدار العربي للكتاب، تونس، ط02، 1982م، ص: 35.

[3] – الكتاب، سيبويه، ج01، ص: 26.

[4] – الخصائص، ابن جني، ج02، ص: 404.

فإذا لاحظت أنّ الفعل المضارع(يأتي) مجزوم غير أن حرف العلة لم يحذف منه، ومحذوفه يؤدي إلى خلل في الوزن ولذلك يذكر" ممدوح عبد الرحمان الرماني" على أنّ الياء ليس حرفا عادياً يستغرق زمناً بسيطاً كالصامت، لكنه حرف صائت يستغرق زمناً أطول، فإشباع الحركة القصيرة نتج عنه حرف لين، أما الرأي الثاني الذي يذكره" ابن الأنباري" هو أن الشاعر حزم(يأتي) بحذف حرف العلة، إلاّ أنّه لزِم إقامة الوزن فأشبع كسرة التاء فتولدت عنها ياء، فهذه هي ياء الإشباع وليست لام الكلمة، فلم تحذف للجزم ضرورة وهذا الرأي هو المعمول به عند الجمهور"[1].

وإذا إستبدلنا على الضرورة من حيث النقصان كما جاء في قول" النّجاشي":

فَلَسْتُ بآتيهِ وَلاَ أَسْتَطيعُهُ وَلاَ كِ اِسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

حذف النون من(لكن) لإلتقاء الساكنين ضرورة والقياس كما هو معروف أن تحرك لا أن تحذف ولكن ضرورة البحر الطويل كي تستقيم التفعيلية كان لابد من الحذف وهذا رأي "سيبويه" ووصل حركة الكاف بالسين، والوقوف عليها (ولاَكِسْ) ضرورة كحذف النون من(يكن) كما ذكر" لأبو الحسن، أحمد بن محمد العروضي" في الجامع في العروض والقوافي.

كما أنّ" ابن عصفور" تطرق إلى ما قدّمه النّحويون من إستفاضة في مفهوم الضرورة، فجعل للشعر رُخصاً تُنفى عن بقية ألوان النّصوص الأخرى ووصل إلى:" أعلم أنّ الشعر كما كان كلاماً موزوناً تخرجه الزيادة فيه والنقصان منه عن صحة الوزن، وتُحيلُهُ عن طريق الشعر، أجازت العرب مالا يجوز في الكلام، اضطرّوا إلى ذلك أو لم يضطرّوا إليه، لأنّه موضع أُلِفت فيه الضرائر"[2].

---

[1] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الانباري، م02، ج01، ص: 26.

[2] – ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت–لبنان)، د.ط، د.ت، ص: 13.

ويرى"تمام حسان" في هذا الشأن أن المعنى هو الّذي يفرض وجود هذه الضرورة بناءاً على قرينة يقتضيها أي" للشعر لغة خاصة به، أوضح ما يميزها هو الترخص في القرائن، حتى يكون المعنى هو الذي يقضي القرينة، وليست القرينة هي الّتي تقتضي المعنى"[1].

- **المسائل النحوية الخلافية:** لاشك أنّ الخلاف بدأ أولى إرهاصاته مع ذلك السّجال الّذي بدأ واضحاً مع تأسيس المدرستين البصرية والكونية لما كان من أعلامهما من مناظرات والتّحديات كانت لا تخلوا منها مجالس الأفراد ومحافل الولاء، وحتى تأديب أبناء الولاة والسلاطين لدرجة وصول الجدل لنيل الحضوة على حساب العلم وهذا ما سلكه أعلام الكوفية خوفاً من تمكّن البصريين من ذلك وهم يعلمون أنّهم أعلم منهم وكيف لا وهم تلاميذتهم الذين خالفو أصول معلميهم وتحدوهم في مسائل، جمّ ويذكرني هذا الشأن" د/ صالح بلعيد": " فكرة التمذهب أو المدرسة لم تظهر إلاّ بعد اِشتداد الخلاف النحوي في مراحل تالية لتأسيس النحو"[2] وعلى اِختلاف التّسميات حين يتحدّث علمائنا حول المصطلح الّذي كان سائداً في تلك الفترة بين المدرسة والمذهب فيذكر" إبراهيم السامرائي":" لم يطلق القدماء على "مسائل الخلاف" في النحو القديم كلمة "مدرسة"، فلم يُؤثر عنهم مصطلح 'المدرسة البصرية' ولا مصطلح ' المدرسة الكوفية' ولا 'مدرسة بغداد' ولكنّنا كنّا نقرأ من قولهم: مذهب البصريين ومذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين"[3].

وقد تطرَّق لهذا الباب الدكتور 'تمام حسان' حين أراد الكشف عن مبادئ وأصول كلا المدرسيين ونقاط الخلاف الّتي أجّجت الاِحتماد بينهما لنصرة واحدة عن أخرى حيث يقول" ولكن كتب الخلاف نفسها جاءت دون قصد وتعمّد بالكثير من الأصول الّتي اِختلف البلدان حولها في معرض نقاش الخلاف حول المسائل"[4].

---

1 – الأصول، تمام حسان، ص: 78.

2 – أصول النحو العربي، صالح بلعيد، ص: 168.

3 – المدارس النحوية (أسطورة وواقع)، إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع (عمان)، ط01، 1997، ص: 12.

4 – الأصول، تمام حسان، ص: 42.

ثم عمد الدكتور" تمام حسان "إلى تقسيم الأصول إلى ثلاثة مجموعات: أ- أصول مشتركة بين المدرستين.

ب- أصول بصرية يرفضها الكوفيون.

ج- أصول كوفية يرفضها البصريون، وقد ذكر الدكتور" محمد حسن عبد العزيز":في مسألة الخلاف بأنّه" كتب الخلاف مادة وأحكمها منهجا، ذكر فيه مائة وإحدى وعشرين مسألة، أيّد كل مسألة بأدلة الفريقين قياسية وسماعية مع البسط والتفصيل على نحو ما بين فقهاء الشافعية والأحناف، ووقف منها موقف الفيصل العادل غير متعسف في حكمه، ولا متعصب في قضائه"[1].

لقد كان لمسائل الخلاف فائدة من ترجيح قول دون الآخر بالحجة والدليل اِستناداً ودعما بأسعار وأقوال تداولت أو كانت محل الشاذ الذي دعمه مذهب دون آخر ومن المسائل التي تحدث عنها' ابن الأنباري' حيث قال:" بيان خطورة التّعصّب، وما يجرّه من عنت على اللّغة، لأنّ القاعدة النحوية قد غدت بسيه تتجاذب من النّاحيتين النظرية والتطبيقية، وكأنّه في بعض الأحيان لا علاقة بين التنظير والتطبيق، مع أنهما لصيقان لا ينفكان، فالتّطبيق إن لم يكن مهتديا بمنهج مُنظرٍ بدقّة وإحكام كان مجنوناً"[2]، وكان الكوفيون يبنون جلّ القواعد على السماع ولو شذّ ذلك أو ذكر مفتعلاً دون تحر أو تمحيص وفي هذا الصدد يذكر الدكتور " مازن المبارك" " من حجّة يؤيد بها رأيهُ أو شاهد يدعم به حكمه"[3] ولعلّ الجدل الّذي كان قائم بسبب النصرة للمذهب الديني والبعد العقدي كان سبباً هو الآخر لبناء فكرهم وأبعاد مناقشاتهم النحوية ولو كان ذلك على حساب القاعدة النّحوية؛ بينما البصريين شدّدوا على القاعدة استقاءً لها من وجوه متعدّدة ومثبّتة مع التّحري دون الأخذ بشاذٍ أو منحولٍ ويذكر الشيخ" محمد الطنطاري" " مع التّحري والتّنقيب عن الشواهد السليمة، وأبلو في ذلك ما شهد

---

[1] – مصادر البحث اللغوي، محمد حسن عبد العزيز، ص: 111.

[2] – أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف، نوري حسن حامد المسلاتي، ص: 14.

[3] – الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، مازن المبارك، ص: 258.

لهم به الدهر، فتجافوا عن كل شاهد منحول أو مفتعل"[1]، إنّ الصراع القائم بين المدرستين كان يمثل الحجة والدليل فعكف أعلام المذهبين على رد الحجة بالحجة غير أنّ البصريين اِلتزموا قياساً وضوابط قلّما تجد فيها شاذاً إلاّ ما ذكرته العرب في أكثر من موقف عكس الكوفيين الّذين جعلوا من السماع ولو بشاهد واحد أو رواية ضعيفة مشكوك في صحتها وفي ذلك يقولّ سعيد الأفغاني" " والدّقّة الّتي يؤديها التّاريخ والإمعان فيه وفي أقوال الكوفيين والبصريين ألاّ يكون مذهب بصري يقابله نذهب كوفي، بل نزعة سماعية يقابلها نزعة قياسية"[2]، والاِختلاف الجهري كما تذكره الدكتورة " عفاف حسانين ": فالكوفيون يسوقون أدلّتهم ببساطة ويسردون أدنى جهد أو مشقّة ، بل دون البحث عمّا تعتمد عليه من أصول أو يترتب عليها من نتائج تتعارض مع قوانين اللّغة وضوابط المنطق، بل لا يهم أيضا أن تخالف الأصول النّحوية نفسها، على حين يسوق البصريون أدلة أطالوا البحث فيها، يسيطر عليها العقل وقوانين المنطق وأساليب الفلاسفة"[3].

فما الإعراب وما الفرق بينه وبين النحو؟

5. تعريف الإعراب:

أ. تعريف الإعراب لغة: يذكر **ابن منظور**: «الإعراب هو الإبانة، يقال: أعرب عن لسانه وعرّب أي أبان وأفصح، ويقال: أعرب عما في ضميرك، أبن وأعرب الكلام، وأعرب به، بيّنه، وعرّب منطقه، أي هذبه من اللّحن، والإعراب الذي هو النحو: إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ»[4]، وقال أيضا:" تزوّج اِمرأة عروباً أو عربةً؛ وهي المرأة الضحّاكة

[1] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، ص: 78.

[2] – في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص: 212.

[3] – في أدلة النحو، عفاف حسانين، ص: 182.

[4] – لسان العرب، ابن منظور، ج588/1، 589.

المُتَحبِبَةُ إلى زوجها العاشقة له، المُطهَرةُ له ذلك، وبذلك فُسّر قوله تعالى:" **عُرُباً أَتْرَاباً**[1]..." [2].

فالإعراب: «بمعنى الإفصاح والإيضاح، ومنه قوله صلى الله عليه وسلّم الثّيب تُعرب عن نفسها، أي تفصح، ويقال: أعرب عما في ضميرك أي أبن»[3].

ويُطلق الإعراب في اللّغة عن الإبانة والإفصاح كما جاء عند الفراهيدي" أعرب الرّجل، بمعنى أفصحَ القول والكلامَ"[4]، وفي مقاييس اللّغة:" العينُ والرّاءُ والباءُ، أصولٌ ثلاثة: أحدها: الإبانةُ والإفصاح، والآخر: النّشاطُ ، وطيب النّفس، والثالث: فسادٌ في جسمٍ أو عضوٍ، فالأوّلُ قولهم: أعربُ الرّجل عن نفسه : إذا بيّن أو أوضح"[5]، وابن الأنباري(577هـ) يقول:" فإنّ قيل:(العَرَبَ) في قولهم: (عَرِبَتْ معدةُ الفصيل)، معناه: الفسادُ، فكيف يكون الإعرابُ مأخوذاً منه؟ قيل: معنى قولك(أَعْرَبْتُ الكلام)، أي: أَزلتُ عَرَبَهُ، وهو فسادُهُ، وصار هذا كقولك: أَعْجَمْتُ الكتاب، إذا أَزَلتُ عُجْمَتَهُ، وأَشكيتُ الرَّجُلَ: إذا أزلتُ شِكَايَتَهُ، وعلى هذا حمل بعض المفسّرين قوله تعالى :**(إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى)**[6]، أي: أُزيلُ خفَاءَهَا وهذه الهمزة تسمى همزة السلب"[7].

ب. تعريف الإعراب اصطلاحا: الإعراب اصطلاحا هو: «العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدد موقعها من الجملة أي وظيفتها فيها، وهذه العلامة لابد أن يتسبب فيها عامل

---

1 – سورة الواقعة، الآية: 37.

2 – لسان العرب، ابن منظور، ج591/01.

3 – ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، احمد سليمان ياقوت، ص: 19.

4 – الفراهيدي الخليل بن أحمد، معجم العين، ج153/03.

5 – ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج299/04–300.

6 – سورة طه، الآية: 15.

7 – أسرار العربية، ابن الانباري، أبو البركات، عبد الرحمن، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي، دمشق، سوريا، 1957، ص: 19.

معيّن، ولما كان موقع الكلمة يتغيّر حسب المعنى المراد كما تتغير العوامل، فإن علامة الإعراب تتغيّر كذلك»[1]، فالإعراب «مجموعة من العلامات التي تربط بـــين

المعاني الخاصة متى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك لعلاقة الإسناد والتخصيص...» [2]، وهناك من يقصره على الحركات باعتبارها مؤشرات دلالية خاصة في تعقيد الجمل أثناء التقديم والتأخير والتباس المعاني.

كما أن الإعراب عند" الزّجاجيّ ":" الحركات المبنية عن معاني اللّغة، وليس كل حركة إعراباً، كما أنّه ليس كل الكلام معرباً"[3]، ويقول في ذلك" سيبويه":" تغير الحركات في أواخر الكَلِم المعربة بفعل العوامل"[4].

كما يمكننا أن نذكر ثلاثة معانٍ اِصطلاحية للإعراب:1- أثرٌ لفظي: وتحدث عنه ابن مالك(672هـ) حين قال :" الإعراب ما جيء به لبيان مُقتضى العامل من حركةٍ أو حرف، أو سكون، أو حذفٍ"[5].

وذهب العُكبُري(616هـ) إلى الاِصلاح نفسه حين قال:" ذهب أكثر النحويين إلى أن الإعراب معنىً يدُلُّ اللّفظ عليه، وقال آخرون: هو لفظ دالٌ على الفاعل والمفعول مثلاً، وهذا هو المختارُ عندي"[6].

2- **أثرٌ معنوي**: والمقصود به أن العلامة الإعرابية لا تلتزم بحركة واحدة وإنّما ترتبط بموقعها الّذي يلزمها المعنى الجديد في كل حالة فتتبل بذلك العلامة الإعرابية وهو قول تسوية وقد عمد إليه عبد القادر الجرجاني(471هـ) وبيّنه بقوله:" إن تختلف أواخر الكلم لاِختلاف

---

[1] – التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، سنة: 1998م، ص: 17.

[2] – اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، سنة: 1998م، ص: 178.

[3] – الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص: 91.

[4] – الكتاب، سيبويه، تح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط03، 1988م،ج13/01.

[5] – شرح التسهيل، ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ج34/01.

[6] – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تح: عبد الرحمن، بن سليمان العثيمين، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة، الدراسات الإسلامية، العربية السعودية، 1976م، ص: 61.

العوامل، وقوله: إنْ تختلف، بمعنى الإِختلاف، وليس الإِختلاف بالّلفظ، إنّما هو معنى، كما أن الإِسوداد ليس بعين، وإنّما هو معنى يعرف بالقلب، فالمختلفُ هو الّلفظُ كما أن المُسْوَدَّ هو العين التي تتعلق برؤية البصير"[1].

وقد إِختلف الدارسون المحدثون في ذلك فقسم يرى أن إِختلاف الحالات الإعرابية من نصب ورفع وجر وجزم سببه العامل فهو أساس الإعراب، وقسم آخر يستبعد أثر العامل ويرون بأن التغيّر الإعرابي لتغيّر المعنى بحسب الموقع الإِعرابي.

3- الإعراب مرادف للنحو: أي أن الإعراب كما يقول 'عباس حسن': " التطبيق العام للقواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل وفاعل أو مبتدأ أو خبر أو مفعول أو حالٍ أو غير ذلك كن أنواع الأسماء والأفعال والحروف، وموقع كل منها في جملة، وبنائه، وإعرابه، أو غير ذلك[2].

والمعنى الثالث هو الفاصل بين الإعراب والنحو إذ يقول' الفاكهي':" القواعد الكلية المنطبقة على كلياتها، منها: كل ما إِشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع، وكل ما إِشتمل على علم المفعولية فهو منصوب..."[3]

وقد ذكر'ابن فارس' الإعراب بإِعتباره ميزة فُصت بع العرب دون سائر الأمم:" ليعرفوا الفارق بين المعاني المتكافئة في اللّفظ، وبه يُعرف الخبر الّذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجبٌ من إِستفهام، ولا صدر من مصدّر، ولا نعت من تأكيد"[4].

---

[1] – المقصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، دار الرشيد، عمان، الأردن، 1982م، ص: 98.

[2] – النحو الوافي، ج74/01.

[3] – شرح الحدود النحوية، الفاكهي جمال الدين بن عبد الله (ت972هـ)، تح: صالح بن حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العربية السعودية، 1411هـ، ص: 232.

[4] – الصاحبي في فقه اللغة، ص: 75.

أما تعريف بين الإعراب والنحو فهناك رد من يرى أن «الإعراب أصله البيان وأن النحويين لمّا رأوا في أواخر الأسماء، والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها سموها إعرابا أي بيانا؛ وكأن البيان يكون بها، كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاور له، ويسمى النحو إعرابا، والإعراب نحواً سماعا، لأن الغرض طلب علم واحد»[1].

و يرى **سليمان ياقوت** بأن: «الحقيقة أن الإعراب عنصر من عناصر النحو، فالنحو كل والإعراب بعض هذا الكل، ولو كان النحو هو الإعراب لكانت اللغات غير المعربة - كالإنجليزية مثلا – لا يوجد بها نحو»[2]، أما النحو فيدرس أبواب لها أهميتها، حيث «تتسع دائرته إلى علم التراكيب، وهو المعبر عنه على لسان **السكاكي** (أن تنحو معرفة كيفية التراكيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا).

كما جاء على لسان **أبي الفتح ابن جني** (ت: 392هـ) قبله "النحو هو انتحاء كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره)، وهذا أوسع وأشمل وأصح؛ لأن الإعراب هو نتيجة للتركيب»، ومن ذلك فإن الإعراب فرع المعنى الذي رددها القدماء والذي ينص صراحة على حركات الإعراب لوحدها لا ترقى لدرجة الدلالة على المعاني الوظيفية أو دلالة الكلمة في سياقها كما أن هناك ملاحظة كلمة أكدها السيوطي حين أشار إلى العلاقة بين النظم وصورة المعنى من خلال تعريفه للنحو، وذلك بأن هناك علاقة

عميقة بين تركيب الكلم ونظمه والمعنى، فالنحو ليس: «...مقتصرا على خط الأفق السطحي للتركيب بل ينتظم مستويات الإعراب والتركيب والبنية...» [3].

وها هو عبد القاهر الجرجاني (ت: 474هـ) أكد على ضرورة تلائم الكلام في نظمه ومعاني النحو فقد «فهم نظم الكلام على أنه نظم المعاني، وما يترتب على ذلك من أسرار،

---

[1] – ظاهرة الإعراب في النحو العربي، سليمان ياقوت، ص: 20.

[2] – المرجع نفسه، ص: 20.

[3] – المدخل إلى النحو والبلاغة، عمار ساسي، ص: 26–27. وينظر: (مفتاح كتاب العلوم، الإمام أبي يعقوب السكاكي، دار الكتب العلمية، ص: 33.)

فقد فهم معاني النحو على أنها معاني الأبواب النحوية، والعلاقة بين تلك الأبواب... فهمه على أنه تأليف الكلام ونظام ذلك التأليف دراسة الوحدات اللغوية التي ترد عليها الأبواب ومالها من صور مختلفة».[1]

العلامة الإعرابية:

إن العلامة الإعرابية مكون أساسي في ضبط الكلمة داخل الجملة ولمنزلتها هذه اِعتبر بعض العلماء أنّ النحو حالة الكلمة الدّالة من رفع أو نصب أو جزم أو بناء وهذا ماذكره **الزّجاجي** حين قال:" هذا كتاب فيه جملة الإعراب إذا كان جميع النحو في الرفع والجرّ والجزم"[2].

فالعلامة الإعرابية ركن من أركان الإعراب الأربعة، وهي بذلك تحدد وظيفة الكلمة من خلال موقعها في الجملة ويمكن القول:" الإعراب هو العلامة التي تقع في آخر الكلمة، وتحدد موقعها من الجملة، أي تحدّد وظيفتها فيها"[3].

كما أنّ هناك فرق بين الحركة والعلامة الإعرابية، فالحركة تشمل (الضمة والكسرة والفتحة) وقد تكون في بنية الكلمة أما العلامة فتشمل (الضمّة والكسرة والفتحة) وبعض الحروف وحذفها أو حذف الحركة وقد ذكر "اِبنُ جني" في قوله:" أعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللّين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثٌ، وهي: الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمّون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريقة مستقيمة"[4]. كما أنّه كان

---

[1] – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوية الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة: 1980م، ص: 48.

[2] – الجمل في النحو، الزجاجي، تح: علي توفيق الحمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1984م، ص33.

[3] – التطبيق النحوي، الراجي عبده، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988م، ص16.

[4] – سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط02، 1413هـ/1993م، ج17/01.

للعلماء مفاضلة في تسمية علم الإعراب على علم النحو وهذا ما ذكره **الزمخشري** في شروط المفسر حين قال:" ألا يقدم الناظر في كتاب الله تعالى عليه إلاّ إذا كان فارسيا في علم الإعراب"[1].

وقد يحدث هناك التباس في المعنى كما ذكر ذلك" ابن جني" بقوله: أن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى"[2].

لقد غصّ الشعر العربي بأمثلة تكاد تُجيب عن كامل الإشكال في العلامة الإعرابية، فتُستبدل حركة أخرى لضرورة أو تُحذف فتعوض بحركة أخرى وعلى مثل ذلك نذكر قول 'اِمرئ القيس' :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ إِثْماً مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ

فسكّن الباء ضرورة، وردّ المبرّد هذه الرِّواية وصحّحها بقوله: (فاليومَ فاشْرَبْ)، على اِعتبار أنّ السكون طبيعي لفعل الأمر، وإن صحت الرّواية فلا شاهد في البيت ولا ضرورة"[3].

وفي هذا المثال رأينا مدى حرص 'المبرّد' على ضبط القاعدة الإعرابية، حيث صحّح الخطأ الّذي هو تجاوز في حدّ ذاته كسر به الضرورة.

وقول' طرفة بن العبد'[4]:

لنَّا هَضَبَةٌ لاَ يَدْخُلُ الذُّلُّ وسَطَهَا ويَأْوي إِلَيها المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا

فنصب الفعل (يُعصم) اِضطراراً، والأصل الرفع.

---

1 – الكشاف، الزمخشري، ج07/01.

2 – المحتسب، ابن جني، ج256/02.

3 – ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: 131.

4 – الكتاب، سيبويه، ج03، ص: 40.

ولعلنا توصلنا اِلى حقيقة جرت إليها قرائح الشعراء من خلال تقديم الوزن والاِنسجام الموسيقي تجاوزاً للقاعدة النحوية وهي بذلك اِنحرافٌ محمودٌ راعى فيها الشعراء الوزن والقافية متحررين من ضيق المعيار اِلى شساعة اللّغة واِتّساعها.

إنّ العلامة الإعرابية تطورت في دراساتها حيث بدأت إرهاصاته مع أبي الأسود الدّؤلي اِرتكازاً في جانبها الصوتي من خلال وصف مخارج الحروف كما أدرك الأولون الصلة الّتي تربط بين الحركات وأصوات اللين أو العلّة حيث قال 'الخليل':" إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التّكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمّة من الواو، فكلّ واحدةٍ شيءٌ ممّا ذكرتُ لك"[1].

وبعد زمن تحوّلت نقط الإعراب التي وضعها **أبو الأسود الدؤلي** أو كما جاء في الأثر بطلب من' عليّ رضي اللذ عنه، أياً كانت الحقيقة التاريخية فإن هذه النقط" أصبحت رموزاً عند 'الخليل بن أحمد' (الفتحة والضمّة والكسرة)، وقد جرت تسمية المحدثين للحركات والحروف كما ذكر ذلك تسعيد حسام النعيمي:" الحركات وحروف المد تحت قسم واحد هو (الصّوائت) وجعلوها على نوعين: صوائت قصيرة، وصوائت طويلة، فالقصيرة ما أطاق عليه القدامى(الحركات)، والطويلة(حروف المد)"[2].

الدلالة النّحوية والمجاز:

أ. المجاز:

المجاز من المعاني البلاغية التي لها صورة في ذهن ترتبط بالخطاب، تقيم الكلمات ضمن تعاقدها فيها بينها علاقات مبنية على صفة خطية وهي تترابط في الذاكرة مشكلة مجموعة تسودها علاقات مختلفة، وتتحد آلية الفهم بناء على ذلك الترابط، وقد ذكر في قاموس القرآن الكريم الّي أعدّ من طرف نخبة من العلماء والباحثين صفحة 207 بأن المجاز هو

---

[1] – الكتاب،سيبويه، ج04/241-242.

[2] – الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، سعيد حسام النعيمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980م، ص: 330.

استعمال للفظ في غير ما وضع له في الأصل مع وجود قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي الذي وضع له اللفظ.

فهو يتم فيه تجاوز حقيقة الكلام والعدول عنها، أما الحقيقة فهي استعمال الكلام لما وضع له أصلا والحقيقة أقسام كما ذكر **د/ عبد العليم بوفاتح** في فنون البلاغة العربية (حقيقة لغوية وحقيقة شرعية وحقيقة عرفية).

"فالحقيقة اللغوية: وهي تتمثل في الألفاظ الدالة على معانيها الأصلية الموضوعة لها في اللغة كمدرج، ومعهد، وكتاب.

والحقيقة الشرعية: قسمان؛ قسم يدل على أسماء العبادات ولا يفيد مدحا ولا ذما كالصلاة والزكاة.

وقسم يدل على ألفاظ يفهم من التلفظ بها معنى المدح والذم كلمة مؤمن وكافر.

أما الحقيقة العرفية: وهي ما تم الاصطلاح عليه في بيئة معينة بين أشخاص لهم عادات وتقاليد معينتان."[1].

أما المجاز: فهو أجمل وأبلغ من الحقيقة، ولا يلجأ إليه إلا لغرض في نفس المتكلم للتعبير وتقديم الكلام في أبلغ وأبهى صورة وينقسم إلى مجاز عقلي ومجاز لغوي.

أنواع المجاز:

1. **المجاز العقلي**: (الإسنادي أو الحكمي): وهو إسناد الفعل أو أحد مشتقاته إلى غير ما هو له لوجود علاقة بينهما، مع وجود قرينة (لفظية أو معنوية) تمنع من إرادة الإسناد الحقيقي وهذا النوع من المجاز يربط بعلاقات تتصل بالإسناد، وهي على أنواع متعددة، أهمها:

[1] – فنون البلاغة العربية، عبد العليم بوفاتح، مطبعة بن سالم الأغواط، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009، ص: 252.

(وَجَعَلْنَا الأَ نْهَار تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِم)"[1]

إسناد الفعل إلى سببه أو إسناده إلى مكانه والجريان هنا يكون للحياة وليس للأنهار أو زمانه أو إسناد ما يبنى للفاعل إلى المفعول، أو إسناد ما يُبنى للمفعول إلى الفاعل أو إسناد ما بُني للفاعل إلى المصدر.

2. **المجاز اللّغوي:** يتمثل في المجاز المفرد والمركب بأنواعه وعلاقاته المجاز المرسل: المجاز المرسل أربعة أقسام: مجاز مفرد مرسل، ومجاز مفرد بالاستعارة، وهذان يختصّان بالكلمة، أما المجاز المركب المرسل، والمجاز المركب بالاستعارة، يختصان بالكلام، وللمجاز المرسل علاقات تشتق من خلال الكلام وتقيّد بقرائن، ومن هذه العلاقات: السببية، والمسببة، والجزئية، والكلية، واعتبار ما كان واعتبار ما سيكون، والحالية والمحلية (المكانية)، والآلية.

فائدة المجاز وقيمته الفنّيّة:

المجاز من فنون التعبير والكشف عن المعاني بغير اللفظ الحقيقي، مع بنائه موحيا بالمعنى الأصلي من خلال فحوى الكلام.

والمجاز كما هو معلوم أسلوب يوسع مجال اللغة ويتفنّن في تنويع التعابير اللغوية فهو يتصف بالإيجاز والقوة في الدلالة، ويتجاوز بذلك اللّغة البسيطة القائمة على المعجم اللُّغوي والترادف اِلى معاني متعددة يسبح القارئ في فك شفراتها، وهي ظاهرة لُغوية كانت سببا في خلاف ونُصرة المذاهب والفرق الاِسلامية فكان أن نشأت تيارات فكرية حدثت بينها صدامات وصراعات وصلت إلى فتن زهقت فيها الأروح فكان فهم النّص القرآني والحديث النبوي يخضع لتأويلات لُغوية فكان من هذه الفرق من اِنتصر للّفظ في ظاهره ومنه من أوّله وفي هذا الصدد يذكر " محمد عبد الجليل:" وبذلك اِكتسبت اللّغة مرونة وتجدداً في اِستخدام

[1] – سورة الأنعام، الآية: 04.

الدلالات"[1]. ففي قوله تعالى:(**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِم**)[2]، يذكر" العثيمين" اِثباتاً لليد على الحقيقة وأن لله يد ليست كأيدينا فيقول:" اِذا شبهنا الخالق بالمخلوق يكون الخالق الكامل من جميع الوجوه مشابها في صفاته للمخلوق الناقص المقتصر اِلى من يكلمه واِعتقاد ذلك يقضي لحوق الخالق بالمخلوق وهو تشبيه للكامل بالنّاقص وهذا لا يقبله عاقل"[3].

ويقول أيضاً:" إنّ الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلاّ بعد العلم بكيفية ذاته أو العلم بالنّظير المساوي من أجل القياس عليه، وما دامت ذات الله لا تحيط بها العقول فكذلك صفاته، وأي كيفية تقدرها في ذهنك فالله أعظم وأجلّ من ذلك، وعليه فإنّ كيفية تقدرها لصفات الله فا إنّك ستكون كاذباً فيها لأنّه لا علم لك بذلك وكل ما خطر ببالك فالله مخالف لذلك"[4].

فالمعنى معلوم والكيف لا يقدره صاحب عقل، فالله سبحانه وتعالى أثبت الصفات لنفسه، فلا يمكن أن تعطل بتأويل ما ولا يمكن في الحال إنكار المجاز في مواقف أخرى لمن يدّعي الظاهر والحكم على النّص وتفسيره دون تأويل فخذ الآية الكريمة" حتّى يَتَبَيَّنُ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ مْنَ الْفَجْرِ"[5]، فقد روي عن" عُدي بن حاتم"-رضي الله عنه- حينما وضع عقالين أبيض وأسود تحت وسادته وجعل ينظر اِليهما في اليل ليستبين حتى أتى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال له:" إنّما هو سواد الّيل وبياض النّهار كما رُوي في الحديث الّذي اِستشهد به القرطبي في جامعه في جزئه الثاني صفحة:320.

إنّ المجاز حين يعبّر عن المعاني بغير الألفاظ التي وضعت لها أصلا إنما يشقّ في جماليات اللغة لا تحدها اللفظية المعجمية ولا تحصرها المفردات الترادفية ولا يكون المجاز اعتباطيا بل يهيئ لك من القرائن التي ترشدك إلى المعنى وتوجهك إليه حتى تدخل في رواق

---

[1] – المجاز وأثره في الدرس اللغوي، الدكتور محمد عبد الجليل، ص: 165.

[2] – سورة الفتح، الآية: 10.

[3] – القواعد المثلى في صفات الله الحسنى، محمد صالح العثيمين، الدار السلفية، الجزائر، ص: 30.

[4] – القواعد المثلى في صفات الله الحسنى .محمد صالح العثيمين.الدار السلفية.الجزائر، ص: 34.

[5] – سورة البقرة، الآية: 187.

الهدف المنشود، وعلك إذا تفكرت في الآية الكريمة: (**...وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا**...) [1]، أدركت مدى تجاوز اللفظة لمرادفتها في المعجم، فالمطر ليس المعنى اللغوي للرزق غير أن أبرز ما يتسبب عن المطر ولذلك قالوا: أمطرت السماء رزقا.

وللمجاز مكانة قريبة من الانزياح، ويكاد يجمع البلاغيون بأنه "على أن في المجاز من توليد المعاني في نفس المتلقي، والتأثير فيها، وأسرها، وإدهاشها ما ليس للحقيقة".

فالمجاز هو وحدة يمكِّن صاحب اللغة أو الشاعر بخاصة أن يسُدَّ ما فيها من ضيق وعجز، ويقول **الرازي** في هذا "إن الشيء كلما كان عن الوقوع أبعد، كان أغرب، وكان التشبيه المستخرج منه أعجب"[2].

والمجاز في عمومه ينقسم إلى ثلاثة أقسام كما ذكر الأوائل.

1. مجاز مرسل: إذا كانت العلاقة غير المشابهة.
2. استعارة: إذا كانت العلاقة هي المشابهة وفي كليهما تكون القرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.
3. الكناية: وفيها يستعمل اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة غير مانعة من المعنى الأصلي.

6. تجاوز اللّفظ للقاعدة النّحوية:

نستهل ذلك بأعلى النصوص شأنا وأبلغها على الإطلاق وهو النّص الرّباني الذي لا يأتيه الباطل ولا يدخله الشك، وتتمثل غرابة الوضع في تركيب ألفاظ القرآن في جملة هو أنّه «لا يجد مع الغرابة في أوضاع القرآن، إلا ألفاظا مؤتلفة متمكنة، التئام سردها وتناسق وجوهها، لا ينازع لفظ واحد منها إلى غير موضعه، ولا يطلب غير وجهته من الكلام ولعمري إن اتفاق هذا الإحكام العجيب مع غرابة الوضع لهو أغرب منها في مهب البلاغة وأدخل في

---

[1] – سورة غافر، الآية: 13.

[2] – التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ج01، ص: 193.

باب العجب، ولولا أن الأمر إلهي، ولا عجب من قدرة الله»[1]، ولعل العرب مهما اِرتقت إلى أعلى درجات البلاغة وهذا بإجماع العلماء لا يمكن أن تصل إلى مستوى البعد البلاغي في الآية الواحدة من القرآن الكريم، فتجاوز القاعدة النحوية مع الأثر والبعد البلاغي في ذلك، تلك الغرابة التي تظهر في أشكال عدة كالتنكير والتعريف في بعض الألفاظ والتعبير بالمفرد على الجمع، وعكسه وكذلك التعبير بالماضي للمستقبل وغيرها من تلك اللمسات التي يعجز لسان العرب عن أن يرسم مثلها رغم اتفاق اللفظ والمعنى وما إلى غير ذلك من أصول تركيب الجملة العربية إلا أن الكلام الرباني تحكمه قيود أخرى تتمثل في النظم الذي اكتشفه العالم الفذ **عبد القاهر الجرجاني**.

و نأخذ على سبيل المثال؛ الآيات القرآنية التي تخالف القاعدة النحوية قوله تعالى: « **قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى**»[2]، ويقول ابن تيمية (ت:728هـ): «اعترض عليها بعض النحاة لمخالفتها القاعدة النحوية في نصب اسم إن بالياء في المثنى، فبيّن أنه لا يمكن للأمة أن تغفل عن تصحيح أي لحن في القرآن، ورجح قول ابن الانباري وغيره من القرّاء، بأن الألف في (هذان) ليست للتثنية، وإنما هي ألف (هذا) والنون فرّقت بين الواحد والاثنين، كما فرّقت بين الواحد والجمع نون (الذين) ثم انتهى إلى الحكم بان هذه القراءة صحيحة، وأنّ (هذان) لغة صحيحة إذ ليس هناك ما يوجب ردّها لا نقلا ولا سماعا ولا قياسا»[3].

ومن أمثلة التّجاوز في النص القرآني:

أ. **الإخبار عن المستقبل بالماضي:** في قوله تعالى: (**أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ**...)[4]، فقد اقترن الفعل (أتى) بالنهي عن استعجاله، مما يفهم على أنه لم يقع وإنما على اعتبار

---

[1] – إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، ص: 172–173.

[2] – سورة طه، الآية: 63.

[3] – التفسير الكبير، ابن تيمية، تحقيق: رشاد سالم، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، القاهرة، مصر، ط02، 1984م، مج04، ص: 210 – 211.

[4] – سورة النحل، الآية: 01.

تأكد وقوعه وكأنه وقع، فالماضي بمعنى المضارع على طريق الاستعارة بتشبيه المستقبل المتحقق بالماضي والقرينة عليه كما ذكرها **الألوسي** في كتابه روح المعاني (فلا تستعجلوه)، وفي قوله تعالى: **(إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا)** [1].

يقول "فخر الدين الرازي: "...فإن قيل إن كان المراد فتح مكة فمكة لم تكن قد فُتحت فكيف قال تعالى: (فتحنا لك فتحا مبينا) بلفظ الماضي، نقول الجواب عنه وجهين

(أحدهما) فتحنا في حكمنا وتقديرنا (ثانيهما) ما قدّره الله تعالى فهو كائن فأخبر بصيغة الماضي إشارة إلى أنه أمر لا دافع له واقع لا رافع له"[2].

ب-**زيادة الفعل كان:**

متى توافر الشرطان اللّذان اِتفق عليهما أغلب النحويين كما ذكر ذلك " الأستراباذي" في" الشرح على الكافية"

-أولها: أن تكون بلفظ الماضي.

-وثانيها: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارّا ومجرورا.

ولعلي أستدلّ بالآية الكريمة الّتي شغلت كتب التّفسير وجدال النّحويين في قوله عزّ وجلّ:(**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخِرَجَتْ لِلنَّاسْ تَأْمُرون َبِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وَتُؤمِنُونَ باللهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ ۚمنهُمُ المُؤمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الفَاسِقُونَ)**[3].

فالمعنى الظاهر جليٌّ ودال على الزمن الماضي لـ(كنتم)، أي اِنقضى زمن الفعل ، فالخير في هذه الأمة صفة اِنقطعت وزالت، وكما هو الحال إذا تعارض النّص الظاهر مع واقع هذه الأمة يهتدي علماء النّحو والتّفسير اِلى إيجاد مخرج تأويلي يُبقي ويفرض بقاء صفة الخيرية توجيهات كثيرة، ومن بينها زيادة(كان) في هذه الآية حيث يرى" الفرّاء" بأن

---

[1] – سورة الفتح، الآية: 01.

[2] – التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ج07، ص: 533.

[3] – سورة آل عمران، الآية: 110.

دخول(كان) مثل خروجها وإضمارها وإظهارها سواء)[1] وقد أنكر جلّ النّحويين والمفسرين هذا التّخريج وعدّوه مخالف لأصل التّصدير ومحطّ الاِهتمام، ولهذا راحوا يبذلون جهداً في إعمال الفكر من أجل الخروج بتأويلات تليق بمكانة هذه الأمة من خلال ثبوت صفة الخيرية في هذه الأمة الإسلامية وأهم التخريجات:

1-(كان): للدّلالة على الاِستمرار، وهذا ما جاء في قول أبو حيَّان:" ولا يراد بها هنا الدلالة علي مضيّ الزمان واِنقطاع النسبة نحو قولك:(كان زيدٌ قائماً)، بل المراد دوام النسبة، كقوله تعالى (إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً)[2]"[3]، ويوافق "السيوطي" هذا المعنى بقوله:" تختص(كان) بمرادفة(لم يزل) كثيرا، أي أنّها تأتي دالّة على الدّوام"[4]، وأنكر" الأستراباذي" ذلك ، كون دلالة الاِستمرار مُستفادة من القرينة لا من الفعل(كان) لهذا جاز القول:(كان زيدٌ نائماً نصف ساعة فاستيقظ)، وإذا قيل: كان زيدٌ ضارباً، لم يعد ذلك الاِستمرار"[5].

(كان) بمعنى (صار)، أي: صرتم خير أمة، وقد ذكر النحاة ذلك، وأجاز "ابن هشام" المعنى[6] وقد اِستدلوا بالآية الكريمة:" وفُتِّحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابَا "[7]

وقد ذكر" اِبن يعيش" أنَّ العرب تستعير هذه الأفعال وتبادل بينها لتقاربها في المعنى ويقصد (كان، وصار)، ويقول في ذلك" الشريف الرضيّ" (406هـ):" وذلك أنّ (كان، بمعنى،

---

[1] – معاني القرآن، الفراء، ج229/01.

[2] – سورة الإسراء، الآية: 32.

[3] – البحر المحيط(م س)، أبو حيّان، ج03،ص:28.

[4] –همع الهوامع.م س .السيوطي.ج120/01.

[5] – الشرح على الكافية (م س)الاستراباذي الرضى.ج186.185/05

[6] –شرح قطر الندى وبل الصدى، لِابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1،1963 م،ص:133–134.

[7] –سورة النّبأ، الآية:19.

صار)، وإن اِستعملت على بعض الوجوه فليس الفصيح الجيّد، ولا يُحمل القرآن اِلاّ على اللّغة الفصحى، والطريقة المثلى"[1] .

3- دلالة (كان) على الحال دون الزمن الماضي كما ذهب ابن قتيبة بمعنى (أنتم خير أمة أخرجت للنّاس) [2].

4- وكنتم: بمعنى الحدوث والوجود: أي بمعنى(وجدتهم خير أمة)، وهو مذهب" الزمخشري" الذي برّرّ ذلك من خلال قوله:" لانّ(كان) عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على اِنقطاع طارئ"[3]، فالزمخشري أن المعنى(كان) تامة والفاعل التاء و(خير أمة) منصوبة على الحالية.

5-حمل النّص على ظاهره دون تأويل، وهو مذهب الأصوليين فهم:" أنكروا زمان الصّيغة، لأنها عندهم (دالّة نسبة)، واعتبروا الزمان مدلولا نحوياً لا صرفياً، أي أنّه مدلول سياق الجملة وقرائنها، لا صيغة (فعل يفعل) بدليل أن(فعل) قد تدلّ في السياق على زمن مستقبل و (يفعل) على زمن ماضٍ"[4].

وهذا يعني أنّ القرائن اللفظية أو الحالية هي التي تحدد زمن الفعل عند الأصوليين وأن الصيغة الصرفية للفعل في تقلباته عند النحويين قد تشذّ عليها أفعال بصيغة زمن المستقبل وتدل على الماضي وكذلك العكس.

ج.التّعريف والتّنكير:

لاشك أنّ أحد ضوابط المعنى وتحديد الدلالة وفصاحة الكلام هو التركيب الإفرادي للكلمة الواحدة باعتبارها لبنة أولى لاكتمال بناء التركيب الكلي (النص) وبالتالي التعريف

---

[1] – الشريف الرضي، حقائق التأويل في متشابه التنزيل، شرح: محمد الرضا آل كاشف عطاء، دار المهاجر، بيروت، لبنان، ط01، ص: 218

[2] – تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص: 227.

[3] – الكشاف.م س.الزمخشري.ج400/4

[4] – البحث النحوي عند الأصوليين (م س)، مصطفى جمال الدين، ص:306-307.

والتنكير يحصر أو يوسع المعنى بحسب وقوع الكلمة في سياقها العام، وقد أشار **أحمد سعد محمد** إلى ذلك حين قال: "كان يلحقها (أل) التعريفية أو تضاف إلى معرفة، ولذلك جعلها اللغويون أخفّ من المعرفة وأصلا لها، أما المعرفة فهي ما دلت على معين أو معهود، إما بذاتها كالعلم، وإما بغيرها كالضمير والموصول والإشارة، وإما بغير ذلك مما ذُكر في تعريف النكرة"[1].

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: **(خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)** [2]، فدلالة اللفظة (غشاوة) في تنكيرها يرى **الزمخشري**: "...أن على أبصارهم نوعا من الأغطية غير ما يتعارفه الناس، وهو غطاء التعامي عن آيات الله، ولهم من بين الآلام العظام نوع عظيم لا يُعلم كنهه إلا الله، اللهم أجرنا من عذابك ولا تبلنا بسخطك يا واسع المغفرة"[3].

د. التّعبير بالمفرد عن الجمع وعكس ذلك:

يقول الله تعالى: **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ)** [4]، والمقصود بطفل هنا (أطفالا) "وحسن لفظ الواحد هنا؛ لأنه موضع تصغير لشأن الإنسان، وتحقيره لأمره، فلاق به ذكر الواحد لذلك؛ لقلّته عن الجماعة، ولأن معناه أيضا نُخرج كل واحد منكم طفلا...، وهذا مما إذا سئل

[1] – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 136.

[2] – سورة البقرة، الآية: 07.

[3] – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج01، ص: 53.

[4] – سورة الحج، الآية: 05.

الناس عنه قالوا: 'وُضع الواحد موضع الجماعة اتساعا في اللغة' وأُنسوا حفظ المعنى ومقابلة اللفظ به، لتقوى دلالته عليه"[1].

وفي قوله تعالى (**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ**) [2]، ومثال حي عن العدول إلى المفرد في القرآن الكريم مقابل جمع (الظّلمات) كما في هذه الآية، حيث يذكر **أحمد يوسف هنداوي** "توحيد النور وإفراده في مقابل جمع الظلمات مما يمثل نوعا من العدول في جميع مواضعه من القرآن حيث ورد النور مفردا في مقابل جمع الظلمات في أحد عشر موضعا في كتاب الله تعالى ولم يرد خلاف ذلك في موضع واحد"[3]. فالنور جاء مفردا للدلالة على وحدة الحق وتفرّده والظلمات جاءت على جمع لتعدد وكثرة طرق وسبل الظلال والهلاك.

الحمل على المعنى:

علك ترى بين الفينة والأخرى من خلال قراءتك للنص القرآني كأنموذج استعلائي على بقية النصوص الأخرى مخالفات لفظية منطوقة فتقلبها على أوجه عدة من أجل الوصول إلى حقيقة هذا التجاوز، من أجل إيجاد مبرر يرأب صدع هذا الخرق الحاصل، وفي هذا الصدد يذكر **محمد حماسة عبد اللطيف**: "هناك وسيلة اصطنعها النحاة

العرب في منهجهم ليجبروا بها كل صدع في بناء الجملة إذا لم يكن متوافقا مع البنية الأساسية، وذلك بان يحمل الكلام على معناه لا على لفظه، وسموا هذه الوسيلة –وهي ضمن وسائل أخرى للغرض نفسه-"الحمل على المعنى"، وفي هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي

[1] – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعيد محمد، ص: 156 – 157.

[2] – سورة الأنعام، الآية: 01.

[3] – الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، أحمد يوسف هنداوي، ص: 176 – 177.

بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة، وقد نسب النحاة هذه الوسيلة المنهجية إلى العرب أنفسهم، وهم أصحاب اللغة المتكلمون بها"[1].

وفي الموضوع نفسه يذكر ابن جني: "إن الحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا"[2]، وقالوا: "والحمل على المعنى كثير في كلامهم"[3]، ويذكر **محمد حماسة عبد اللطيف**: "وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول: 'فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها'. فاستنكر **أبو عمرو** أن يلحق بالفعل (جاءته) علامة تأنيث والفاعل مذكر. فقال له: أتقول: جاءته كتابي؟ فرد الرجل قائلا: نعم، أليس بصحيفة"[4] فنلاحظ أن الكتاب في دلالته مثل الصحيفة، والصحيفة ..... فحمل الكتاب على معنى الصحيفة فجاء الفعل مؤنثا (جاءته)، ويذكر ابن جني عن الحمل على المعنى: "وما أكثر هذا النحو في هذه اللغة"[5]، فيصفه بالشّساعة ويشبهه بالبحر الزاخر الذي لا يُنقص من ماءه ويلجأ في ذلك إلى ألفاظ غريبة تستدعي منك استعمال القاموس لا شك إذ يقول: "وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنكش، ولا يُفثج، ولا يُؤبى، ولا يُغرّض، ولا يُغضغض، وقد رأينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر، وملاطفة التأويل"[6]، فالحمل على المعنى يعتمد على المعنى وهي وسيلة تأويلية ويقول ابن جني أيضا: "اعلم أنّ الشّرْجَ (الإِختلاف) غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظومان كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون

---

[1] – النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، دار الشروق،، القاهرة، 1420هـ/2000م، ص: 152.

[2] – الخصائص، ابن جني، ج02، ص: 416.

[3] – الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج02، ص: 506.

[4] – النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 152. وينظر: الخصائص، ابن جني، ج02، ص: 414.

[5] – الخصائص، ابن جني، ج02، ص: 416.

[6] – المصدر نفسه، ج02، ص: 435.

عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا"[1]، هذا التجاوز لم يكن اِعتباطا بل كان له في كلام العرب جذور منذ الجاهلية وكانوا يلجؤون إلى ذلك لما في الحمل على المعنى من لفت وتركيز إلى الأمر المشار إليه حتى يؤخذ بعين الاِعتبار ولم له من بلاغة ووقع في نفوس المتلقين، ولم يكن النحويون يلجؤون إليه إلا إذا لم يمكن حمل الكلام على اللفظ والمعنى معا، كما أنهم يعتقدون أن: "الحمل على المعنى واللفظ أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ"[2]ويمكن أن نرى نماذج حية للحمل على المعنى في كتاب سيبويه.

ومنه أنه علق على هذه الأبيات والتي ذكر فيها أن (فيه) عاد فيه الضمير مذكرا على مؤنث:

هل تعرفُ الدّار يعفِّيها المُورْ

والدَّجْنَ يوماً والعَجَاجَ المَهْمُورَ

لكلِّ ريحٍ فيه ذيلٌ مَسْفُورْ

بما يثبت ويؤكد على ان الحمل على المعنى وسيلة قديمة لم ينكرها النحويون، ويقول في ذلك سيبويه: "فقال (فيه) لأنّ الدار مكان، فحمله على ذلك"[3].

فالحمل على المعنى أمثلته كثيرة ومتعددة سواء في كتاب الله أو في أشعار الأوائل.

وفي هذا المقام يذكر ابو علي الفارس مثالا يحمل فيه الكلام على المعنى فيقول: "ونظير ما قلنا أيضا على المبتدأ قوله تعالى: (...**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ**...)[4].

---

[1] – الخصائص ابن جني، ج02، ص: 411.

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج02، ص: 511.

[3] – الكتاب، سيبويه، ج02، ص: 180.

[4] – سورة البقرة، الآية: 06.

ألا ترى أن الذكر (أي الضمير) يرجع إلى هذا المبتدأ أيضا على المعنى، فكما أن الكلام وتقديره محمولان على المعنى كذلك في قولنا: هذا حلو حامض، الذكر عائد من المعنى، كما أنه مما ذكرنا في الصفة وفي قولهم: مررت برجل قائم وقاعد يعود على المعنى"[1].

وفي قوله تعالى: **(فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي...)** [2].

استخدم اسم الإشارة الخاص بالمذكر مع أن المشار إليه مؤنث، والمعنى كأنه يقول هذا الشخص أو هذا المرء، وفي قوله تعالى: (...**لَا يَنْفَعُ نَفْسًا**...)[3].

أنّث الفعل مع أن الفاعل مذكر لأن الإيمان طاعة في المعنى كما ذكر ذلك ابن جني.

وفي قوله تعالى: (...**هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي**...) [4].

فاسم الإشارة مذكر والمشار إليه مؤنث والمقصود حمل (رحمة) المؤنثة على معناها كالخير والتخفيف، وما إلى غير ذلك من تعدد المعاني فيها بصفة المذكر.

وفي قوله تعالى: (...**إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**) [5].

ذكر الخبر (قريب) مع أن اسم إنّ مؤنث بمعنى (المطر) في هذه الآية، كما يقول ابن جني: "وقيل إنما أسقطت منه التاء لأن الرحمة والرحم واحد فحملوا الخبر على المعنى، ويؤديه قوله تعالى: (...**هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي**...)" [6].

ويذكر **ابن جني** عن الحمل على المعنى فيقول: "باب واسع لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لأنه في معنى فعل يتعدى به، ومن ذلك قوله تعالى: **(أُحِلَّ**

---

[1] – الحجة، أبو علي الفارسي، ج01، ص: 150.

[2] – سورة الأنعام، الآية: 78.

[3] – سورة الأنعام، الآية: 158.

[4] – سورة الكهف، الآية: 98.

[5] – سورة الأعراف،الآية: 56.

[6] – المحتسب، ابن جني، ج01، ص: 236.

لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ...)[1]، لما كان في معنى الإفضاء عداه بـ(إلى)، ومثله بيت **الفرزدق: "قد قتل الله زيادا عني"** لما كان ذلك في معنى: صرفه"[2].

وهذا الذي ذكره ابن جني ما يمكن أن يسمى (الاتساع) كما ذكر محمد حماسة عبد اللطيف وما تناوله بعض النحاة على أنه (التضمين) وقد فصل ابن جني ذلك في كتابه الخصائص.

وفي قول الشاعر:

تَراهُ كَأَنَّ اللهَ يَجدَعُ أَنفَهُ وَعَينَيهِ إِن مَولاهُ ثابَ لَهُ وَفرُ

والحمل على المعنى أي أن العينين لا تجدعان ولكن تفقأن

ويذكر **محمد حماسة عبد اللطيف**، فيقول: "فالحمل على المعنى إذن علاج لكل مخالفة بين ظاهر اللفظ والتقدير، أو بين العبارة المنطوقة والقواعد، -بما أوثره- بين بناء الجملة وبنيتها الأساسية. لقد كان النحاة -مثلا- يرون أن الفاعل لا يُحذف مطلقا، ولذلك حملوا الشواهد التي وردت ولا فاعل فيها، على المعنى، ومن ذلك قول "سوار بن المضرب":

فَإِنْ كَانَ لاَ يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قُطْرِي لاَ إِخَالُكَ رَاضِيَا

و إعراب البيت في شرح "الأُشموني" لألفية اِبن مالك على النّحو التالي:

"فإنّ": الفاء: حرف اِستئناف، و"إنّ": حرف شرط جازم، "كان": فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر، لا: حرف نفي" يرضيك": فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى اسم" كان" والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به :" حتّى" : حرف نصب،" تردني": فعل مضارع منصوب: "أن" المضمرة وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره "أنت"، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والمصدر

[1] – سورة البقرة، الآية: 187.

[2] – الخصائص، ابن جني، ج02، ص: 435.

المؤول من "أن تردني" في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان ب "يرضيك"، "إلى قطري": جار ومجرور متعلقان ب"تردني"، "لا": حرف نفي. "إخالك": فعل مضارع مرفوع بالضمة، وكسرت همزته على غير القياس، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وتقديره أنت، والكاف ضمير متّصل مبني في محل نصب مفعول به أول، وراضياً: مفعول به ثان منصوب.

وجملة" تردني" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، وجملة" لا يرضيك" في محل خبر" كان" وجملة: "لا إخالك راضياً" لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بإلغاء، وجملة فعل الشرط وجوابه استئنائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله" كان لا يرضيك" حيث حذف اسم" كان" المرفوع، وقد تمسك الكسائي بهذا فأجاز حذف الفاعل كما حمله الفراء على المعنى، قال: "لأن معناه؛ لا يرضيك إلا أن تردني، فجعل الفاعل متعلقا على المعنى، وكان أبو علي يغلط في هذا ويكبره، ويقول الفاعل لا يحذف، ثم إنه فيما بعد، لأنّ له وخفض من جناح تناكره، وعلى كل حال، فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه وكان هذا معنى صحيحا مستقيما لم أر به بأسا"[1].

فالغاية من الكلام معناه قد يكون في الحمل على المعنى متنوعا فهو أحيانا معنى نحوي أو معنى دلالي وهو أحد الأساليب التي لجا إليها النحاة في منهجهم كالتقدير والإضمار والحذف والتأويل لأن الهدف من وراء هذه الأساليب المختلفة إيجاد طرائق شتى في عملية البراعة الجمالية في تقديم المعنى على أبهى صوره وأرقاها.

الإلتفات في ضمير الغيبة في القرآن الكريم:

[1] – النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي– الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1420هـ/2000م، ص: 157. وينظر: الخصائص، ابن جني، ج02، ص: 432.

الإلتفات لغة:

اِتّفق أصحاب المعاجم على أن الالتفات هو صرف الشيء عن وجهته إلى الأخرى سواء أتعلق ذلك بالجهات أو الأمور المعنوية كالآراء وغيرها ، وهو الإنتقال بالأسلوب من صيغة التكلم أو الخطاب إلى الغيبة أو كما هو مذكور في أنواعه: شريطة أن يكون الضمير المنتقل إليه عائداً إلى الملتفت عنه، ومثالنا يوضح ذلك، كأن تقول: أشكر عالماً واعترف به، فالضمير في أشكر للمخاطب:" أنت" والضمير الثاني في" به" للغائب وهنا إنتقال من ضمير المخاطب إلى الغائب رغم ذلك لا يسمى "اِلتفاتاً" لأن الضميرين ليسا لشخص واحد،(أكرم) مخاطب" أنت" وبه هو غائب.

يقول "ابن منظور" (ت:711هـ): "لفت وجهه عن القوم: صرفه، والتفت التفاتا والتلفّت أكثر منه، وتلفّت إلى الشيء التفت إليه: صرف وجهه إليه... وقوله تعالى: (...**وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ**...)[1]، أمر بترك الإلتفات لئلا يرى عظيم ما ينزل بهم من العذاب...واللفت: الليّ. ولفته لفتا: لواه عن غير وجهة... وقيل: الليّ: هو أن ترمي به إلى جانبك ولفته عن الشيء بلفته لفتا: صرفه"[2].

اِصطلاحا: هناك اختلاف وتنازع وتباين في تعريفه اصطلاحا عند البلاغيين ويركزون في ذلك إلى تصنيف الالتفات أهو من المعاني أم من البديع أم من البيان وقد أشار إلى ذلك.

بشكل مستفيض الدكتور **جليل رشيد فالح** في بحث عنونه بـ(فن الالتفات في مباحث البلاغيين) لا نريد أن نبدي كل آراء تلك الاختلافات ولكن بأخذ رأيا مرجحا كما ذكر ذلك حسن طبل في كتابه أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية حين قال: "أما على رأي جمهور البلاغيين فالالتفات هو التحول الماثل في البيتين الثاني والثالث فحسب، أما التعبير بالخطاب في مقام التكلم أو –بعبارة اخرى- مخاطبة الشاعر نفسه في البيت الأول فليس في نظر هؤلاء

---

[1] – سورة هود، الآية: 81.

[2] – لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط01،.

من الِالتفات بل هو من باب التجريد، كما ورد في دالية "امرئ القيس" التي قالها يتهدد "بني أسد":

تَطاوَلَ لَيلُكَ بالإثمُدِ وَنامَ الخَلاُّ وَلَم تَرقُدِ

وَبَاتَ وَباتَتْ لَهُ لَيلَةٌ كَلِيلَةِ ذِي العَاثِرِ الأَرْمَدِ

وَذَلِكَ مِن نَبإٍ جاءَنِي وَخَبَرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ"[1].

وذكر ذلك "الزمخشري": "...لأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية نشاط السامع، وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعه بفوائده"[2].

ويذكر **القزويني**: "...لأن الانتقال إنما يكون عن شيء حاصل متلبس به"[3].

لاشك أن لكل التفات غرض ولكل غرض هدف يصبو إليه وتختلف بذلك فوائد الالتفات باختلاف السياق.

ونذكر مثالا أو اثنين من كتابه عزّ وجل نرى من خلالهما المقصود بالالتفات في ضمير الغيبة، يقول تعالى: **(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)**[4].

الشاهد أو موضع الالتفات هو في قوله (باركنا) بلفظ المتكلم بعد أن كان لفظ الغيبة المتمثل في الاسم الموصول (الذي) وهو انتقال من الاسم الموصول إلى الضمير وغرضه التعظيم، والكثير من المفسرين أفاضوا وتوسعوا في شرح موضع الالتفات. ويذكر ابن الأثير في كتابه 'المثل السائر' إذ قال في ذلك: "فهو خطاب غائب ولو جاء الكلام على مساق الأول

---

[1] – أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ/1998م، ص: 25.

[2] – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج01، ص: 10.

[3] – الإيضاح، القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م، ص: 76

[4] – سورة الإسراء، الآية: 01.

لكان: 'سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي بارك حوله، لنُرِهِ من آياته هو السميع البصير' أي أن الله سبحانه وتعالى: بدأ بـ(سبحان) ردفه بقوله (الذي أسرى) إذ لا يجوز أن يقال: الذي أسرينا، فمجيئه بلفظ واحد لأن الله أعظم العظماء فجاء بلفظ الجمع (باركنا)، استدراك الأول بالثاني فقال: باركنا ثم قال: فأسلوب الالتفات تحقق في لفظ (باركنا) وأفاد التعظيم".

وفي قوله تعالى: (...**وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً**...)[1]، ذكر الواحدي (ت:468هـ) في أن الآية التفاتا فقال: "(وأنزل من السماء ماء) يريد: المطر ثم هاهنا جواب موسى، ثم تلون الخطاب، قال تعالى: (...**فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا**...)[2]، أصنافا من نبات شتى"[3].

وفي المعنى نفسه أشار **البيضاوي** (ت:586هـ): "عدل عن لفظ الغيبة إلى صيغة التكلم، على الحكاية لكلام الله تعالى، تنبيها على ظهور ما فيه من الدلالة على كمال القدرة والحكمة وإيذانا بأنه مطاع تنقاد الأشياء المختلفة لمشيئته"[4].

- **تجاوز القاعدة النّحوية في التّركيب:**

لقد جُبل العرب على فصاحة ألسنتهم جيل بعد جيل، وعلمنا ما كان من رد فعل منهم حين دبت في نفوسهم الغيرة على لغتهم خوفاً من لحن الأعاجم وإمتداده إلى كتاب الله عزّ وجلّ. وكان من مظاهر اللغة جملة من التجاوزات في القواعد اللغوية جرت على ألسنتهم وأقربها، القرآن في نصوصه وعلى إعتباره أعلى النصوص نموذجاً في بناء اللغة كونه كلام

---

[1] –سورة طه، الآية: 53.

[2] –سورة طه، الآية: 53.

[3] – الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، علي بن أحمد الواحدي، أبو الحسن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق– بيروت، ط01، 1415هـ، ج02، ص: 697.

[4] – أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله البيضاوي، دار الجيل، بيروت، ط: 1329هـ، ج04، ص: 55.

الله لا يعتريه الخطأ ولا يشوبه النقص: فكان في التجاوز عن قوانين النحو مظاهر إعرابية بررها الإنسجام الصوتي وإستساغها العرب لسهولة مخارجها.

ومما ذكره النحويون في هذا الشأن حذف التنوين من الموصوف إذا وقع لفظ (ابن) و(ابنة) صفة لعلم قبلها، وكان مضافا لعلم أو كنية أو لقب ويذكر" ابن يعيش" في هذا المقام" فلما كان(ابن) لا ينفك من أن يكون مضاف إلى(أب) أو(أم) وكثر إستعماله، إستجازوا فيه من التخفيف مالم يستجيزوه في غيره، فحذفوا تنوين الموصوف، كأنهم جعلوا الإسمين اسما واحد لكثرة الإستعمال، وأتبعوا حركة الإسم الأوّل حركة الإسم الثاني"[1].

ثم يذكر في هذا الصدد أمثلة حية:" فإذا قلت" هذا زيد بن عمرو، وهند إبنة عاصم، فـ(هذا) مبتدأ و(زيد) الخبر، وما بعده نعته، وضمة(زيد) ضمة إتباع، لا ضمة إعراب، لأنك عقدت الصّفة والموصوف وجعلتهما إسماً واحداً، وكذلك النصب، تقول: رأيت زيداً بن عمرو، فتفتح الدّال إتباعاً لفتحة النون، وتقول في الجر: مررت بزيد بن عمرو، فتكسر الدّال من(زيد) إتباعاً لكسرة النون من(ابن عمرو) [2].

ويذكر" أحمد عرابي":" وقد تنحرف القاعدة النحوية عن المألوف كما ينحرف اللفظ في دلالته على المعنى، والذي يلعب الدور الأساسي هو السياق أو الإستعمال وتعامل المفسرون والمؤولون مع هذه الظاهرة من التفسير والتحليل تعاملاً لا يبتعد كثيراً عن منهج الدرس اللّغوي الحديث، ولو أخذنا قوله تعالى:**"وَأَنْ اِسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيه يُمَتِّعُكُمْ مَتَاعاً حَسَناً إلى أَجَلٍ مُسَمًّى"**[3]. قدّم الإستغفار على التوبة وعطف بالحرف ثمّ التي تفيد الترتيب والتراخي في الزمان مطلقا"[4] وذكر "الرّازي" في هذا الشأن" قدّم الإستغفار لأنه الداعي إلى التوبة والمحرض عليها يدل ذلك على أن التوبة هي من متممات الإستغفار، وما كان

---

[1] – شرح المفصل، ابن يعيش ج01، ص: 333.

[2] – المرجع نفسه، ص:333

[3] – سورة هود، الآية: 03.

[4] – جدلية الفعل القرائي عند علماء التراث، أحمد عربي، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة: 2010، ص: 131.

آخراً في الحصول كان أولاً في الطلب، فلهذا السبب قدم الإِستغفار على التوبة، وفائدة هذا الترتيب: أن المراد: إِستغفروا من سالف الذنوب ثمّ توبوا إِليه في المستأنف أو أن الإِستغفار من الشرك والمعاصي والتوبة من الأعمال الباطلة"[1] من خلال هذا نستخلص التجاوز الحاصل في بعض تراكيب العطف من الناحية الزمنية وأن هناك قرائن مختلفة توجه الفهم السليم لمعنى النص من خلال السياق الذي وردت فيه كما هو الحال في الحرف "ثمّ" وقد ذكر في هذا الوضع بالذات" الزمخشري" معنى توبوا أي إِستغفروا والإِستغفار توبة ثمّ أخلصوا التوبة واستقيموا عليها[2] وهنا شرح" الزمخشري" الشرح المعجمي للفظة" توبوا" يقع في إشكال آخر وهو عطف الشيء على نفسه. وهذا لا يجوز لغة، وقد ذكر في هذا الصدد" أحمد عرابي" بقوله:" فيكون الله قد أمرهم بالتوبة دون إخلاص ثم قال بعد ذلك أخلصوا في هذه التوبة وهذا لا يجوز لأن الله لا يأمر عباده بما لا يبله منهم شرعاً لأن التوبة بدون إخلاص لا تقبل"[3]

ومن أمثلة التّجاوز النحوي أيضاً في" الأمثال الخمسة" في حالتي الجزم والنصب كما هو الأصل حذف النون غير أن هناك من شواهد العرب ما إِنتهكت ذلك وأقربه النحويون كما هو الحال عند" ابن جني" في قوله:" وأما قراءة طلحة' فإمّا ترِيْن" [4] بإسكان الياء-فشاذة-، ولست أقول إنها لحن لثبات علم الرفع، والنون في حال الجزم، لكن تلك لغة: أن تثبت هذه النون في الجزم"[5].

وقد ورد من شواهد هذا الشعر الكثير في هذا الباب ومنه قول أحدهم:

أَنْ تَقْرَآنُ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنّي السَّلَامَ وَأَنْ لاَ تُعْلَمَا أَحَد[6]

---

1 – التفسير الكبير، الرازي، ج05، ص: 36–37.

2 – الكشاف، الزمخشري، ج02، ص: 258.

3 – جدلية الفعل القرائي عند علماء التراث، أحمد عربي، ص:131.

4 – سورة مريم، الآية: 26.

5 – المحتسب، ابن جني، ج02، ص: 86.

6 – البيت بلانسبة، ورد في الجزء الأول، الخصائص، ص: 390.

ويعلّل" اِبن جني" رفع كلمة (تقرآن) أنّه شبه(أن) بـ(ما) فلم يعملها في صلتها وفي قول" القاسم بن معنى" بقوله:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَا قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِلَاحِ

ويبيّن" ابن جني" بقوله:" على تشبيه (أن) بـ(ما) التي في معنى المصدر في قول الكوفيين[1]، كما أنّه يجوز أن تكون(أن) هي الناصبة للاِسم مخففة.

-النّصب على الاِتّساع:

إنّ تغيير الحكم الإعرابي بعد الحذف لحرف الجر تعد من الاِتّساع اللّغوي الذي اِستهلك في الدرس النحوي وكان لأغلب النحويين عدم جواز الحذف وفي هذا الباب يقول " ابن جنّي": " اعلم أن الحروف لا يليق بها الزّيادة ولا الحذف، وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة، فأمّا وجه القياس في امتناع حذفها فمن قبل أن الغرض في الحروف إنّما هو الاِختصار، ألا ترى أنّك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت "ما" عن "أنفي" وإذا قلت: هل قام زيد؟ فقد نابت "هل" عن" أستفهم"، فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاِختصار، فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفا لأفرطت في الإيجاز، لأن اِختصار المختصر إجحاف به"[2] ويضيف" ابن جني" أيضا " فقولك المال لزيد، تقديره، المال حاصل أو كائن لزيد، وكذلك: زيد في الدّار، بما تقديره: زيد مستقر في الدّار، ومحمد من الكرام، أي: محمد حاصل من الكرام، أو كائن من الكرام".[3]

ورغم هذا إلا أنه لا ينكر وجود كثير من التجاوزات في أشعار العرب ونأخذ مثالا للشاعر أشعر الرّقبان كما ورد في الخصائص: ج2، ص: 282

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيْهِمْ غَنِيٌّ مُضَرَ

---

[1] – سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج2، ص: 20.

[2] – نفسه، ج01، ص: 240.

[3] – نفسه، ص: 120.

وقد زيدت الباء وهي عاملة كما أشار إلى ذلك "ابن جني" ويقول" ابن يعيش": المراد حسبك، فهو يذهب إِلى جواز مثل هذا الإِستعمال حين يقول:" وهنا الحذف، وإن كان ليس بقياس، لكن لابد من قبوله، لأنك إِنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم"[1].

ويذكر "سيبويه" في ذلك حين يقول:" أعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"[2] وهناك أغراض أخرى لها من الايجاز والإِختصار ما يترك وقع طيباً في نفوس السامعين كنقل حركة الكلمة من الجر إلى النصب لخفة الحركة.

وفي قوله تعالى:" **وإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِمِيقَاتِنَا** "[3] والمقصود من قومه كما ذكر" الأخفش" في معاني القرآن و" ابن قتيبة" في مشكل القرآن، وقد ذكرا أن أغلب النحاة إِلى أن الأصل في أمر، وإِختار، واستغفر وسمى وكنّ ونحوها تتعدى إلى مفعول واحد بنفسها، وإلى الثاني بحرف الجر فإذا نزع حرف الجر وصل الفعل فنصب"[4].

ومن الأمثلة في التّجاوز في الدلالة الصرفية في قوله تعالى:" حجتهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب"[5] وقد استبدل اسم الفاعل مكان إِسم المفعول وفي هذا الشأن يذكر الشريف الرضي:" وهذه إِستعارة، والدحض الزلق، فكانه قال تعالى:" حجتهم ضعيفة غير ثابتة وزلة غير متماسكة، كالواطئ الذي تضعف قدمه فيزلق على مستوى الأرض ولا يستمر على الوطء، وداحضة ههنا بمعنى مدحوضة، وإذا نسب الفعل إِليها في الدحوض كان أبلغ في ضعف سنادها ووهاد عمادها فكأنها المبطلة لنفسها من غير مبطل أبطلها لظهور أعلام الكذب

---

1 – شرح المفصل، ابن يعيش، ج04، ص: 515.

2 – الكتاب، سيبويه، ج01، ص: 24–25.

3 – سورة الأعراف، الآية: 155.

4 – معاني القرآن، الاخفش، ج02، ص: 534.

5 – سورة الشورى، الآية: 16.

فيها، وقيام شواهد التهافت عليها، وأطلق تعالى اِسم الحجة عليها وهي شبهة لاعتقاد المدلي بها أنها حجة وتسمية لها بذلك في حال النزاع والمناقلة"[1]

إنّ اِستبدال اسم الفاعل" داحضة" مكان اِسم المفعول" مدحوضة" هو خرق وتجاوز للمعنى السطحي القائم في الذهن وتأكيد على أن مدى بطلان ودحوض حجتهم في ذلك ومن التجاوز أيضاً نجد اِستبدال بعض الحروف ببعض وهو تخط للاِستعمال اللغوي وكي نوضح ذلك نذكر قوله عزّ وجلّ: " فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله"[2] ويذكر في هذا الصدد" عبد الله الرّمالي": " أنّ ظاهرة إبدال الحروف هو كسر للعلامة التي بين الحرف والمعنى الذي وضع له في أصل كلامهم"[3] وهذا التبادل في الحروف هو من سنن اِتّساع كلام العرب ورخصه والتي يذكر فيها" الرّمالي": " تبادل الوظائف الدلالية وهذه ظاهرة عامة في الاِستخدام العربي وهو وقوع من أنواع إبداع اللغة وواحدة من صوّرها، وهي أيضاً من الوظائف النحوية الناشئة عن اِتّساع في اِستخدام الوحدات اللغوية لتؤدي المعاني المختلفة"[4]

.

ويرى" **الصّبان**" في هذا الباب الذي يطلق عليه مصطلح (التضمين) فيقول:" التضمين إلحاق مادة بأخرى في التعدي واللّزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اِتحاد"[5] ويقول في ذلك " الشريف الجرجاني" :" أن يُقصد بلفظ معناه الحقيقي، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته"[6] ويرى بعض النحويين أن التضمين من المجاز لا من

---

1 – تلخيص البيان في مجازات القرآن، الشريف الرضي، ص: 297.

2 – سورة الزمر، الآية: 22.

3 – العربية والوظائف النحوية، عبد الله الرمالي، ص: 104.

4 – المصدر نفسه، ص: 194.

5 – الحاشية على الأشموني، الصبان، ج02، ص: 95.

6 – حاشية على الكشاف، الشريف الجرجاني، تح:محمد مرسي عامر، دار المصحف، القاهرة، ط02، 1977م، ج01، ص: 126.

الحقيقة وأنه يحمل على التّجوز في اللفظ ويذكر في ذلك" البطليوسي ":" إن العرب قد تتّسع فتوقع أخذ الحرفيين موقع الآخر، مجازاً وإيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى آخر"[1].

[1] – الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، البطليوسي، تح: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، 1996مك، ج02، ص: 262.

الفصل الثاني
التّجاوز وعلاقته بالتّوليد اللّغوي

الظّواهر اللّغوية الطّارئة.
-الظّاهرة اللّهجية والقاعدة النّحوية.
-التّعدد الوظيفي في علامة النّصب.
-ضمير الفصل والاِسم الموصول.
-النّصب على الملفوظ اللّفظي.
-الكلام العربي بين *الإطّراد والشّذوذ*.
-بعض القراءات الشّاذّة.
-قاعدة العطف على ضمير الجرِّ بغير إعادة الجار.
-اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة.

توطئة:

إنّ تعدّد الوظائف النّحوية والدّلالية داخل التّراكيب من شأنه أن يوسِّع أساليب اللّغة، ويولِّد الكثير من الأنساق التي تعطي فسحة لجمالية النص وتذوِّقه فيستسيغها المتلقي ويُعمل فكره بغية فك طلاسم معانيها ويستقي ذلك من قرائن متعدّدة تربط النص وفق المقصد المطلوب حتى لا يستشكل وتعلق مفاهيمه وأبعاده المرجوة، فالتّجاوز يُنشد الإبداع في النظام اللغوي الثابت والآداء المتغيّر دون تحامل على اللغة أو شرخ لدعائمها، فقبول بعض الاِنحرافات الأسلوبية إنّما يُمليه اِتساع اللغة ومدى قابليتها لتوليد المعاني ،إضافة إلى عوامل أخرى كان لها الأثر في تغيير شكل الضّبط في القاعدة النحوية كالاِنسجام الصّوتي والتّعدد اللّهجي والحمل على مواضع الإعراب.

وكل هذا وذاك يعوّل على اللّغة الطّبيعية بوصفها فعلا للكلام ويعطي المتأمِّل للنّص البحث عن المعنى التَّواصلي بإعتبار المتلقي ليس مستهلكا للنص بل مبدعا بقراءاته ،فالمعاني والدِّلالات تختفي وراء الألفاظ والأساليب المتعدّدة وأحيانا نطق نفس العبارة على وقعين مختلفين يغير نمط الأسلوب تماما ،ولعل في تراثنا ما يثبت ذلك، حينما خاطبت اِبنة أبي الأسود الدؤلي أباها بقولها: "ما أجلُ السماء" (بضم اللام لا بفتحها)، فقال :(نجومها) فقالت: بأنّها لا تقصد السؤال بل التّعجب، فأدرك حينها مدى تفشِّي ظاهرة اللّحن في الكلام وهي أولى الأسباب والإرهاصات كما تذكر الرِّوايات والّتي دفعت "بأبي الأسود" إلى وضع النّحو سواء من قرارة نفسه أو بأمر من علي رضي الله عنه (كما هو مختلف في أصله عند علماء اللُّغة).

فاللّغة حينما لا ترقى لأن تخرج عن سذاجة الفكرة البسيطة بالتعبير الممعيّر قد لا تؤدي وظيفتها على أكمل وجه فكان لزاما أن يكون هناك خروج عن المألوف من أجل إحاطة المتلقّي بالمعاني الموجودة في عبارات النّص وتراكيبه.

ويسوقني هذا الحقل بالذات إلى تلك الدِّراسات التي ترتبط بعلاقة اللغة بالفكر والسؤال الذي طالما كان موضع إشكال في حقيقته الفلسفية وما يعكسه في بعد دلالاته العميقة من اِتساع للغة وإن كانت في حقيقتها لا تحوي كل ما يدور من تصورات وأفكار، فهل اللغة تعجز عن التعبير عن كامل تصورات الإنسان؟

يذكر في هذا الشأن "هنري براغسون "(1971م) أنّ العلاقة بين اللّغة والفكر علاقة اِنفصال، إذ الفكر متقدّم عن اللّغة كونها رموزا اِصطلاحية اِجتماعية بينما التّفكير يتّسم بالذآتية فهو اِنعكاس لشخصية الفرد.

كما أنّ هناك من عارض ذلك حين يقول أحد الفلاسفة بأنّ: «ليس ما ندعوه فكرا إلا وجه من وجهتي ورقة واحدة» وهذا ما أثبتته الدّراسات الحديثة حول اِتساع الثّروة اللّغوية الذي من شأنه أن يساهم في الزّيادة والقدرة على التّعبير والتّفكير فهناك علاقة تواصل وليس تطابق لأن ذلك يخالف كما قال العلماء مبدأ من مبادئ العقل وهو مبدأ الهوية فاللغة يجب أن تكون هي اللغة ولا يمكن أن تكون هي الفكر.

فاللغة تبقى حية طالما كان هناك فكر مبدع، وهذا ما نشهده في وقتنا المعاصر في شتى الميادين ،فالتّواصل مع الآخرين يبقى باللغة ولكن لغة متطوّرة تحوي كل العلوم وتحافظ على اِستمراريتها من خلال تفاعلها مع كل جديد، واللغة العربية لا تشذُّ على هذه القاعدة فعلماؤها مطالبون بتجديدها من خلال الكتابات المختلفة في كل الألوان والأشكال الأدبية.

ويظهر لنا توليد المعنى جليا في تراثنا من خلال تجاوز المألوف وإغلاق آليات التّقليد، كما كان الحال في بلاغة العرب سيما في شعر شعرائها ويتمثل ذلك فيما ينسبه **ابن رشيق** لـ**"ابن الرومي"** الذي كان «ضنينا بالمعاني حريصا عليها، يأخذ المعنى الواحد ويولده، فلا يزال يقلبه ظهرا لبطن ويصرّفه في كل وجه، وإلى كل ناحية، حتى يميته ويعلم أنه لا مطمع

فيه لأحد»[1]، فالشعر قد يخالف الأصل لأنه يجوز له ما لا يجوز في غيره من بقية الأجناس الأخرى ويذكر في هذا الشأن "جون كوهين ":"فالجملة الشعرية تسند إلى ألفاظها وظيفة يعجز معنى الألفاظ عن أدائها" [2].

فالتّوليد اللغوي له نماذج عدة حينما يتم تحويل أنماط كثيرة من الكلام بشكل مغاير لأصل بناء على حذف أو زيادة أو ترتيب معين أو على قاعدة العامل فنحصل بذلك على تراكيب جديدة تغني اللغة وتزيد من اِتساعها، ولعلي رأيت المادة الغزيرة واِنتقيت منها فيض من غيض ألا وهي حروف فصل علماء النحو في معاينها المولّدة وكانت حصة الأسد فيها لهذا الفصل.

الظواهر اللغوية الطارئة:

ا.الظاهرة اللّهجة والقاعد النّحوية:

اللّهجة لغة واِصطلاحا: تنص المعاجم العربية على أنّ اللّهجة هي اللّسان أو طرفه أو أسلوب يؤدي به التّعبير أو هي اللغة التي جبل عليها الإنسان فاِعتادها وجبل عليها[3]، وهي اللسان كما في قوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ»[4] أما في الاِصطلاح فهي «مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تُيّسر اِتّصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهما يتوقف على قدر الرّابطة

---

[1] – العمدة في محاسن الشعر، ابن رشيق القيرواني، ج01، ص: 238.

[2] – بنية اللغة الشعرية، جون كوهين، ترجمة محمد متولي ومحمد العمري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1986م،ص: 202.

[3] – الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور وتاج العروس الزبيدي،

[4] – سورة إبراهيم، الآية: 04.

التي تربط بين هذه اللّهجات، وتلك البيئة الشّاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي اِصطلح على تسميتها باللغة»[1].

فهي مجموعة الصفات اللغوية التي تخص بيئة معينة باعتبارها جزء من بيئة أوسع تضم لهجات أخرى وكلها تشترك في الظواهر اللغوية التي تيسر عملية الاتصال بين أفراد تلك البيئة.

فمجموعة اللهجات تكون لغة بصفات تعبيرية وعادات كلامية تختلف عن لغات في بيئات مختلفة ،فعلاقة اللهجة باللغة هي علاقة فرع بأصل، والعرب القدماء خاضوا في هذا المجال غير أنهم لم يكونوا يسمون مصطلح اللهجة بل ورد مصطلح اللغة كما هو الحال في الخصائص "لابن جني" والذي عقد فيه بابا سماه "تداخل اللغات" وهناك كتب كثيرة حملت عناوينها "كتاب اللغات" لعلماء اللغة من أمثال **الفراء** و**ابن عبيدة** و**الأصمعي** وغيرهم وقد أُشير إلى ذلك في كتب التراث اللّغوي.

«إنّ اِمتزاج هذه اللهجات وتداخل بعضها في بعض لم يتم مرة واحدة أو في زمن واحد، بل حدث شيئا فشيئا، وسار ينتقل تدريجيا فكانت الواحدة من اللهجات تبتلع الأخرى أولا ثم يتكون من الاثنين للهجة جديدة، لم تكن موجودة من قبل وهذه اللهجات الجديدة تمتزج بلهجة أخرى، وهكذا ظل هذا التدّرج ينتقل في أزمنة طويلة أثناء الجاهلية حتى ظهر الإسلام»[2].

فاللّهجات التي كان لها حظُ البقاء في الجزيرة العربية هي اللهجات التي كانت قريبة من بعضها واعتبرت بذلك مزيج لوعاء العربية الفصحى وكانت قبيلة قريش صاحبة الحظ الأوفر، كونها لغة المكان المقدس الذي كان العرب جميعهم من جنوبيين وشماليين يحجون إليها فكانت لغة المحفل والسوق والخطاب الرسمي، فقوّى وجودها وأعزّ مكانتها القرآن فحوت كل

---

[1] – اللهجات العربية،/ إبراهيم أنيس، ص: 16.

[2] – تاريخ اللغات السامية، ولقنسون (أبو ذؤيب)، ط01، دار القلم، 1980م، بيروت، لبنان، ص: 167.

اللهجات العربية من أسد وتميم وغيرهما وبذلك تعددت القراءات في كتاب الله وأقرّ بها رسول الله.

لقد اِعتنى علماء اللّغة والنحاة بدراسة اللغة والمحافظة عليها والتقعيد لها حفاظا على لغة كتاب الله حتى لا يصله اللحن وغيرة لنصرة لغة لسانهم وعلوُّها ومخافة من تصدُّع ملكة العربية ،وفي هذا الباب يذكر الدكتور "محمد عبيد": «اللسان العربي عندهم صحيح محروس لا يتداخله الخلل ولا يتطرق إليه الزلل، إلى أن فتحت الأمصار، وخالط العربي غير جنسهم، فاختلط الفرق، وامتزجت الألسن»[1]، وهناك جملة من المصطلحات للدلالة على اللّهجة منها اللّغة تحدّث عنها الكثير من علماء اللغة والنحو وذكر هذا «واضحا جليا في المعاجم العربية القديمة في بعض الروايات الأدبية فيقولون مثلا: الصقر بالصاد من الطيور الجارحة، وبالزاي لغة (بكسر اللام وضمها)»[2].

ويعوز تصنيف جل لهجات العرب إلى رحلة "الخليل" مع أترابه في أصقاع الجزيرة وعمق الصحراء التي لم تشبها خُلطة العجم، فكان الجمع للغة على اختلافها ثم تصنيف ودراسة اللهجة المقسمة على مستويات صوتية ودلالية ونحوية وصرفية، فتناول الأوائل البحث اللّهجي في المستوى الصوتي وإن كان له حصة الأسد في استيفاء الدراسة باعتبار العرب كانوا أهل لسان وسماع ولم تدخل المدوّنة الكتابية إلا بعد مجيء القرآن، وتكاد تنحصر على العموم في الأصوات وطبيعتها ولعل من جملة ما ورد في هذا الباب ما رواه "ابن جني" فيما نسبه إلى "الأصمعي" حين قال: «اختلف رجلان في الصقر فقال أحدهما الصقر بالصاد وقال الآخر الصقر بالسين، فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول

[1] – المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، محمد عبيد، د.ط، دار الثقافة، العربية للطباعة، د.ت، ص: 61.

[2] – في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص: 16.

كما قلتما إنما هو الزقر، أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه إلى لغته لغتين أخريين معهما، وهكذا تتداخل اللغة»[1]، ونرى هذا الاختلاف جليا في قراءة الكسائي وحمزة.

أمّا المستوى الدلالي: ويتعلق بمعاني الكلمة الواحدة ومن ذلك المشترك اللفظي واختلاف الكلمة الواحدة بين قبيلة وأخرى بل تضدهما على التمام وقد نقل "ابن جني "عن "الأصمعي" أن قال: «أن رجلا من العرب دخل على ملك ظفار فقال له الملك: ثب، وثب بالحميرية: اجلس، فوثب الرجل فاندقت رجلاه، فضحك الملك، وقال ليست عندنا عربية من دخل ظفار حمّر، أي تكلم بكلام حمير»[2].

أما المستوى النحوي فقد تمايزت فيه لهجات القبائل واختلفوا في إعراب بعض الجمل التي ارتبطت فيها بعض الأدوات بشواهد حية من كتاب الله فـ"ما" الحجازية تعمل عمل "ليس" بينما عند التميميين الرفع وقد ذكر" سيبويه ""أما بنو تميم فيجرونها مجرة أما وهل، أي لا يعملونها في شيء وأما أهل المجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها"[3].

ونأخذ مثالا حيا من قوله تعالى: **(وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)**[4]، فقد ورد في البحر المحيط قول **أبو حيان**: «بغافل: في موضع نصب، على أن تكون (ما) الحجازية، ويجوز أن تكون في موضع رفع، على أن تكون (ما) تميمية»[5].

---

[1] – الخصائص، ابن جني، ج01، ص: 374.

[2] – نفسه، ج02، ص: 28.

[3] – الكتاب، سيوبه، ج01، ص: 57.

[4] – سورة البقرة، الآية: ص: 74.

[5] – البحر المحيط، أبو حيان، ج01، ص: 433.

وفيما يخص الجانب الصرفي والاختلاف اللهجي أدى بالضرورة إلى تغيير في بنية الكلمة سواء بالزيادة أو النقصان فكان من ذلك التضعيف الذي اشتهر في لغة تميم وعكسه في لغة الحجازيين.

فعلامات البناء أربع: الضمّة والفتحة والكسرة والسُّكون، وتأخذ أوجه الإعراب بحسب أواخرها في الكلمات: مضموم ومفتوح ومكسور وموقوف كما ذكر المبرد: «فنحو: (حيثُ وقبلُ وبعدُ)، قيل له مضموم، ولم يقل مرفوع، لأنه لا يزول عن الضم، و(أين وكيف)، يقال له مفتوح، ولا يقال له منصوب لأنه لا يزول عن الفتح، ونحو: (هؤلاء، وحذار، وأمس)، قيل له مكسور، ولا يقال له مجرور؛ لأنه لا يزول عن الكسر...»[1].

كما أنّه يمكن أن تكون علامة البناء حذفا للحرف، كما في فعل المعتل الآخر مثل (أدع، ارم، كن)، ويكون في حذف النون إذا أسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وتكون علامة البناء حرفا في حالات محدودة كبناء المنادى على الألف نيابة عن الضمة، وعلى الواو في جمع المذكر السالم وكثيرة هي كتب النحو التي توضح ذلك.

تنّوع علامات الإعراب والبناء:

من الظواهر اللّهجية تنوع علامات الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال والحروف، وهذا التنوع من شأنه أن يثبّت إحدى القواعد ويقلل من استعمال أخرى مع عدم تغيير الوظيفة النحوية للكلمة داخل التركيب النحوي وتتمثل هذه الظواهر في الأسماء الستة والمثنى والجمع المذكر والملحق بهما، وفي الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة والضمائر والمنقوص المنصوب وبناء اسم الفعل والمضعف والمهموز وجزم معتل الآخر و الظرف وتنوع بناء الحروف.

الأسماء السِّتة:

---

[1] – المقتضب المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، لبنان، د.ت، ج04/01.

يقول **السيوطي**: «الباب الثالث منن أبواب النيابة الأسماء الستة (أب، أخ، حم، فم بلا ميم ذو كصاحب، وهن) فإنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء بشرط: أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم وأن تكون مكبّرة...وجرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء، ففي (هن) النقص، وهو الإعراب بالحركات، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف، كحديث (فأعضوه بهن أبيه)...وفي (أب) النقص، كقوله:

بِأَبِهِ اِقْتَدَى عُدّيٌّ فِي الكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

والقصر كقوله: **إنّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا**

والتّشديد نحو: هذا أبك وأفصحها القصر ثم النقص ثم التشديد...وفي أخ الثلاثة: سمع في القصر: (مكره أخاك لا بطل)، وحكى أبو زيد: جاءني أخُّك، وفيه أخوه بسكون الخاء بوزن دلو، قال رجل من طيء:

مَا المَرْءُ أَخُوكَ إِنْ لَمْ تَلْفَهُ أَ عِنْدَ الكَرِيهَةِ مِعْوَاناً عَلَى النُوبِ

وفي (حم) النقص والقصر، وفي (فم) عشر لغات: النقص والقصر والتشديد...»[1].

وكما هو معلوم لدينا فإن الأسماء الستة تُعرب بالحروف (النصب بالألف والرفع بالواو والجر بالياء) وقد ذكر السيوطي "البيت" لأبي النجم العجلي حين خالف به صاحبه قاعدة الجر فأباها اسم إنّ وافق القاعدة كما هو الحال لأبا بالعطف غير أن المضاف لزم الألف في حالة الجر وكما دلل السيوطي على ذلك وردت بالألف بلهجة القصر لا الإتمام.

وبالنقص في البيت الأول وهو "لرؤية بن العجاج" أيضا عربت بالحركات الظاهرة،

[1] – همع الهوامع، السيوطي،ج01،ص:129-128

فجرت (أبِهِ) على أنها مضافة إلى ضمير الغائب، ونصب (أبَه) وهي مضافة إلى ضمير المخاطب، وهذه لغة نادرة بل والشاهد فيها قليل جدا.

المثنى والملحق به:

ويقول في ذلك **السيوطي**: «هو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها، وعطف مثله عليه، فإنه يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، نحو (قال :رجلان)، ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهُجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وفزازة وعذرة، وخرّج عليها قوله تعالى: (إن هذان لساحران) وقول صلى الله عليه وسلم (لا وتران في ليله) وانشد عليها قوله:

إِنّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وفي حديثه عن النيابة بين الحركات والحروف في البناء يقول "السيوطي":

«ومثال نيابة الحروف عن الحركة: (لا رجلين في الدار)، و(لا رجلان) على لغة (كنانة) نابت الباء، والألف عن النسخة»[1].

ويضيف أيضا: «يلحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تشبهه، وليست بمثناه حقيقة لفقد شرط التثنية...منها كلا وكلتا بشرط أن يضافا إلى مضمر نحو: (إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما)، وتقول: رأيت: كليهما، فإن أضيفا إلى مظهر أجريا بالألف في الأحوال كلها، هذه اللغة هي اللغة المشهورة، وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر في الإعراب بالحرفين، وعزاها الفراء إلى كنانة، وبعضهم يجريهما معهما بالألف مطلقا»[2].

جمع المذكر والملحق به:

---

[1] – همع الهوامع، السيوطي، ج01، ص: 62، 63.

[2] – المرجع نفسه، ص: 134، 135.

يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء وألحق في إعرابه ألفاظا منها: أرضون وبنون وأبون واخون وهنون وسنون ومن العرب من يجعل الإعراب في الجمع على النون مثل المفرد، ويقال: الشياطون تشبيها لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمع السالم ،فنقل بالإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف ومن ذلك قراءة (وما تنزلت به الشياطون).

ثبوت علامة التّثنية والجمع مع الفعل والفاعل معا:

إنّ الفعل يُوحّد مع تثنيته وجمعه وإفراده، وقد تطرّق بعض النحاة أنه قد تلحق علامة التثنية أو الجمع الفعل كما هو الحال في لغة "أكلوني البراغيث "وقد ذكر **حسام البهنساوي** أن هذه اللغة وجدت على قبائل عربية «قبيلة طيء، حيث إنّهم يلحقون الفعل علامة تثنية للفاعل المثنى وعلامة جمع للفاعل المجموع، خلافا للغة الفصحى التي توجب إفراد الفعل المثنى والمجموع على السواء»[1].

ومما ورد في ذلك على سبيل المثال قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

تَوَلّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[2]

الفعل (أسلم) أسند لاسم ظاهر وهو (مبعد وحميم) وقد ألحق بالفعل ألف التثنية الدالة على الفاعل وكان حري به أن يقول (أسلمه) وقد اختلف النحاة فيه على أن ظهور العلامة في مثل هذه الحالة زائدة ويذكر في هذا الباب السهيلي: «قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين، فليست حينئذ بضمير إذ لم يتقدم مذكور يعود، ولكنها حروف لُحقت علامة

[1] – العربية الفصحى ولهجاتها، حسام البهنساوي، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، ط02، 2008، ص: 167.

[2] – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ص: 232.

للتثنية والجمع حرصا على البيان وتوكيدا للمعنى»[1]، ويذكر في نفس الموضوع **محمد أحمد برانق:** «فإن الصناعة النحوية لم تمنع أن يعترف بعضهم بأنّ هذه العلامات حروف»[2].

إعمال "متى" عمل "من" الجارّة:

إنّ المتتّبع للّهجات يرى مدى الاختلاف في معاني ودلالات بعض الأسماء في قبائل مثل أسد وتميم تجرى في قبائل أخرى على معاني الحروف، فكذاك الأمر في عمل (متى) في قبيلة هذيل فهي للجر مثل (من) و(في)، فالاستعمال اللغوي يمكن أن يتخطى المعايير كما هو الاستعمال في تبادل هذه الحروف وفي هذا الشأن يقول **عبد الله الرّمالي**: «أن ظاهرة إبدال الحروف هو كسر للعلاقة التي بين الحرف والمعنى الذي وضع له في أصل كلامهم»[3].

ومن الرخص في الكلام هذا التبادل بين الحروف في الوظائف النحوية من شأنه أن ينتج تجاوزا يؤدي معنى أكثر اتساعا ووقعا في مسامع المتلقي ويضيف في هذا الشأن بالذات عبد الله الرّمالي بالقول: «إن تبادل الوظائف الدلالية وهذه ظاهرة عامة في الاستخدام العربي وهو نوع من أنواع إبداع اللغة وواحدة من صورها، وهي أيضا من الوظائف النحوية الناشئة عن اتساع في استخدام الوحدات اللغوية لتؤدي المعاني المختلفة سواء في البلاغة أو في النحو أو في اللغة»[4].

وهذا الأسلوب من تبادل الحروف يطلق عليه الكثير من العلماء مصطلح التضمين، باعتباره إشراب كلمة معنى أخرى فتؤدي عملها الدلالي في السياق العام، وهو بذلك ضرب من تجاوز المألوف في كل الحروف والكلمات سواء كانت أسماء أو أفعال، غير أن الإعمال

---

[1] – نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ص: 127.

[2] – النحو المنهجي، محمد أحمد برانق، مطبعة لجنة البيان العربي، د.ط، د.ت، ص: 72.

[3] – العربية والوظائف النحوية، عبد الله الرمالي، ص: 104.

[4] – المصدر نفسه، ص: 104.

في الحرف "متى" بالخصوص هو شاذ كما ذكرنا في لغة "هذيل" أو لهجتها وهو الحال في التسمية العصرية وما أورد في هذا الشأن قول أبي ذئيب[1]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ، لَهُنّ نئيجُ

ويقول في هذا الباب "سامي الجميلي": «ثمة اختلافات لهجية بيّنت المعالم بين القبائل العربية، ويمكن أن نجد هذه الاختلافات في كتب اللغة»[2].

خفض المبتدأ بلعلّ الجارة:

إن الأداة "لعل" موضوعة في الأصل للدلالة على التّرجي، لكنها في بعض الأحايين تخرج عن استعمالها الحقيقي لتؤدي أغراضا بلاغية يحددها السياق وتتحكم فيها تراكيب النص من خلال ما يرجوه صاحبه فقول الشاعر:

أَسِربُ القَطَا هَلْ مِنْ يُعِيْرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيْرُ

فالشاعر يتمنى لو أن قطاة تعيره جناحيها ليستطيع الطيران ممثلها حتى يصل إلى مايريده، واستعمل الشاعر هاهنا الأداة (لعل) للتمني وهي موضوعة كما ذكرنا سابقا للترجي ولكن السياق أبدل مدلولها لتؤدي مهمة التمني وفي قوله تعالى: **(لعلَّ اللهَ يحدثُ بعد ذلكَ أمراً)**[3].

كما أنها وردت حرف جر شبيه بالزائد وهو لبّ المبحث إذ تجر ما بعدها لفظا نحو قول الشاعر[4]:

---

[1] – ورد البيت ي شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص: 339.

[2] – الدراسات النحوية في عمدة القاري للعيني، سامي الجميلي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط01، 2008، ص: 46.

[3] – سورة الطلاق، الآية: 01.

[4] – البيت لكعب بن سعيد الغنوي، ذكره ابن هشام الأنصاري في كتابه المغني، ص: 277.

فَقُلْتُ: اُدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

ونُسب لغة مثل هذا إلى لغة عقيل فلفظة (أبي) في موضع الإبتداء جاءت مجرورة بـ(لعل) وهو تجاوز للقاعدة النحوية وقد ذكر **ابن هشام** في تعليقه على البيت: «وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك، لأنه يحتمل أن الأصل (لعله لأبي المغوار منك جواب قريب)، فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفا وأدغم الأولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول: (المال لَزَيْدٌ) بالفتح وهذا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف لعل، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بـ(لعل) لغة قوم بأعيانهم»[1].

فكان النص المروي عن ابن هشام لأبو علي الفارسي تحليلا وتأويلا ولم يُبيّن بصمته بشاهد وإن دل ذلك فإنما يدل على ندرة ورود لعل جارة في كلام العرب وأغلب الكتب التي عالجت هذا المبحث لا يخلو منها الشاهد الواحد إن لم اقل الوحيد الذي أوردناه سابقا.

التّعدّد الوظيفي في علامة النّصب:

اِختلف النحاة والمفسرون في كثير من الأوجه الإعرابية لكلمات وردت في كتاب الله عزّ وجلّ وكل يقدِّر ويُحجّج، فإذا ما وقفت على كل حُجّة قلت هذا الصواب بعينه فهي قدرة العلماء على سلك سبل الإقناع وإن كانت هناك نصرة لمذهب دون آخر فنحن ما يهمنا هو الوقوف على الاختلافات والتعرف على حجج كل عالم حتى إن استُشكلت عنا عبارة في تراكيب النصوص غير كتاب الله حملنا على وجه من ذلك تأويلا لاستقامة دون التنصل من ملابساته أو خروجا عن مضمونه، لاحظ معي قوله تعالى: **(وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ اِنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللهُ إِلهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ)**[2]، فخيرا نصبت على المفعولية لفعل محذوف

---

[1] – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ص: 277.

[2] – سورة النساء، الآية: 171.

تقديره (انتهوا وائتوا خيرا لكم) وهو رأي سيبويه[1] كما احتملت وجها آخر على أنها خبر كان المحذوفة والتقدير على مذهب **الكسائي** (انتهوا يكن لانتهاء خيرا لكم)[2] كما احتمل أن يكون حالا[3] كما احتمل أن يكون مفعولا مطلقا[4].

وقد ورد الاختلاف أيضا في كلمة (قيما) في قوله تعالى: **(الحَمْدُ لله الَّذِي اَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا، قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَّدُنْهُ)**[5].

فقد اتّفق الغالب من النحاة على أنّ (قيّما) حال، واختلفوا في تقدير صاحب الحال:

-فمنهم من قدّر الآية على الصورة التالية: (أنزل على عبده الكتاب قيما)، فكان وجه إعراب (قيما) نصب على الحال[6].

وورد في الوجه الثاني كلمة (قيما) حال من الضمير في (جعله) وليس من (الكتاب) وهو مذهب **الزمخشري** إذ يقول: «الأحسن أن ينتصب بمضمر...وتقديره: ولم يجعل له عوجا جعله قيما»[7].

-أما ورود الكلمة (قيما) حال من الضمير في (لم يجعل له) وهو ما كان على توافق بين **العكبري والرّازي**.

---

[1] – الكتاب، سيبويه، ج143/01.

[2] – معاني القرآن، الفراء، ج122/01.

[3] – التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج304/01.

[4] – معاني القرآن، الفراء، ج295/01.

[5] – سورة الكهف، الآية: 01.

[6] – إعراب القرآن، ج: 288/02.

[7] – الكشاف، ج675/02

-كما أنه وردت تخريجات أخرى لإعراب كلمة (قيما) كأنها بدل من (ولم يجعل له عوجا) وورد ذلك عند الرازي نقلا عن غيره حين يقول: «قال السيد صاحب (حلّ العقد) يمكن أن يكون قوله (قيما) بدلا من قوله (ولم يجعل له عوجا) لأن معنى (ولم يجعل له عوجا): أنه جعله مستقيما، فكأنه قيل: (انزل على عبده الكتاب) وجعله قيما»[1].

وقد ورد في إعرابها صفة لقول **ابن هشام** أن: «ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخا يُعرب لتلميذه (قيما)، من قوله تعالى: (ولم يجعل له عوجا، قيما)، صفة لـ(عوجا)، فقلت له: يا هذا: كيف يكون العوج قيما»[2].

ومن خلال اِستعراض الجملة من الأوجه الإعرابية فالقول بإعراب كلمة (قيما) حال هو المعنى النحوي الذي يستقيم وهو تفسير حبر الأمة (ابن عباس) والمنقول عن الطبري بقوله: والصواب من القول في ذلك عندنا ما قاله ابن عباس: (انزل الكتاب عدلا قيما، ولم يجعل له عوجا)[3].

إلزام المثنى الألف:

الأصل في المثنى أن يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ومن القبائل العربية كما رأينا في اللهجات ما كانوا ليغيروا في علامات الإعراب إذ أنهم ألزموا الألف في المثنى في كل الأحوال، إذ يقلبون الياء الساكنة ألفا إذا سبقها مفتوح وذلك بقولهم: جاء الزيدان ورأيت

---

[1] – مفاتيح الغيب، ج64/11.

[2] – مغني اللبيب، ج30/06.

[3] – جامع البيان، ج591/17.

الزيدان ومررت بالزيدان ويذكر ابن يعيش أن: «بلحارث بن كعب وبطون من ربيعة»[1]، كانت تلزم الألف في المثنى في كل الحالات وفي الشاهد على ذلك قول **رؤبة بن العجاج**[2]:

أَعْرِفُ مِنْهَا الجَيِّدَ وَالعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

البيت دل على اللهجة السائدة في القبيلة وقد عبّر عنها الشاعر فألزم المثنى بالألف في حالة النص.

وقول **المتلمس الضبعي**:

فَأَطْرُقُ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغاً لَنَابَاهُ الشُّجَاعُ لِصَمَّمَا

فبقي الجر في (ناباه) دون تغيير الألف والحال كذلك في قوله تعالى: **(إِنّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)**[3]، ويذكر في ذلك **الزمخشري**: «هي لغة بلحارث بن كعب، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها الألف، كعصا وسعدي، فلم يقبلوها ياء في الجر والنصب»[4].

ونجد في الآية الكريمة الكثير من الأوجه الإعرابية بغية المحافظة على القاعدة النحوية أو الوقوف على المبرر الحقيقي الذي يبقي المعنى ولا يُخل بكتاب الله المنزول على توقيفه وقد ذكر أحمد سليمان ياقوت بأنّ: «التعليل الصحيح –في رأيي- يرفع (هذان)، هو أنها لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وبعض بني عذرة، ونسبها الزجاج إلى كنانة، وابن جني إلى بعض بني ربيعة، فكل هؤلاء يلزمون المثنى الألف، ويعربونه بحركات مقدرة على الألف، فهم يعاملون المثنى معاملة الأسماء المقصورة»[5].

---

[1] – شرح المفصل، ابن يعيش، ج355/02.

[2] – أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج01/ص: 84.

[3] – سورة طه، الآية: 62.

[4] – الكشاف، الزمخشري، ج70/03.

[5] – ظاهرة الإعراب وتطبيقاته في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، ص: 124.

وقد عزى المحدثون هذا التغيير والاختلاف إلى جانب الصوتي فالحركة البسيطة صوت قصير والحرف مد في الصوت ويذكر في هذا الباب المخزومي مهدي قوله: «ليس في العربية غير هذه الحركات الثلاث دوال على المعاني الإعرابية، وقد اعترضت سبيل النحاة علامات ظنوا أنها مستقلة، ورأوها تقوم مقام الحركات في الإعراب...والواقع أنه ليس بين الحركات وهذه الأحرف من فرق إلا في الكم الصوتي، أما في الكيف فهي لا فرق بين هذي وتلك؛ فالحركات أصوات مد قصيرة، والأحرف أصوات مد طويلة، وإنّ (الواو) التي زعموا أنها علامة رفع فرعية، ليست سوى ضمة ممطولة، و(الياء) التي ظنوا أنها علامة جر فرعية ليست سوى كسرة ممطولة، وكذلك الألف ليست إلا فتحة ممطولة»[1].

ضمير الفصل والاِسم الموصول:

ولضمير الفصل تسميات عدة كضمير العماد لأنه يعتمد عليه في تعيين الخبر وتوضيح المبتدأ وضمير رفع منفصل يقع بين مبتدأ و خبر معرفتين مطابقا لهما في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع وهو يعرب حرفا لا محل له من الإعراب لأنه يستعمل للفصل بدون الإسناد ويعرب مبتدأ في كل جملة اسمية يرتبط الاسم الثاني بالأول بواسطة ضمير مقام المبتدأ مثل كان العالم هو محمد.

ويذكر السيوطي في هذا الشأن: «وهو مسمى عند البصريين بالفصل، لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعت، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع»[2].

---

[1] – في النحو العربي، نقد وتوجيه، المخزومي مهدي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط02، 1986م، ص: 68.

[2] – همع الهوامع، السيوطي، ج236/01.

أما عند الكوفيين فهو الداعم والمؤكد للمعنى، «دعامة لأنه يدعّم به الكلام، أي يقوى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه»[1].

فقد يعرب ضمير الفصل مبتدأ ثاني أو توكيد لفظي أو بدلا كما ذكر النحاة والبلاغيون ما لفائدة هذا الضمير في رفع اللبس وإفهام السامع دون تركه يؤول الكلام ويقلب الأوجه.

ويذكر السيوطي بأنه: «إعلام السامع بأنّ ما يعده خبر لا نعت، مع التوكيد، وأضاف إلى ذلك البيانيون، وتبعهم السهيلي: الاختصاص، فإذا قلت: كان زيد هو القائم، أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره»[2].

والاسم الموصول يتعلق بـ(الألي واللائي) ويذكر ابن يعيش: «الألي بمعنى (الذين) فهو جمع (الذي) من غير لفظة، والعرب تقول في جمع (التي) (اللائي) على وزن القاضي، فاتوا به على غير لفظ الواحد»[3]، وهناك بيت لأحد الشعراء المجهولين وقد ذكره السيوطي[4]:

وَأَنْ يَكُوْنُوا مِنْ خِيَّارِ أُمَّتِهِ مِنْ الأَلِي يَحْشُرُهُمْ فِي زُمْرَتِهِ

وقد يقع كما ذكر السيوطي هذا اللفظ (الآلي) للمؤنث وما لا يعقل[5].

مثل البيت لأبي ذؤيب الهذلي[6]:

وَتُبْلَى الأَلِي يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الآلِي تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَأ القَبْلِ

---

[1] – المصدر نفسه، ج236/01.

[2] – المصدر نفسه، ج241/01.

[3] – شرح المفصل، ابن يعيش ج376/02–377.

[4] – همع الهوامع، السيوطي، ج286/01.

[5] – المصدر نفسه،

[6] – في شرح أشعار الهذليين، السكري، ج92/01.

وكذلك (اللاء) التي بمعنى (الذين) حيث أنشد رجل من بني سليم[1] يقول:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَأْمَنّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللّاءِ قَدْ مَهَدُّوا الحُجُورَا

فإستعمال (الألي) و(اللائي) كان في لغة العرب للجنسين المذكر والمؤنث وإن كانت قليلة الاستعمال واشتهرت في قبيلة دون أخرى.

وصل الضّمير:

ذكر الدكتور **عوني أحمد محمد**: «القاعدة أنه متى يأتي اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله، وقد استثنى من هذه القاعدة صورتان: الأولى منهما أن يكون هناك ضميران أولهما أعرف من الثاني»[2]، كان هذا بتصرف بالمعنى الذي أورده **ابن هشام** في شرح قطر الندى كما ذكر ذلك **الدكتور عوني**.

ثم أضاف ما أورده عن **ابن هشام** في تعليقه عن هذه المسألة: «واتفقوا على أن الوصل أرجح في الصورة الأولى إذ لم يكن الفعل قلبيا نحو: (سلنيه) و(أعطينيه)، ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به، كقوله تعالى: (أَنُلْزِمُكُمُوهَا)[3] (إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا)[4]، (فَسَيَكْفِيكَهُمْ اللهُ)[5]»[6].

النّصب على المفعول اللّفظي (الظرف حينما يعامل معاملة الأسماء):

---

[1] – همع الهوامع، السيوطي، ج287/01.

[2] – مقال بعنوان: ابن هشام الأنصاري وأصول النحو العربي، مجلة الخلدونية، جامعة تيارت، العدد 01، ماي 2006م، ص: 168.

[3] – سورة هود، الآية: 28.

[4] – سورة محمد، الآية: 37.

[5] – سورة البقرة، الآية: 137.

[6] – شرح قطر الندى، ابن هشام الأنصاري، ص: 132.

نستهل هذا العنوان بما جاء على لسان **سيبويه** حين يقول: «واليوم والظروف بمنزلة (زيد) و(عبد الله)، إذا لم يكن ظروفا، وذلك قولك: أيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله، كقولك: أعمر أتكلم فيه عبد الله، وأيوم الجمعة ينطلق فيه، كقولك: أزيد يذهب به»[1].

وهذه الطواعية في الظروف تختص ببعض منها دون جميعها وهي التي أطلق عليها **ابن يعيش** بالظروف المتمكنة وفي ذلك يقول: «ولا يكون هذا الاتساع إلا في الظروف المتمكنة، وهي ما جاز رفعها نحو: اليوم والليلة، ونحوهما من الأزمنة خلف وقدّام وشبههما من الأمكنة، فأمّا غير المتمكّنة نحو "سحر" و"بكرة" إذا أريد بهما من يوم بعينه و"عند" و"سوى" ونحوهما مما تقدم وصفه، فإنه لا يجوز فيها الاِتّساع»[2].

والظروف المتمكنة معناها المتصرفة التي يستدل عليها بعلامات ذكرها النحاة على النّحو التالي:

أ.كان يعطف عليه بغير ظرف واستدل في هذا المبحث **أبو علي الفارسي** بقوله تعالى: **(وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى)**[3] حين يذكر: «ويدلل على تأكيد خروجه عن الظرف عطفك عليه ما لا يكون ظرفا، ولو نصبت اليوم على أنه ظرف وأضمرت مبتدأ يكون قوله (وَأن يحشر الناس ضحى خبرا له كأنه قال: وموعدكم أن يحشر الناس ضحى، لكان ذلك مستقيما في قياس العربية)»[4].

وهذه الظروف المتمكنة تنصب مثل الأسماء على أنها مفعول به وقع عليها الفعل واستدل **سيبويه** لهذه الظاهرة بقوله: «وتقول على هذا الحد: سرقت الليلة أهل الدار، فتجري الليلة

---

[1] – الكتاب، سيبويه، ج104/01.

[2] – شرح المفصل، ابن يعيش، ج433/01.

[3] – سورة طه، الآية: 59.

[4] – الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج01، ص: 23–24.

على الفعل في سعة الكلام، كما قال: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاما، والمعنى إنما هو في الليلة وصيد عليه في اليومين، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام»[1]، وعلى استدلال نصب الظروف المتصرفة يذكر **ابن يعيش**: «فإذا قلت: (صمت اليوم) و(جلست خلفك) جاز أن يكون انتصابه على الظرف على تقدير (في) وجاز أن يكون مفعول به على السعة... وإذا جعلته مفعولا به على السعة فأنت غير ناو لـ(في) بل تقدر الفعل وقع باليوم، كما يقع (ضربت) بـ(زيد) إذا قلت (ضربت زيدا) وهو مجاز، لأن الصوم لا يؤثر في اليوم كما يؤثر الضرب في زيد»[2].

وفي قول **ابن يعيش** أن نصب الفعل للظرف لا يؤثر فيه إذ لا يقع على الظرف وهو مجاز وإنما كان الحاصل هو نصبه على المفعولية على سبيل الاتّساع وفي المقابل نرى رأي "الرضيّ" اذا يرى وقوع الظرف في مكانة المفعول به سواء جر بحرف الجر أم غير ذلك وهو يقصد الظروف المتمكنة «والذي أرى أن جميع الظروف متوسع فيها، فقولك: (خرجت يوم الجمعة) كان الأصل: (خرجت في يوم الجمعة)، كان (يوم الجمعة) مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر، ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان عليه»[3].

ب.دخول حرف الجر على الظرف المتمكن واستدل في هذا الشأن **ابن جني** في معرض حديثه في قول الله تعالى: **(يَسّْعَى نُورُهُمْ بَينَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ)**[4]، «إنّ قوله (بين أيديهم) ظرف، وقوله: (بأيمانهم) ليس ظرفا، ألا ترى أنه ليس معناه يسعى في أيمانهم؟ فكيف يجوز أن يعطف على الظرف ما ليس ظرفا... والظرف الذي هو (بين أيديهم) معناه الحال، وهو

---

[1] – الكتاب، سيبويه، ج01، ص: 176.

[2] – شرح المفصل، ابن يعيش، ج01، ص: 433.

[3] – شرح الكافية، الرضي الاستربادي، ج01، ص: 190.

[4] – سورة الحديد، الآية: 12.

متعلق بمحذوف، أي يسعى كائنا بين أيديهم... وإذا كان الظرف هنا في موضع الحال جاز أن يعطف عليه الباء وما جرته، حتى كأنه قال: يسعى كائنا بين أيديهم وكائنا بأيمانهم»[1].

ج.الإخبار عن الظرف المتصرف كما ذكر **المبرد:** «اعلم أن كل متمكن فالإخبار عنه جائز، وذلك قولك، إذ قال قائل: (زيد خلفك)، أخبر عن "خلف"، قلت: (الذي زيد فيه خلفك)، فترفعه، لأنه اسم، وقد خرج من أن يكون ظرفا...وكذلك: (سرت يوم الجمعة)، فـ (يوم الجمعة) ظرف لـ (سيرك)... فإن قلت: (يوم الجمعة مبارك)، أخبرت عن اليوم كما تخبر عن سائر الأسماء لأنه ليس بظرف»[2].

كما ذكر النحويون أن تحقيق صيغة المفعولية في الظروف المتمكنة يستدعي صفات اعتبروه شروطا لابد من توافرها ومنها:

1.الإضمار عن الصّيغة بدون (في): وفي هذا ذكر المبرد في مقتضبه: «فمن جعل اليوم ونحوه ظرفا قال: (اليوم سرت فيه)، لأنه قد شغل الفعل عنه، فردّ إليه ضميره على معناه، ومن جعله اسما على الاتساع، قال: (اليوم سرته)، كما تقول : (زيد ضربته) فمن ذلك قوله: (شهدناه) وإنما أراد: شهدنا فيه على ما ذكرت لك»[3]، ويقدر الظرف على المفعولية وجها للاتساع في اللغة وجعلها طيعة تتجاوز المألوف وقد عبر في هذا الشأن ابن **السرّاج** بقوله: «اِعلم أن الظرف إذا اخبرت عنه فقد خلص اسما وصار كسائر المفعولات، إلا انك إذا أضمرته أدخلت حرف الجر على ضميره، ولم تعد الفعل إلا ضمير إلا بحرف الجر، إلا

---

[1] – المحتسب، ابن جني، ج02، ص: 362.

[2] – المقتضب، المبرد، ج03، ص: 87.

[3] – المقتضب، المبرد، ج03، ص: 90-91.

أن تريد السعة فتقدر نصبه كنصب سائر المفعولات»[1]، وعدّ الشاهد في هذا المبحث البيت لرجل من بني عامر ذكره سيبويه في كتابه[2].

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سَلِيماً وَعَامِرا قَلِيلُ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

ويذكر **ابن يعيش** في هذا الصدد بيان الفائدة من الإضمار بدون (في) فيقول: «وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة، لم تظهر (في) معه، لأنها لم تكن مَنويَّةٌ مع الظاهر، فنقول (اليوم قُمته) والذي (سرته يوم الجمعة)، فأما قول الشاعر، فالشاهد فيه أنّه لم يظهر (في) حين أضمره ،لأنه جعله مفعولا به مجازا، ولو جعله ظرفا على أصله لقال: (شهدنا فيه)»[3].

2.إضافة الصّيغة: ذكر **ابن يعيش** بيتا لـ "لشماخ بن ضرار" عدّه شاهدا على ذلك:

رُبَّ اِبْنَ عَمٍ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍ طَبَّاخُ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسَلِ

فالظرف (ساعات) مفعولا به حين أضاف إليه[4].

وفي هذا الباب يذكر إمام النحاة **سيبويه**: «هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعل إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى، وذلك قولك: (يا سارق الليلة أهل الدّار)»[5].

ويذهب في ذلك "ابن يعيش "بقوله: «أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة (في قولهم يا سارق الليلة) كما تقول: (يا ضارب زيد) فإذا أضفت لا يكون إلا مفعولا على السّعة»[6]

---

[1] – الأصول، ابن سراج، ج02، ص: 291.

[2] – الكتاب، سيبويه، ج01، ص: 178.

[3] – شرح المفصل، ابن يعيش، ج01، ص: 433.

[4] – المصدر نفسه، ج01، ص: 434.

[5] – الكتاب، سيبويه، ج01، ص: 176.

[6] – شرح المفصل، ابن يعيش، ج01، ص: 434.

3.جعل الكلمة ظرفا يؤدي إلى الإخلال بالمعنى المقصود:

اِعتبر النّحاة عمل الظروف لفظي مع تضمنه معنى الظرفية وقد أورد "الزمخشري" في كشّافه حول قوله تعالى: (مالك يوم الدين) حيث قال: «فإن قلت: ما هذه الإضافة؟ قلت هي إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاِتّساع، مجرى المفعول به كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدار، والمعنى على الظرفية»[1]. ويرد "البغدادي" رافضا تحليل **الزمخشري** بقوله: «واعلم أن صاحب الكشاف قال في (مالك يوم الدين): معنى الإضافة على الظرفية ، بعد أن قال: إنّ (يوم الدين) أُضيف اليه (مالك) على الاِتّساع، فظاهره التنافي بينهما، لأنّ الاِضافة على الاِتّساع لفظية، وكون المعنى على الظرفية يقتضي أن الإضافة معنوية، فدفعه السيد بقوله: يعني أن الظرف وإن قطع في الصورة عن تقدير (في)، وأوقع موقع المفعول به، إلا أن المعنى المقصود الذي سبق الكلام لأجله، على الظرفية، لأن كونه مالك ليوم الدين كناية عن كونه مالكا فيه للأمر كله، فإن تملك الزمان كتملك المكان يستلزم تملك جميع ما فيه»[2].

كما أنّ النّحاة اِختلفوا في إعراب "حيث" في قوله تعالى: **(اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاَتِهِ)**[3] وقد ذكر أبو حيان رأي التبريزي إلى إعراب حيث اسم لا ظرف انتصب اِنتصاب المفعول، وفي الوقت نفسه يُضَعِّفْ أبو حيان هذا الرأي فيقول: «وما قاله من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو، لأن النحاة نصّوا على أن (حيث) من الظروف التي لا تتصرف... ونصّوا على أنّ الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفا، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب (حيث) على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها،

---

[1] – الكشاف، الزمخشري، ج01، ص: 22.

[2] – خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج03، ص: 110.

[3] – سورة الأنعام، الآية: 124.

والذي يظهر لي يجعل رسالاته إقرار (حيث) على الظرفية المجازية، فيكون التقدير الله أنفذ علما (حيث يجعل)»[1].

ويذكر **ابن يعيش** في تعدي الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل يكون فيها الظرف على المفعولية حيث يقول: «فما كان من الأفعال متعديا على مفعولين، ثم تعدى إلى الظرف، ويجعل الظرف مفعولا على سعة الكلام، وقولك: (أعطيت عبد الله ثوبا اليوم)، فأعطيت فعل وفاعل و(عبد الله) مفعول أول و(ثوبا) مفعول ثاني و(اليوم) مفعول ثالث لا تجعله ظرفا، كأن الفعل وقع به لا فيه»[2].

الكلام العربي بين الاطِّراد والشُّذوذ:

إنّ العمل بالقاعدة النحوية بُني على كثرة الشواهد وتداولها فالأسماء الستة مثلا كان غالب الإعراب فيها بالحروف فكانت قاعدة مطرّدة عكس إعرابها التي نُدرت في استعمالها وشذّت لنزر الشواهد فيها.

وفي هذا الباب يقول **الزّجّاجي**: «إن الشيء إذا اطّرد عليه الباب، فصحّ في القياس وقام في المعقول، ثم اعترض عليه شيء شاذ نزر قليل، لعله تلحقه لم يكن كذلك مبطلا للأصل، والمتفق عليه، في القياس المطرد...»[3].

لقد كان لانتشار الكلام وسماعه بتعدد المواقف واتفاق الأنساق واستقامته على شكله بين القبائل التي لم يشب لسانها دخيل تداولها سمحت لعلماء اللغة ونحوييها بتثبيت التقعيد وبناء القياس على شاكلة اللفظ المتداول في أنساق التعابير المختلفة، أما ما خالف ذلك فإمّا تُردُّ

---

[1] – البحر المحيط، أبو حيان، ج638/04.

[2] – شرح المفصل، ابن يعيش، ج303/04.

[3] – الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص: 113.

روايته لأسباب كثيرة كالصناعة أو كونه موضوعا فيسمى شاذا وإن اختلفت قواعد العلماء في الأخذ ولو بالشاذ.

وفي ذلك يقول **الدكتور صبحي الصالح**: «تعريف الشاذ عسير، ولعسره لم يُفرده العلماء بالتّضييق»[1].

والمطرد من كلام العرب على اختلافه ما عمّ بكثرته سماعا فتحمل على التداول وانتشر على التعامل كما هو الحال في لغة قريش وفي هذا الباب ذكر **ابن جني** ذلك حين قال: «والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو قولهم: أخوص الرمث، واِستصوبت الأمر، ومنه اِستحوذ، وأغيلت المرأة، واِستنوق الجمل، واستسيت الشاة.

وأعلم أنّ الشيء إذا اِطّرد في الاستعمال وشذّ في القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يُتّخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى انك إذا سمعت: استحوذ واستصوب اديتهما بحالهما، ولم يتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في اِستساغ: اِستسوغ، ولا في استباع: استبيع، ولا في أعاد: أعود»[2].

فالقاعد تبنى على الاطِّراد وكثرة الشاهد وإن كان للأمثلة المخالفة كثرة في وجوهها إلا أنها قليلة التداول فحُسم أمر القاعدة كما الحال في الإعلال [تحرك حرف اللين بنقل حركته إلى الحرف الصحيح قبله].

فاللغة «بطبيعتها لا تخضع لمنطق الاطراد المطلق، فالشذوذ ظاهرة طبيعية فيها، لهذا اصطدم النحاة بنصوص تخرج عن المعيار، أي بنصوص تخرج عن معيار نصوص أخرى»[3].

---

[1] – علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح، ط04، 1963م، ص: 196.

[2] – الخصائص، ابن جني ،ج01، ص: 13–140.

[3] – نظرية التعليل في النحو العربي، حسين خميس سعيد الملخ، ص: 193.

وإنّ في لهجات العرب واختلاف استعمالاتها وقد أقر القرآن بذلك فإن هذا الاختلاف كان أحد أسباب ودوافع التقعيد وقد ذكر ابن جني: «فإن كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: وذر، وودع، لأنهم لم يقولوهما، ولا غرْوَ عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد لو لم تسمعهما»[1].

بعض القراءات القرآنية الشّاذّة:

سمّيت بالقراءة الشّاذّة لتفردها عن بقية القراءات المتداولة ومخالفتها لرسم المصحف ويذكر في هذا الشأن "التواتي بن التواتي": «القراءة الشاذة هي التي جاءت مخالفة لرسم المصحف وصح سندها وكانت موافقة لوجه في العربية»[2]، وقد ذكر القدامى الاختلاف بين القرآن والقراءات فيقول في ذلك الزركشي: «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقران هو الوحي المنزّل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما»[3].

لقد كان الاختلاف بين العلماء في التحري وتمحيص القراءات الصحيحة من الشاذة وقد أخذ ذلك وقتا طويلا إلى مجيء "ابن الجزري(ت833م)" الذي أفاض وبيّن بقوله: «إنّ كل قراءة وافقت العربية ولو بوجهٍ، ووافقت أحد المصاحف العثماني ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت من السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو

---

[1] – الخصائص، ابن جني، ج01، ص: 140.

[2] – القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي الفقه الإسلامي، التواتي بن تواتي، ص: 428.

[3] – البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ص: 222.

شاذة أو باطلة، سواء اكانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم، وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[1].

وقد كان للمستشرقين في اختلاف القراءات الباب الرئيس محاولة منهم ضرب كتاب الله على أنه فيه اختلاف شديد ما ينبغي لكلام الله أن يكون هكذا، ومحاولة أيضا من بعض الحاقدين للإسلام أرادوا تبرير ذلك بعجمة الحرف العربي وفي هذا المقام يذكر القاضي عبد الفتاح بقوله: «والخلاصة أن أيّة قراءة لا يعتدّ بها، ولا تعتبر قرآنا إلا إذا كانت ركيزتها التلقين، والتوقيف والتلقي والمشافهة، وكانت دعامتها: الرواية والنقل والسماع، ولا شيء وراء ذلك من رسم وكتابة»[2].

وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف)**[3].

ومن هذا كان لِاختيار **ابن مجاهد** (ت: 324هـ) في كتابه (السبعة في القراءات) والذين توفرت فيهم الشروط التي نصها العلماء واشتهروا بالضبط والإتقان والرواية وتلاهم في الشهرة أصحاب القراءات الثلاث المتممة للعشر[4].

وفي هذا الصدد نذكر جملة من مواقف النحويين لهذه القراءات نستهلها ببعض القواعد التي ذكرت في كتاب الله كنماذج تطبيقية نوضح فيها تلك القراءات الشاذة، ومبررات وحجج النحويين فيها:

أ.قاعدة العطف على ضمير الجرِّ بغير إعادة الجّار:

---

[1] – المصدر نفسه، ص: 222–223

[2] – القراءات في نظر المستشرقين، القاضي عبد الفتاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ط01، 1401هـ/1981م، ص: 86.

[3] – صحيح البخاري، الحديث (2419)

[4] – القراءات العشر، لابن الجزري، ج01، ص: 11–12.

كان النموذج في قراءة **حمزة الزيّات**: في قوله تعالى: **(واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)**[1].

وقد اختلف النحاة في خفض كلمة (الأرحام) فذهب البصريون على أنها لحن لا تجوز القراءة به، أما الكوفيون فأجازوا وذكروا مواضع عدة شاكلت الآية نفسها كما هو الحال في نفس السورة من الآية 162، خفض كلمة (المقيمين) والتي عطفت على كلمة (إليك) والتقدير: بمؤمنون بما انزل إليك وإلى المقيمين الصلاة كما يحوز العطف على الكاف في (قبلك)، والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة يعني أمتك[2].

ب.قاعدة دخول لام الإبتداء على خبر (أنّ) المفتوحة:

قال تعالى: **(إلاّ إنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعامَ، ويمشونَ في الأسْواقِ)**[3] يقول **ابن هشام**: «ليس دخول اللام مقيسا بعد (أنّ) المفتوحة خلافا للمبرّد، ولا بعد (لكنّ) خلافا الكوفيين، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافا له ولهم، وقيل: اللامان للابتداء على أنّ الأصل (ولكنّ إنّني)، فحذفت همزة إنّ للتخفيف، ونون (لكن)، لذلك، لثقل اِجتماع الأمثال»[4].

وقراءة الآية على هذه الشاكلة (لسعيد بن جبير) كانت بفتح الهمزة فرأى البصريون أن هذه القراءة شاذة ولا نظير لها في كلام العرب على الإطلاق نثرا كان أو شعرا، أما الكوفيون فتقبّلوا كثيرا من القراءات واتسعت بها أحكامهم حيث يقول **زهير غازي زاهد**: «النحويون

---

[1] – سورة النساء، الآية: 01.

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، م65، ج02، ص: 379.

[3] – سورة الفرقان، الآية: 20.

[4] – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ص: 229.

مما خالف القاعدة واطرادها من القراءات موقف الرفض حينا والتضعيف والتّشذيذ أحيانا، وما لم يستطيعوا رفضه منها لجؤوا فيه إلى التأويل والتّقدير»[1].

وإن كانت القراءات كلها تستند كما قلنا إلى ضوابط وشروط فاختيارات الأئمة كان قائما على رواية الرسول صلى الله عليه وسلم ويذكر أن تسهيل القراءة وخفتها كما هو الحال في رواية (ورش) ت197هـ حين يذكر **أبو محمد مكي بن أبي طالب** (ت437هـ) قوله: «سَنَنٍ واحِدٍ وقياس غير مدخول، وتخفيفها أسهل على القارئ من تحقيقها، ولكنّه نبّه على أنّ هذا الاِختيار كان قائما على رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»[2].

ولذلك كان الاِختلاف قائما بين النحويين والقراء، وإن كان معظم القراء نحويون كما هو حال **أبو عمرو بن العلاء** (ت145هـ) **وعيسى بن عمرو** (ت149هـ) **ويونس بن حبيب** (ت182هـ) **وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي** (ت117هـ) **وعبد الرحمن بن هرمز** (ت117هـ) وذكر هذا القول في طبقات النحويين **للزبيدي**، ص: 31، 32 وبغية الوعاة، ج353/02 لـ **"السيوطي."**

وهذا الاختلاف كان سمة غالبة خصوصا عند البصريين لأنهم أصحاب نحو فكان للسماع والرواية الصحيحة المتواترة والغالبة بالكثرة قياسا وتقعيدا فما خرج على ذلك فكان مآله التأويل أو التضعيف أو التّوهم.

نصب الفعل بأنّ المحذوفة:

[1] – النحويون والقراءات القرآنية، زهير غازي زاهد، بحث، ص: 135.

[2] – الهداية إلى بلوغ النهاية.

لقد أجاز **سيبويه** قراءة النصب وهي من القراءات الشاذة في قوله تعالى: **(إنّمَا قولنَا لشيءٍ إذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُون)**[1] فقرأ سيبويه (فيكونَ) بالنصب بأن قبل الفعل (فيكونُ)، وذكر سيبويه بيتا للمغيرة بن حبناء[2] نصب فيه الفعل بعد عطف بالفاء:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا

فالشاهد في (أستريحا) وجاءت بالنصب وكان من المفروض أن تكون معطوفة على (سأترك) والتي كانت مرفوعة، فخالف بذلك الشاعر القاعدة وشذّ عنها.

د.قراءة النّصب والجزم ودلالتهما:

ويتصدر هذا العنوان تطبيقا في قوله تعالى: **(لولاَ أَخَّرْتَنِي إلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ)**[3] قرأ الجمهور (أكن) بالجزم (حذف الواو لالتقاء الساكنين) عطفا على موضع الفاء[4]، وقرأ: **أبو عمرو، وسعيد بن جبير، ومالك بن دينار**، ومجاهد (وأكون) بالنصب عطفا على (أصّدّق) وفي مصحف **عبد الله بن مسعود** و**أبي بن كعب**[5].

لقد أفاض النحويون في هذه المسالة بشكل دقيق وقد برّروا قراءة الجزم على وجهين:

الأول: الجزم بالعطف على (أصّدّق) لقول **الزمخشري**: «وقُرئ (وأكن) عطفا على محل (فأّصدّق) ، كأنه قيل: إن أخرتني أصَّدَّقْ وأَكُنْ»[6].

---

[1] –سورة النّحل، الآية:40.

[2] – الكتاب ،سيبويه ،ج01 ص: 80–81.

[3] – سورة المنافقون، الآية: 10.

[4] – يُنظر: الطبري، جامع البيان، ج119/28.

[5] – ينظر: جامع البيان، ج118/28–119.

[6] – الكشاف، الزمخشري، ج112/04.

وذهب **الأنباري** إلى القول: «و(أكن) بالجزم، جزمه بالعطف على موضع (فأصدّق)، لأن موضعه الجزم على جواب التمني وقوى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه، فلما لم يظهر جاز أن يجري مجرى المُطرَحْ»[1].

والثاني: الجزم على التّوهم كما ذكر **سيبويه**: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: (فأصّدّق وأكن من الصالحين) فقال: لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما، ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توّهموا هذا»[2]، كما ذكر سيبويه في هذا الباب فقال: «وتقول: مررت برجل أعور آباؤه، كأنّك تكلمت به على حدّ أعورين وإن لم يتكلم به، كما توهموا في هلكى ومرضى أنه فعل بهم، فجاءوا به على مثال جرحى وقتلى، ولا يقال هلك ولا مرض ولا موت»[3] ومن صوّر التوهم في قول **زهير بن أبي سلمى**[4]:

بَدَالِي أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

وقد جرّوا (سابق) عندما توهموا دخول الباء على خبر (ليس)[5].

ومن صور التوهم في مواضع أخرى كما هو الحال لبيت "رؤبة بن العجّاج":

أمُّ الحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شُهِّرَ بِهِ تَرْضَى مِنْ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَة

فتوهموا وجود (إنّ) العاملة في المبتدأ فادخلوا اللام على خبرها (العجوز)[6].

أما **السيرافي** و**الفارسي** فيقرءان بالعطف على محل (فأصدّق).

---

[1] – البيان في غريب إعراب القرآن، ج441/02.

[2] – الكتاب، سيبويه، ج100/03–101.

[3] – المرجع نفسه، ج42.

[4] – روي البيت عن زهير بن أبي سلمى، بشرح ثعلب، ص: 287.

[5] – ينظر: الكتاب، سيبويه، ج101/03.

[6] – شرح المفصل، ابن يعيش، ج287/04.

ومن خلال ما تقدم من حُجج على الآية في كلمة (فأصدّق) يُرجّح بقول العطف على المعنى، لا على المحل، إذ يُعدّ ذلك كسر للصواب وهو لحن في اللغة العربية فلا يجوز لك أن تقول (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصّدّق وأكن) بجزمهما دون وجود عامل حقيقي لذلك و(أصدّق) في الأصل منصوبة (بأن) المضمرة بعد الفاء السببية، ويذكر في هذا الباب **ابن هشام**: «وبعدُ، فالتحقيق أنّ العطف في الباب من العطف على المعنى، لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل جزم»[1].

قراءة الرّفع والجزم (العطف والاِستئناف):

ومن القراءات التي وردت في هذا الباب قوله تعالى: **(لِلّه مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمُ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللّه علَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)**[2]، تضمّنت الآية وجهان في قراءة (فيغفر) و(يُعذّب).

الوجه الأول: وهو جزم الفعلين (يغفرُ) و(يعذبُ) باعتبار الأول جواب الشرط مجزوم والثاني معطوف عليه (أي على جواب الشرط) وذكر ذلك **الزمخشري** بقوله: «وقُرئ (فيغفرْ)

---

[1] – مغني اللبيب، ج424/02.

[2] – سورة البقرة، الآية: 284.

و(يعذّبْ)، مجزومين عطفا على جواب الشرط، فإن قلت: كيف يقرأُ الجازم؟ قلت: يُظهر الراء مرتين: لأنه يلحن، وينسب إلى اعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة...وقرأ الأعمش: (يغفرْ) بغير فاء، مجزوما على البدل من (يحاسبكم)»[1].

ويذكر أيضا في توضيح البدل حين يقول: «ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب، لأن التفصيل أوضح من المفصّل، فهو جار مجرى بدل البعض من كل، أو بدل اشتمال، كقولك: (ضربتُ زيدا رأسهُ)، و(أُحبُّ زيداً عقلَهُ)، وهذا البدل واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء، لحاجة القبيلتين إلى البيان»[2].

أما الوجه الثاني: الرفع على الاستئناف، وهذا ما أقرّ به أبو حيان بالجزم في قوله: «(فيغفر لمن يشاء ويُعذّب)، بالرفع فيهما على القطع، ويجوز على وجهين: احدهما: أن يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف، والآخر: أن يعطف جملة من فعل وفاعل»[3]، فالرفع على هذه القراءة بتقدير المبتدأ (فهو يغفر ويعذّب)[4].

و.العطف على اِسم إنّ قبل اِستكمال الخبر:

ومن القراءات التي احتج بها الكوفيون قراءة ابن عامر حيث جوّز **الكسائي** العطف على محل اِسم (إنّ) قبل مجيء الخبر في قوله تعالى: **(إِنَّ اللهَ وَمَلاَئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)**[5]، برفع (ملائكته) مخالفا للقاعدة النحوية التي تمنع العطف بالرفع على اسم الناصب قبل استكمال

---

[1] – الكشاف، ج358/01.

[2] – نفسه، ج358/1.

[3] – البحر المحيط، ج361/02.

[4] – الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج273/03.

[5] – سورة الأحزاب، الآية: 56.

الخبر وفي قوله تعالى: **(إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)**[1]. المعطوف عليه (إن الذين آمنوا) و(لا خوف عليهم) والمعطوف (الصابئون) والشاهد: رفع المعطوف (الصابئون) قبل استكمال الخبر (لا خوف)، فالتوجيه الإعرابي (والصابئون) محمول على التأخير مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف والتقدير (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر، وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك)، وهو الذي قال به **سيبويه** وفي الآية يرى الطاهر بن عاشور أن: «خبر (إنّ) محذوف، دل عليه ما ذكر بعده من قوله (فلا خوف عليهم)، ويكون قوله: (والذين هادوا) عطف جملة على جملة، فيجعل (الذين هادوا) مبتدأ، ولذلك حق رفع ما عُطف عليه، وهو (الصابئون)، ويكون قوله (من آمن بالله) مبتدأ ثانيا، وتكون (من) موصولة والرابط للجملة بالتي قبلها محذوفا، أي (من آمن منهم)، وجملة (فلا خوف عليهم) خبرا عن (من) الموصولة، واقترانها بالفاء، لأن الموصول شبيه بالشرط، وذلك كثيرٌ في الكلام»[2]، كما أجاز الكوفيون العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض كما هو في قوله تعالى: (واتَّقُوا اللهَ الذِي تَسَّاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَام)[3]، وذلك بجر (الأرحام) عطفا على الضمير (الهاء)، والقراءة الواسعة عند الجمهور بالنصب أي أنه لا يجر الظاهر على مضمر، فالمعنى يكون صحيحا كما ذكر **الدكتور بشيرة علي فرج العشيي** على تقدير حذف الفعل وبقاء عمله (اتقوا الله وصلوا الأرحام) نصب (الأرحام) مفعول به كما يقتضيه التّقدير[4].

أصل ترتيب الجملة العربية:

---

[1] – سورة البقرة الآية:62.

[2] – التحرير والتنوير، ج06، ص: 296.

[3] – سورة النساء ،الآية: 01.

[4] – ينظر: أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن الكريم، ص: 223–224.

إنّ الجملة العربية في أصلها تنبني من الاسم على الفعل أو من الفعل على الاسم أي أن العامل إذا كان فعلا في الاسم سبقه، وإن كان العكس سمي مبتدأ ويذكر في هذا الباب أبو سعيد السيرافي قوله: «أنّك إذا جعلت الفعل عاملا في الاسم كقولك: ضرب زيدٌ عمرا، فزيد وعمرو مبنيان على الفعل، وكذلك لو قلت: عمراً ضرب زيد، لأنّ عمرو إن كان مقدّما فالنيّة في التأخير»[1].

ويدلي إمام النحاة بدلوه في الباب فيقول: «فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيدا، وهو الحد، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم...فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء»[2].

وقد كان الخلاف قائما بين أشهر مدرستين نحويتين (البصرة والكوفة) حول تقدم الاسم فيقول البصريون في ذلك إذا لم يكن على المفعولية لفعل يبينه لاحقا فهو مبتدأ وليس فاعل، غير أن الكوفيين يرون أن الفاعل إذا تقدم عن فعله يظل فاعلا[3] ويرى ابن السرّاج أنّ: «الفاعل لا يتقدم على فعله إلّا على شرط الابتداء»[4] فالفاعل هو المطلوب والفعل طالب له «فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فإن لم يكن مظهرا بعده فهو مضمر فيه لا محالة»[5]، ويورد **السيرافي** في باب بناء الفعل على الاسم أو الاسم على الفعل فيقول: «وجملة الأمر أن الذي حكمه أن يكون مؤخرا مبني على ما حكمه أن يكون مقدما عمل في اللفظ أو لم يعمل، إذا كان أحدهما يحتاج إلى الآخر، وقد ذهب سيبويه إلى انك اذا قلت: لو أنّ عندنا زيدا

---

[1] – شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرفي، ج01، ص: 190.

[2] – الكتاب، سيبويه، ج01، ص:80 –81.

[3] –شرح ابن عقيل، ج02، ص: 35.

[4] – الأصول في النحو، ابن السرّاج، ج10، ص:72.

[5] – اللّمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م، ص: 31.

لأكرمناه، أنّ التي بعد(لو) مبنية على(لو) وإن كانت غير عاملة فيها، لإنّ حكم(لو) أن تكون مقدمة على(أنّ) ولا يستغنى عنها »[1].

ولعل مرتكز الجملة العربية كما أوضحته عملية التقعيد عند القدماء، وما جهود القرنين الأوليين الهجريين في الجمع والبحث والنظر إلى النصوص على اختلافها وإلى النص القرآن يُعد بدايات منهجية وتقنين.

وتقعيد اللغة ببناء قواعد وقوانين دون تعليل، حماية من أبناء هذه الأمة للغتهم من كل لحن وصونا لكتابه عز وجل من أن تلحقه عجمة أو يسري إليه خطأ.

وأنه من أهم سمات الجملة العربية أن ألفاظها تخضع للإعراب ويكون ذلك وفق عامل يعمل فيها، فالعوامل وسيلة من وسائل ضبط الحركة الإعرابية، ولأهمية العامل النحوي في العلاقة التي تحكم نظام اللغة وتغيرات التراكيب في إيجاد المعاني المتكاملة عن طريق العلامة الإعرابية.

يعد العامل أحد مرتكزات الدرس النحوي القديم الذي أُحيّي في العصر الحديث بين منتصر له ورافض، وقد استهلك شاهده في كتب القدامى والمعاصرين ما رُوي عن **ابن أبي إسحاق** حين سمع، قول الفرزدق[2]:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إِلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

---

[1] – شرح كتاب سيبويه، السيرفي، تح: رمضان عبد الوهاب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط01، 1986 م، ج01، ص:190.

[2] – البيت الثالث والثلاثون في ترتيب القصيدة (البحر الطويل)، ينظر: الفرزدق، الديوان، ج117/02.

فقال للفرزدق: بم رفعت (أو مجلّف)[1]؟ فقال: بما يسوؤك و ينوؤك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا[2]؟

إنّ التّساؤل عن كلمة (مجلّفُ) لِم رفعت هي دلالة عن تعليل الرفع أي السبب الذي جعل منها مرفوعة ولذلك كان لفكرة العامل أن تفرض نفسها لإيجاد جواب شاف كاف وبالفعل نجد أن ابن سلّام الجمحي، حيث ذكر عيسى بن عمر أنه كان يميل إلى النصب إذا اختلفت العرب وقد قرأ في قوله تعالى: **(حمَّالَةَ الحطَبِ)**[3] بالنصب وهي قراءة عاصم وحده دون سواه لأنه بقية القراء قرأوا بالرفع كما بيّن ذلك **ابن الجزري**[4] وعلل ذلك بأنه ذمٌّ لها، والتقدير أنه منصوب على الذم بعامل (الفعل)، وتقديره (أُذم)[5]، ولعل الأسباب التي كان لها أثر على تعدد أوجه الإعراب كما لاحظنا في كثير من نصوص العرب على اختلافها وإن شكّلت النزر القليل إذا ما قورنت مع شواهد الاختلاف في كتاب الله وفي هذا الشأن يذكر **إبراهيم السامرّائي** بقوله: «إن مادة الخلاف بين المذهبين تتعدى مسائل النحو إلى مسائل اللغة، ولكنها في جملتها تقوم على الخلاف في الفروع والعلة، أما الأصول فهي واحدة»[6].

وهو يقصد الخلاف الذي اِشتد بين المدرستين الكوفية والبصرية والذي ازداد احتدامه بين **الكسائي** و**سيبويه** لنصرة الجدل القائم بينهما ولم يرق هذا إلى المناظرة المؤسسة للمنهج بل طغت عليه حظوة ومكانة الكوفيين في بلاط بني العباس، ويذكر في هذا الصدد الدكتور

---

[1] – المجلّف: الذي بقيت منه بقية، وجاء في رواية أخرى مجرّف: المستأصل.

[2] – الموشح، المرزباني، محمد بن عمران، تح: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1965م، ص: 60-61.

[3] – سورة المسد، الآية: 04.

[4] – النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، شمس الدين محمد (ت833هـ)، راجعه وصححه، علي محمد الضياع، مكتبة مصطفى محمد، القاهرة، مصر (د.ت)، ج387/02.

[5] – مجاز القرآن، أبو عبيدة، ج02، ص: 315.

[6] – النحو العربي، نقد بناء، إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط01، 1995م، ص: 43.

فخر الدين قباوة، في باب العامل حين يقول: «بذل الجهد لتحقيق أثر أو إنتاج شيء، وعلى هذا فالعامل هو ما يقوم بذلك الجهد، وهو المؤثر أو المنتج، أي: السبب والعلة الفاعلة»[1].

وكما هو الحال سواء لأولئك الذين يرون بأنّ نظرية العامل قديمة قدم تاريخ النحو وبدأت جذورها مع **عبد الله بن أبي سعيد الحضرمي** "أي في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري أو أنها تأثرت تأثيرا مباشرا بالفلسفة وعلم الكلام والمنطق الأرسطي مع العصر العباسي وفي هذا الشأن يحاول **الدكتور مصطفى بن حمزة** أن يمزج بين فكرة تأصيل العرب للنظرية ومخالطتها للأخذ من منابع غير عربية وفي ذلك يقول: «وإذ كنت مصرا على صفاء المنشأة وذاتيته، فإني مع ذلك لا أزعم أن النظرية قد ظلّت على هذا الصفاء الذي نجدها في كتابات أوائل النحاة، فلا أحد يكابر في أن نظرية العامل قد اعتراها من التعقيد ما اعترى النحو بأسره، وكان تعقيدها أحد تعقيد النحو وما ذلك إلا للأخذ من منابع أخرى غير أصيلة»[2].

ويرى كثيرا من المحدثين أن العامل النحوي قد زاغ عن حقيقته في مفهوم المتأخرين وابتعد عن الهدف الأساسي حيث يقول محمد إبراهيم البنا: «وإن من يتتبع كتاب سيبويه يجد أن العامل مصطلح قُصد منه التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب، وأنه في حقيقته (نظرية) يُمثّل فيها طريقة النظم في الجملة العربية...وأساس هذه النظرية أنه إذا كان أحد الأجزاء في التركيب طالبا لآخر من حيث المعنى، فأنه يتشبث به لفظا، وعلى هذا يتبيّن أن المقصود من القول بالعامل هو بيان الارتباط والتعلّق بين أجزاء التركيب، والأثر الذي ينشأ عن هذا التعلّق»[3].

---

[1] – مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط01، 2003م، ص: 116.

[2] – نظرية العامل في المحو العربي (دراسة تأصيلية تركيبية)، مصطفى بن حمزة، ص: 155.

[3] – أبو الحسين بن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، ط01، 1400هـ/1980م، ص: 72.

جواز تقديم خبر ليس:

جمهور البصريين يُجيز تقديم خبر (ليس) عليها، كما لم يُجز بعضهم ذلك مع الكوفيين، ومن حجة البصريين في جواز ذلك قوله تعالى: **(أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)**[1].

فنصب (يوم) بـ اسم المفعول (مصروف) الذي هو خبر ليس وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه، لأن المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع[2].

وقد ذُكرت أوجه متعددة فيها ومنها: أن (يوم) منصوب بـ(مصروف) وهو ظرف له والظروف يتساهل في نصبها فلا يلزم من ذلك جواز النصب في غيرها، والثاني: نقدِّر على أنه منصوب بفعل دل الكلام عليه تقديره: يلازمهم يوم ياتيهم، كقولك: زيدا ضربته، هو منصوب بفعل محذوف.

والثالث: أن (يوم) في موضع رفع وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل[3].

واستدلوا بهذه القاعدة بقراءة عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب في قوله تعالى: **(وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)**[4] بنصب (باطلا) وذهب ابن جني في ذلك إلى قوله بأنّ (باطلا) منصوب بالفعل (يعملون) و(ما) زائدة للتوكيد فالأصل: وباطلا كانوا يعملون، ومبرر هذه القراءة في جواز تقديم خبر كان، وبذلك يجوز وقوع المعمول حيث يجوز وقوع العامل، استدلوا بالآية الكريمة في قوله تعالى: **(أَهَؤُلاَءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)**[5]، فذهب ابن فارس إلى جاوز تقديم

---

[1] – سورة هود، الآية: 08.

[2] – اللباب في علل البناء والإعراب، العبكري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفطر للطباعة والنشر، دمشق–سوريا، ط01، 2001، ص: 168–169.

[3] – المرجع نفسه، ص: 169.

[4] – سورة هود، الآية: 16.

[5] – سورة سبأ، الآية: 40.

خبر كان عليها، لأن (إياكم) معمول (يعبدون) وهو خبر (كان)، وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل[1].

وقد ذهب الكوفيون في هذه المسألة، أنّ (ليس) فعل متصرف، فلا يعامل معاملة الفعل المتصرّف، حتى لا يتساوى الأصل مع الفرع وألا يتقدم خبره عليه.

(ما) بين التّعجب والاِستفهام:

لقد خُصت (ما) بوجهين على العموم في نظر جمهور النحويين والمفسرين وقد كان في قوله تعالى: **(فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)**[2]، فكان الوجه الأول لـ(ما) تعجبية وتقديره (شيء أصبرهم) وهو رأي سيبويه[3].

والرأي الآخر بأنّ (ما) الاستفهامية والتقدير (أي شيء أصبرهم) وهورأيُ **العباس بن المبرد** إذ يقول: «(فما أصبرهم على النار) فليس من هذا، ولكنه والله اعلم، التقرير والتوبيخ وتقديره: (أي شيء أصبرهم على النار)؟ أي دعاهم إليها...»[4].

و**الفرّاء** يذكر رأيين في المسألة أولها: أنّ (ما) استفهامية بقوله: فما صبرهم على النار؟ والثانية تعجبية، فما أجرأهم على النار! إذ يقول في نص حديثه: «قال الكسائي: سألني قاضي اليمن وهو بمكة، فقال: اِختصم إليّ رجلان من العرب، فحلف أحدهما على حق صاحبه، فقال له: ما أصبرك على على عذاب الله، ثم تلقى العذاب فيكون كلاما، كما تقول: ما أشبه سخائك

---

[1] – ينظر: لمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب، د.ط، د.ت، ج01، ص: 442-443.

[2] – سورة البقرة، الآية: 175.

[3] – ينظر: الكتاب، سيبويه، ج01، ص: 37.

[4] – المقتضب، المبرد، ج183/01.

بحاتم"[1] وقد اتفق معظم النحويين والمفسرين على هذين الوجهين وقد ذكر "الطبري" في جامعه ذلك حين يقول: «وأولى هذه الأقوال بتأويل الآية قول من قال: (ما أجرأهم على النار)، بمعنى: ما أجرأهم على عذاب النار، وأعملهم بأعمال أهلها ،وذلك أنّه مسموع من العرب: (ما أصبرهم فلانا على الله)، بمعنى: ما أجرأ فلانا على الله...وإنّما يعجب الله خلقه بإظهار الخبر عن القوم الذين يكتمون ما أنزل الله تبارك وتعالى من أمر محمد صلى الله عليه وسلم ونُبّوته، واِشترائهم بكتمان ذلك ثمنا قليلا» [2].

وعلى كلا الوجهين فإن إعراب (ما) مبتدأ وما بعدها خبر[3].

ذكر خبر المبتدأ بعد (لولا):

يحذف الخبر كما هو معلوم في أحكام الإبتداء بعد (لولا) الدّالة على اِمتناع الشيء لوجود غيره. كقوله تعالى :**(لَولاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤمِنِينَ)**[4]

أنتم: مبتدأ والخبر محذوف وجوبا تقديره (موجودون) ودليل ذلك القرينة الموجودة في (لولا) الدالة على الوجود، ووجوب حذف الخبر راجع لقيام (لولا) مقامه.

ولكن قد يطرأ تغييرا وتشذ القاعدة عن ذلك كما هو الحال في قول الشاعر[5]:

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

ووجه الشاهد في ذكر خبر المبتدأ (قبله).

---

[1] –معاني القرآن (م س)، ج01،ص: 103.

[2] – جامع البيان، ج03، ص: 333.

[3] – الجامع لأحكام القرآن، ج02، ص: 236.

[4] –سورة سبأ، الآية: 31.

[5] –– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ص: 125.

وأيضا يُحذف الخبر وجوبا إذا وقع بعد القسم الصريح كقوله تعالى: **(لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ فِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)**[1]، أي لعمرك قسمي أو حلفي أو يميني أو ما ناسب ذلك في الحلف فهو خبر محذوف وجوبا.

قاعدة جواز الرّفع على الإبتداء والنّصب على المفعولية:

إختلف النّحويون إختلاف القرّاء والمفسرين في كلمة (غشاوة) بين الرّفع والنّصب وقد ذكر في هذا الباب "محمد حسن عبد العزيز "خلاف: «بين منهجين ،منهج تحكيم العقل بالبحث والتجربة والإستدلال والقياس، وقد كان منهج أغلب النحاة، ومنهج الرّواية والجمع والتّجريح والتّعديل، وهو منهج الفّراء[2].

والخلاف في قراءة الرفع في (غشاوة) على وجهين:

الأول: الرّفع على الإبتداء، والخبر (على أبصارهم) وهو تقديم للخبر على المبتدأ الذي جاء نكرة، لأنها مقطوعة عن الفعل (ختم) و(الختم) لا يقع على الأبصار، ولا توصف به العيون في شيء من كتاب الله، ولا في خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا في لغة أحد من العرب[3].

«(ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم) ثم قال: (وعلى أبصارهم غشاوة)...»[4].

وعلى هذا المعنى سار "الطبري "بقوله: «(وعلى أبصارهم غشاوة) مبتدأ بعد تمام الخبرو عما ختم الله –جل ثناؤه عليه- من جوارح الكفار الذين مضت قصصهم، وذلك أنّ

---

[1] – سورة الحجر، الآية: 72.

[2] – ينظر: مصادر البحث اللغوي في (الأصوات والصرف والنحو والمعجم وفقه اللغة)، مكتبة الأداء، القاهرة، ط01، 2009، ص: 33.

[3] – ينظر: الاخفش، معاني القرآن، ج34/1.

[4] – المصدر نفسه،ج01،ص:34.

(غشاوة) مرفوعة بقوله(وعلى أبصارهم)، فذلك دليل على أنّه خبر مبتدأ ، وأنّ قوله (ختم الله على قلوبهم)، قد تناهى عند قوله: (وعلى سمعهم)»[1].

أما الوجه الثاني: كما ذكر (العكبري): (وعلى أبصارهم استقرت غشاوة) أي أنّ العامل هو الجار والمجرور وهو الوجه الذي أقرّه الفرّاء سابقا، والأمر نفسه جوّزه (الأخفش) في كون الفاعل يكون بعد الظّرف أو الجار والمجرور أو كما قال بأن: «الظرف يُضمر فيه الفعل»[2].

أما قراءة النص فوردت في ثلاثة أوجه: في (غشاوةً) على النصب وفيها ثلاثة أوجه كذلك، الأول: (وجعل على أبصارهم غشاوةً) ومن تناص القرآن نجد الآية في موضع آخر من سورة الجاثية في قوله تعالى: (وجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً)[3]، أما الِانتصاب الثاني على إسقاط حرف الجر بتقدير (وعلى أبصارهم بغشاوة)[4] ومما ذكر في أشعار العرب بحسن الإضمار كقول :**"عبد الله بن الزبعري"**[5]:

يا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلّداً سَيْفاً وَرُمْحا

والتقدير: متقلدا سيفا وحاملا رمحا

وقد ذهب جمهور العلماء إلى ترجيح قراءة الرفع في (غشاوة) وذلك لسلامة نطقها في السياق ضبطا ولمعناها السليم بالرفع ويذكر (الطبري) في هذا الشأن قوله: «وذلك هو القراءة الصحيحة ...اِتفاقُ الحجة من القرّاء والعلماء على الشهادة بتصحيحها، واِنفراد المخالف لهم

---

[1] – جامع البيان، الطبري، ج13/01.

[2] – ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ج34/01.

[3] – سورة الجاثية، الآية: 23.

[4] – ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي، ج76/01.

[5] – البيت مذكور في معاني القرآن للفراء، ج23/03.

في ذلك وشذوذه عما هم على تخطئته مجمعون، وكفى بإجماع الحجة على تخطئة قراءته شاهد على خطئتها،...وذلك هو المعروف في كلام العرب، فلم يُجز لنا ولا لأحد من الناس القراءة بنصب الغشاوة»[1].

إسكان حرف الإعراب المرفوع :

وقال تعالى: «**وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**»[2].

وقد وردت في قراءات ذكرها (ابن جني): «قراءة الحسن وأبي رجاء وقتادة وسلام ويعقوب وعبد الله بن يزيد والأعمش والهمذاني (ويذرهم) بالياء وجزم الراء»[3].

وفي قوله تعالى: **(وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحاً)**[4] بسكون التاء.

وكذلك في قوله تعالى: **(وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ)**[5]، بسكون اللام[6].

وذكر (ابن جني) في ذلك: «إنه أدل دليل –بعضهم بين الفتحة وأختيها- على ذوقهم الحركات وإستثقالهم بعضها وإستخفافهم الآخر، فهل هذا ونحوه إلا لإمعانهم النظر في هذا القدر اليسير المحتقر من الأصوات؟ فكيف بما فوقه من الحروف التّوأم، بل الكلمة في جملة الكلام»[7].

---

[1] – ينظر: جامع البيان، ج263/01.

[2] – سورة الأنعام، الآية: 110.

[3] – ينظر: المحتسب، ابن جني، ج336/01.

[4] – سورة البقرة، الآية: 228.

[5] – سورة المائدة، الآية: 32.

[6] – همع الهوامع، السيوطي، ج01، ص: 187.

[7] – الخصائص، ابن جني، ج01، ص: 75.

وبهذا يقول "ابن جني": بأنّ الحرف الثقيل المتحرك إذا خفضناه يسهل نطقه وتحذف حركته حتى يستساغ جريانه على اللسان وينطق دون عناء.

كما يلحق الاسم المرفوع كذلك التّسكين مثل الفعل المضارع الذي لم يسبقه الجزم ومما روته العرب في ذلك قول: "المغيرة بن عبد الله"[1]

رُحْتَ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيْهِمَا وَقَدْ بَدَا هَنْكَ مِنْ المِئْزَرِ

وقد أسكن النون في كلمة (هنك) .وهذا التّسكين الذي يظهر جليا في الأساليب المستعملة والتراكيب اللغوية على اِختلافها ما كان ليُعز لقبيلة دون أخرى وإنما أَلِفته قبائل العرب ومن ذلك يدلي "ابن يعيش" في هذا الاِستعمال اللغوي بقوله: «أراد (هَنُك) بالرفع، أعربها بالحركة في حال الإضافة، وهي لغة، وسكنها تشبيها بـ(عضد)»[2].

وقد ذكر (سيبويه) في هذا الباب ما نقله في قول الشاعر[3]:

مَتَى أَنَامُ لاَ يُؤَرِّقُنِي الكَرَى لَيْلاً وَلاَ أَسْمَعُ أَجْرَاسَ المَطِّي

يرى (سيبويه) بأن (يؤرقني) منجزم بالاِستفهام الذي هو من الحروف التي لها الصّدارة بمعنى (إن) الشرطية ووقوع (يؤرقني) في جواب معنى الشّرط فجزمت بـ(متى)[4].

أما (ابن جني)فيقول في ذلك: «فالقاف من (يؤرقي) بإزاء سين (مستفعلن)، والسين كما ترى ساكنه، ولو اعتددت اعتددت بما في القاف من الإشمام حركة لصار الجزء إلى

---

[1] – ذكر البيت في ديوان خ(المغيرة ببن عبد الله)، جمع وتحقيق خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ك1991م، ص: 43.

[2] – شرح المفصل، ابن يعيش، ج01، ص: 148.

[3] – ينظر: الكتاب، لسيبويه، ج03، ص: 95.

[4] – المصدر نفسه، ج03، ص: 94.

(متفاعلن)، وكان يكون كسرا، لأنّ الرجز لا يجوز فيه (متفاعلن)، وإنما يأتي في الكامل»[1] ويقصد (ابن جني) بكلامه أن حركة الإشمام ضعيفة وغير معتدٍ بها.

إسكان حرف الإعراب المنصوب:

قال تعالى: **(وَقَالَ المَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَونَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ)**[2] ومحل الشاهد في الآية(ويذرك)، يذكر ذلك (أبوحيان) في محيطه: «وقرأ الأشهب العقيلي والحسن بخلاف عنه (يعني الجمهور) "ويذرك" بالجزم عطفا على التّوهم كأنّه توهّم النطق "يفسدوا" جزما على جواب، لاستفهام»[3]، والقرطبي يُدلي برأيه في ذلك معلقا بأنّ في قراءة "الأشعب العقيلي" هروبا من ثقل الضمة[4].

وفي قوله تبارك وتعالى: **(أَوْ يَعْفُو الْذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ)**[5].

يذكر (ابن يعيش) في ذلك بقوله: (اِعلم أنّ من العرب من يُشبَّه الياء والواو بالألف لقربهما منها، فيسكنها في حال النصب، ويستوي لفظ المرفوع والمنصوب)[6] ويذكر في ذلك(أبو حيان) في تأويله: «وفعل ذلك اِستثقالا للفتحة في حرف العّلة... وأكثر العرب على

---

[1] – سر صناعة الإعراب، ابن جني،ج01 ،ص:66.

[2] – سورة الأعراف، الآية:127.

[3] – ينظر: البحر المحيط لابن حيان، ج05، ص: 143.

[4] – ينظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج07 ،ص:261

[5] – سورة البقرة، الآية:137.

[6] – شرح المفصل، ابن يعيش،ج05،ص:484.

اِستخفاف الفتحة في الواو والياء»[1] ثم يذكر في موقع آخر فيقول: «يعني أنّه حذف الحركة وهي الفتحة تخفيفا اِستثقلها على حرف العلة، وقال ابن عطية: هي لغة لتوالي الحركات»[2]

النّيابة في الحروف:

لاشك أنّ الحرف لا ينوب عن المعنى على حرف آخر إلا لفهمنا القاصر فنهتدي إلى تأويل ذلك حتى تنطبق الصورة الذهنية مع حقيقتها التي تربط بهذه الحروف خصوصا في كلام الله ومع ذلك فهذا الفهم لا تستدعيه كل الأحوال في نيابة الحروف إلا إذا تعلق بمسوغ يضمن موضع الحرف البديل في أداء الدلالة التي نرجوها والتي لا تتعارض حتما مع القوانين والضوابط التي تحكم اللغة في إطار نظامها العام، وإن الشاهد من كتاب الله في كثير من المواضع يوضح حقيقة هذا الأمر ، وفي هذا الشأن جاء في كتاب "ابن جني" الخصائص بابا أفرده باسم (باب في اِستعمال الحروف بعضها مكان بعض).

ومن جملة ما أورد في هذا الباب قوله: «هذا باب يتلقاه الناس معسولا، ساذجا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأَ وْفَقَهُ دونه، وذلك أنهم يقولون: إنّ (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجون بذلك بقول الله سبحانه: **(مَنْ أَنْصَارِيَ إِلَى الله)**»[3] ، أي: مع الله، ويقولون: إنّ (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله عزّ اسمه: **(وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوْعِ النَّخْلِ)**[4]، أي: عليها...وغير ذلك مما يوردونه، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، حسب الأحوال الداعية إليه والمسوّغة له، فأمّا في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنّك إنْ أخذت بظاهر هذا القول غُفلا هكذا لا مقيدا، لزمك عليه

---

[1] – البحر المحيط، أبو حيان، ج538/02.

[2] –المصدر نفسه، ج04، ص:235

[3] – سورة الصف، الآية: 14.

[4] – سورة طه، الآية: 71.

أن تقول: (سرت إلى زيد)، وأنت تريد (معه) وأن تقول: (زيد في الفرس)، وأنت تريد (معه)، وأن نقول: (زيد في الفرس)، وأنت تريد (عليه)،...ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش"[1].

وقد ذهب (الزّجاجي) مذهب (ابن جني) في عدم إنكار النيابة للحرف شريطة حمله لمعنى المسوغ ودلالة التركيب الذي اقتضته دون إخلال بالمعنى أو تحامل على اللغة.

ويرى (أبو حيان) غير ذلك تماما لنفيه وجود النيابة في الحروف معللا عدم ورودها في أقوال أعلام البصريين وهو يقول في ذلك: «...وقيل: (إلى) بمعنى (الباء)، لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض وهذا ضعيف؛ إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول به سيبويه والخليل»[2].

وكذلك في قوله تعالى: **(رَبَنَا إنّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَومٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللهَ لاَ يُخْلِفُ المِيعَادَ)**[3].

تباينت وتضاربت آراء (أبي حيان) في تفسير (اللام) فيذكر توجيه ممن سبقوه ثم ينفرد برأي مخالف إذ يقول: «ومعنى (اليوم لا ريب فيه)، أي: لجزاء يومٍ...وقيل (اللام) بمعنى (في)، أي في يوم»[4]، وفي الرأي الثاني أناب (اللام) عن (إلى) بقوله: «ومعنى الجمع هنا: أنّه يجمعهم في القبور، كأن (اللام) تكون بمعنى (إلى) للغاية، أي: جامعهم في القبور إلى يوم القيامة»[5].

---

[1] – ينظر: الخصائص، لابن جني، ج02، ص: 307–308.

[2] – ينظر: البحر المحيط، ج01، ص: 68–69.

[3] – سورة آل عمران، الآية: 09.

[4] – البحر المحيط، ج02، ص: 404.

[5] – المصدر نفسه، ج02، ص: 405.

بينما يذهب الكثير من النحويين إلى نيابة (اللام) عن (في) ويقول في ذلك (الطبري): «ومعنى قوله (ليوم): في يوم، وذلك يومٌ يجمع الله فيه خلقه لفصل القضاء بينهم في موقف العرض والحساب»[1].

فالنيابة بالحرف درس لغوي أبدى فيه القدامى الآراء الكثيرة، علنا تطرقنا إلى جزء منها فقد اِتفق الغالب منهم في جواز هذه النيابة لتسهيل المعنى وتفسير دلالة النص القرآني، بينما نجد الكثير من علماء العصر الحديث من يرفضون ذلك ويرونه تطاولا على النص المقدس وأنه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن ينوب الحرف عن مثيله في الباب وذلك أنه لا يؤدي دلالة الحرف نفسه في ذلك الموضع بل قد يخل بفواصل القرآن التي تعلو على سجع النثر وتعلى وزن الشعر وقافيته فقد تصلح هذه النيابة في النصوص والأشعار وكل الكلام دون النص القرآني وهو السر في إعجازه اللغوي، ويذكر "فاضل السامرائي" أنّه لكل لفظ وضع في دلالته على معنى معين وأنه لا يمكن أن ينوب عنه لفظ آخر في النص القرآني[2].

اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة:

إنّ اللّغة العربية بضوابطها وقواعدها التي كانت نِتاج مطابقتها مع كلام العرب وأشعارهم ونتيجة موافقة كتاب الله وإن كانت هذه القواعد (المعيار) من صنع علمائها اِرتبطت اِرتباطا وثيقا بقدسية القرآن الكريم وبالتالي لا يمكن أن نحيد عن هذه المعيارية بما حوته من أوجه الاِختلاف والّتخريجات كما رأينا في مباحث هذا الفصل، لكن اللغات الأخرى لم يكن لها اِرتباطا بالكتاب المقدس بدليل تلك التحريفات التي مست الكتب المقدسة (التوراة، الإنجيل) وبالتالي أصبح المعيار في هذه اللغات متجاوز في حقيقته، وبالتالي يمكن أن تُنتج لغة بمعيار جديدة.

---

[1] – ينظر: جامع البيان، ج02، ص: 411.

[2] – ينظر: السامرائي فاضل، التعبير القرآني، ص: 19.

إنّ المعيارّية تبحث في جوانب الصّواب والخطأ في اِستعمال الألفاظ وتراعي المعنى في التراكيب والبنية اللغوية أما الوصفيّة، فهي تصف لك المفردات اللغوية في ذاتها ولا علاقة لها، بالصواب والخطأ.

فهي تبحث عن ذلك التّرتيب الموجود في حقيقة الكلام كما هو؛ أي أنّه لا يوجد تعارض بين الوصفيّة والمعيارّية، نحن لا ننكر أن هناك تحامل واِتهامات مسّت النحاة العرب القدامى بالنقد خصوصا من أولئك الذين تشبّعوا بثقافة المدارس البنيوية الوصفية التي تنكر تماشي النحو العربي بما يحمله من منطلقات مؤسسة وتوصيفات وتعليلات وتعتبره لا يقارب ما وصل إليه علم اللغة الحديث عكس ما أثبتته النظرية التّوليدية التّحويلية من تلك المقومات المتّبعة في أصول النحو العربي من سماع وقياس واِستقراء واِستنباط وتعليل ووصف وهي ذاتها في الدرس اللساني الحديث وإن اِختلفت المفاهيم والرؤى، ويذكر "ابن حزم "في مذهبه الظاهري من خلال رؤيته للنحو على أنه: «ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها بِاختلاف الحركات وبناء للألفاظ»[1].

لقد تكّلم "الجرجاني" عن أهمية وجود اللفظة في السياق فتترتب وفق تناغم دلالي تجعل من تراكيب النص تعطي نظاما لغويا يختلف من شخص لآخر: «وتتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشدّ اِرتباط ثان منها باوّل»[2]،لقد كان لنظرية النظم الأثرالأقوى لفهم النحو فهما سليما خال من تلك الإدعاءات حتى في زمن "الجرجاني "حيث اِبتعدت فيه الدراسات النحوية عن هدفها الأسمى وأصبحت تنتصر لكل مذهب أراد التأويل كيفما شاء وفي هذا الصّدد يذكر "الجابري "أن نظرية الجرجاني «رؤية شمولية لموضوعات النحو

---

[1] – الإحكام في أصول الأحكام ، ابن حزم الظاهري، تح: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ط، د.ت، ج136/02.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهرة الجرجاني، ص: 77–78.

العربي، لا بوصفه أبوابا وفصولا، بل بوصفه نظاما من العلاقات هو ذاته نظام العربية كلغة وكنص وكخطاب»[1].

إنّ حقيقة الجملة العربية كما أسلفنا القول بأنها إما اِسمية أو فعلية وجاء ترتيب الجملة الفعلية كما في شرح "السيرافي" "للكتاب لسيبويه" إذ يقول: «قال سيبويه: فإذا بنيت الاسم على الفعل قلت: ضربت زيدا وهو الحد، كما كان الحد ضرب زيد عمرا، يعني تأخير المفعول وهو الأصل والوجه، ويعني أن الحد تأخير زيد مع الفاعل المكنّى وهو التاء، كما كان الحد تأخير المفعول مع الفاعل الظاهر»[2].

ومما لاشك فيه أن القدرة على الكلام تتفاوت من شخص إلى آخر فهناك خطيب يحسن التعامل مع أولئك الذين يستميلهم ويغريهم بملكة خطابه وآخر بليغ أوجز فأفهم وآخر أطال فأطنب وحسن إطنابه فوصل إلى مراده وآخر أطنب فأسيء فهمه و في شأن ذلك يذكر "الجاحظ" «وكلام الناس في طبقات كما أنّ الناس أنفسهم طبقات، فمن الكلام الجزل والسخيف والمليح والحسن، والقبيح والسّمج، والخفيف والثقيل، وكله عربي وبكل قد تكلموا»[3].

كما بيّن في موضع آخر قصدية المخاطب وحمل المتلقي على الفهم بمستوى إدراك المتلقي للخطاب حين يقول: «مدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على مقدار منازلهم»[4].

ومن جملة ما يتحقق فيه سمو الكلام كما هو معلوم الشعر الذي لا يقف عند حد يمليه الضابط اللغوي بل يتجاوز ذلك بغية تحرير اللغة في خلق أساليب جديدة للوصول إلى غاية

---

[1] – بنية العقل العربي –دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية– محمد عابد الجابري، طبعة مركز دراسات، الوحدة العربية، بيروت، 1994م، ص84.

[2] – شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج190/01.

[3] – البيان والتبيين، الجاحظ، ج144/01.

[4] – المصدر نفسه، ج93/01.

ذلك وهو الإبداع الذي يمثل الصورة المثلى أي عمل أدبي كان، وقد ذكر "تشومسكي" ضوابط الاِختيار التي تكون بمثابة القواعد الأساسية والمبادئ الأولية في اِمتلاك ناصية اللغة حيث يقول في هذا الصّدد: «..قدرته على تمييز المشترك اللفظي من خلال العلاقات النحوية واِنضمام بعض الكلمات»[1] كما أنه عالج الجمل التي يقع فيها تجاوزت لضوابط الاختيار وصنفها إلى ثلاث أنماط[2]وما يهمنا في ذلك هو ذلك التّجاوز لقاعدة الاِختيار كما في قوله تعالى: **(وَاِسْأَلْ القَرْيَةَ)**[3]، فهو لا يلغي المعنى الأصلي الذي هو سؤال أهل القرية، فاِختصر وأجاز فأدت الآية معناها في أبلغ صورة فكَسْرُ قاعدة الاِختيار جاء للرفع من قيمة الأسلوب الكلامي والتّدرج في معاني تخرج عن المألوف.

إنّ المتكلم يملك زخما من المفردات وأنماطا من التراكيب وله حرية اِختيار الأسلوب الذي ينتج به الكلام دون أن يتعدى تلك الضوابط فاِبن جني يتحدث عن ذلك بقوله: «ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه، وزمانه ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل، ولابد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله، من موضوع آخر لا مسموع (ضرب)، ألا ترى أنّه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل، مجملا غير مفصّل، فقولك ضرب زيد، وضرب عمرو، وضرب جعفر، ونحو ذلك شرع سواء، وليس لضرب بأحد الفاعلين هؤلاء ولا غيرهم خصوص ليس له بصاحبه، كما يخصّ بالضّرب دون غيره من الأحداث، وبالماضي دون غيره من الأبنية»[4].

فمن خلال كلام "ابن جني" بأن كل فعل يدل على حدث وزمن في حالة اِنعزاله عن التركيب، وأن المعنى النحوي للفعل (ضرب) هو الفعلية، فالاِختيار في بناء الكلام يتوفر على

---

[1] – ينظر: النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 46.

[2] – ينظر: الدلالة والنحو، صلاح حسين، المكتبة الآداب القاهرة، ط01، 2005، ص: 139/138.

[3] – سورة يوسف، الآية: 82.

[4] – الخصائص، ابن جني، ج98/03–99.

عنصرين هامين فيه وهما اِختيار اللفظ وكذلك موقع هذه اللفظة واِرتباطها بما سبقها وبما بعدها وهو ما يصح في البلاغة من القول على اِعتبار هذا التركيب جزء من اِنسجام الكلام بهذه العلاقات التي تجمع بين مختلف المفردات.

ولعل من ضمن ما ثبت من شواهد في الإخفاق في حسن الاِختيار ما روته العرب وخصوصا علماء اللغة حين عابوا على الشاعر في قوله[1]:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرَبُوا وَتَسْكُبَ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

فأنكر جل النحويين والبلاغيين لفظ (لتجمدا) وعدوه من سواء الاِختيار لأنّه كما يقول "الجرجاني "في ذلك «نظر إلى أنّ الجمود خلو العين من البكاء واِنتفاء الدموع عنها، وأنّه إذا قال (لتجمدا) فكأنه قال (أحزن اليوم لئلا أحزن غدا، وتبكي عيناي جهدهما لئلا تبكيا أبدا)، وغلط فيما أظّن، وذاك أن الجمود هو أنّ لا تبكي العين، مع أنّ الحال حال بكاء، ومع أنّ العين يراد منها أن تبكي ويشتكي من أن لا تبكي»[2].

ويذكر "الجرجاني" في موقع آخر يصف فيه معنى الاِختيار، ووقوع الاِنسجام في صورة الكلام الذهنية وحالة المنطوق به«أن ليست المزيّة بواجبة لها في أنفسها (أي المعاني النحوية) ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام،/ ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واِستعمال بعضها مع بعض»[3].

---

[1] – البيت للعباس بن الأحنف، ذكر في دلائل الإعجاز، ص: 181 وفي الإيضاح في علوم البلاغة، ج06/01، والوساطة، ص: 66، والصناعتين، ص: 240.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 181–182.

[3] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 74

ويضيف في موقع يدور حول الموضوع نفسه فيقول: «وإذا كان النّظم سويا والتأليف مستقيما كان وصول المعنى إلى قلبك، تلو وصول اللفظ إلى سمعك»[1].

ويذكر في هذا الصدد **محمد حماسة عبد اللطيف** «بأنّ جانب الاختيار إبداعي، وهو غير محصور لأن إمكاناته لا يمكن حصرها، وهو متجدد أبدا باستعمال اللغة لا ينفذ ولا ينتهي، يختلف فيه متكلم عن آخر»[2].

ولتباين واختلاف أساليب الكلام من شخص لآخر فهناك من يملك القدرة على رأسمالية المخاطب بتعابير ترقى لأن سيطر على انتباهه ويدعه ينصت بشكل يجعل المعنى يصل إلى قلب السامع ويقول شكري عياد في هذا: «لكل فرد معجمه اللغوي المتميز، فهو يميل إلى اِستعمال بعض الكلمات دون بعضها الآخر، وهناك كلمات يستعملها على الإطلاق، وإن كان يفهم معانيها، وكلمات لا يستعملها ولا يفهم معانيها لأنها خارجة عن دائرة تعامله أو وعيه»[3].

إن الضّوابط اللّغوية وإنتظامها في ربط العناصر اللغوية في خطاب ما هي تلك الفوارق بين الكلام من مخاطب إلى آخر، إنما تتجلى جماليتها عندما تغدو خروجا عن المألوف وتتكامل فيها جملة من الشروط التي تحقق البعد البلاغي والدلالي اللذان يتوشجان في بناء نص يرقى بعمق معناه وقصدية صاحبه وتأويل متلقيه بحضور المعنى القريب وتزاحم المعاني المغيّبة ليسمو النص إلى ما يجب يصبوا إليه وهو حقيقة الإبداع.

إنّ المعترك القائم إنّ صح التعبير في تداخل النحو والبلاغة علوم اللغة على اختلافها اوجد تراكم لمفاهيم مختلفة وسعت وأسهمت بشكل جلي في الدراسة اللغوية والأدبية على حد

---

[1] –المصدر نفسه، ص: 183

[2] – النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف ص: 104.

[3] – مدخل إلى علم الأسلوب، شكري عياد، دار العلوم للطباعة والنشر، السعودية، ط01، 1982م، ص: 28–29.

سواء ويبدو ذلك جليا من خلال الاتجاهات الحديثة والمعاصرة باعتبارها أقحمت في اللغة حتى كدنا نرى ذوبان لحدود الأجناس الأدبية في مستوى الخطاب إذا استثنينا من ذلك الشعر لوجود ضوابطه الخاصة من قافية ووزن.

إن براعة التصوير الفني ومطابقة الكلام لمقتضى الحال والتفاوت في أساليب التعبير وتجاوز المألوف من خلال توقع الكلام وإطراب السمع وتضافر المعاني وتفاضلها إنها إضفاء تلك اللمسة الجمالية التي تأنس لها النفس ويستسيغها المتلقي ويستحسنها هي ما تجعل النص يفاضل بعضه عن بعض وفي هذا الباب يحدد الجرجاني المعاني في مواقعها، فإذا اوجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا يفي النطق[1].

ولئن ذكرنا في هذا المبحث ما تعلّق بالخطاب وتعدّد القراءات والتأّويلات فإنه بالضرورة تحضرنا الدراسات اللغوية والدلالية والكشف عما اكتنفه عمق ذلك الدرس اللغوي عند الأقدمين من خلال وغموض الدلالة خصوصا إذا تعارض مع الوجه المنطقي فيحمل النص إلى تأويل يخرج إلى مسلك تُرشّد فيه الدلالة بما لا يتعارض الحقيقة الشرعية وإن كنت في حقيقة الأمر قد أدرجت مبحث المجاز في الفصل الأول غير أن طبيعة هذا الباب تستدعي الوقوف، فيذكر عبد القاهرة الجرجاني في ذلك «اعلم أن لهذا الضرب اتساعا وتفننا لا إلى غاية إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيئين-الكناية والمجاز»[2].

ويذكر ابن قتيبة (ت:276هـ) في باب المجاز فيقول: «وللعرب المجازات في الكلام، ومعناها طرق القول ومآخذه ففيها الاستعارة، والتمثيل والقلب والتقديم وتأخير، والحف، والتكرار والإخفاء، والإظهار، والتعويض والإفصاح والكتابة، والإيضاح ومخاطبة الواحد

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهرة الجرجاني، ص: 68.

[2] – المصدر نفسه، ص: 52.

مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والواحد والجميع خطاب الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص معنى العموم، وبلفظ العموم بمعنى الخصوص، مع أشياء كثيرة»[1].

ويرى عبد القاهر الجرجاني في نظرته (النظم) والتي جعلها من أحكام التركيب كما يقول نصر حامد أبو زيد[2].

وأعطى "الجرجاني" أهمية خاصة لذلك التداخل الكبير بين النحو والبلاغة في عملية النظم والذي يمثل فيه المجاز مقتضى الوجود، إذ يقول: «هذه المعاني التي هي الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم وعنها يحدث وبها يكون، لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد، ولم يتوخ فيها حكم من أحكام النحو، فلا يتصور أن يكون همنا فعل أو اِسم قد دخلته الاِستعارة من دون أن يكون قد ألف مع غيره، أفلا ترى أنه إن قدر في "اِشتعل" من قوله تعالى: (واِشتعلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) أن يكون (الرّأس) فاعلا له، ويكون (شيبا) منصوبا على التّمييز، لم يتصوّر أن يكون مستعارا؟ وهكذا السّبيل في نظائر الاِستعارة فاِعرف ذلك»[3].

فبهذا يثبت لنا **الجرجاني** مدى أهمية المجاز في اِتّساع المعنى وما لدلالة الاِستعارة في مخيلة المخاطب فهي مفتوحة للتأويل والتجاوز عن المعنى القريب ويذكر "الجاحظ "أهمية المجاز خصوصا في النظم الشعر فيقول: «وقد يشبِّه الشعراء والبلغاء الإنسان بالقمرو الشمس، والغيث والبحر، وبالأسد والسيف، وبالحية والنجم، ولا يخرجون بهذه المعاني إلى حد الإنسان، وإذا ذموا قالوا: هو الكلب والخنزير، وهو القرد والحمار والتيس، وهو الذئب،

---

[1] – تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرح ونشر السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، الطبعة الثالثة، 1401هـ–1981م،ص:20–21.

[2] – ينظر سيزا قاسم، حامد أبو زيد أنظمة العلامات (مدخل الى السميوطيقا)، ص:124.

[3] – دلائل الإعجاز، عبد القاهرة الجرجاني، ص: 393.

ثم لا يدخلون هذه الأشياء في حدود الناس ولا أسمائهم، ولا يخرجون بذلك الإنسان إلى هذه الحدود وهذه الأسماء»[1].

ويربط "الجرجاني" سمو الخطاب بما يتضمنه من امتلاك المخاطب لناصية اللغة فيقول في ذلك: «لا يخلو السامع من أن يكون عالما باللّغة وبمعاني الألفاظ التي يسمعها أو يكون جاهلا بذلك، فإن كان عالما لم يتصور أن يتفاوت حال الألفاظ معه فيكون معنى اللفظ أسرع إلى قلبه من معنى لفظ آخر وإن كان جاهلا كان ذلك في وصفه أبعد»[2].

وللمجاز دور كبير خصوصا في نصرة المذاهب والاِحتجاج والإقناع بالصّور التّأويلات التي تدخل تحت عباءته ومن ذلك نأخذ شاهدا من كتاب الله تلك الآية التي كنا نقرأها في المرحلة الثانوية في محور المجاز في قوله تعالى: **(إنّ الذينَ يُبايعونكَ إنَّمَا يُبايعونَ الله يدُ الله فوقَ أيديهمْ)**[3].

والشاهد في (يد الله) إثبات لها في الحقيقة أما أنّها مجاز والذي يمثل في قدرة الله ونعمته أو قوته وبالتالي نكون قد تجاوزنا اللغة ونفينا صفة أثبتها الله عز وجل لنفسه، وإذا حملنا ظاهر اللفظة على معناها كما هو في الواقع نكون قد شبهنا للخالق بالبشر يقول "الرّازي" في ذلك: «اِختلفت الأمة في تفسير يد الله فقالت المجسمة: إنها عضو جسماني كما حقُ كل أحد واِحتجُّوا عليه بقوله تعالى: (ألهمْ أرجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أمْ لهمْ أيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ)[4] وجه الاستدلال: «أنه تعالى قدح في إلاهية الأصنام

---

[1] – الحيوان، الجاحظ، ج211/1.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهرة الجرجاني، ص: 257.

[3] – سورة الفتح، الآية: 10.

[4] – سورة الأعراف، الآية: 195.

بسبب أنه ليس بها شيء من هذه الأعضاء، فلو لم تحصل لله هذه الأعضاء لزم القدح في كونه إلاه ولما بطل ذلك وجب إثبات هذه الأعضاء له»[1].

ويذكر "الزمخشري" في ذلك بقوله: «يريد أنّ يد رسول الله التي تعلو أيدي المبايعين هي يد الله، والله تعالى منزّه عن الجوارح وعن صفات الأجسام»[2].

ويذكر في هذا المقام "عوّاد بن عبد الله المعتق": بأنّ تأويل اليد بالنّعمة أو القدرة باطل ويذكر قرينة أخرى من القرآن حيث وردت كلمة (بيدي) وهذا يقتضي أن تكون لله قدرتان فكيف يجوز أن تثبتوا له ذلك[3].

كما أنّه يحتمل أن يتعدد المعنى بين الحقيقة والمجاز ونأخذ من ذلك الشاهد في قوله تعالى: **(وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)**[4]. يقول "السيوطي" في ذلك: «إنّ امرأة أبي لهب كانت تلقي في طريق النبي صلى الله عليه وسلم الشوك فنزلت»[5].

وقال "الزمخشري": «إنّها كانت تمشي بالنّميمة في رسول الله صلى الله عليه وسلم وتؤذيه بلسانها فتكون دلالة كلمة (الحطب) تعبيرا بالمجاز، وقد ورد هذا الإستعمال في كلام العرب: "يقال للمشّاء بالنّمائم المفسد بين النّاس يحمل الحطب بينهم أي يوقد بينهم الثائرة ويورِّث الشر"»[6].

---

[1] – التفسير الكبير، الرازي، ج03، ص: 427.

[2] – الكشاف الزمخشري، ج04/543.

[3] – ينظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، ص: 144-145.

[4] – سورة المسد، الآية: 04.

[5] – لباب النقول في أسباب النزول، السيوطي، الدار التونسية للنشر، ط03، 1989م، ص: 344.

[6] – الكشاف، الزمخشري، ج04، ص: 241.

ويأتي الشعر وهو ديوان العرب وبه يستشهد في قياس كلام العرب على صحته أو فساده وكان يحظى بالمكانة العالية بما يثيره لدى السامع من إعجاب ودهشة من سحر كلامه الذي ينتظم وفق قواعد لا يحق لأحد أن يجاريه فيها إلا هو ولعل هذه الإعتبارات ما جعلت من الشاعر يتجاوز ضوابط اللغة ويتصرف فيها كيفما شاء، وذلك لمكانته وقوة إستمالته للمخاطب فيذكر في هذا الشأن "الخليل": «الشعراء هم أُمراء الكلام، يصرفونه أنّى شاؤوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى، وتقييده ومن تصرف اللفظ وتعقيده...فيحتجّ بهم ولا يحتجّ عليهم، يصوّرون الباطل في صورة الحق، والحق في صورة الباطل»[1]، والشاعر صاحب رسالة تقوده إلى تجاوز الواقع ليصحح مسار حياة الإنسان ويصلح كل قصور عن بني البشر ويذكر ذلك "منصور منّاف" بقوله: «وهو موقف الإنسان ذي الرسالة ورسالته هي الاحتجاج على أوجه القصور في الوجود البشري وتعقيم تقويم الوجدان وإثارة التأمل نحو مجاوزة الواقع»[2].

ولقدرتهم الفائقة في إحداث الهوة في تصاريف الكلام وتأويله إذ أنهم: «ليسوا يقولون شيئا إلا وله وجه فلذلك يجب تأويل كلامهم على الصحة»[3]، ومن ذلك يعتبر الشاعر له حق التصرف في الكلام لامتلاكه ناصية اللغة وضلوعه فيها فحقَّ له أن يخرق العُرف ويرتكب الضرورات كما شاء ولا يحق لنا أن ننعته بالقصور والضعف اللّغوي فإنه: «متى رأيت الشاعر قد إرتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وإنحراف الأصول بها فاعلم أن ذلك ما

---

[1] – منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق: محمد بالحبيب بالخوجة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط02، 1981، ص: 143.

[2] – الإنسان المدينة في الشعر العربي الحديث، منصور مناف، بيروت، مركز التوثيق والبحوث، د.ط، 1978م، ص: 28.

[3] – منهاج البلغاء، حازم القرطاجني، ص: 144.

جشمه منه، وإن ذل من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذنٌ بصيّا له وتحطمه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره»[1].

إن "عبد القاهر الجرجاني" حينما تكلّم عن التّباين في فضيلة البيان في الاِنسجام للمعنى لا في اللفظ في حد ذاته فقال: «ومن البيّن الجلي أنّ التباين في هذه الفضيلة، والتّباعد عنها إلى ما ينافيها من الرّذيلة، ليس بمجرد اللّفظ كيف والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التّأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التّركيب والّترتيب»[2].

ويرى "ابن رشيق القيرواني": أنّه حُقّ للشاعر أن يتصرّف في الكلام وينْظم بالطريقة التي يراها دون أن يحاسبه أحد فالشاعر يريد الاِستقلال بشخصيته والاِنفراد عن الآخرين فيحيد عن تقليد الشّعراء ويُبدع في توليد المعنى بالطريقة التي يراها وقد ذكر في هذا الشّأن ميزة "ابن الرومي" حين قال عنه كان: «ضنينا بالمعاني حريصا عليها، يأخذ المعنى الواحد ويولّده، فلا يزال يقلبه ظهر البطن ويصرّفه في كل وجه، وإلى كل ناحية، حتى يميته ويعلم أنه لا مطمع فيه لأحد»[3].

وبالتالي فالشعراء يحق لهم أن يبدعوا بأساليبهم التي هي أسمى طرق الإبداع ولذلك: «جوّز لهم شق المنطق وإطلاق المعنى»[4]، وهناك من الشعراء من ثار على الوزن، ويروي في ذلك "أبو فرج الأصفهاني" حيث يذكر "أبو العتاهية" حين يقول: «أنا أكبر من العروض...وله أوزان لا تدخل في العروض»[5].

---

[1] – الخصائص، ابن جني، ج02، ص: 392.

[2] – أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص: 22.

[3] – العمدة في محاسن الشعر، ابن رشيق القيرواني، ج02، ص: 57.

[4] – المحاسن والمساوئ، إبراهيم محمد البيهقي، تح: محمد سديد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط01، بدون تاريخ، ص: 427.

[5] – الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، د.ط، م.د، ج04، ص: 16.

إنّ خرق سنن الكلام من خلال اِختيار لغة يتجاوز في حملها دون المساس بأصلها (أي ضوابطها اللّغوية) يدخل في تولد واِتّساع في عالم اللّغة ويحافظ على تلك المعيارية فهو يبدع بتوليد معاني لا تخرج عن ضابط القاعدة لأن: «نحو اللغة المعيارية قادر على توليد هذه الجمل المنحرفة»[1].

إنّ تحُّرر اللّغة من ضوابطها ومعياريتها ومن مضامينها الجاهزة إلى تلك اللغة التي يتعدّد فيها المدلول وتطغى التّعابير الغامضة ليس للتّعجيز ولكن من مبدأ "العقّاد" (لست مروحة للكسالى) فإعمال الفكر والبحث عن المعنى المخبئ هو الخلاص من وصول معاني الإبداع كان ذلك مخاطبا أو متلقيا، فضبابية النص وكسر بعض المفاهيم ليس القصد منها إلا مراوغة القارئ الماهر الذي يجد حلاوة التّفتيش في ثنايا النّص وعمقه ليصل إلى مبتغاه ويفهم النص على اِختلاف وتعدّد قصدياته فيشمل بذلك قصدية صاحبه ويتجاوزها في بعض الأحايين إلى جديد ربما يجهله صاحب النّص في حد ذاته.

وهذا ما عبّر عنه "عبد السلام المسّدي" حين قال: «بيان المقاصد الدلالية، وفك أسرار الإيحاءات المعنوية وتأويل أوجه التداخل التركيبي وفقا لضوابط اللغوية العامة، أو النحوية الخاصة وهو ما اِستقر العرف عليه في مظان تراثنا بدءً بتفسير القرآن وشرح الحديث، ثم اِطرَّد في شروح الشعر مع أمهات الدواوين»[2].

---

[1] – الشعرية التوليدية، عثماني ميلود، مداخل نظرية، شركة النشر والتوزيع، المدارس، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2005، ص: 112.

[2] – في آليات النقد الأدبي، عبد السلام المسدي، ص: 64.

ويذكر "الجرجاني" في تموضع المعنى فيقول: «إنّ الخبر وجميع الكلام معان يُنشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله وتوصف بأنها مقاصد وأغراض وأعظمها شأنا الخبر فهو الذي يتصوّر بالصور الكثيرة»[1].

ويذكر "حازم القرطاجني" عن ولع النفوس بما هو جديد وإستساغته بمزية الإنفراد فيقول في ذلك: «ولمّا كانت النّفوس تحب الإفتتان في مذاهب الكلام، وترتاح للنقلة من بعض ذلك إلى بعض، ليتجدّد نشاطها بتجدّد الكلام عليها...فوجب أن يكون الشعر المراوح بين معانيه أفضل الشعر الذي لا مراوحة فيه»[2]، كما أن "القرطاجني" يرى في الإغراب في الشعر مزيّة تجعله إبداعا يتفنن الشاعر من خلاله في تحبيب أمر أو تكريهه: «الشعر كلام موزون مقفّى من شأنه أن يحبّب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها، ويكرّه إليها ما قصد تكريهه، لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه...وكل ذلك يتأكد بما يقترن به من إغراب»[3]، وللشعر ثقافة كسائر الصناعات كما يقول "ابن سلّام الجمحي": «للشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم، كسائر أصناف العلم والصناعات، منها ما تثْقفه العين، ومنها ما تثقفه الأذن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللسان»[4]، ولعل من جملة التمييز بين وقع الشعر والنثر ما يذكره "جون كوهين" حين يقول:" «الفرق بين الشعر والنثر كمي أكثر مما هو نوعي، إذ إنما يتمايز هذان النوعان الأدبيان بكثرة الإنزياحات والفرق في هذه الكمية يمكن أن ينحدر إلى أقل ما يمكن فالحدود بين قطعة من النثر الروائي لـ "شاطور بريان" مثلا وما صنف ضمن القصيدة النثرية ملتبس جدا»[5]، ويضيف قائلا عن الفارق بينهما «الفارق بين النثر والشعر، وبين

---

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 463.

[2] – منهاج البلغاء، حازم القرطاجني، ص: 361.

[3] – المصدر نفسه، ص: 71.

[4] – طبقات الشعراء، ابن سلام الجمحي، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ص: 03.

[5] – بنية اللغة الشعرية، جون كوهين، ص: 23.

حالة للشعر وأخرى، تكمن فقط في الجرأة التي تستخدم بها اللغة الوسائل الممكنة والمسجلة ضمن بنيتها»[1].

إنّ اللّغة وما تعجّ به من مفردات قد يتغير اللفظ ذاته في السياق ذاته فالخطاب العادي بلغته المعيارية يوجه في كثير من الأحايين إلى لغة مباشرة وتزيد درجة الإبداع فيه متى كان التجاوز والخرق حاضرين وبهذا تزداد شعريته من خلال الخروج عن المألوف.

إنّ الوصفية في الدراسة اللّغوية كانت في بداية جمع اللّغة على اِختلافها من مختلف القبائل مع شروط الجمع التي اِختلفت فيها المدرستان (البصرية والكوفية) غير أن الواقع اللغوي كان قد اِعتمد أصل المنهج الوصفي وسرعان ما تلاشى خصوصا في الدراسة النحوية حيث يذكر في هذا الشأن "أحمد سليمان ياقوت": «المنهج الوصفي أي وصف اللغة والظواهر النحوية كما هي في الواقع دون إدخال شيء عليها أو حذف شيء منها، بل هم اِتّبعوا في درسهم وتعليلهم المنهج المعياري، ذلك المنهج الذي لا يكتفي بوصف الظواهر النحوية، بل يتجاوز ذلك إلى بيان الصحيح الذي يجب أن يقال تبعا للقواعد العامة، وبيان نواحي النقص والخطأ في غير الصحيح حتى يسلم منها ويطابق الأصول المرعية»[2]، وإن كان في طرف المدرسة الكوفية حضورا قويا للمنهج الوصفي خصوصا في الدراسة النحوية وذلك «بِاعتبار نظرتهم إلى النّصوص التي كانت نظرة وصفية لا تميل إلى النظرة العقلية أو الفلسفية، ومعالجة هذه النصوص في حالات كثيرة حسبما هي عليه، ولو أدى الأمر إلى اِستخراج قياس جديد ينطبق على النصوص الطارئة التي لم تخضع إلى القواعد المستقرة السابقة»[3] ويذكر

---

[1] –المرجع نفسه، ص: 242.

[2] – ظاهرة الإعراب وتطبيقاتها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، الناشر: عمان، شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط01، 1981م، ص: 90.

[3] – الدرس النحوي في القرن العشرين، أحمد عبد الله جاد الكريم، ص: 230.

"عبد الله أحمد جاد الكريم" بأنّ بدايات النحو كانت وصفية قبل أن تغلب سمة المعيارية «بداية وصفية ثم تحول شيئا فشيئا...حتى غلبت النزعة المعيارية»[1]..

.

.

[1] – المرجع نفسه، ص:229.

الفصل الثالث
تجاوز الأصل
وعلاقته بالتّركيب اللّغوي وكشف المعنى

-التّقديم والتّأخير.
- الحمل على الجوار.
-الإضمار.
-التّضمين.
-القصر.
-الإيجاز.
-القول بالقوّة والضّعف.
-التّوهم.
-اللّبس في المعنى.
-التّنازع بين الأفعال.
-الإِشتغال.

توطئة:

يختلف كل متكلم عن آخر بما يملكه من أساليب وتراكيب لغوية ،إضافة إلى المعجم اللغوي الذي هو بديهية لا مساومة فيه بِاعتباره مبدأ أساسي في اِمتلاك ناصية اللغة ،وتختلف اللغة أيضا من شخص لآخر بحسب قدرته على اِستعمالها وفق علاقات يُرتب فيها مستوياتها ويُنسج بها خصائص تدع المتلقي يختار لغة متكلم دون آخر ، ولا يتأتى ذلك إلاّ من خلال طريقة رصفه لتلك المفردات ووضعها في علاقات نحوية بضوابط يمكن له أن يخالف الأصل فيها ؛فيرتقي إلى درجة الإبداع ، ويكسر نظاما ساعدا لا على حساب القاعدة بل لتوسيع المعنى وتوليده ،فيفرض السياق الذي أراده صاحبه ، ويستميل بذلك القارئ بآليات اِستخدمها دون غيره ، فترى المتلقي يحكم عليها ويختار النص لوجود تلك المستجلبات التي أثّرت فيه حتى يخوض في اِختيار مسار المفاضلة بين النصوص ،ولعله لا يختلف إثنان في أنّ النّص الذي يحقّق مزايا سمّوه إن صح التعبير هو ذلك النص الذي يرقى إلى الهدف المنشود عند الناقد وهو الإبداع في أعلى مستوياته .

إنّ التّراكيب اللّغوية لا يُنظر إليها من ناحية الصِّحة النَّحوية، بل يتعدّى ذلك إلى المعاني البلاغية التي تُشعُّ من داخل تآلف الوسائل المتعددة، فيكون الاختيار من جانب الأداة والكلمة ويظهر التأليف على مستوى الجملة فينشأ الأسلوب ويتحقق من خلال أداء المعنى النفسي فيعكس ذلك التركيب الأسلوبي للنص الذي تضافرت فيه الجمل المتآلفة من أجل تشكيلها وفي هذا المقام يذكر "السكاكي": "أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى، وفقا للمقاييس والقوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب"[1].

كما يشير أيضا في معرض قوله إلى حقيقتين غاية في الأهمية، أولهما: أن تركيب أجزاء الكلام وترتيبه يكون وفق قوانين ومعايير مقررة، وثانيها: أن وضع أجزاء الكلام بتآلف جمله هو الذي يعطي المعنى للإفادة المرجوة، ويؤكد ذلك **عبد القاهر الجرجاني**

[1] – مفتاح العلوم، السكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1987م، ص: 75.

بقوله: "الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضـربا خاصـا من التأليف، ويُعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب"[1]. ولذلك يقال من حق هذا أن يسـبق ذاك فيذكر التقديم ومن البديهي أن يغنينا ذلك عن ذكر التـأخير، فتقديم الخبر يســتدعي تـأخير المبتدأ، وحين نقدم المفعول يكون بالضرورة قد أخرنا الفاعل.

فالتراكيب العربية على اختلاف قوالبها وأسـاليبها تؤدي تلك الأغراض التي تعبر عنها اللغة فهناك ترابط وانسـجام بين هذه التراكيب وبين المعاني ودلالات النص، ويشـير في هذا الصـــدد **ســـيبويه** إلى ذلك حين يقول: "العرب يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى"[2]. وهو الغرض الذي عرفوه فيما بعد باسم التقديم للعناية والاهتمام.

لقد كان للدراسـات البلاغية سـيما حول التي تمحورت في كتاب الله عزّوجل من خلال البحث عن سـر الإعجاز القرآني يقف وراء هذه الدراسـة المسـتفاضـة فكان نتاجها نظرية كانت ولازالت محور للدراســات العربية كلها، فألف بذلك الدُّرة المكنونة (دلائل الإعجاز)، مؤكدا على أنه "لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم"[3]، ويربط **الجرجاني** في ذلك بين ترتيب المعاني في النفس ثم النطق بالألفاظ على حذوها[4].

ويؤكد ذلك **مالك بن نبي** بقوله: "لقد كان حتما على القرآن إذا ما أراد أن يدخل في اللغة العربية فكرته الدينية ومفاهيمه التوحيدية، أن يتجاوز الحدود التقليدية للأدب الجاهلي والحق أنه قد أحدث انقلابا هائلا في الأدب العربي بتغيره الأداة الفنية في التعبير..."[5].

---

1 – أسرار البلاغة، تحقيق: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت– لبنان، ط02، 1999م، ص: 04.

2 – الكتاب، سيبويه، ج01، ص: 14 – 15.

3 – دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 370.

4 – المرجع نفسه، ص: 41.

5 – الظاهرة القرآنية، مالك بن نبي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، د.ط، د.س، ص: 32.

وإحداث هذا التوافق يقول عنه **أحمد درويش**: "...التوافق بين المعاني النفسية والتراكيب الدالة عليها لا يتم إلا بمعرفة عميقة للوظائف النحوية لأدوات النفي، أو أدوات الشرط أو أدوات النداء أو الاستفهام، وما يمكن أن يحدثه وضع أداة مكان أداة من تغيير في المعنى، وكذلك ندرك أثر نوعية الكلمة وموقعها في المعنى-فالكلمة المعرّفة غير الكلمة المنكرة، والمعارف كذلك متفاوتة القيمة الدلالية فليس معنى الضمير مساويا لمعنى الموصول أو الإشارة... وهكذا، والموقعية كذلك لها أثر في المعنى-فتأخير الكلمة أو تقديمها أو توسيطها أثر في إعطاء مدلول خاص لمعناها"[1].

ويذكر **إبراهيم بن منصور التركي**: "ورغم أن دراسة عبد القاهر والبلاغيين المتأخرين بعده قد درست دلالات التركيب اللغوي إذا وافق الأصل، إلا أنها أحيانا تستنبت قيمتها البلاغية من خلال قياسها الوجود اللغوي الأدبي اللاحق إلى وجود لغوي مفترض سابق، أي أن استكشاف الجمال في الجملة الأدبية يتم بعد انغراس في تربة تركيبها المفترض -الذي قد حدد سلفا مواقع أجزاء الكلام- للمقارنة بين التركيب الأدبي الحادث والتركيب النحوي السابق، وهو ما يعرف في الدراسات المعاصرة باسم العدول"[2].

وإنتقلت فكرة نظرية **الجرجاني** فيما بعد إلى البلاغيين تحت مسمى: علم المعاني الذي ظهر للمرة الأولى كمصطلح وثبته. أبو يعقوب بن **محمد السكاكي** (ت: 626هـ) في كتابه 'مفتاح العلوم' وعرّفه بأنه"تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره –ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[3].

---

[1] – دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث أحمد درويش، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1998م، ص: 88.

[2] – العدول في البنية التركيبية قراءة في التراث البلاغي، إبراهيم بن منصور التركي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج19، العدد: 40، ربيع الأول 1428هـ، ص: 548.

[3] – مفتاح العلوم، ابو يعقوب يوسف محمد السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1983م، ص: 75.

ويذكر **أحمد درويش** في كتابه 'دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث' حين يقول: "بأن مصطلح المعاني ابتكره الزمخشري وعرفه **السكاكي** ودرس مسائله من قبلها عبد القاهر دون استعمال لمصطلح أو تعرض له، وكان محور ما دارت عليه مسائل هذا العلم عندهم جميعا هو تتبع خواص تراكيب الكلام، أي تتبع خواص الجملة والجمل"[1].

كما أن علم المعاني وهو العلم الذي قال عنه **القزويني** "يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"[2].

هذا الِانزياح يعد أهم الخصائص التي تظهر في الأجناس الأدبية على اختلافها فتكسبها الدلالات الأدبية، والمعاني البلاغية، أي أنه يخرج الكلام من الرتابة والمعنى المباشر إلى تعدد وتنوع دلالات التعبير الأدبي ليتولّد بناء لغوي له من الجماليات ما يترك أثره ووقعه على النفس من خلال تلك المخالفة لأصل اِستعماله.

ويقول عنه أحد الباحثين بأنه: "مجاوزة السنن المألوف بين الناس في محاوراتهم وضروب معاملاتهم، لتحقيق سمة جمالية في القول تمتع القارئ، وتطرب السامع، وبها يصير نصا أدبيا، وهو يذكر من خلال هذا التعريف صور متعددة في التّجاوز هي الوزن أو الإيقاع الشعري وباقي الأجناس الأدبية الأخرى، مع أن هناك تحفظ من بعض الباحثين والذين يرون بأن "مفهوم الانزياح لا يعدو أن يكون بالحقيقة أداة إجرائية لوصف (الشعر) وتحديد خاصيته الثابتة، ومن هنا يظل مفهوما محصورا في نظرية الشعر لا يمتلك نقديا كفاية استيعاب الأنواع السردية"[3].

---

[1] – دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث أحمد درويش، ص: 86 – 87.

[2] – الإيضاح، القزويني، ج01، ص: 16.

[3] – مجلة فصول، مجلد 11، عدد: 04، دراسة بعنوان (مقولة النوع وموقع الرواية في النظرية الأدبية الحديثة)، محمد ميشال، الهيئة المصرية للكتاب، يناير 1993م، ص: 29.

ومن هذا التعريف يكون الاقتصار فيه على مظاهر التّجاوز في البناء اللغوي وبالضبط ما ســـماه البلاغيون العرب بعلم المعاني الذي يُعنى بأحوال اللفظ العربي وأبنيته التي بها يطابق مقتضى الحال.

ويظهر التّجاوز في كثير من الأســـاليب اللغوية، فالمجاز بأنواعه والعلاقات التي يقوم عليها من سببيه ومسببيه وجزئية وكلية واعتبار ما كان وما سيكون وعلاقة الحالية والآلية أيضا الحذف.

على اِعتبار أنه ليس تلاعبا بالألفاظ أو تحذلقا يجوز فعله وتركه متى شـــئنا، بل إنه حاجة يلحّ المعنى على وجودها وفي هذا الصدد يذكر **ابن الأثير** (ت: 637هـــ) : "من شرط المحذوف في البلاغة أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غثّ لا يناسب ما كان عليه أولا من الطلاوة والحسن"[1]، فهو يرى بأن الحذف ضرورة فنية ودلالية يقتضيه السياق.

كما أن للتّعريف أيضـــا تحقيق للتّجاوز في التّعريف بالضّـــمير والموصـــول والإشـــارة والإضـــــافة ولام التعريف كما يورد ذكره في هذا الصـــــدد القزويني أن التعريف يتحقق إذا "كان الإضـــــمار، فإما لأنّ المقام مقام من المتكلم...، وإما لأن المقام مقام الخطاب... وإما لأن المقام مقام الغيبة"[2].

والتّنكير فيه من التّجاوز ما يقف السامع عليه ويشغل الدارس ويفيده عندما لا تقتصر على دلالته الأصـــلية فقط بل يفيد تعظيما أو تحقيرا أو تكثيرا، فخذ على ســـبيل المثال قوله تعالى: (...**وَعَلَى أَبْصَـــارِهِمْ غِشَـــاوَةٌ**...)[3]، وأي نوع من الأغطية غير ما يعرفه الناس، وهناك تفاعل في أساليب كثيرة بين العنصر الدلالي والظواهر النحوية في التراكيب اللغوية،

---

[1] – المثل السائر، ابن الأثير، أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، 1983م، ص: 316.

[2] – الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عمر القزويني، دار إحياء العلوم، بيروت، 1988م، ص: 87.

[3] – سورة البقرة، الآية: 07.

وسأذكر بعض اللفتات التي نقف عندها في جملة من الأساليب لنرى فيها على سبيل المثال لا الحصر جملة من جماليات وجودة وبراعة التهذيب بلوغا إلى غاية هذه الأساليب وهي تآلف الكلم داخل السياق وعمق الدلالة وسلامة التركيب وجودة الترتيب فتؤدي بذلك دور التواصل في أرقى قوالبه بحثا عن الجوهر المتخفي وراء الدلالات والمتفصل بين الكلمات التي تخفي هويتها من خلال خرق دلالات المطابقة.

من مسلمات وبديهيات منطق اللغة أنها عبارة عن كلام وأن هذا الكلام يتألف من كلمات يتقدم بعضها ويتأخر بعضها الآخر في التّركيب ليدل على دلالة معينة، والغالب على الجمل التي جاء فيها تقديم وتأخير إنما جاء بتقرير حقيقة نحوية أو بلاغية تؤثر في المعنى بصورة مباشرة، وتدرك من خلال المعاني التي تؤديها والحديث عن التقديم والتأخير كما أشار إمام النحاة **سيبويه** في أكثر من موضع من كتابه إلى هذا النوع من التراكيب فأورد في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول:"...وهو عربي جيد كثير كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"[1]، فهذا الكلام حوى تقديما جيدا تكلم عنه سيبويه وهناك تقديم آخر عُرف في الكلام العربي ولم يرق درجة الحسن عنده، كما في قول **عمر بن أبي ربيعة**:

صَدَدْت فَأَطوَلتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فتقديم الفاعل (وصال) على فعله (يدوم) هو قبح في الكلام عنده والأحسن أن يقال: وقلّما يدوم وصال والتقديم والتأخير في القرآن الكريم هو أعلى مراتب الكلام وأجدرها بلاغة وأعلاه حسنا وليس فيه نقص ولم يكن اعتباطا، "وينبغي التنبه إلى أن ما يدعو بلاغيا إلى تقديم جزء أو تأخيره إنما هو ذاته ما يدعو بلاغيا إلى تأخير الجزء الآخر وإذا كان الأمر كذلك، فإنه لا يكون هناك مبرر لإختصاص كل من المسند والمسند إليه بدواعي خاصة عند تقديم أحدهما أو تأخيره عن الآخر، لأنه إذا تقدم أحد ركني الجملة تأخر الآخر،

[1] – الكتاب، سيبويه، ج01، ص: 34.

فهما متلازمان"[1]، والمفسرون اِستخدموا ذلك من أجل فهم المعنى وإظهاره، وإيجاد الفروق التي من شأنها أن تؤثر في فهم النص فقوله تعالى: (**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**...) فقدم المفعول به ليفيد الحصر من جهة وكان أبلغ في التوحيد وأبعد عن احتمال الشرك مع إفادة اختصاص العبادة لله وحده لا شريك له.

ويقول **الزّجّاج** (ت:337 هـ): "الفرق بينه قولك: ضربت زيدا، وزيدا ضربته إنك إذا قلت: ضربت زيدا فإنما أردت أن تخبر عن نفسك، وتثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت: زيدا ضربته، فإنما أردت أن تخبر عن زيد"[2].

ولعل ما يخص دور النحو في إبراز التقديم والتأخير في الكلم ومدى أهميته قول **أحمد سعد محمد** في كتابه 'التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية' حينما يذكر: "لقرينة الإعراب والبناء دورا أوليا مهما في ملاحظة تلك الظاهرة واستشراف قيمتها التعبيرية إذ أنها تعين على تحديد الدلالة الوظيفة للكلمة داخل تراكيبها؛ ومن ثم تُتيح لها حرية الحركة بالتقديم أو التأخير تحقيقا أو تقديرا؛ لذلك فإن رصد هذه الظاهرة ههنا... يعني ما ترتب على تغاير الأوجه الإعرابية والصرفية بين القراءات من تقديرات نحوية تحتمل تقديما أو تأخيرا أو لا تحتمل، فيختار الموجّه هذا التقدير أو ذاك، إما مسايرة لمذهبه وإما قصدا إلى بيان وجه بلاغي يستدعيه السياق ويتطلّبه المقام"[3].

لقد توسّع **عبد القاهر الجرجاني** (ت:471هـ) فيما اكتفى سابقوه بالإشارة إلى أهمية التقديم والتأخير حيث يقول: "وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال إنه قُدّم للعناية، ولأن ذكره أهمّ، ولتخيّلهم ذلك قد صغُر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وكذلك صنعوا في

---

[1] – البلاغة العربية، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974م، ص: 149.

[2] – الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاج، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986م، 136 – 137.

[3] – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 194.

سائر الأبواب فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار والإظهار والإضمار والفصل والوصل، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه إلا نظرك فيما غيره أهم لك بل فيما إن لم تعمله لم يضرّك، لا جرم أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة، ومنهم أن يعرفوا مقاديرها..." [1].

لقد أسهب **الجرجاني** فيما لا يدع مجالا للشك في هذا الموضوع فذكر أنواعه وبيّن أغراضه على تنوعها، و شرح مجمل ما سبقه إليه العلماء وأعاد الاعتبار لأساليب العربية من حيث قيمتها المعنوية وترك مجالا للإبداع لا قوالب شكلية خاضعة لمعايير صارمة لا يمكن تجاوزها ولا تغوص في ظلمة الغموض بما يبعدها عن خاصية اللسان العربي ومزاياه ولذلك تراه يؤكد ذلك بقوله: "وما كان الموضع من المزية وبالغا هذا المبلغ من الفضيلة كان حري بأن توقظ له الهمم وتوكّل به النفوس وتحرّك له الأفكار وتستخدم فيه الخواطر، وكان العاقل جديرا أن لا يرضى من نفسه بأن يجد فيه سبيلا إلى مزية علم وفضل استبانه وتلخيص حجة وتحرير دليل ثم يعرض عن ذلك صفحا..."[2].

1. أهمية التّقديم والتّأخير:

في التّقديم والتّأخير أسرار ومزايا واعتبارات خصوصا في التعبير القرآني، وهذا جزء من التّجاوز الذي تحدثنا عنه وذلك باتباع نظام يؤدي أغراضه ويكون لأسباب مقصودة وأغراض منشودة.

كانت العرب تتكلم بالسليقة وكان في كلامها على العموم تقديم وتأخير فمنهم من كان يستحسنهم ومنهم من كان يرفضه كما سبق ذلك في بيت **عمر بن أبي ربيعة** لكنهم لم يعطوه حقه بل إن البعض قد "هوّن فريق من الناس ممن فسدت أذواقهم واختلّت ملكاتهم من أمر التقديم وصغرّوا شأنه ورأوا النظر فيه والاشتغال به ضربا من التكلّف... وذلك الظن الفاسد

---

[1] – دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، شرح: ياسين الأيوبي، ص: 149.

[2] – المصدر نفسه، ص: 126.

قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة، وحال بينهم وبين الوقوف على مناشئها وأسبابها، وصرفهم عن إدراك سـر الإعجاز في القرآن الكريم، وكيف يتفاوت الكلام في الدرجات البلاغية والبيان"[1].

وفي القرن الخامس الهجري يظهر العالم الفذّ **عبد القاهر الجرجاني** ليُطلعنا على نظريته في النظم التي أبدع فيها مستفيدا وحافظا بأمانة ومضيفا لآراء من سبقوه مستدركا كل نقص معترفا بوجود إرهاصات كانت سببا فيما وصل إليه وبلورة في تشكل نظريته بقوله: "وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره والتنويه بذكره وإجماعهم أنّ لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ..." [2]. وإن الذي قدّمه **الجرجاني** للبلاغة والنحو والأدب والنقد يتحتّم على من جاء بعده الاعتراف له بالفضل وإيلاء الاهتمام لنظريته القديمة المتجددة كل الاهتمام الذي تستحقها.

لقد كشف **الجرجاني** بنظريته أسرار البلاغة العربية والإعجاز القرآني وتكلم عن المعاني والأساليب وأغراضها وأسرارها ومن ضمنها أسلوب التقديم والتأخير فقد أعطاه العناية اللازمة في حين قد رأينا هناك تقصير إن صح التعبير لمن سبقوه في دراسة هذا الأسلوب ويقول الجرجاني في ذلك "هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه الشيء على وجهين: تقديم يقال إنه فيه ...وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعله بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه"[3].

---

[1] – أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، محمد السيد شيخون، ص: 65.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، لبنان، 2000م، ص: 126.

[3] – المصدر نفسه، ص: 14.

ويتبحر **الجرجاني** في هذا الأسلوب كما فعل مع بقية الأساليب العربية حين يكشف أسرارها البلاغية البديعة فيقول: "وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يُقال إنه قُدم للعناية، ولانّ ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، ولِمَ كان أهم ولتخيّلهم ذلك قد صغُر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وكذلك صنعوا في سائر الأبواب فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار والإظهار والإضمار والفصل والوصل، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه إلا نظرك فيما غيره أهمّ لك"[1]، فهو بذلك كشف أسلوب التقديم والتأخير وبين أنواعه وأغراضه وذكر لما لهذا الأسلوب من أثر في النفس وكسر لرتابة القول ولم يكن على الإطلاق على قوالب شكلية بل كان مرنا لا يخضع لقانون صارم يحدّ من الإبداع.

فال**جرجاني** سبق **تشومسكي** ضمن فكرة التحويل الذي هو من أبرز عناصرها ويطلق عليه (عنصر الرتبة) الذي يتمثل في ترتيب المعاني في النفس لأنّ المتكلم يعمد إلى تقديم مورفيم حقه التأخر أو تأخيره وهو ما يطلق عليه بالبنية العميقة وذلك من خلال إدراك التمفصل الداخلي لبنيات النص.

أما البنية السّطحية فتمثل ظاهرا الجملة وتعطي المعنى الشامل، وبهاتين البنيتين تؤدى وظيفتين؛ الأولى تتمثل في التلقي والفهم ومعرفة محتوى وقصدية المتكلم والثانية تكشف مدى الانسجام والتماسك في المعنى الشامل للنص.

ولقد إستخدم المفسّرون التقديم والتأخير من أجل فهم المعنى وإظهاره وكشف الفروق التي تؤثر في النص، ففي قولنا مثلا: أعوذ بالله أو بالله أعوذ فرق في المعنى فالأولى لا تفيد الحصر والثانية تفيده، وكذلك في قوله تعالى: **(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)** [2]، أفادت حصر واختصاص العبادة والاستعانة بالله دون غيره "فلما ورد الأمر بالأول دون الثاني مع أن

---

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 149.

[2] – سورة الفاتحة، الآية: 05.

الثاني أكمل وأيضا جاء قوله: الحمد لله، وجاء قوله لله الحمد، وأما هنا فجاء قوله أعوذ بالله، وما جاء قوله بالله أعوذ، فما الفرق؟"[1].

إنّ ذلك التســـاؤل طرحه **فخر الدين الرازي** ليهتدي إلى الفرق بين الدلالات، ويقول: "قولـه رضـي اللـه عنه" أعوذ بالله، لفظـة الخبر، ومعناه الدعاء، والتقـدير: اللـهم

أعذني...والدليل عن قوله: إخبار عن فعله، وهذا القدر لا فائدة فيه إنما الفائدة أن يعيده بالله... والجواب أن بين الرب وبين العبد عهدا كما قاله: (...**وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ**...) [2]، فكان لعبد يقول: "أنا مع لؤم الإنسـانية، وشـؤم البشـرية وفيت بعهد عبوديتي حيث قلت: أعوذ بالله... وأعوذ فعل مضارع وهو يصلح للحال والاستقبال وهو الكمال، أعوذ يدل على أن العبد مسـتعيذ في الحال وفي المسـتقبل فهو الكمال، فهو يدل على أن هذه الاسـتعاذة باقية في الجنة ! قوله أعوذ، حكاية عن النفس"[3]، ونحن إذ نرى **الرازي** يســـتخدم ملاحظاته في الإجراء التطبيقي لآيات القرآن الكريم، فإن **الزركشي** (ت:794هـ) يذهب إلى التنصيص بأن التقديم والتأخير باب هام، إذ يقول: "هو أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصـــاحة، وملكتهم في الكلام وانقياده لهم وله في القلوب أحســـن موقع، وأعذب مذاق، وقد اختلفوا في عده من المجاز"[4].

فالتّغير في الرتبة يؤدي إلى التغيير في وظيفة المسند والمسند إليه، ولعل ما ذهب إليه النّحاة في تقرير رفع المبتدأ، والعامل في رفعه يطرح عدة تســـاؤلات، فقالوا بان المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر والمبتدأ مترافعان، وتقديم احدهما عن الآخر له عدة فوائد ذكرتها

---

[1] – التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، مطبعة دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1978، الطبعة الأولى، ص: 50– 51.

[2] – سورة البقرة، الآية: 40.

[3] – التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ص: 51.

[4] – البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1988م، ج03، ص: 273.

كتب البلاغة والنحو، ومن ذلك ما أورده علي حسن رضوان في قوله تعالى: **(وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا...)** [1]، يقول: "فائدة تقديم المبتدأ في قوله (والمطلقات) يفيد التأكيد والقوة ما لا يفيده لو قال: "يتربصن المطلقات"، فعندما نقول: 'المطلقات'، يحصل في العقل شوق على معرفة ذلك الخبر، فإذا ذكرت الخبر قَبِلَهُ العقل قبول العاشق لمعشوقه، فيكون أبلغ في التحقيق والتعبير عن الأمر بلفظ الخبر، لأنه لو ذكره بلفظة لكان ذلك يوهم أنه لا يحصل إلا إذا شرعت فيها بالقصد والاختيار، فلو مات الزوج ولم تعلم حتى انقضت العدة وجب ألا يكون كافيا في المقصود؛ وأما ذكره بلفظ الخبر فيزول هذا الوهم، وعلم أنه مهما انقضت العهدة حصل سواء علمت ذلك أو لم تعلم"[2].

فتقديم الخبر على المفعول أو الجار أو الظرف، إنما هي معاني نحوية لها دلالتها في الذهن، فالعامل الإعرابي أساس في فهم المعنى، ولا يتوقف التقديم والتأخير على صورته المرئية خطا وكتابة ومن هذا يتبيّن لنا مدى تدخل الجانب النحوي في فهم المعنى، فتأخر الكلمة أو تقديمها له أثر واضح في إعطاء مدلول خاص لمعناها، وهذه العلاقة بين المعنى النفسي والوسائل النحوية التي تؤديه هي العلاقة التي وصل إليها عبد القاهر الجرجاني وسمّاه باسم نظرية النظم، وقد أورد **الزمخشري** في قوله تعالى: **(وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ...)**[3]، يقول: "من مثله متعلق بسورة، صفة لها أي: بسورة كائنة من مثله والضمير 'لما نزلنا' أو 'لعبدنا' ويجوز أن يتعلق بقوله: 'فأتوا' والضمير للعبد، ولرد الضمير على المنزّل أوجه لقوله تعالى: **(...فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ...)**

---

[1] – سورة البقرة، الآية: 228.

[2] – نظرة القرآن إلى المستقبل في ضوء سورة البقرة، رضوان علي حسن السيد، شركة شهاب، الجزائر، ص: 67 – 68.

[3] – سورة البقرة، الآية: 23.

[1]، **(...فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ...)**[2]، **(...عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ...)** [3]، ولأن القرآن جدير بسلامة الترتيب والوقوع على أصح الأساليب، والكلام مع رد الضمير إلى المنزّل أحسن ترتيبا، وذلك لأن الحديث في المنزّل لا في المنزّل عليه، وهو مسوق إليه ومربوط به، فحقه أن لا يفك عنه برد الضمير إلى غيره، ألا ترى أن المعنى: وإن ارتبتم في أن القرآن منزل من عنده فهاتوا أنتم مما يماثله ويجانسه، وقضية الترتيب لو كان الضمير مردودا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقال: "وإن اِرتبتم في أنّ محمدا منزل عليه فهاتوا قرآنا مثله، ولأنّهم إذا خوطبوا جميعا وهم الجمع الغفير، بأن يأتوا بطائفة يسيرة من جنس ما أتى به واحد منهم كان أبلغ في التحدي من أن يقال لهم ليأت واحد آخر بنحو ما أتى به هذا الواحد، ولأنّ هذا التفسير هو الملائم لقوله تعالى: **(...وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ...)** [4]"[5].

أنواع التقديم:

لابد أن نشير هنا إلى أن:

التقديم اِصطلاحا :هو تقديم لفظ أو عبارة جرت العادة على تأخيرها أي نقلها من رتبة متأخرة إلى رتبة متقدمة و ذلك لبعد بلاغي في نفس المتكلم.

أمّا التأخير فهو عكس التقديم أي أنه يتم نقل ما أصله التقديم إلى رتبة متأخرة و هذا أيضا لبعد بلاغي فهو لغة: «من قدّم الشيء، أي وضعه أمام غيره و التأخير نقيض ذلك»[6].

---

[1] – سورة يونس، الآية: 38.

[2] – سورة هود، الآية: 13.

[3] – سورة الإسراء، الآية: 88.

[4] – سورة البقرة، الآية: 23.

[5] – الكشاف، الزمخشري، ج01، ص: 365.

[6] – المعجم المفصل في علوم البلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، ص: 174.

و ما من شك أن أي تقديم بالضرورة يقتضي تأخيرا.

لقد تكلم **الجرجاني** في نظريته عن المعاني و الأساليب و أغراضها و أسرارها ومن هذه الأساليب أسلوب التقديم و التأخير، فأعطى له من العناية و الاِهتمام مالم يعطه غيره، إذ يقول فيه: «هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعه، و يفضي بك إلى لطف عندك أن قدّم فيه الشيء على وجهين: تقديم يقال إنه على نية التأخير، و ذلك في كل شيء على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم و تجعله بابا غير بابه و إعرابا غير إعرابه ...»[1].

و هكذا اِهتم **الجرجاني** بقضية التقديم و التأخير فذكر أنواعه و بين أغراضه وتنوّعها.

أ. **تقديم أصله التأخير**:

و يكون في تقديم الكلمة بإزاحتها من رتبتها الأصلية و ذلك لغرض معين في نفس المتكلم مع علمه بذلك التقديم و في أمثلة ذلك كثير كتقديم الخبر و المفعول به و غيرها.

و ترجع في ذلك إلى أسباب نحوية: أو بلاغية متعددة.

و من الأسباب النحوية كقول الشاعر:

لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ يُسْتَطَبُ بِهِ إِلاَّ الحَمَاقَةَ أَعْيَتْ مَنْ يُدَاوِيْهَا

و نلاحظ الشطر الأول تقدم الجار و المجرور المتعلقان بالخبر المحذوف تقديره الوجود، على المبتدأ لأن هذا المبتدأ ورد نكرة فكان تقديم الخبر تقديم وجوب.

و من الأسباب البلاغية : و تتصل بأداء المعنى، و طرق التعبيرّ، و منها:

[1] – دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، شرح: ياسين الأيوبي، ص: 14.

التخصـــيص: كقولـه تعـالى **(إيّـاك نعبـد)**[1] فهنـا تقدم المفعول بـه (إيـاك) على الفعل والفاعل (نعبد) فلو قلنا: نعبدك يا رب لجاز أن نعبد معه سواه.

فقد كان للعرب في جاهليتها آلهة بعدد أيام السـنة، وعندما دعاهم رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم إلى تركها وعبادة الواحد القهار الحي القيوم، قالوا في جهالتهم: اجعل الآلهة إلها واحدا إن هذا الشيء عُجاب.

الاِهتمام: بأمر المتقدم كونه محطّ الإنكار و التعجب، مثل: الصـديق لا يخون صـديقه، ففي هذا المثال نبيّن أن الصديق لا يخون صديقه، ولم يقل: لا يخون الصديق صديقه، وإنما كان التقديم لأنه محط الإنكار والتعجب.

التعجيل بذكر المســـرّة، أو المســـاءة، مراعاة نظم الكلام و موســـيقاه، تقوية الحكم وتقريره، كقولك: القرآن حفظت: فقدمت المفعول به (القرآن) على الفعل والفاعل وذلك لما أحدثه حفظك للقرآن من إدخال المسرّة والفرحة إلى قلبك وقلوب الآخرين.

التّشويق: ويكون ذلك بتقديم ما تُحبّه النفس وترتاح له كقولك: وإذا الأرض اخضرت.

التّهويل: ويكون هو الآخر عكس التشـويق أي بتقديم ما يسـوء النفس ويُفزعها ويترك رعبا وخوفا منها، كقوله تعالى: **(وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ)** [2].

مراعاة نظم الكلام وموســـيقاه: ويرى هذا التقديم جليا كما في قوله تعالى: **(خُذُوهُ فَغُلُّوهُ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ)** [3]، فلو تأخّر المفعول به الذي هو الحجم لا وُجد النّظم الموسيقي.

---

[1] –سورة الفاتحة، الآية: 05.

[2] – سورة التكوير، الآية: 08.

[3] – سورة الحاقة، الآية: 30 – 31.

النّص على عموم السلب أو سلب العموم: فالنص على عموم السلب يكون بتقديم أداة العموم (جميع أو كل) على أداة النفي كقولك مثلا: كل مجرم معاقب بالقانون أي ليس هناك مجرم إلا ويعاقب على جريمته.

أمّا الثّاني يكون بتقديم أداة العموم: كقولك: لم يكن كل دلك، أي لم يقع الكل مع احتمال ثبوت بعضه أو نفي كل فرد.

تقوية الحكم وتقريره: في قوله عز وجل: **(وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ...)** [1]، فالفاعل هنا أكسب الحكم قوة وتقريرا وهذا بعد تقدم الضمير (أنت) الذي هو الفاعل في المعنى.

تقديم ليس أصله التأخير: ويتم ذلك من خلال تقديم الكلمة التي له أعطيتها حكم التقديم من خلال المعنى المرتب في النفس ثم النطق به فيكون هذا الحكم الأخير أصلا وبالتالي نقول بان هذا النوع من التقديم تترجم فيه الجملة إلى نوعين من التعبير كلاهما أصلي، ولا غبار عليه كقولنا: (زيد الحاضر، وقولنا: الحاضر زيد)، فالمبتدأ في الجملتين لم يُقدم على نيّة تأخيره، وإنما كان محله الأصلي حكم المبتدأ.

فالمبتدأ موصوف عن المعنى وتميّزه بالإسناد إليه والخبر هو ما كان صفة في المعنى للموصوف (المبتدأ) وتمييّزه بالإسناد.

2. أغراض التّقديم و التّأخير:

يقدم المسند على المسند إليه أو العكس لأغراض عدة أشهرها:

أ.قصر المسند إليه على المسند كقولنا: (سعيد أنا بوجودك) فقد قصر الموصوف أنا على صفة السعادة بحيث لا يتوهم المخاطب صفة أخرى غيرها.

[1] –سورة المائدة، الآية: 116.

وفي قوله تعالى: **(لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ)**[1]، أي: "ليس في خمر الجنة ما في خمرة غيرها من الغول، وأما تأخيره يفيد النفي فقط"[2]، ويقول في ذلك **بكري الشيخ أمين**: "...فقدم تعالى الجار والمجرور ليفيد قصـــر عدم وجوه لغول –الذي يغتال العقول - في خمور الجنة، وليفـيد في الوقـت نفســه أن خمــور الدنــيا فــيها الغول والإسكار... والمثال المعاكس قوله تعالى: **(الم، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ)** [3]، لم يقدم الجار والمجرور لأنه أراد من هذا التركيب أن ينفي الريب عن القرآن وحده دون أن يتعرض للكتب الســـماوية الأخرى"[4].

أ. **التفاؤل:** وهو ذكر الكلمة التي توقع انشراحا وتفاؤلا في نفس المتلقي ويقولون راحة المجالس في طيب الكلام وبداياته، فإذا بدأت كلامك بلباقة وحكمة استطعت أن تستميل إليك الجماعة المخاطبة وإن كان غير ذلك نفرتهم من مجلسك.

كقولنا: [طاب وقتك] فذكرنا الكلمة المستحسنة والمستحبة عند المتلقي لتبعث التفاؤل في نفس المخاطب ولو أخرت ذلك بقولك [أوقاتك طابت] لما تحقق ذلك.

ب. **التشاؤم:** ويكون فيه بتقديم المعنى الذي يجري في النفس من تشاؤم لأمر ما وإنكار له فيُقدّم ذلك المعنى باللفظ الذي يترجم معنى التشاؤم والاستنكار، وكقولنا: (ساء ما تقوم به من عمل) فتقديم المسند (الفعل ساء) جاء تعبيرا عن المتكلم عن تشاؤمه.

ج. **التشـــويق:** وذلك بتقديم ما تُحبه النفس كقوله تعالى: **(وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ)** [5] وفي تقديم المسند عن المسند إليه كما في قول الشاعر:

---

[1] – سورة الصافات، الآية: 47.

[2] – البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج03، ص: 278.

[3] – سورة البقرة، الآية: 02.

[4] – التعبير الفني في القرآن الكريم، بكري الشيخ أمين، ص: 194 – 195.

[5] – سورة التكوير، الآية: 13.

ثَلاَثَةٌ تُشْرَقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهِمْ شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو اِسْحَاقٍ وَالقَمَرُ

د. **التعبير عن سلب العموم**: ويكون باستعمال أداة السلب وهي النفي على أداة العموم كقول المتنبي:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنّى المَرْءُ يُدرِكُهُ تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لاَ تَشْتَهِي السُّفُنُ

فالإنســـان بطبيعته طموح وهو حق مشـــروع يكابد من أجله ليحققه غير أن هناك عوارض، قد تعطل من استكمال طموحاته.

ه. التقرير والتوكيد: يقدم المسـند إليه ثم يتبع بالضـمير المشـترك في الفعل يتضـمر تقرير المعنى و توكيده في ذهن الســامع، و في البدء بالمســند إليه تمهيد للكلام عنه لا عن غيره، كقولنا: (هو يصنع الخير).

و. التخصـــيص: كقوله تعالى" **(إيّاك نعبدُ و إيَّاكَ نَسْـــتَعِينُ)**[1]، وذكر ذلك ابن القيم الجوزية: "فإن المقصـــود بتقديم (إياك) تعظيم لله ســبحانه وتعالى والاهتمام بذكره مع إفادة اِختصـــاص العبادة والاســتعانة بالله تعالى ليصــير الكلام حســنا متناســقا، ولو قال: نعبدك ونستعينك لم يكن الكلام متناسقا"[2].

3. دلالة التّقديم والتّأخير:

دلالة التقديم و التأخير خاصـــية مميزة لها من الأغراض البلاغية كما رأينا ســـابقا ما يبرزها ولعل أبرزها يظهر بصـــورة جلية و واضـــحة في القرآن الكريم، فالتقديم و التأخير يمس جانب البلاغة والنحو كما ذكرنا ذلك ســابقا فقد اهتم به عبد القاهر الجرجاني بإيضــاح محاسنه و مدى قيمته وأهميته و لذلك يقول فيه: «هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع

---

[1] –سورة الفاتحة، الآية: 05.

[2] – الفوائد المشوق إلى علوم القرآن والبيان، ابن القيم الجوزية، تح: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط02، 1988م، ث: 82.

التصـــرف، يفيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعه، و يُفضـــي بك إلى لطيفه؛ و لا تزال تره شعرا يروقك مسمعه و يلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك و لطف عندك، أن قُدّم فيه شيء و حوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[1].

ويذكر **محمد حماســـة**: "يقوم العنصـــر الدلالي أحيانا -عند فقدان ما يميز الوظائف النحوية بعضها من بعض- بالتمييز بين الوظائف النحوية مما يتيح لها حرية الرتبة فتقدم من تأخر، أو تأخر من تقدم، ومن ذلك أن النظام اللغوي يلزم أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر إذا اســـتوى الطرفان في التعريف والتنكير ولم تكن هناك قرينة لفظية أو حالية معنوية تبين أحدهما من الآخر، ويمثل النحويون لاســتواء الطرفين في التعريف بهذا المثال: 'زيد أخوك' ولاســتواء الطرفين في التنكير بهذا المثال 'أفضــل منك مني' ويلزم النظام اللغوي كذلك أن يتقدم الفاعل على المفعول بـه إذا خيف اِلتباس أحدهما بـالآخر، وذلك إذا خفيت العلامة الإعرابيـة ولم تكن قرينـة لفظيـة أخرى أو معنويـة تبين احدهما من الآخر، ويمثلون لذلك بقولهم: 'ضــرب موســى عيســى' وفقدان العلامة الإعرابية هنا هو الذي يلزم بتقديم الفاعل على المفعول به، وبعبارة أخرى يفيد الرتبة بينهما"[2].

وفي هذا الباب لكي لا يحدث التباس وتقيّد الرتبة في الفعل الفاعل يذكر **ابن جني** ذلك في قوله: عن الإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى انك إذا ســـمعت: أكرم سـعيدٌ أباه، وشـكر سـعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصـب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شــرحا واحدا لاســتبهم احدهما من صــاحبه، فإن قلت: فقد تقول: ضــرب يحي

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 148.

[2] – النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1983م، ص: 138.

بشرى فلا تجد هناك إعرابا فاصلا وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام الإعراب"[1].

وكما نعلم فإنه في غالب الأحيان أن هذا النوع من الأساليب يقتصر على الشعر دون النثر، ولعل ما يؤزر ذلك ما يحدثه هذا الأسلوب في موسيقى وفواصل القرآن.

فتقديم كلمة وتأخير أخرى في التراكيب اللغوية إنما يؤتى بثماره من خلال التمعّن والتفحّص في سياق النص المبني ليدل بذلك على دلالة معينة، والغالب على الجمل التي

بُثّ فيها التقديم والتأخير إنما جاء بتقرير حقيقة نحوية أو بلاغية تؤثر في المعنى بصورة مباشرة، وتدرك من خلال المعاني التي تؤديها والتكلم عن التقديم والتأخير في كتاب المولى عز وجل هو أعلى المراتب وأهمها على الإطلاق لما لها من وقع في نفس القارئ، فما من آية إلى أخرى إلا ونجد فارقا فيهما من حيث الدلالة ولا يمكن أن تتشابهان أو تتكرّران بصفة سياقية بل كل واحدة تكشف غطاء الإعجاز وتفرّد بلاغتها في هذه الآية أو تلك.

"وينبغي التنبيه إلى أن ما يدعو بلاغيا إلى تقديم جزء أو تأخيره إنما هو ذاته ما يدعو بلاغيا إلى تأخير الجزء الآخر، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه لا يكون هناك مبرر لاختصاص كل من المسند إليه والمسند بدواعي خاصة عند تقديم أحدهما أو تأخيره عن الآخر، لأنه إذ تقدّم أحد ركني الجملة تأخر الآخر، فهما متلازمان"[2]، وقد استخدم المفسرون ذلك من أجل فهم دلالة الكلمات والعبارات وإظهارها وبالتالي فهم النص القرآني من خلال تضافر جزئياته وتداخلها بشكل منسجم ومترابط.

---

[1] – الخصائص، ابن جني، ج01، ص: 35.

[2] – في البلاغة العربية، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974م، ص: 149.

و هناك من يرى التقديم و التأخير يفيد «خفة في التراكيب و إبراز للمعنى »[1] وفيما يتعلق بدور النحو في كشف أسرار التقديم و التأخير في الكلام و مدى أهميته فإن "لقرينة الإعراب والبناء دورا أوليا مهما في ملاحظة تلك الظاهرة واستشراف قيمتها التعبيرية؛ إذ إنها تعنى على تحديد الدلالة الوظيفية لكلمة داخل تركيبها؛ ومن ثم تتيح لها حرية الحركة بالتقديم أو التأخير تحقيقا أو تقديرا؛ لذلك فإن رصد هذه الظاهرة ههنا...يعني ما ترتب على تغاير الأوجه الإعرابية والصرفية وبين القراءات وتقديرات

نحوية تحتمل تقديما أو تأخيرا ولا تحتمل، فيختار الموجه هذا التقدير أو ذاك، إما مسايرة لمذهبه وإما قصرا إلى بيان وجه بلاغي يستدعيه السياق ويتطلبه المقام"[2].

ويذكر **أحمد سليمان**: "...أن هناك آيات لا يفهم معناها إلا بإعرابها نحو: **(وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ...)**[3]، بل هناك آيات يترتب على عدم إعرابها إعرابا صحيحا الكفر الصريح نحو الآية: **(...أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...)**[4]، والآية **(إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ...)** [5]، فكان لابد –والأمر كذلك- أن يكون الإعراب ملازما للتفسير، وأن يهتم به اهتماما يبعد اللبس عن المعاني القرآنية.

إظهار الملكات العقلية القديرة عند النحاة، فمن المعروف أن مجال الإعراب مجال واسع يحتاج إلى العقل الفذ والذكاء النادر والقدرة على التخريج، مع عدم الخروج عن المعنى أو أسباب النزول"[6].

---

[1] – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 527.

[2] – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، احمد سعد محمد، ص: 194.

[3] – سورة البقرة، الآية: 124.

[4] – سورة التوبة، الآية: 03.

[5] –سورة فاطر، الآية: 08.

[6] – ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، 1401هـ/1981م، ص: 239.

و يقول فيه **ابن القيم الجوزية** (ت: 751هـــــ): «فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصــاحة و ملكتهم للكلام، و تلاعبهم به و تصــرفهم فيه على حكم يختارونه، و انقياده لهم لقوة ملكتهم فيه و في معانيه بصفاء أذهانهم، و غرضـهم فيه أن يكون اللفظ وجيزا بليغا في النفوس حسن موقع وعذوبة مذاق»[1].

وإنّك لتجد حلاوة هذا التقديم والتأخير في كثير من المواضـع التي تكشـف أسـلوبها هذا في معاني ودلالات دقة في التحديد وكمالا في التقرير ففي قوله تعالى: **(وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُــرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ)**[2].

يقول في ذلك **عبد القاهر الجرجاني**: "ليس بخاف أن لتقديم (الشـركاء) حسـنا وروعة ومأخذا من القلوب، أنت لا تجد شيئا منه إن أنت أخرت فقلت: (وجعلوا الجن شركاء لله)، لم يُفد ذلك، ولم يكن فيه شـــيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى؛ فأما إنكار أن يُعبد مع الله غيره، وأن يكون له شـــريك من الجن وغير الجن فلا يكون في اللفظ، مع تأخير (شـركاء)، دليل عليه، وذلك أن التقديم يكون مع التقديم أنّ (شـركاء) مفعول أول لجعل، و(الله) في موضع المفعول الثاني، ويكون (الجن) على كلام ثان وعلى تقدير أنه كأنه قيل: (فمن جعلوا شركاء لله تعال؟) فقيل: الجن..." [3].

ومن التّقديم أيضا قوله تعالى: (...**مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ**...)[4] وشرعا أن يُقدم الدّين على الوصـيّة، يقول "الرّازي" في ذلك: "واِعلم أنّ الحكمة في تقديم الوصـية على الدين في اللفظ من وجهين: الأول: أن الوصـــية مال يؤخذ بغير عوض فكان إخراجها شـــاقا على الورثة فكان أداؤ ها مظنة للتفريط بخلاف الدين فإن نفوس الورثة مطمئنة إلى أدائه

---

[1] – الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، شمس الدين أبي عبد الله محمد المعروف بابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان– الطبعة الثانية، سنة: 1988م، ص: 120.

[2] – سورة الأنعام، الآية: 100.

[3] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 289.

[4] – سورة النساء، الآية: 11.

فلهذا السبب قدم الله ذكر الوصية على ذكر الدين في اللفظ بعثا على آدائها وترغيبا في إخراجها، ثم أكد ذلك الترغيب بإدخال كلمة 'أو' بل الوصية والدين تنبيها على أنهما في وجوب الإخراج على التّسوية"[1].

ولعل كل تجاوز في كتاب الله من تقديم أو تأخير له ما يبرره شرعا أو بقرائن تتضافر من أجل الوصول إلى تأويل سليم، يذكر **أحمد عرابي** في هذا الشأن"وهذه

التأويلات تبين سبب الخرق الذي وقع في الشرع وكذلك الذي وقع في القاعدة النحوية إلا أن القاعدة الشرعية هي التي أثارت أن في الجملة تقديما للمتأخر وتأخيرا للمتقدم، وفيه تنبيهات دلالية على أن الدين مضمون الأداء لأن الشرع يضمنه لصاحبه وهو حي يطالب به، أما الوصية فإن صاحبها قد مات وتنفيذها مشكوك فيه فقُدِّمت لذلك وتبيَّن، مما سبق أنّ اللّسان العربي وضع 'الحرف' في الأصل للدلالة على معنى كتراخي 'ثم' بين المتعاطفين في الزمان، ثم استعارتهما للدلالة على التراخي بينهما في الرتبة بتباعد ما بينهما في الزمان فهذا المعنى هو نوع التراخي ومجازه، من هنا كان تلاقي الدلالة النحوية مع المجاز وهو استعمال الحرف، ثم في غير ما وضع له"[2].

وقد نالت الآية الكريمة: **(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)**[3]، حظها الوافر من اهتمام الكثير من العلماء، حيث يرى **الزمخشري** في كشافه أن: "تقديم المفعول لقصد الاختصاص ... والمعنى فخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة... فإن قلت: فلم قدمت العبادة على الاستعانة؟ قلت: لأن تقديم الوسيلة قبل طلب الحاجة يستوجب الإجابة إليها"[4]، ويرى من العلماء أن تقديم (إياك) على (نعبد) يفيد معنى الاختصاص، وكذلك ما يقوله **الطبري**

---

1 – التفسير الكبير، الرازي، ج03، ص: 160.

2 – مجلة الخلدونية، جامعة تيارت، نشر ابن خلدون تلمسان، الجزائر، العدد التجريبي: 00، جانفي 2005م، ص: 98 – 99.

3 – سورة الفاتحة، الآية: 05.

4 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج01، ص: 13 – 14.

(ت:310هـــ): "تقديم المفعول مفيد للاختصاص أي: لا نعبد أحدا سواك والحاكم في الذوق السليم، واستحقاق هذا الاختصاص لله تعالى ظاهر؛ لأنّ العبادة عبارة عن نهاية التعظيم، فلا تليق إلا لمن صـــدر منه غاية الإنعام وهو الله تعالى...، وكلما كان المولى أشـــرف وأعلى كانت العبودية أهنأ..." [1].

أما "الرّازي "فيقول: "عندي أنّ القدرة لا تؤثر في الفعل إلا مع الداعية الجازمة فالإعانة المطلوبة عبارة عن خلق الداعية الجازمة وإزالة الداعية الصارفة...الاستعانة على العمل إنما تحسن قبل الشروع في العمل وههنا ذكر قوله 'إياك نعبد' ثم ذكر عقيبيه 'وإياك نستعين' فما الحكمة فيه، الجواب من وجوه، الأول: كان المصلي يقول: شرعت في العبادة فأســـتعين بك في إتمامها فلا تمنعني من إتمامها بالموت ولا بالمرض ولا بقلب الدواعي وتغيّرها، الثاني: كأن الإنسان يقول يا إلهي إني أتيت بنفسي إلا أنّ لي قلبا يفرّ مني فأستعين بك في إحضاره...الثالث: لا أريد في الإعانة غيرك... الرابع: 'إياك نستعين' أي لا أستعين بغيرك... قوله إياك نعبد يقتضي حصول رتبة عظيمة للنفس بعبادة الله تعالى، وذلك يورّث العجب فأردف بقوله: وإياك نستعين ليدل ذلك على أن تلك الرتبة الحاصلة بسبب العبادة ما حصلت من قوة العبد ، بل إنما حصلت بإعانة الله فالمقصود من ذكر قوله إياك نستعين إزالة العجب وإفناء تلك النخوة والكِبر"[2].

ويذكر في الإطار نفسه **الكلبي** (ت: 741هـــ) حيث يقول: "إياك في الموضعين مفعول بالمفعول الذي بعده، وإنما قدّم ليفيد الحصر، فإن تقديم المعمولات يقتضي الحصر، فاقتضى قول العبد (إياك نعبد) أن يعبد الله وحده لا شريك له واقتضى قوله (إياك نستعين)، اعترافا بالعجز والفقر وأنّا لا نســتعين إلا بالله وحده...أي نطلب العون منك على العبادة على جميع أمورنا في هذا دليل على بطلان قول القدرية والجبرية"[3].

---

[1] – جامع البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن حرير الطبري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج01، ص: 92.

[2] – التفسير الكبير، الفخر الرازي، ج01، ص: 131.

[3] – كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد جزي الكلبي، ج01، ص: 33.

وفي جواز تقديم المفعول على الفاعل اعتمادا على القرينة المعنوية ذكر **محمد حماسة**: "قدم النحاة أمثلة تعتمد في بعضـها على دلالة المفردات المختارة في الجملة وإمكان علاقتها النحوية، فيقول **الرّضـي** مثلا: "والمعنوية نحو: أكل الكمثري موسـى واسـتخلف المرتضـى المصـطفى" والمثال الأول: 'أكل الكمثري موسـى'، تعتمد قرينة وطبيعة العلاقة بين الأكل وموسى لا يمكن أن تكون علاقة المفعولية بل علاقة الفاعلية،

ولذلك جاز أن يتقدم الفاعل أو يتأخر في هذا المثال مع فقدان العلامة الإعرابية الكاشفة عنها لأن كلا منهما معروف مفهوم وفهمه مبني على معرفة خصـائص المجالات الدلالية وتجاوزها بين المفردات"[1].

ويذكر "ابن جني "في هذا الباب : "فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتّقديم والتّأخير، نحو: 'أكل يحي الكمثري' لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك: 'ضربت هذا هذه' و'كلّم هذه هذا' وكذلك إن وضّح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصـرف، فحو قولك: أكرم اليحييان البشـريين، وضـرب البشـريين اليحيون، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت 'كلم هذا هذا فلم يُجبه' لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شـئت، لأن في الحال بيانا لما تعني. وكذلك قولك 'ولدت هذه هذه' من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير مذكورة"[2].

وفي تقديم الخبر على المبتدأ في قوله تعالى: **(قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا)** [3]، فيذكر **الرازي**: "أما قوله أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم فإن كان ذلك على وجه الاسـتفهام فهو خذلان لأنه قد عرف منه ما تكرّر منه من وعضـه وتنبيهه على الدلالة، وهو يفيد أنه راغب عن ذلك أشـدّ رغبة فما فائدة هذا القول،

---

[1] – النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1983م، ص: 140.

[2] – الخصائص، ابن جني، ج01، ص: 35.

[3] – سورة مريم، الآية: 46.

وإن كان ذلك على سبيل التعجب في الإعراض عن حجة لا فائدة فيها وإنما التعجب كله من الإقدام على عبادتها فإن الدليل الذي ذكره إبراهيم عليه السلام ما أن يبطل جواز عبادتها فهو يفيد التعجب من أن العاقل كيف يرضى بعبادتها وكان أباه

قابل ذلك التعجب الظاهر المبني على الدليل بتعجب فاسد غير مبني على دليل وشبهة و لاشك أن هذا التعجب جدير بأن يتعجب منه"[1].

ويذكر **الزمخشري** في نفس الآية حين يقول: "وقدّم الخبر على المبتدأ في قوله: (قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) لأنه كان أهم عنده وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته وانّ آلهته، ما ينبغي أن يرغب عنها أحد. وفي هذا سلوان وثلج لصدر رسول الله صلى الله عليه وسلم عما كان يلقى من مثل ذلك من كفار قومه"[2]، واختلاف التّقدير النّحوي يؤدي إلى اِختلاف دلالة النص وبالتالي الاِختلاف في التأويل وقد لاحظنا جليا ما لهذا التقديم والتأخير من تحقيق غرضي المتعة والإثارة.

وكذا الاهتمام بما يمكن أن تبرزه هذه الظاهرة من تمثلات أسلوبية غاية في الروعة والجمال.

الحذف:

لغة: الإسقاط، ومنه حذفت الشعر، إذ أخذت منه ويسمى اقتصارا برأي النحويين وهو كما ذكر ابن منظور "حذف الشيء يحذفه، حذفا، قطعه من طرفه"[3].

---

[1] – التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ج05، ص: 548.

[2] – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج03، ص: 20.

[3] – لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1994م، ج01، ص: 591.

واصطلاحا: فهو إسقاط جزء الكلام، أو كله لدليل، "إسقاط حرف أو كلمة أو حركة من كلمة بشرط ألا يتأثر المعنى والصياغة بذلك"[1].

ويقول **عبد القاهر الجرجاني** "باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر؛ فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة وتجدك انطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبن، وهذه الجملة قد ينكر ها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر"[2].

ولا يكون الحذف إلا بقرينة دالة عليه، فالأصل في الكلام الذكر وليس السقوط الذي هو خلاف الأصل، وممن يخوض في شرح الحذف **الزركشي** (ت: 794هـ) فيقول: "إسقاط بعض الكلام أو كله لقرينة لفظية أو معنوية تدل عليه، هذا ما اتفق عليه أصحاب علم المعاني، أما تعريفه عند أهل البديع، فهو حذف المتكلم من كلامه من حروف الهجاء وجميع حروفه المهملة، بشرط عدم التكلف"[3].

فـ"الزركشي" يُتبع الحذف بقرينة منطقية دلت على ذلك.

ويرى **عبد الله شعيب**: "الإسقاط اللغوي، وهو حذف كلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة تعين المحذوف ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه"[4].

كما أن للسياق دور فهم دلالة النص من خلال التأويل في الحذف والحركة الإعرابية وكذا تضافر القرائن، مما يدعو إلى توحيد المعنى وإن كان الاختلاف بدوره تنوعا لا تضادا

---

[1] – المعجم المفصل في النحو العربي، بابي عزيزة قوال، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992م، ص: 454.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 177.

[3] – البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 1980م، ج03، ص: 102.

[4] – الميسر في البلاغة العربية، عبد الله شعيب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص: 242.

على الإطلاق ويرى "أبو السعود حسنين الشاذلي" أنه: "الحذف المسلّم به هو الحذف الذي تسمح به ظروف الموقف اللغوي، والذي تجيزه الضرورة وظروف المقام والسياق"[1].

وللحذف أسباب عديدة ذكرتها كتب التفاسير ومن بينها باختصار الحذف للإعراب[2]، ومعناه الأثر الظاهر أو المقدر الذي تجلبه العوامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع في حالة الجزم، نحو: لم يكتب، ويذكر محمد صديق خان في قوله تعالى: (**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ**...) [3]: "فيه حذف والتقدير: وقت الحج أشهر أي: وقت عمل الحج، وقيل التقدير: الحج في أشهر وفيه يلزم النصب مع حرف الجر"[4].

ويقول **الألوسي**: "أي وقته ذلك وبه يصح الحمل، وقيل: ذو أشهر أو حج أشهر وقيل: لا تقدير، ويجعل الذي هو فعل من الأفعال عن الزمان مبالغة، ولا يخفى أن المقصد بيان وقت الحج كما يدل على ما بعده فالتنصيص عليه أولى"[5]، فالحذف تجاوز له مبرارته البلاغية ويلجأ إليه النحويون لإيجاد التفسير السليم المقنع الذي يتوافق مع ما حصل من إسقاط المبتدأ أو الخبر أو غيره، ويذكر **الزركشي** في هذا الباب بقوله: "الفعل المتعدي إذا أُسند إلى فاعله ولم يذكر مفعول فهو على ضربين"[6].

أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل من غير اعتبار عمومه وخصوصه...وحينئذ يكون المتعدي بمنزلة اللازم، فلا يذكر له مفعولا لئلا يتوهم السامع أن

---

[1] – المركب الإسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، أبو السعود حسنين الشاذلي، ص: 67.

[2] – ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، ص: 64.

[3] –سورة البقرة، الآية: 197.

[4] – نيل المرام في شرح آيات الأحكام، محمد صديق حسن خان، الطبعة الثانية، 1963م، ص: 61.

[5] – المرجع نفسه، ص: 61.

[6] – البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج03، ص: 198.

الغرض الإخباري مطلوب باعتبار تعلقه بالمفعول، فإذا قلنا: فلان يعطي الدنانير كان المقصد بيان جنس المعطي لا بيان كونه معطيا.

أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول، ويجب تقديره بحسب القرائن، ويحذف حينئذ لأسباب منها على سبيل المثال:

●**البيان بعد الإبهام**: نحو: **(وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا...)** [1]، فإنّ التقدير كما قال **الجرجاني**: "ولو شئنا أن نؤتي كل نفس هداها لأتيناها...ولأنه إن لم يقدر هذا المفعول أدى إلى نفي أن يكون لله مشيئة على الإطلاق"، وبنفس التفسير يذهب إليه السيوطي في قوله تعالى: (...**فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**)[2]، يقول: "حذف المفعول به للفعل 'شاء' دل على أن المحذوف جواب الشرط، فالتقدير: لو شاء هدايتكم لهداكم، فإذا سمع السامع، ولو شاء تعلقت نفسه بما وقعت المشيئة عليه لا يدري ما هو، فلما ذكر استبيان بعد ذلك، وأكثر وقوعه بعد أداة الشرط لأن المفعول مذكور في جوابها"[3].

●**دفع توهم السامع إرادة شيء غير ما هو مراد:**

●قصد التعميم مع الاختصار نحو قوله تعالى: **(وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ...)** [4] أي جميع عباده وإذا تكلمنا عن حذف المفرد، يقودنا ذلك بالضرورة عن حذف الحروف التي اختلف فيها علماء اللغة والنحويون الذي تتميز به لغتنا إنما يكشف لنا عن مدى بلاغة القول في إيجازه، ويذكر ابن جني في كثير من كتبه بان الحروف لا يليق بها الزيادة كما لا يليق بها الحذف وفي تفسير **ابن جرير الطبري** (ت:310هـ) للآية: (...**مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ**

---

[1] –سورة السجدة، الآية: 13.

[2] – سورة الأنعام، الآية: 149.

[3] – الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج03، ص: 192.

[4] – سورة يونس، الآية: 25.

أَمَرْتُكَ...)[1].يقول: "ما منعك من السجود فأحوجك ألا تسجد، فترك ذكر أحوجك، استغناء لمعرفة السامعين"[2]، فهو يوافق ابن جني، ولا يذهب إلى زيادة الحرف 'لا' كما يذهب إليه المتأخرون إذ يرون الجواز في ذلك نحو قولهم: قل له يذهب،

أي: ليذهب، ومنه قوله تعالى: **(قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آَمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ...)**[3]، فقوله تعالى: **(وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...)** [4]، "لكل بمانعين أولوا الآيتين، بأن الفعل مجزوم فيهما جوابا للطلب ولشرط محذوف، ويرون حذف اللام مقصور على الضرورة"[5].

وتلجأ العرب في حذف الحروف إلى تحقيق الكلام فـ**سيبويه** خالف **ابن جني** وأقرّ بحذف حروف الجر عنده أكثر من أن تحصى، أما **أبو العباس المبرد** فلا يوافقه في حذف الحرف إجمالا، وهو في نظره لا يحذف ولا يعمل إلا بعوض، والشريف الرضي يرى البلاغة في حذف حرف الجر ويتعرض للآية الكريمة **(قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)**[6]، وهو يقول في ذلك: "والمراد لأقعدن لهم على صراطك المستقيم"[7]، ويطلق **الرازي** اسم الإضمار على الحذف حيث يقول في تفسيره للاستعاذة: "اتفقوا على أنه لابد من إضمار فعل فإنك إن قلت: بالقلم، لم يكن ذلك كلاما مفيدا، بل لابد أن تقول: كتبت بالقلم، وذلك يدل على أن هذا الحرف متعلق بمضمر"[8].

---

[1] – سورة الأعراف، الآية: 12.

[2] – جامع البيان في تفسير القرآن، جرير الطبري، ج08، ص: 96.

[3] – سورة إبراهيم، الآية: 31.

[4] – سورة الإسراء، الآية: 53.

[5] – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت:761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، طبعة 1991م، ج01، ص: 251.

[6] – سورة الأعراف، الآية: 16.

[7] – أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، ص: 72.

[8] – التفسير الكبير، فخر الدنين الرازي، ج01، ص: 51.

وفي حذف المفعول به نجد في قوله تعالى: **(وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ)** [1]، ولكن في الآية: "لم يذكر مع الإراحة والسرح مفعولا لدلالة الكلام على المفعول؛ لأن المعنى: (حين تريحون إبلكم وتسرحون إبلكم...)" [2]، يقول **الرازي**: "...الإراحة رد الإبل بالعشي على مراحها حيث تأوي إليه ليلا ويقال سرح القوم إبلهم سرحا إذا أخرجوها بالغداة إلى المرعى..." [3]، كما أنه يحذف الفعل من باب التحذير كما في قوله تعالى: **(فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا)** [4]، فمعنى الآية يكشف الفعل المحذوف من سياق الكلام، بمعنى: احذروا ناقة الله وسقياها، وكان نتيجة اشتراطهم بالمعجزة التي طلبوها من نبي الله ثمود فكان لهم شرب يوم وكان لها شرب اليوم الموالي.

وبالنسبة لحذف الجملة فهو كثير في الجمل الملازمة الشرطية والظرفية ففي قوله تعالى: **(فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ، وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ)** [5]، ففي وتله بمعنى: "صرعه على وجهه ليذبحه من قفاه ولا يشاهد وجهه عند ذبحه"[6].

يقول **الزمخشري** في ذلك: "...فإن قلت: أين جواب لمّا؟ قلت: هو محذوف تقديره: فلما أسلما وتله للجبين (وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) كان ما كان مما تنطق به الحال ولا يحيط به الوصف من استبشارهما واغتباطهما، وحمدهما لله وشكرهما على ما أنعم عليهما، من دفع البلاء العظيم بعد حلوله، وما اكتسبا في تضاعيفه بتوطين الأنفس عليه من الثواب والأعواض ورضوان الله الذي ليس وراءه مطلوب"[7].

---

[1] – سورة النحل، الآية: 06.

[2] – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد حمد، ص: 258.

[3] – التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ج05، ص: 291.

[4] – سورة الشمس، الآية: 13.

[5] –سورة الصافات، الآية: 103 – 104– 105.

[6] – تفسير القرآن العظيم، أبي الفداء إسماعيل ابن كثير، ص: 1124.

[7] – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج04، ص: 55.

ودلالة هذا الحذف "أن اللفظ غير قادر على وصف تفصيلات ما أصاب إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما السلام من الاستبشار والاغتباط"[1].

كما أنّ ظاهرة الحذف كانت بابا مرفوع المقام في تسخيره لخدمة المذهب ومعتقد العلماء فترى كيف أن **الزمخشري** يقول مع الآية الكريمة (**وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا**)[2]، "...(ففسقوا أي: أمرناهم بالفسق ففعلوا، والأمر مجاز؛ لأنّ حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم: افسقوا وهذا لا يكون فبقي أن يكون مجازا، ووجه المجاز أنه صبّ عليهم النعمة صبا فجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتباع الشهوات، فكأنهم مأمورون بذلك لتسبب إيلاء النعمة فيه وإنما خوّلهم إياها ليشكروا ويعملوا فيها الخير ويتمكنوا من الإحسان والبر، كما خلقهم أصحّاء أقوياء وأقدرهم على الخير والشر، وطلب منهم إثار الطاعة على المعصية فآثروا الفسوق، فلما فسقوا حق عليهم القول وهو كلمة العذاب فدمّرهم...، فإن قلت: هلاّ زعمت أنّ معناه: أمرناهم بالطاعة ففسقوا؟ قلت: لأنّ الحذف ما لا دليل عليه غير جائز، فكيف يحذف ما الدليل قائم على نقيضه؛ وذلك أنّ المأمور به إنما حُذف لأنّ فسقوا يدلّ عليه... فكان صرف الأمر إلى المجاز هو الوجه ونظير (أمر): شاء، في أنّ مفعوله استفاض في الحذف لدلالة ما بعده..." [3].

ويرى "الرّازي "في هذه الآية عكس ما ذهب إليه الزمخشري وهو أن المعنى أمرناهم بالأعمال الصالحة وهي الإيمان والطاعة والقوم خالفوا ذلك وأقدموا على الفسق.

الحمل على الجوار:

---

[1] – السؤال والجواب دراسة نحوية وبلاغية وقرآنية، محمد موسوني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م، ص: 67.

[2] –سورة الإسراء، الآية: 16.

[3]– الكشاف، جار الله الزمخشري، ج02، ص: 500– 501.

يُعد تغييرا للعلامة الإعرابية وهو دليل على طواعية هذه اللغة ومدى قوة تراكيبها واِتساعها واِحتوائها لأشكال التّغيير وإن كان ذلك يُعد تجاوزا لضوابط اللغة في نحوها، غير أن هناك عامل رئيس ساهم في تغيير هذه العلامة وهو الاِنسجام الصّوتي ،الذي يحقق ذلك النّغم في تراكيب الكلِم حتى لا يصبح مستوحشا ،ولعل الشّاهد الذي أُستهلك في كتب القدامى والمحدثين خير دليل على ذلك.

فقولهم (جُحرُ ضبٍ خربٍ) فخفضوا خرب على الجوار رغم أنها صفة لكلمة (جحر) وكان من المفروض أن ترفع وتبعت إعراب المضاف إليه ويقول في ذلك "سيبويه" (ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ » فالوجه الرّفع ،وهو كلام أكثر العرب ،وهو القياس، لأنّ الخرب نعت الجحر والجحر رُفع، ولكن بعض العرب يجرُّه ،وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أُضيف إلى الضّب ، فجروه، لأنه نكرة كالضّب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضّب ، ولأنه صار هو والضّب بمنزلة اِسم واحد ، ألا ترى أنّك تقول " هذا حبُّ رمّانٍ"، فإذا كان لك قلت " هذا حبُّ رماني ، فأضفت الرمان إليك ،وليس لك الرّمان إنما لك الحبُّ.

فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حبّ الرّمان ،تقول" هذا جحر ضبّ، وليس لك الضّبّ.إنما لك جحر ضبّ ،فلم يمنعك ذلك من أن قلت جُحر ضبّ، والجحر والضبّ بمنزلة اسم مفرد فالجحر الخرِبُ على الضّب كما أضيفت الجحر إليك مع إضافة الضّب ، ومع هذا أنهم أتبعوا الجرّ الجرّ كما أتبعوا الكسر الكسر ،نحو قولهم :بهم وبدارهم وما أشبه هذا)[1]

لقد استدل النحويون بكثير من الشواهد سواء من كتاب الله أو أشعار العرب، وأنه من باب التخفيف في اللسان ان يتبع الخفض بصوته فيما والاه كما ذكر ذلك **الفرّاء** " حين قال (من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه) [2]

---

[1] – الكتاب ، سبويه، ج1، ص: 436

[2] – معاني القرآن ، الفرّاء، ج2، ص:74

ومن تلك الشواهد الشعرية نذكر قول الشاعر :[1]

يَا صَاحَ بَلِّغْ ذَوِي الزّوْجَاتِ كُلِّهِم أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا اِنْحَلّتْ عُرَى الذّنْبِ

وكان خفض كلهم اتباعا لذوي والتي وقعت مفعول به فكان من المفروض أن تنصب (كلهم) لأنها توكيد فكان الخفض على الجوار.

وفي قول **زهير بن أبي سلمى** أيضا [2]

لَعِبَ الرِّيَاحَ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدِي سَوَافِي المُورِ وَالقِطْرُ

وكان أن تكون (القطر) مرفوعة على اعتبار العطف على (سوافي) ولكن الشاعر خفضها للجوار مع (المور) وكان ممن أوّلو في هذا "ابن جني" لحذف المضاف لأن الأصل في القول : (هذا جحر ضبّ خرب جحره فيجري (خرب) وصفا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر كما تقول مررت برجل قائم أبوه ، فتجري (قائما) وصفا على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل ،لما ضمن من ذكره ، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتي بمثال له أو شاهد عليه .فلما كان أصله كذلك حُذف الجحر المضاف إلى الهاء ،وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا .فلما ارتفعت اِستتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفا على ضبّ – وإن كان الخراب للجحر لا للضب – على تقدير حذف المضاف) [3]

---

[1] – البيت لأبي غريب النصري ،في خزانة الأدب ، ج5،ص:96

[2] – البيت لزهير في ديوانه ،ص:27

[3] – الخصائص ، ابن جني، ج1،ص:27

كما أنّ النّحاة ذكروا بأنّ الجر على المجاورة لا قياس له لأن «المحمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلّته ولا يقاس عليه ،لأنه ليس كل من حُكي عن العرب يقاس)[1].

وإذا ذهبنا إلى كتاب الله عزّو جل وجدنا قراءة" الحسن البصري" في الفاتحة (الحمد لله) بكسر الدال اتباعا لكسر اللام اللاحقة ،(ذلك أن الدال مضمومة وما بعدها لام الإضافة مكسورة ،فكرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر فأتبعوا الكسر الكسر)[2]،وعلل الفرّاء هذه القراءة بقوله : «من خفض الدال من (الحمد) فإنه قال : هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد ، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة ،أو كسرة بعدها ضمة ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إبل فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم)[3]

والحقيقة أن وجود مثل هذه المرويات لفصاحتها وصدورها من شعراء العرب وكونها شاذة قد أُبعدت عن الدرس النحوي إذ أنها : (لونا من ألوان التبرير والتسويغ لبعض النصوص الخارجة عن القواعد النحوية) [4]، وفي القراءات أيضا قراءة ثانية وهي قراءة **إبراهيم بن أبي عبلة** حيث يذكر "القرطبي" في جامعه قوله : (بضم الدال واللام على اتباع الثاني الأول ، لتتجانس اللفظ ،وطلب التجانس في اللفظ كثير في كلامهم)[5]،فالمعنى حمل على الجوار مع إهمال للإعراب حتى يحافظ على الجانب الصوتي وهو أهم من القاعدة النحوية حيث يذكر

---

[1] – الانصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، ج2 ،ص:503

[2] – إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، ابن خالوية ،ص: 54

[3] – معاني القرآن ، الفراء، ج1، ص:03

[4] – أصول النحو عند ابن مالك ،دمخالد سعد شعبان ،ص:229

[5] – الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، ج1، ص:108

تمام حسان : أنه (يتضح بقرينة معنوية هي قرينة الصلاحية للإسناد من عدمها... واعتبار المناسبة الموسيقية للحركات أهم عنده من المحافظة على إعراب القاعدة)[1]

ومن جملة ما تتسع به اللّغة وتتولّد معانيها تجاوز القواعد ضمانا لسهولة الكلام وأمنا للبس ومن التخفيف أيضا (فلما كان (ابن) لا ينفك أن يكون مضافا إلى (أب)أو (أم)وكثر استعماله ،استجازوا فيه من التخفيف مالم يستجيزوه في غيره ...فحذفوا تنوين الموصوف ، كأنهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال ، وأتبعوا حركة الاسم الأول حركة الاسم الثاني)[2]

ومن الشواهد الشعرية أيضا بالحمل على الجوار قول الشاعر :[3]

كَأَنَّمَا ضُرِبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا قُطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ

(فمحلوج)خُفض على الجوار وهي صفة (لقطناً) كان حقها النصب لأن (قطنا) مفعول به فالخفض على الجوار من قبيل التّوهم كما هو في العطف ،(و أمّا احتجاج بعض اللغويين بأنّها مجرورة على الجوار فهذا القول حجّة مفلس ،ليس في العربية شيئ اسمه الجوار ،وكل ما ورد من ذلك فهو ضرب من التّوهم إذ أنّه لا يقوم على منطق لغوي معروف) [4]

وهو بذلك يثبت مدى اِتصاف النحو بالضوابط والقواعد العقلية من خلال الّتقعيد والِاحتجاج بكثرة الشواهد والبناء عليها؛ ومتى كان هناك تعارض أخضعوا تلك النصوص إلى تأويلات ليحافظوا على سلامة القاعدة وإسقاط مادون ذلك .

الإضمار:

---

[1] – العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ،ص:274

[2] – شرح المفصل ، ابن يعيش، ج1، ص:333

[3] – البيت لايعرف قائله وهو من شواهد ابن ٱلأنباري في الإنصاف لمسائل الخلاف ،م 84،ج2،ص:494

[4] – الاعراب والبناء (دراسة في نظرية النحو)، د/ جميل علوش ، ص:74

يستعمل في اللغة في معان كثيرة، وربما كان مصطلح الإضمار أفضل للدلالة على المحذوف إذا كان أساسيا في المعنى، ولا يكون إضماره إلا لغرض بلاغي ومعنى

مستهدف، وبالتالي فإننا نذكره في التقدير حينما نقول: وتقديره كذا وكذا أو نقول: والأصل في الجملة كذا وكذا.

وبذلك فكل إضمار حذفا وليس العكس بصحيح، كما يمكن أن يكتشف الإضمار من خلال معناه المعنوي في الكلام عكس المحذوف.

والإضمار في الاصطلاح هو : أن"يخفي المتكلم في نفسه معنى ويريد من المخاطب أن يفهمه"[1]، ويكون بذكر كلام آخر لغرض ما، مع قيام قرينة تؤزر ذلك وترفع لُبسا عن المعنى المراد.

والإضمار والحذف والتقدير خلاف الأصل[2]، فيجب أن لا نتجاوز عرف الكلام المطلق الذي يقلل من هذه الظاهرة إذ أن "العرب لا تحذف من الكلام شيئا إلا وتركت عليه دليلا، ودلالة الكلام على المحذوف قد تحصل مع صريحه تارة، ومن سياقه، ومن قرائنه المتصلة به"[3].

ومن خلال الآية يتضح غرض الإضمار بقوله عز وجل: **(يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا)**[4].

---

[1] – الصواعق المرسلة ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل، دار العاصمة، ط01، 1408هـ، ج02، ص: 714.

[2] – البرهان في علوم القرآن، (م،س)، ج03، ص: 104.

[3] – الصواعق المرسلة، ابن القيم الجوزية، (م، س)، ص: 713.

[4] –سورة النساء، الآية: 171.

فالإضـــمار في هذه الآية متعلق بلفظ 'ثلاثة' فما العامل الذي أدى إلى رفع 'ثلاثة' بعد القول؟ وما هو المقدر وكيف يعرب؟

لقد اختلف علماء اللغة والأصوليون في تقدير المضمر، فيذهب **الزّجّاج** و**النّحاس** و**ابن الأنباري**: على تقدير: هو ثالث ثلاثة.

ويقول: **أبو حيان** في ذلك"وأولى هذه التقديرات هو تقدير أبي علي لأجل موافقته لما ظهر في القرآن في قوله تعالى: **(لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ...)**[1] وجعل من القرآن الكريم دليلا قاطعا يرجح به لاحتمالات، ويترجح قول **أبي علي**، وبقوله تعالى: **(...سُـــبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ...)**[2]، والنصـــارى وإن اختلفت فرقهم، فهم مجمعون على التثليث"[3].

وقال **الفرّاء:** التقدير: هم ثلاثة، وهو قول **أبي عبيدة**، وبه ذهب **الطبري**: "ورفعت ثلاثة بمحذوف دل عليه الظاهر وهو 'هم' ومعنى الكلام، ولا تقولوا هم ثلاثة، وإنما جاز ذلك؛ لأن القول حكاية، والعرب تفعل ذلك في الحكاية، وكل ما ورد من مرفوع بعد القول لا رفع معه، ففيه إضمار اسم رافع لذلك الاسم"[4].

النص على عموم السلب أو سلب العموم:

ب. تقديم ليس أصله التأخير:

و هو الذي يكون في تقديم الكلمة بنقلها مما كانت له في الأصـــل إلى حكم آخر فيكون هذا لحكم الأخير أصـــلا، و هذا النوع من التقديم تأخذ الجملة نمطين من التعبير كلاهما

---

[1] – سورة المائدة، الآية: 73

[2] – سورة المائدة، الآية: 171.

[3] – البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (م،س)، ج04، ص: 144.

[4] – جامع البيان، الطبري، م، س، ج06، ص: 37.

أصـلي و صـحيح مثل (نبهت احمدا، و قولنا أحمد نبهته) فالفعل متقدم في الأصـل و هو في مكانه من الجملة الفعلية، و كذلك المبتدأ (أحمد) متقدم لأنه مبتدأ لا مفعول به و هو في مكانه من الجملة الاسمية و بالتالي فالتقديم في الجملتين أصلي.

الإنسـجام: مثل: الصـديق لا يخون صـديقه، ففي هذا المثال يبيّن أن الصـديق لا يخون صديقه، ولم يقل، لا يخون الصديق صديقه، وإنما كان التقديم لأنه محط الإنكار والتعجب.

التّعجيل بذكر المسرّة أو المساءة: كقولك: القرآن حفظت، فقدمت المفعول به (القرآن) على الفعل والفاعل، وذلك لما أحدثه حفظك للقرآن من إدخال المســرّة والفرحة إلى قلبك وقلوب الآخرين.

التّضمين:

التّضـمين مجاله اللغة بنحوها وصـرفها وهو أن تعطي الكلمة معنى كلمة أخرى بحيث تؤدي هذه الأخيرة أبلغ دلالـة من ســـابقتها ،ويكون التضـــمين في الأســـماء والأفعال والحروف،فالأسـماء أن تضـمّن إسـم مكان آخر لإفادة معنى الاسـمين كما في قوله تعالى: **(حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ)**[1]

فكلمة (حقيق) ضُـمّن معناها أن حقيق عليّ أن لا أكذب عليه ،ولا أقول عليه إلاّ الحق ،فإني لو قلت غير ذلك لعجّل لي العذاب ،وحُملت هذه الكلمة (حقيق) معنى الحرص ،أمّا الأفعال فهو تضـــمين فعل معنى فعل آخر، بحيث يكون فيه معنى لفعلين فتؤدي الوظيفة في التركيب ،وإن صـار الفعل متعديا بعد ما كان لازما فهو تضـمين أي أنه أشـرب مكان الفعل المتعدي الذي لا تتضـــح منه العبارة إلاّ بوجود تلك التعدية ،وقد يؤدي الحرف معنى حرف آخر كما قد يؤدي الحرف معنى الاسم ،وهو باب واسع أعطى اتساعا للغة وقد قال في ذلك "ابن جني" : (في اللغة من هذا الفن شـيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ،ولعله لو جمع أكثره لجاء

[1] – سورة الأعراف، الأية:105

كتابا ضـــخما ،وقد عرفت طريق ،فإذا مرّ بك شـــيء منه فتقبّله وأُنُسْ به ،فإنه فصـــل من العربية لطيف)[1]، والتضـــمين حينما خاض فيه النحاة كانوا على علم بعلاقته بنظرية الأصـــل والفرع والتي تُعنى كما ذكر "ابن الأنباري" (بتقدير الفرع بحكم الأصـــل ،أو حمل فرع على أصل بعلة)[2]

والتضـمين هو حمل دلالتين للفعل نفسـه وهذا التعدد في دلالة اللفظ يعطي اتسـاعا للغة يتجلى فيه ثراؤها وتعدد أساليبها وتنوع تراكيبها ويورد" البقلاني " في معاني التضمين قوله بأن : (حصول معنى فيه من غير ذكره له باسم أو صفة هي عبارة عنه ،وذلك على وجهين : تضـــمين توجيه البنية كقولنا "معلوم " يوجب أنه لابد من عالم . وتضـــمين يوجبه معنى العبارة من حيث لا يصـحّ إلاّ به ،كالصـفة "بضـارب" يدل على "مضـروب" والتضـمين كله إيجاز .

والتضـــمين الذي تدل عليه دلالات القياس أيضـــا إيجاز ،وذكر أن "بســـم الله الرحمن الرحيم" من باب التضـــمين ،لأنه يتضـــمّن تعليم الاســـتفتاح في الأمور باســـمه ،على جهة التعظيم لله تبارك وتعالى، والتبرّك باسـمه) [3]ف"البقلاني" يرى في التضـمين أنه كل لفظة أو عبارة دلت على معناها للفظة أو عبارة أخرى فهي تحمل معنى التضـــمين وما كان في حقل المعاني لكلمات متعددة فهو يحمل نفس المعنى وذلك على اختلاف الأســـاليب وتعدد التراكيب ويعرّفه "ابن هشام " بقوله : «قد يشربون لفظا معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه»[4] و"ابن هشـــام " يرى أن تعدد المعاني قد يدل عليها أكثر من لفظ كما أن بعض العلماء يورد التضـمين من باب المجاز ومن ذلك "ابن السـيد البطليوسـي" بقوله : (اِعلم أن الفعل إذا كان

---

[1] – الخصائص ، ابن جني ، ج2، ص:310

[2] – لمع الأدلة ، ابن الأنباري ،تح:سعيد الأفغاني ،دار الفكر ،بيروت ،ط2، 1971،ص:93

[3] – إعجاز القرآن ،،البقلاني،ص:300

[4] – مغني اللبيب ،ابن هشام،ج 2،ص:341

بمعنى فعل آخر ،وكان أحدهما يتعدى بحرف جر والثاني بحرف جر آخر ،فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر ،مجازا و إيذانا بأنّ هذا الفعل في معنى الآخر)[1]

و"الزمخشري" يرى عكس ذلك تماما بأن هذا الاستعمال غدا من أفصح ألسن العرب على حقيقة المعنى لذاته لا لازم للمعنى فيقول : (إيقاع اللفظ موقع غيره ،ومعاملته لتضمنه معناه)[2].

والتضمين كان عند النحاة القدامى يعتبر تجاوزا للمألوف فهو يخرج عن الأصل ويتضمن جزءً من باب الاتساع في اللغة وعدّوه لا يخلوا من باب حمل تعدد المعنى على الوجه الصحيح وفي ذلك يقول إمام النحاة عن شيخه(إن شئت جعلت رجعت عودك على بدئك مفعولا بمنزلة قولك :رجعت المال لي ،أي رددت المال عليّ)[3]

وما ذكر من شواهد القرآن في الأفعال كثير نأخذ منه مثالا حيا في قوله تعالى : **(أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ)** [4] والرفث في لسان العرب وأشهر المعاجم بمعنى (الافضاء) ويتعدى فعله بـــ(إلى) وفي هذا يذكر "ابن جني" «إذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر »[5] وعُدِّيَ بـ(إلى) وإن كان أصله التعدية بـ (الباء) .

وفي قوله تعالى (**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**)[6] فحرف الجر (في) بمعنى (على)

---

[1] – الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ،البطليوسي ،تح:مصطفى السقا وحامدعبد المجيد ،دار الكتب المصرية ،القاهرة ، د ط، 1996م،ج2،ص:262

[2] – الكشاف، الزمخشري، ج2، ص:481

[3] – الكتاب ،سبويه، ج1، ص:395

[4] – سورة البقرة، الآ ية:187

[5]- الخصائص ،ابن جني ،ج2،ص:308

[6] – سورة طه، الآية:71

ف"ابن جني" و"الزجّاجي " لم يُنكرا النيابة بين الحروف شرط سلامة المعنى وضبط سلامة اللغة وفي معنى القول عند "ابن جني" (سرت إلى زيد) وأنت تريد (معه) وزيد في الفرس وتريد (عليه) ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش) [1] .

وكذلك من شواهد القرآن الكريم في قوله عزّ وجل (**رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللّهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ**)[2].

واتفق جل النحويين والمفسرين على أن (اللام) نابت عن (في) في قوله (ليوم) ،حيث يذكر "الطبري" في ذلك (ومعنى قوله (ليوم) :في يوم، وذلك يوم يجمع الله فيه خلقه لفصل القضـــاء بينهم في موقف العرض والحســـاب)[3]، ويذهب إلى ذلك الرازي بأن حذف (الجزاء) جائز في الآية أي (إنك جامع الناس لجزاء يوم) لأن إرادته فيها ظاهرة)[4]

ويذكر "أبو حيان " في هذا الباب (ومعنى "ليوم" لاريب فيه) أي: لجزاء يومٍ ... وقيل (اللام) بمعنى (في) ،أي في يوم ... ومعنى الجمع هنا : أنه يجمعهم في القبور ،وكأن (اللام) تكون بمعنى (إلى) للغاية أي : جامعهم في القبور يوم القيامة) [5] ،وهو يمثل رأيان في الآية الكريمة مرة (اللام) بمعنى (في) وفي نفس صفحة كتابه يورد (اللام) بمعنى (إلى) وهي الغاية في نهاية الخلق.

وفي قوله تعالى : (**وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ**) [6] تحدث **القرافي**(ت 684هـــ) عن دلالة (الباء) ،والقائلون بالتبعيض اشـترطوا أن تكون مع فعل يتعدى بنفسـه ، حتى تكون للتعدية

---

[1] – الخصائص (م س) ، ج2، ص:307–308

[2] – سورة آل عمران، الآية:09

[3] – ينظر جامع البيان ،(م س)، ج2،ص:411

[4] – ينظر مفاتيح الغيب ،(م س)، ج2، ص:195

[5] – ينظر البحر المحيط ،ج1،ص:404– 405

[6] – سورة المائدة ، الآية :06

وزعموا أن من ذلك قوله تعالى : **(وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ)** ،فإن العرب تقول مسحت برأسي ،فلم يبق فرق إلاّ التبعيض) [1]

ويذكر أيضا في ذلك بأنه (وهي أن الأئمة أجمعت على أن الله تعالى لم يوجب علينا إزالة شيئ عن رؤوسنا ولا عن جميع الأعضاء بل أوجب علينا أن ننقل رطوبة أيدينا لرؤوسنا وجميع أعضاء الوضوء) [2]

القصر:

هو أحد الأساليب المستعملة بشكل واسع في اللغة العربية، وهو ضرب من توكيد الكلام وتقريره، وتمكينه في ذهن السامع، ولعل أهم المعاني المستفادة من هذا الأسلوب لا يمكن التعبير عنها كما هي بالمجاوزة، لأنّ فيه تخصيص لا يدرك إلا بهذا النمط من التراكيب وهو من أدق دلالات التراكيب الأخرى كالتوكيد أو الإثبات أو النفي ويذكر القزويني أن النفي والاستثناء يستعملان مع ما "يجهله المخاطب وينكره، كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد: (ما هو إلا زيد) وإذا وجدته يعتقده غير زيد ويصرّ على الإنكار، وعليه قوله تعالى: (...**وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ**...) [3]"[4]. وقد تم مجاوزة هذا الأصل فينزل الأمر المعلوم منزلة المجهول المنكر.

---

[1] – شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، للإمام القرافي ،تح:طه عبد الرؤوف سعد ،دار الفكر ، ط1، 1973،ص: 104

[2] – المصدر نفسه ،ص:105

[3] – سورة آل عمران، الآية: 62.

[4] – الإيضاح، القزويني، ج02، ص: 18.

كما يرى ذلك القزويني: في قوله تعالى: (...**وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ، إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ**) [1]،"فإنه صلى الله عليه وسلم كان لشدة حرصه على هداية الناس يكرر

دعوة الممتنعين عن الإيمان ولا يرجع عنها، فكان في معرض من ظن أنه يملك مع صفة الإنذار إيجاد الشيء فيما يمتنع قبوله إياه"[2]، أما أداة القصر (إنما) فاستعمالها مع ما "يعلمه المخاطب ولا ينكره "كقولك: إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم لمعنى يعلم ذلك ويُقرّ به، تريد أن ترفقه عليه وتنبيه لما يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب"[3]، كما أنه قد تكون هناك مجاوزة عن هذا الأصل حيث: "يُنزّل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره... نحو: **(...إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ)**[4] ادعوا أن كونهم مصلحين ظاهر جلي، ولذلك جاء **(أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ...)**[5]، الرد عليهم مؤكدا بما ترى من جعل الجملة اسمية وتعريف الخبر باللام وتوسيط الفصل والتصدير بحرف التشبيه ثم بأنّ"[6].

الإيجاز:

هو اِختيار المتكلم لألفاظ قليلة تحمل الكثير من المعاني، دون إخلال بالمعنى، وهو طريقة فنية في بلوغ الهدف التواصلي للوصول بالمعنى في أقل كم من الألفاظ ويطلق عليه بعض البلاغيين بأنه البلاغة في حد ذاتها ويقسم البلاغيون الإيجاز إلى قسمين: إيجاز قصر، وإيجاز حذف. فأما إيجاز القصر فهو: "ما ليس بحذف ،كقوله تعالى: (**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ...**)[7]،، فإنه لا حذف فيه مع أن معناه يزيد على لفظة"[8].

---

[1] – سورة فاطر، الآية: 22.

[2] – الإيضاح، القزويني، ج02، ص: 18.

[3] – دلالات التراكيب، محمد موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1987م، ص: 202.

[4] – سورة البقرة، الآية: 11

[5] – سورة البقرة، الآية: 12.

[6] – البلاغة العربية في ثوبها الجديد، بكري أمين، دار العلم للملايين، بيروت، 1990م، ج01، ص: 84.

[7] –سورة البقرة، الآية: 179.

[8] – الإيضاح، القزويني، دار إحياء العلوم، بيروت، 1988م، ج01، ص: 118.

وهذا النوع لا تجاوز فيه، ولعلنا بتعبير هذه الآية الإيجازي ترتب عن معنيين متصلين ببعضهما البعض اتصالا مرتب، فالقصاص وجزاء القاتل القتل، أي أن فيه

مقابلة القتل بالقتل، والحياة هو أن الناس عندما يكونون على بيّنة من أنّ جزاء القاتل القتل فإنهم سيكفون عن قتل بعضهم البعض فالقتل الثاني (القصاص) الذي هو جزاء الشرع: يكفّ عن قتل الناس لبعضهم البعض، فيطول بقاء الناس ويكثر نسلهم ويعمرون الأرض بسعيهم وتعاونهم.

فالآية الموجزة عبرت عن معان كثيرة كما سبق في الشرح وإن دلّ ذلك فإنما يدل على هذا النمط من التعبير المجازي في كتاب العليم الخبير.

وانظر إلى قوله تعالى: **(خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ)**[1]، لعلك من خلال هذه الآية تستخلص من العفو الصّفح والصبر على الأذى والرحمة والتصرف بحكمة ورزانة عند مواقف الشدة، ونستخلص عمل الخير وتقديم يد المساعدة والإرشاد إلى ما فيه خير البلاد والعباد من المعروف كما نستخلص من الإعراض عن الجاهلين بعدم مجادلتهم والدخول في متاهات ومناقشات لا فائدة ولا طائل من الخوض فيها والمعاني كثيرة يطول شرحها غير أنها أو جزت في بضع ألفاظ.

أما إيجاز الحذف: وهو أن يكون بعض الكلام محذوفا لان ما هو مذكور يغني عنه ويوحي به دون أن يكون هناك قصور أو نقص في المعنى، فيقول: عبد الواحد حسن الشيخ: "ما حذف بعض أجزائه لدلالة الكلام على المحذوف، ويكون فيما زاد معناه عن لفظه"[2]، ويرقى المعنى بالحذف وذلك لمجاوزة الأصل "ويكون بحذف شيء من العبارة لا يُخل

[1] – سورة الأعراف، الآية: 199.

[2] – دراسات في البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير، عبد الواحد حسن الشيخ، ص: 112.

بالفهم عند وجود ما يدل على المحذوف من قرينة لفظة أو معنوية"[1]، مع العلم أنه لو عُدّل لإعادة المحذوف لأخل بالمعنى.

فإيجاز الحذف يكون في حذف المسند إليه والمسند والمفعول، وقد يكون الحذف في حرف أو اسم أو بحذف جواب الشرط أو بحذف من عدة جمل.

فحذف الجمل "يأتي على صورة كثيرة كحذف المضاف أو المضاف إليه أو الصفة أو الموصوف أو المعطوف أو المعطوف عليه...إلخ"[2].

فهذه المحذوفات كلها تكوّن بناء الجملة النحوي، وهو ما يجعل بذلك حذفها مجاوزة عن معيار التركيب النحوي فالحذف هو خلاف الأصل كما ينص على ذلك الزركشي، ولعل الآية: **(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ...)** [3] من أشهر أمثلة هذا النوع من الحذف الذي هو حذف المضاف، فالأصل هو اسأل أهل القرية، ولكن كانت هناك مجاوزة وعدول بحذف المضاف (أهل).

أما الإيجاز بحذف جملة ويكون في الكلام ما يدل على معنى الجملة المحذوفة، كما في قوله عز وجل: **(كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ...)** [4] والتقدير كان الناس أمة واحدة فاختلفوا فبعث... وحذفت جملة (فاختلفوا) بمعنى أن دلالة الآية كانت واضحة فبعث النّبيّين مسببه اختلاف الناس، وبهذا يستطيع التجاوز بالحذف أن "تستثير فكر المتلقي حول هذا المحذوف... فيتضاعف إدراكه وإحساسه بالفكرة التي تدل عليها العبارة"[5].

---

[1] – جواهر البلاغة ، السيد أحمد الهاشمي، دار الفكر، بيروت، طبعة 2000م، ص: 195.

[2] – برهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقق: يوسف المرعشلي، جمال الذهبي، إبراهيم الكردي، دار المعرفة، بيروت، 1990م، ج03، ص: 207.

[3] – سورة يوسف، الآية: 82.

[4] – سورة البقرة، الآية: 213.

[5] – في البنية الدلالية، سعد أبو الرضا، منشأة المعارف، الاسكندرية، رقم الإيداع: 87/5100، 1987م، ص: 131.

أما الإيجاز بحذف عدة جمل فيقول **السكاكي** في قوله تعالى: **(فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى...)**[1]، "فضـــربوه فحيي فقلنا كذلك يحي الله الموتى"[2]، وفي قوله تعالى: (...**فَأَرْسِلُونِ، يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ**...)[3]، والتقدير: فأرسلوني إلى يوسف لأسأله عن هذه الرؤيا... والملاحظ أن هناك رد جمل عديدة محذوفة، ولكنّ هذا الحذف لم يخلّ بالمعنى ويقدّر **القزويني** المحذوفات في نفس الآية حيث يقول: "أي فأرسلوني إليه لأستعيره الرؤيا، فأرسلوه فأتاه وقال له يا يوسف"[4].

إن التقدير البلاغي في الشواهد السابقة لهو محاولة لإعادة بناء المحذوفات حتى هناك تتابع للأحداث الزمنية وانتظامها بشكل منطقي، وهذا ما يفسر المجاوزة عن أصل الكلام إنما هي تحليق في فضاء حر لاصطياد الدلالة الغائبة من خلال التركيز على الوحدات الأهم مما يؤكد أن هناك أصلا للكلام يمثل الصياغة اللغوية التي يتعارف عليها الجميع وان هناك صورة فنية هي السر الجمالي الذي ينفتح عليه المعنى من خلال المجاوزة في الأصل.

الإطناب:

هو عكس الإيجاز أي التعبير عن المعنى القليل المســـتهدف بألفاظ تزيد على القدر الموضوع له، فزيادة الألفاظ تكون لغرض معين ولهدف مقصود.

فكما أن الإيجاز محمود فالإطناب ليس بالمذموم، وقد تستدعيه بعض المواقف وتحيط به ملابسات لا يجدي فيها الإيجاز ويكون أنسب لحال المخاطب.

وبالتالي تظهر المجاوزة في بناء الجملة وتركيبها الأصلي في بعض أشكال الإطناب، وذلك عن طريق زيادة يمكن الاستغناء عنها دون أن يخلّ ذلك بتركيب الجملة فقولك: رأيته

---

[1] –سورة البقرة، الآية: 73.

[2] – مفتاح العلوم، السكاكي، ص: 278.

[3] –سورة يوسف، الآية: 45 – 46.

[4] – الإيضاح، القزويني، ص: 278.

بأمّ عيني وذقته بفمي، فالرؤية لا تتحقق إلا بالعيــن والذوق لا يكــون إلا بالفم، غير أن هذه الزيادة تضفي القيمة الدلالية والفنية التي يحقق بها السياق الصورة الجمالية.

أقسام الإطناب:

1. **الإطناب بالتطويل:** وهذا في زيادة الألفاظ على معانيها زيادة غير مفيدة ولا متعينة والمثال التالي يوضح ذلك في قول :"عدي العبادي "في جذيمة الأبرش.

وَقَدَّدْتُ الأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمِينَا

فالمين والكذب بمعنى واحد، ولم يتعيّن الزائد منهما، لان العطف بالواو لا يفيد ترتيبا ولا تعقيبا ولا معيّة فإسقاط أحدهما لا يُغيّر من المعنى شيئا.

2. **الإطناب بالحشـــو:** فهو زيادة الألفاظ على معانيها زيادة غير مفيدة ولكنها متعيّنة فإن ذلك من الحشــو الذي يعتبره البلاغيون مما يفســد المعنى: ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

وَأَعْلَمُ مَا فِي اليَّومِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي

فقوله (الأمس) لم تكن له حاجة لأن المعروف أن الأمس قبل اليوم الحالي وقد أطنب في ذكر ذلك.

على الرغم من أنّ هذه الزيادة توضح شيئا غامضا ولا تزيد معنى أو تؤكده.

ولعل من صـــور الإطناب التي تتحقق فيها المجاوزة وردت بكثرة في التراث الأدبي العربي كأســـلوب التكرار –فكما يرى بعض البلاغيين - بأنّه أحد الفوارق الرئيســـة بين الأسلوب الأدبي والأسلوب العلمي[1].

[1] – الأسلوب، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، 1991م، ص: 60.

فالتكرار لا يتم النظر إلى بلاغته وجماله إلا إذا كانت هناك مجاوزة للأصل، وقد ذكر ذلك الزركشي حين قال: "إنما يحسن سؤال الحكمة عن التكرار إذا خرج عن الأصل أما إذا وافق الأصل فلا"[1]، ويضرب مثلا في قوله تعالى: (**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**)[2] فـ(إيّاك) هنا تكررت مرتين، لكن التكرار لم يخالف الأصل، فيذكر **الزركشي**: "لأنّ هنا عاملين متغايرين، كل منهما يقتضي معمولا، فإذا ذكر معمولا كل منهما بعده جاء الكلام على أصله"[3].

كما يرى **ابن رشيق**: "...فإذا تكرر اللفظ والمعنى جميعا فذلك الخذلان بعينه"[4] فالمعيار المسلط على الاحتكام في جمال التكرار أو قبحه هو مدى تقديمه لجديد المعنى فإن لم يكن هناك جديد في فنيات السياق لم يعد ذلك مقبولا بل يعتبر مرفوضا.

ومن صور المجاوزة التي تكون في الإطناب أسلوب الاعتراض، حيث يقطع الكلام بكلام، معترض لغرض بلاغي، وقد عنى الزمخشري بهذا التحليل البلاغي للأبعاد الدلالية التي يؤديها ويفيدها الاعتراض، ففي قوله تعالى: (**وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**)[5].

يقول **الزمخشري**: "لا تكلف نفسا إلا وسعها جملة معترضة بين المبتدأ والخبر للترغيب في اكتساب ما لا يكتنه وصف الواصف من النعيم الخالد"[6].

أما صور الإطناب لأخرى التي ذكرها البلاغيون كثيرة ومنها: الإيغال والتتميم والتذييل والتكميل، وبالتالي فإن انكشاف تراكيب الجمل الأدبية والنظر في جمالها وبلاغتها

---

[1] – البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج03، ص: 97.

[2] – سورة الفاتحة، الآية: 05.

[3] – البرهان في علوم القرآن، ج03، ص: 97.

[4] – العمدة، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د.ت، ج02، ص: 74.

[5] – سورة الأعراف، الآية: 42.

[6] – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج02، ص: 104.

يكون من خلال هذه الأساليب التي تهتم بها البلاغة العربية والدراسة العميقة والتنقيب عن أماكن وظلال الجديد والجمال والفن فيها.

القول بالقوّة والضّعف:

لاشك أن العرب قد استعملوا في أساليبهم ألفاظا وكلمات ،وكانت لها أهمية في خطاباتهم لما تؤديه من معاني وعدِلوا عن أخرى لعدم اِستصاغتها من طرف الآخر ،ويذكرني في ذلك "ابن يعيش" (اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واِستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ولمّا كان القسم مما يكثر اِستعماله ويتكرر دوره بالغوافي تخفيفه من غير وجهة فمن ذلك حذف فعل القسم نحو: بالله لأقومنّ أي؛ أحلف، وربما حذفوا المقسم به واجتزوا بدلالة الفعل عليه نحو أقسم لأفعلنّ ،والمعنى أقسم بالله ... وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ،وعلم المخاطب بالمراد)[1]ويرى في موضع آخر أن هناك صيغ يؤديها الفعل بنفسه لقوته بينما لا يتجاوز بعض الأفعال إفهام الصيغة إلاّ بوجود ما يستعين به للوصول إلى الافهام حيث يقول: " أن الأفعال المقتضية للمفعول على ضربين فعل يصل إلى مفعوله بنفسه ،نحو ضربت زيدا ،فالفعل هنا أفضى بنفسه بعد الفاعل إلى المفعول به الذي هو (زيد) فنصبه ،لأن في الفعل قوة أفضت إلى مباشرة الاسم ،وفعل ضعف عن تجاوز الفاعل إلى المفعول ،فاحتاج إلى ما يستعين به على تناوله والوصول إليه ، نحو (مررت) و(عجبت).

و(ذهبت) لو قلت :(عجبت زيدا) و(مررت جعفرا) لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن الافضاء إلى هذه الأسماء ، فلما ضعفت ،اقتضى القياس تقويتها لتصل إلى ما تقتضيه من المفاعيل فرفدوها بالحروف ،وجعلوها موصلة لها إليها،فقالوا :(مررت بزيد)و(عجبت من خالد)،وخص كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف

[1]–شرح المفصل، ابن يعيش، ج5،ص:248.

)[1]وبهذا يرى "ابن يعيش" أنه لابد من واسطة لحمل الفعل الضعيف إلى الوصول إلى مفعوله كما أنه يتحقق الانسجام ويسهل النطق لابد أن تكون هناك حروف بعينها تحمل ذلك المعنى للتّعدي بها ،وإلاّ صار ذلك قبحا .

إن لمزيّة الأفعال الكثير من الأغراض سواء تعلق ذلك بتعديه أو لزومه وحتى إلى حذفها وسنذكر شاهدا من كتاب الله نستجلي فيه أهمية ذلك من خلال وقع تلك الأفعال في الفاعل والمفعول به بالذكر أو الحذف.

قال تعالى: **(وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ)**[2]

ونرى في هذه الآية الأفعال المتعدية حذفت مفاعيلها و التقدير (يسقون الإبل) او (الغنم) ولذلك كان الغرض هو التركيز على أهم الأحداث، و الاهتمام بها مع الوقع الذي أحدثته هذه الأفعال دون مفاعيلها ولو ذكرت لكانا هناك خَفْتٌ في فواصل الكلام، وهو جزء من الإعجاز اللغوي في كتاب الله. ومنه يذكر" الزمخشري" : (إنه إنما رحمهما لأنهما كانتا على الذيّاد وهم على السقي ، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيتهم إبل مثلا وكذلك قولهما (لا نسقي حتى يصدر الرعاء) (المقصود فيه السقي لا المسقي) [3] ويذكر **الجرجاني** في هذا الشأن بقوله : (وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله)[4]

ولعل القول بالأصل و الفرع هو ما أذكى حجّة الكوفيين حين يذكر ذلك "ابن الأنباري": (إنّ وأخواتها) تنصب الاسم ولا ترفع الخبر، و إنّما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها

---

[1] – المصدر نفسه ،ج4 ،ص:514.

1– سورة القصص ، الآيتان : 23– 24.

[3] – الكشاف، الزمخشري، ج:4،ص:491

[4] – دلائل الاعجاز ،عبد القاهر الجرجاني ،ص:116

لأنها فرع على الفعل في العمل فلا تعمل عمله ،لأن الفرع أبدى أضعف من الأصل فينبغي ألا تعمل في الخبر) [1].

التوّهم :

مسألة التّوهم أدت إلى اِختلاف بين النحويين و المفسرين و الاِختلاف كان خصوصا ما تعلق بكتاب الله لتجنت ذكر هذه الكلمة بما تحمله من نقص و نفور عند التلفظ بها و أنها لا تصلح أن تقال في كتاب الله فهو منزه بأن يقال في كلامه ذلك و كما يذكر "ابن هشام "الوهم و التّوهم في القرآن بسبب ما علِق في الأذهان من دلالات القبح و النقص [2] و يعقد له "سيبويه" بابا سمّاه الحمل على المعنى فيقول : " (هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل) إذا كان جوابا لأمر أو نهي أو اِستفهام او تمنٍ أو عرضٍ " فأما ما اِنجزم بالأمر فقولك (اِئتيني آتك) - و أما ما اِنجزم بالنهي فقولك : (لا تفعل يكن خيراً لك) .

-و أما ما اِنجزم بالاِستفهام فقولك (ألا تأتيني أحدثك؟) و (أين تكون أزرك؟) .

-و أما ما اِنجزم بالتمني فقولك : (ألا ماء أشربه) و (ليته عندنا يحدّثنا) .

-وأما ما اِنجزم بالعرض فقولك: (ألا تنزل تُصِبْ خيرا) وإنما اِنجزم هذا الجواب كما اِنجزم جواب (إن تأتيني) بـ (إن تأتني) لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء كما (أن تأتيني) غير مستغنية عن (آتك)"[3] و يذكر أنّ التّوهم (نوع من أنواع العطف يبيح للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهما لوجود عامل متوهم)[4] و يضيف بأن من شروط العطف على التوهم صحة دخول

---

[1] – أسرار العربية ،ابن الأنباري ،ص: 150.

[2] – ينظر مغني اللبيب (م س) لابن هشام الأنصاري ،ج2،ص:477.

[3] –الكتاب (م س)، سيبويه ،ج03، ص:93–94.

[4] – معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مطبعة أمزيان ،الجزائر ،د ت ، ص:246

العامل المتوهم)[1] و يشهد في هذا المقام "سيبويه" لقوله تعالى (**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ"**) [2] فيقول (لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني و كأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا)[3]و يذكر في الصدد نفسه فيقول :(وتقول مررت برجل أعور أباوْه, كأنك تكلمت به على حد أعورين وإن لم يتكلم به كما توهموا فى هلكى و مرضى أنّه فعل بهم فجاؤوا به على مثال جرحى وقتلى ،و لا يقال هلك ولا مرض ولا موت)[4].

ويذكر" الزمخشرى "إعراب لأكن في الآية (**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ**)فيقول" و قرئ (و أكن) عطفا على محل (فأصدق) كأنه قيل إن أخرتنى أصدق وأكن"[5] ويرى "إبن الأنبارى "ولأكن بالجزم جزمه بالعطف على موضع (فأصدق) لأن موضعه الجزم على جواب التمني وقوّى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب، فيه فلما لم يظهر جاز أن يجري مجرى المُطرَحِ)[6].

ومن الشواهد الشعرية بيت "لزهير بن أبى سلمى "[7*]:

بَدَالِى أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِنْ كَانَ جَائِيا

والشاهد فى خفض كلمة (سابق)على توهم عطفه على خبر ليس التى في الغالب أن تجر بالباء ويذكر "ابن يعيش" في قوله " و الشاهد فيه أنه خفض (سابق) بالعطف على خبر (

---

[1] – المصدر نفسه ،ص:246

[2] – سورة المنافقون ، الآية : 10

[3] – الكتاب ، سيبويه ،ج 3 ،ص: 100.

[4] – المصدر نفسه ،ج2،ص:42.

[5] –الكشاف،الزمخشري،ج04 ،ص:114.

[6] – البيان في غريب إعراب القرآن ، ابن النباري ،ج2،ص:441.

[7] *– البيت استشهد به سبويه ونسبه لزهير ، ورواه بجر (سابق) ونصبه ،وورد في ديوان زهير ،ص: 107، دار بيروت للطباعة والنّشر،1982م، دط.

ليس) على توهّم الباء ، لأن الباء تدخل في خبر(ليس) كثيرا ، فلما كان خبرها مظنّة الباء ، أُعتقد وجودها فخفض المعطوف عليه وهو قوله (ولا سابقٍ) [1]

ويذكر "ابن هشام " وبعد فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف على المعنى ، لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم ، فكيف يكون هو و الفاء في محل جزم ؟ [2] و يذكر في ذلك "ابو حيان " و الفرق بين العطف على الموضع و العطف على التوهم أن العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثره ، و العامل في العطف على التوهم مفقود و أثره موجود " [3] فالحمل على الموضع و الحمل على المعنى حيث يكون الفعل مجزوما عطفا على موضع الفاء " فأصدق " أي أن " أصدق " منصوب بأن المضمرة بعد الفاء السببية و "أكن" مجزوم على أنه جواب للطلب والمعنى إن أخرتني أكن من الصالحين [4] فجمع بين إرادة معنى السبب والشرط كما ذكر "السامرائي" ومما ورد في التوهم ما سُمع "لرؤبة بن العجاج" بقوله [5]:

أُمَّ الحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شُهِّرَ بِهِ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَة

توهم بوجود (إنّ) العاملة في المبتدأ وألحق الخبر (لعجوز) باللام ويذكر فيه "ابن يعيش" بقوله : (فإنه توهم (إنّ) فأدخل اللام في الخبر حتى كأنّه قال (إنّ أم الجليس) إذ كان ذلك مما يستعمل كثيرا)[6] وحُمل المعنى على وجود إنّ العاملة فألحق الخبر باللام وهو من كثير الاستعمال.

اللَّبس في المعنى :

---

[1] – شرح المفصل ،ابن يعيش ،ج4، ص: 286.

[2] – مغني اللبيب (م س) ،ج2، ص: 424.

[3] – البحر المحيط (م س) ،أبو حيان التوحيدي ،ج2، ص:275.

[4] – ينظر لمسات بيانية (م س)، السامرائي فاضل، ص:140.

[5] – الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه، .تح: وليم بن الورد ،دار الأفاق الجديدة ،بيروت ،ط2 ،1984 ،ص:170.

[6] – شرح المفصل ،ابن يعيش،ج4،ص:287.

نستجلي أمر فهم اللّبس من شاهد حي في كتاب الله عزّ وجل في قوله تعالى: **(إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا)**[1].

إنّ تعدد الأوجه الإِعرابية للكلمة (بعوضة) و(ما) بحسب تأويل النحاة وإِختلافهم في فهم عناصر الوظيفة النحوية فوردت قراءة (بعوضة) منصوبة عند جمهور العلماء ومرفوعة عند "الضحاك" و"قطرب" على لهجة "تميم"[2] فـ(مثلا ما بعوضة) وردت بثلاثة أوجه فعربت (مثلا) مفعول به أول ومفعول به ثان وحال مقدمة و(ما) ثلاثة أوجه أيضا فهي زائدة وصفة ونكرة موصوفة أما كلمة (بعوضة) فلها تسعة أوجه كما ذكر "السّمين الحلبي " البدلية وعطف بيان وأنها منصوبة على إسقاط الخافض على وفق حكمك على (ما) زائدة أو صفة أو نكرة مقصودة)[3]

1 – ذهب كل من "المبرّد" و"الّزجّاج" و"النّحاس" وغيرهم من المفسرين كـ"أبي حيان" على أنّ (بعوضة) بدل من (مثلا) و(ما) زائدة والتّقدير (مثلا بعوضة) و"أبو حيان" أجاز الوجهين في (ما) فهي زائدة للتأكيد وصفة إذ يقول و(ما) : إذا نصبت (بعوضة) زائدة للتأكيد أو صفة لـ (مثلا) ، تزيد النكرة شياعا)[4] وهو ما إِستقر عليه أيضا "السّمين الحلبي" أما "العبكري" فيجعل من (بعوضة) بدل من (ما) والصفة والموصوف (ما بعوضة) بدلا من (مثلا) [5]

2-(بعوضة) عطف بيان (ما) زائدة و(مثلا) مفعول به لـ (يضرب) وهو رأي الكوفيين وينكره البصريون لإِشتراطهم (في عطف البيان أن يكون بالمعرفة على المعرفة ولا يجوز

---

[1] – سورة البقرة ،الآية :26.

[2] – ينظر الكشاف ،الزمخشري ، ج1، ص:115.

[3] – ينظر الدرر المصون (م س) ،ج1، ص: 224– 225

[4] – البحر المحيط (م س) ،ج 1، ص: 266.

[5] – ينظر البيان في إعراب القرآن (م س) العبكري :ج1، ص:43

في النكرات)[1] وحجة الكوفيين ورود ذلك في النص القرآني كما في قوله تعالى:(**أَوْ كَفَّارَةٍ طَعَامِ مَسَكِين)**[2]

3 -(بعوضة) نعت ل(ما) وهو ما ذهب إليه "الفرّاء" و"الزجاج" ،حيث يقول الفرّاء (أن تجعل (ما) اسما أو(بعوضة) صلة فتعربها بتعريب (ما) ،وذلك جائز في (من) و(ما) لأنّهما يكونان معرفة في حال ونكرة في حال)[3] كما يذكر "أبو حيّان" بقوله: ("بعوضة" يمكن أن تكون صفة لـ(ما)، إذا جعلنا (ما)بدلا من (مثلا) ، و(مثلا) مفعول بـ(يضرب) وتكون (ما) إذ ذاك قد وصفت بِاسم الجنس المتنكر لِابهام (ما) ،وهو قول الفرّاء)[4]

التنازع بين الأفعال :

لقد شهد هذا الباب اِختلافا بين النحاة لتعدد المسند للمسند إليه رغم أن الكثير منهم لا يرى في ذلك كل هذا الجدال فقد أجازوا على أن يخبروا بأكثر من اثنين للمبتدأ كما هو شاهد في قوله تعالى :(**وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ)** [5]

---

[1] – الكتاب (م س) ،سيبويه ،ج1،ص:219

[2] – سورة المائدة ،الآية :95

[3] – معاني القرآن ،ج1،ص:21.

[4] – البحر المحيط (م س)، أبو حيّان ، ج01، ص:267.

[5] – سورة البروج ،الآيات :14،15،16

وشَقّ على النحاة أن يكون هناك أكثر من مسند إلى المسند إليه كقولنا (خرج وعاد محمد) ويذكر "ابن عقيل" بأنه (توجه عاملين إلى معمول واحد نحو : (ضربت وأكرمت زيدا ،فكل واحد من (ضربت) و(أكرمت) : يطلب (زيدا) بالمفعولية)[1]

إن باب التنازع اِختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون يرون في العامل الثاني أولى بالمعمول لقربه ولأن في إعمال الأول فصل وبعدٌ عن عامله بأجنبي وهو على غير الأصل أما الكوفيون فرأوا غير ذلك لسبق الفعل بالطلب للمعمول بينما إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر والإضمار قبل الذكر لا يجوز عندهم)[2]

لقد اِختلف النحاة والمفسرون في الآية الكريمة التي وردت شاهدا في كثير من كتب النحو في هذا الباب يقول الله عز وجل :(**قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً**)[3]

فما أجمع عليه جمهور النحاة وأقرّه المفسرون في إعمال الفعل الثاني أما التوجه الثاني فهو مذهب الكوفيين فالمعمول الأقرب في التّرتيب فيكون الفعل الأول هو المعمول فالفعل (آتوني) ينصب مفعولين (الثاني هو قطرا)والفعل (أفرغ) مفعوله هو (قطرا) أيضا وقد أجمع جمهور النحاة والمفسرون على الأخذ بمذهب البصريين وذكر "الطبري" في قوله (أعطوني قطرا أفرغ عليه)[4] وذكر "الزمخشري" (القطر) :النحاس المذاب لأنّه يقطر، و(قِطرا) منصوب بـ(أُفرغ)، وتقديره :(آتوني قطرا أُفرغ عليه قِطراً) فحذف الأول لدلالة الثاني عليه)[5]

---

[1] – شرح ابن عقيل على الألفية (م س) ،ابن عقيل بهاء الدين ،ج2،ص:157– 158

[2] – ينظر الإنصاف، لابن الأنباري،ج01،ص: 83.

[3] – سورة الكهف ،الآية:96

[4] – جامع البيان ،(م س) ، الطبري،ج.18،ص:116

[5] – الكشاف ،(م س) ،ج2،ص:748

ويذكر "السامرّائي" بأنّ (الاِهتمام بالإفراغ) أكبر من الاِيتاء فإن القصد من الاِتاء بالقطر هو إفراغه ،فأعمل الإفراغ في صريح اللفظ لأنه هو المقصود فجعل (القطر) معمولا لـ (الإفراغ) ولو جعله للأول لقال: (آتوني أفرغ عليه قطرا)[1]

كما أنه قد يتعدّد المسند إليه والمسند واحد من طريق العطف كقولنا : "محمد وأحمد وعثمان حاضرون "

الاِشتغال :

إنّ باب الاِشتغال من تقدير فعل محذوف يفسر بفعل مذكور وهو (أن يتقدم اِسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه ،ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاِسم الأول أو في ضميره) [2]

كما يذكر "اِبن الناظم" بقوله :(إذا تقدم اِسم على فعل صالح لأن ينصبه لفظا أو محلا ، وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره صح في ذلك الاِسم أن ينصب بفعل لا يظهر موافق للظاهر)[3]

وقد اِختلف النحاة في هذا الباب ،فهذا "سيبويه" يُضمر الفعل في مثل قولنا (زيدا ضربته) وإنّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسّره كأنك قلت : (ضربت زيدا ضربَتُهُ) إلا أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعل هنا للاِستغناء بتفسيره ،فالاِسم هاهنا مبني على هذا المضمر)[4].

واِحتجّ البصريون لمذهبهم بأنّه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ وإن كان الفعل وقع بعده من جهة المعنى وذلك للأسباب التالية :

---

[1] – معاني النحو ،(م س)، السامرائي فاضل، ،ج2،ص:570

[2] – شرح جمل الزجاجي ،(م س) ، ابن منظور ،ج1،ص:361

[3] – شرح ألفية بن مالك، ابن الناظم ،تح، عبد الحميد السيد ،دار الجيل، بيروت ،ص:237

[4] – الكتاب ،(م س)، ج1، ص:81

1- الفعل اِشتغل عن الاِسم بضميره ، فاستوفى ما يقتضيه من التعدي وتعدى الفعل إلى مفعول واحد لا إلى اِثنين ، وبذلك أُضمر الفعل من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيرا له)[1].

2- ظهور الفعل هو دلالة على المضمر الناصب وأُستغنيَ بالظاهر عنه فلا يجوز إظهاره مرة ثانية لأنه عوض عنه)[2] أما الكوفيون وهو على رأيين "الكسائي" : وهو يرى بأنّ الاِسم المشغول عنه مفعول به للفعل التالي والضمير المتصل بالفعل ملغى)[3]

ويذهب "الفرّاء" وجمهور الكوفيين أنّ الاِسم المشغول عنه منصوب بالفعل المشغول عنه فالفعل في رأيهم عامل في الاسم والضمير في آن واحد)[4].

وقال "سيبويه" أيضا في معرض حديثه عن الفاعل والمفعول به (كأنّهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى وإن كان جميعا يهمّانِهم ويعنيانِهم)[5]فضمير النصب في الفعل (ضربته) مجرد أثر صوتي يشير فقط إلى موقع المفعول به المقدم فعلماء الكوفة يجيزون نصب الفعل الاِسم الظاهر وضميره)[6]

والمفعول به (زيدا) قدِّم للاِهتمام وقد وجب نصبه لأنه ما يزال مفعولا للفعل الظاهر والضمير هو مجرد أثر صوتي فهو مفعول به اِشتغل الفعل بضميره .

فالاِشتغال كغيره من طرائق التوكيد في اللّغة فهو يزيد من قوة المعنى وتوكيده بظاهر المفعول نفسه وبضميره (فالاِشتغال قوة تكرار الجملة)[7].

---

[1] – ينظر شرح المفصل، (م س) ، ابن يعيش ،ج2،ص:30

[2] – الانصاف ،المسألة 12،ج1، ص:30

[3] – ينظر الشرح على الكافية في النحو ، (م س)، الاِستراباذي رضي الدين، ج1، ص: 398

[4] – ينظر معاني القرآن ،(م س) ، الفراء ، ج2، ص:95

[5] – الكتاب ،سيبويه ، ج1، ص: 34

[6] – ينظر الانصاف ،الأنباري ،ج1،ص:85

[7] – التحرير والتنوير ،(م س)، الطاهر بن عاشور ، ج27، ص:423

.

الفصل الرابع
التّأويل النّحوي
وأهميته في تخريج المعنى وعلاقته بضبط القاعدة

-أهمية السّياق في إدراك المعنى.
-السّياق اللّغوي والأسلوب.
-تنوع السّياقات بتعاقب الظواهر الأُسلوبية.
-التّأويل وشروطه.
-التّأويل في المفهوم الغربي.
-علاقة التّأويل بالدّلالة.
-التّأويل النّحوي بين المطابقة للحال وظاهر النّص.
-توجيه المعنى النّحوي.
-التّلازم بين العامل النّحوي وظاهرة الإعراب.
-البواعث اللّغوية للتّأويل النّحوي.
-قاعدة مجيء معمول الخبر بعد العامل.
-علاقة التّأويل النّحوي بالأسلوب وتجاوز ضبط القاعدة النّحوية.

توطئة:

إنّ اِستقامة الكلام شكلا ومضمونا لا تكون إلاّ بإتباع تلك الضّوابط والقواعد التي يعتمد عليها النص ولا يمكن لصـــاحبه أن يتحرّر من هذه المعايير إلاّ بما يتيح له ذلك في اِتّســـاع اللّغة ،وتوليد معانيها دون إخلال بنظامها أو تعدٍّ على حرمتها، غير أنّ تجاوز الإبلاغ بكلام غير مألوف خروجا من ضـيق المعنى في أبسـط مسـتلزماته إلى فسـيح تأويلاته تعلق ذلك بالنثر أو الشـعر، فقد تتجاوز النّصـوص عللا وقياسـات كانت ضـوابط في نصـوص أخرى غير أنّها كسرت قيدا كان متداولا لا لأجل الخلل في النص ،بل لتجاوزٍ محمودٍ حُقَّ لصاحبه أن يبرره بسُموِّ نصه لاِحتوائه أساليب تأثيرية تجاوزت وظيفة التوصيل والإبلاغ إلى وظيفة الجمالية في النص،و هذه الوظيفة يبرر ها التّأويل الذي يحمل المعاني المتعدّدة والدّلالات المختلفة فيرسـي المعنى المراد ويوجهه في الرّواق الذي أراد وبالمسـلك المنشـود ،وفي هذا الشـأن يذكر الدكتور "جلال شـمس الدين" (أنّ الكلام العربي لابد أن يأتي على هيئة نموذج معروف وطبقا لقواعد محددة لا شـذوذ فيها ولا تناقض وبالاِختصـار طبقا لتصـور نظري معين ، ولكن قد يأتي الكلام على غير هذا النموذج المعروف لديهم ، أو على خلاف القواعد والنظريات التي اِرتضوها للكلام لسبب أو لآخر)[1].

فالسّياق بحر النّص والعنصر الهام والفعّال في إدراك المعنى، فالنّصوص تتنوّع تنوّعا هائلا في نظام اللّغة الطّبيعية، كما أنّ السّياق يحدِّد التأّويل الحقيقي المنتج لدلالة النصـوص، وبالتالي يحدد رواق التأويل ويقف على الدلالة المقاربة للنص بجملة من القرائن المختلفة التي ترشدنا إلى المعنى الحقيقي وتوجهنا صوبه.

وتتعدّد بذلك تأويلات النّص بكشـــف ســـياقاته المختلفة وعن أي خلل يصـــيب تحليل مستويات السياق حتما سيؤدي ذلك إلى اِنحراف الفهم الحقيقي، ويقول في هذا الصدد **نصر**

[1] – ينظر التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره البصريين ، د/ جلال شمس الدين ،ص:142

حامد أبو زيد: "يرتد هذا التجاهل في جانب منه على عدم الوعي بقوانين شكل النّصوص اللّغوية"[1].

كما يجب أن لا يغيب عن أذهاننا أنّ اللفظة في المعجم لا تحدد لها دلالة ولا يكون لها مفهوم، بحكم أنها منعزلة عن السّياق، وهي تختلف من سياق لآخر، كما أن السّياق يحكم على معنى اللفظة ودرجة وقعها في النّص، ولذلك مثلا في كثير من النصوص المترجمة تراعي فهم السياق على إستعمال اللفظة وإلاّ أُسيء فهم النّصوص.

ولعلي أدرج آية ألاحظ فيها إختلاف كل مفسر بِاستخدام آليات معينة حتَّمها السياق والمقام الذي قيلت فيه، وتأويل ذلك تبعا لعقيدته وما يخدم مذهبه، فا**لزمخشري** ينظر إلى آليات القرآن الكريم "نظرة عامة فيجعل الآية المناصرة ظواهرها للمذهب الإعتزالي محكمة وتلك التي تخالفه متشابهة ثم يردّ المتشابه إلى المحكم ليخضع تفسيرها لرأي الإعتزال؛ وهذا النّحو في التفسير هو ما يعرف بالتأويل"[2]، قال تعالى: (...**أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**) [3]، ظاهر الآية يخالف مذهب المعتزلة: "أن عدل الله شاء ألا يمنح لطفه وتوفيقه إلا للمؤمن، أما من ظل مصرّا على الكفر فالله يخذله"[4]، ويقول "الزمخشري " :(أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ) أن يمنحهم من ألطافه ما يُطهّر به قلوبهم؛ لأنهم ليسوا من أهلها، لعلمه أنها لا تنفع ولا تنجع"[5].

أما "فخر الدين الرازي" فيكشف تقلبات شرح الآية: (أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ) فيقول: "...فذكروا فيه وجوها (أحدها) لم يُرد الله أن يمد قلوبهم بالألطاف لأنه تعالى

---

[1] – النص بين السلطة والحقيقة، نصر حامد أبوزيد، ص: 91.

[2] – منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، مصطفى الصاوي الجويني، ص: 107.

[3] – سورة المائدة، الآية: 41.

[4] – منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، مصطفى الصاوي الجويني، ص: 108.

[5] – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج01، ص: 634.

علم أنّه لا فائدة في تلك الألطاف لأنها لا تنجع في قلوبهم و(ثانيها)لم يرد الله أن يطهّر قلوبهم عن الحرج والغم والوحشة الدالة على كفرهم (وثالثها) أن هذا اِستعارة عن سقوط وَقْعُهُ عند الله تعالى، وأنه غير ملتفت إليه بسبب قُبح أفعاله وسوء أعماله"[1].

كان هذا كله فيما يخص أهمية السياق ودوره في كشف وتبيين المعنى وضرورته التي لا مناص منها للجانب اللغوي وكذا من عليه التفسير إذا تعلق بكلام رب العالمين.

ويرى في ذلك "الهادي الجطلاوي" : أن"مراعاة السياق منهج مطلوب في قراءة النص وإن تفاوت المفسرين، واختلافهم في مدى الشعور به وتوظيفه ومواضع استغلاله، قد شكل عنصرا من عناصر الفرقة بينهم، وتعدد تأويلاتهم أضف إلى ذلك أن اعتماد سياق النص، وإن دل من القارئ على التزام بمقاصد النص، يُقرأ في سياقات اجتماعية وحضارية وتاريخية وذاتية مختلفة يكون فيها للفظ والتراكيب العربيين شأن مختلف..."[2].

فسياق الخطاب نفسه يتغاير في مواضع مختلفة، ويخضع لإملاءات تراكيب الجمل ودرجة الدقة والإحكام فيما بينها "إذ تعددت المستويات اللغوية طبقا لتعدد مستويات السياق الداخلي في النص الكلي من جهة، وطبقا لتعدد المستويات الجزئية لسياق كل نص جزئي من جهة أخرى، وهذا التعدد الأخير ينقلنا على السياق اللغوي، أو ينقلنا بالأحرى إلى تعدد مستويات السياق اللغوي"[3]، ومن هنا أردت أن أُجمع بين العلاقة بين التأويل والسياق من جهة وهل التأويل موضوع مستقل بذاته أم هو فرع من التفسير؟ وهل التأويل كعلم يخضع لمنهج معين يتأتى لكل من أراد أم هو مقصور على فئة دون الأخرى؟ أم أنه علم إلهي خصّ به الله أنبياء دون آخرين وهل لابن عباس رضي الله عنه حصة منه وأي تأويل خصه الله به لدعاء النبي صلى الله عليه وسلم له: (اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل)؟

---

1 – التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ج03، ص: 406.

2 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 280.

3 – النص بين السلطة والحقيقة، نصر حامد أبوزيد، ص: 108.

كل هذه التساؤلات والتخمينات لابد لها من جملة من القناعات وإن كان بِاستطاعتي أن أحيط بجزء منها.

أهمية السياق في إدراك المعنى:

أ. **تعريف السياق لغة:** نجد في القاموس: «كل محيط بشيء Frame cadre»[1].

ورد في لسان العرب تحت مادة (سوّق): «مأخوذ من السوق، نقول: ساق الإبل، وغيرها يسوقها سوقا و سياقا، فهو سائق و سواق، و المساوقة المتابعة، وساق إليها المهر و الصداق سياقا...، و السياق: المهر، و السيقة ما اختلس من الشيء»[2].

و يقول **الأزهري** (ت: 370هـ): «السيقة ما استاقه العدو من الدواب»[3].

وقد ورد الجذر اللُّغوي (س.و.ق) في القرآن الكريم ولم يرد بغير ذلك في مثل قوله تعالى: (...**حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ...**) [4].

وفي قوله تعالى: (**وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا**...) [5].

ولم يرد اللفظ بمصدره (سياق) في القرآن الكريم، كما كان لعلماء اللغة والأصوليين السبق في تقسيم السياق إلى: السباق واللحاق.

---

[1] – قاموس المصطلحات اللغوية و الأدبية، إميل يعقوب، بسام مي شيخاني، ص: 63.

[2] – لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت– لبنان، الطبعة الثالثة، سنة: 1994م، ج: 02، 242–243.

[3] – تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: لفيف من العلماء، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، القاهرة، الطبعة الاولى، سنة: 1964م، ص: 63.

[4] –سورة الأعراف، الآية: 57.

[5] – سورة الأنفال، الآية: 06.

فالسـباق كما ورد عند ابن فارس: "هو من السـبق، وهو التقدم، ويطلق على التقدم في السـير، ويعني به موضـع الشـيء ما قبل النظر...وأما اللحاق فيطلق على ما بعد الكلام المتنازع عليه"[1].

ب. تعريف السياق اِصطلاحا:

السـياق اِصـطلاحا: «ينبغي أن يشـمل لا الكلمات و الجمل الحقيقية السـابقة اللاحقة فحسب بل و القطعة كلها و الكتاب كله كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه- كل ما- يتصل بالكلمة من ظروف، و ملابسـات و العناصـر غير اللغوية، المتعلقة بالمقام الذي تنطق به، الكلمة لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن»[2]، و آخر يرى أن السياق هو : «تلك العلاقة المشجرة بين جمل النص و عباراته و تجارب الأصداء التي يصدرها كل قسم منها في طرف فيلقاه طرف آخر ليتضـح و يتكامل»[3]، و هناك من يرى أن الدلالة السـياقية : «هي الدلالة التي يُعيِّنها السياق اللغوي، و هو البيئة اللغوية التي تحيط بالكلمة أو العبارة أو الجملة و تستمد أيضـا من السياق الاجتماعي، و سياق الموقف، و هو المقام الذي يقال فيه الكلام بجميع عناصـره من متكلم ومسـتمع، و غير ذلك من الظروف المحيطة و المناسـبة كالتي قيل فيها الكلام»[4].

---

[1] – معجم مقاييس اللغة ابن فارس، ص: 503 – 950.

[2] – دور الكلمة في اللغة، استيفن اولمان، ترجمة و تقديم و تعليق: كمال بشر، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، ص: 68.

[3] – أهمية السياق الثقافي تحديد الدلالة، عبد القادر سلامي، مجلة: دراسات أدبية و إنسانية، العدد: 04، سنة: 2005م، ص: 51.

[4] – علم الدلالة –دراسة نظرية و تطبيقية–، عوض فريد حيدر، ص: 16.

كما أنّ **ابن الأنباري** (ت:328هـ) جاء بكلام نظري وتطبيقي يرى فيه أن الأوائل كانوا يراعون السياق ويرصدون دلالة اللفظ من موقعه في لب الكلام.

فقال : "إنّ كلام العرب يصحح بعضه بعضا، ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين؛ لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد، فمن ذلك قول الشاعر[1]:

كُلُ شَيْءٍ -مَا خَلَى المَوْتِ- جَلَلٌ وَالْفَتَى يَسْعَى وَيُلْهِيهِ الأَمَلُ

فدل ما تقدم قبل (جلل) وتأخر بعده على أن معناه، كل شيء ما خلا الموت يسير ولا يتوهم ذو عقل وتمييز أن (الجلل) ههنا معناه عظيم"[2].

ويرى **ابن الأنباري**: أن كلمة (جلل) أكثر من معنى، ومعناه في هذا البيت 'يسير' لا 'عظيم' والسياق هو الذي يحدد المعنى.

أنواع السّياق:

السّياق أنواع وتقسيمات كثيرة ذكرها الباحثون ونكتفي بما يتعلق ببحثنا على الخصوص:

---

[1] – البيت للبيد بن ربيعة عن مالك العامري، أحد شعراء المعلقات، كان شاعرا فارسا وجوادا، وقد أدرك لبيد الإسلام ويقال إن وفاته كانت في أول خلافة معاوية، وأنه مات وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة، ينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص:18.

[2] – الأضداد، ابن الانباري محمد بن القاسم، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 1987م، ص: 02.

أ. **السّـياق اللّغوي**: وهو سـياق داخلي من النص ذاته، أي مجموعة الأصـوات التي تفضـي إلى مدلول معين، فالمعنى لا يظهر إلا من خلال وضـع هذه الألفاظ في سـياقات مختلفة.

أو كما يذكر رجب عبد الجواد إبراهيم: "معنى الكلمة لا ينكشف إلا من خلال وضعها في سياقات مختلفة، واستعمالها في اللغة، أو دورها الذي تؤديه في اللغة

ومعنى ذلك أن الكلمة تعطي دلالات متعددة بتعدد السـياقات التي تدخل فيها، أو تبعا لتوزعها اللغوي، أو هو كل ما يحيط بالكلمة من ظروف، وملابسات وعناصر لغوية"[1].

وحتى يتبين لنا ذلك نأخذ مثالا حيا ورد في آيات متعددة من قوله عز وجل وتعدد بذلك مدلول الكلمة بحسب السياق الموجود، فكلمة (ضرب) أخذت مدلولها من السياق ففي قوله عز وجل: **(فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا)** [2]، فتعني منامهم وفي قوله تعالى: **(وَإِذَا ضَـرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُـرُوا مِنَ الصَّـلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا)** [3]، وتعني هنا السـفر، وتعني في قوله عز وجل: **(وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى)** [4]، ومن خلال هذه الأمثلة القرآنية الحية يتبين لنا تعدد معنى لفظ (ضرب) من خلال السياق الذي ذُكر فيه، وهو ما يسمى بالسياق اللغوي.

ب. **السّـياق العاطفي الإنفعالي**: ويتمثل مدلوله الحقيقي في تحديد "دلالة الصـيغة أو التركيب من معيار قوة أو ضـعف الانفعال، فبالرغم من اشـتراك وحدتين لغويتين في أصـل

---

[1] – دراسات في الدلالة والمعجم، رجب عبد الجواد إبراهيم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م، ص: 20.

[2] – سورة الكهف، الآية: 11.

[3] –سورة النساء، الآية: 101.

[4] – سورة طه، الآية: 77.

المعنى إلا أنّ دلالتها تختلف، مثل ذلك الفرق بين دلالة الكلمتين: (اغتال) و(قتل) بالإضافة إلى القيم الاجتماعية التي تحددها الكلمات فهناك إشارة إلى درجة العاطفة والانفعال الذي يصاحب الفعل..." [1]، فرصد درجة الانفعال تتوقف على قيمة تأكيد لفعل وتكشف مدى تأثر السامع لاستعمال الكلمة في الموضع الذي تحقق به الغرض.

ونلاحظ في قوله تعالى: **(وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)** [2]، قرئ (حمّالة الحطب) بالرفع والنصب وبالنصب أعلى لأنه "على الذم لها؛ لأنها كانت قد اِشتهرت بالنّميمة، فجرت صفتها على الذم لها لا للتخصيص، وفي الرفع أيضا ذم، لكن هو في النصب أبين، لأنك إذا نصبت لم تقصد إلى أن تزيدها تعريفا وتبيينا، إذ لم تُجر الإعراب على مثل إعرابها إنما قصدت على ذمها لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصصتها بها"[3].

ج. **سياق الموقف أو المقام:** ويعرف بأنه "الموقف الخارجي الذي جرى فيه التفاهم بين شخصين أو أكثر، ويشمل ذلك زمن المحادثة ومكانها، والعلاقة بين المتحادثين والقيم المشتركة بينهم، والكلام السابق للمحادثة"[4]، وهو يعني "الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة فتتغير دلالتها تبعا لتغير الموقف أو المقام، وقد أطلق اللغويون على هذه الدلالة مصطلح 'الدلالة المقامية'"[5].

فسياق الموقف الذي يؤول نحويا نجده في مثال قرآني في قوله تعالى: (...**قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ**...)[6]، نجد أن كلمة (سلامٌ) الثانية مرفوعة لانّ "رفع السلام الثاني للدلالة على

---

1 – علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، ص: 90.

2 – سورة المسد، الآية: 04.

3 – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 107.

4 – الفروق في اللغة، أبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، ط03، د.ت، ص: 66.

5 – علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، ص: 90.

6 –سورة هود، الآية: 69.

أنّ إبراهيم عليه السلام حيّاهم بتحية أحسن من تحيّتهم لأنّ الرفع دل على ثبات السلام نلهم دون تجدّده وحدوثه والمعنى نحمد الله حمدا"[1]. وهنا دلال على الدوام والثبوت عليه.

د. **السياق الثقافي**: وهو السياق "الذي يكشف عن المعنى الاجتماعي، وذلك المعنى الذي توحي به الكلمة أو الجملة أو المرتبط بحضارة معينة، أو مجتمع معين ويدعى أيضا المعنى الثقافي"[2].

كان هذا عرض لأنواع السياق وأهميته ودوره في الكشف عن المعاني ودلالات الأشياء فهو "يمثل حجر الأساس في علم الدلالة فهو ذو أهمية كبيرة في تحديدها حتى إن من اللغويين من يقول بانّ الكلمات لا معنى لها على الإطلاق خارج مكانها في النظم"[3]، فالسياق هو الذي يحدد معنى الكلمة كما ورد ذلك سابقا كما أن السياق يلعب دورا هاما في التفسير والتأويل ولذلك "ألحق المراجع على المفسر أن يراعي السياق التي تنزّلت فيه الآية، والغرض الذي سيق له الكلام وقال الزركشي: "ليكن محطّ المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له وإن خالف أصل الوضع اللغوي"[4].

ونحن جميعا نرى إيجاد التخريجات للمعاني المتعددة تربط المعنى الحقيقي بسياق النص من جهة إضافة إلى تمتع المفسر بالإحاطة الكاملة للغة من جهة ومعرفة ما تعلق بالقراءات وأسباب النزول والسُّنّة المطهرة.

---

[1] – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 92–93 .

[2] – معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، ص: 261.

[3] – أبحاث في اللغة والعروض، أحمد سليمان ياقوت، ص: 45.

[4] – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 215.

يقول **نصر حامد أبو زيد** في ذلك: "معرفة أسباب النزول ليست مجرد ولع برصد الحقائق التاريخية التي أحاطت بتشكل النص، بل تستهدف هذه المعرفة فهم النص واستخراج دلالاته؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب كما يقولون..." [1].

والسياق بصورة عامة يحدد معنى اللفظ سواء كان سياقا نصيا يتعلق بالنصوص على اِختلافها أو تعلق بسياق النص القرآني وعليّ أن أورد شاهدا ينوب عن ذلك وهوما

تعلق بأهمية سبب النزول في إدراك المعنى بالنسبة للآية التالية في قوله تعالى: **(وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)** [2]، فالآية "قد يفهم منها جواز التوجه في الصلاة على غير القبلة، وهذا الفهم الخاطئ؛ لأن استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة وبمعرفة سبب النزول يتضح فهم الآية، فقد نزلت هذه الآية الكريمة فيمن كان في سفر وأضاع القبلة فلم يعرف جهتها فإنه يجتهد ويتحرى ثم يصلي فإلى أي جهة صلى تصح صلاته، ولا تجب عليه إعادة الصلاة، فيما إذا تبيّن له بعد الانتهاء خطأ توجهه، فالآية إذن ليست عامة، وإنما هي خاصة فيمن جهل القبلة فلم يعرف جهتها"[3].

إن البنية النحوية لا تعمل وحدها على كشف المعنى بل يرتبط ذلك بعناصر لها من الشراكة ما يتوصل به إلى تقريب معنى النص وتأويله ومن هذه العناصر الدلالة المعجمية والسياقية وكذا الدلالة الصرفية والصوتية ذلك أن "الشرط المنهجي الذي تشترطه الممارسة التأويلية، هو الاحتكام إلى أسانيد ومستويات متعددة"

---

[1] – مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبوزيد، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1998م، ص: 102.

[2] – سورة البقرة، الآية: 115.

[3] – التبيان في علوم القرآن، محمد علي الصابوني، ص: 17.

فالنص مبني على التعدد، ينضـــاف إلى ذلك طبيعة تكوينه اللســـاني المعقّد، هذا كله يجعل النص محيلا على مســتويات متعددة وذلك: "...لاشــتراك العلوم اللغوية واشــتباكها وتراميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها"[1].

السياق اللّغوي والأسلوب:

إنّ السّــياق اللّغوي لابد من مراعاته في تحديد ظواهر الأســلوب وهذا حتى يســتطيع القارئ أن يســتوعب مغزى النص أي أن المتلقي لابد أن يســتشــعر النص ويربطه بحيثياته وملابســاته من زمن ومكان إلى غير ذلك حتى لا يصــطدم ببعض العناصــر اللغوية التي لم يعد لها مكان في زماننا إذ يذكر في هذا المقام حســـن طبل: "فقد يدهش القارئ لبعض العناصر اللغوية (غير الأسلوبية) التي اختفت بعامل التطور من نظام اللغة

التي يستخدمها، وعلى العكس من ذلك قد لا تُثيره بعض العناصر الأسلوبية التي فقدت طاقتها التأثيرية بالتداول واســتوعبها نظام اللغة فأصــبح وقعها على حســن هذا القارئ أمرا مألوفا"[2].

ويعد السياق اللغوي في نظر **ريفاتير** معيارا لابد من مراعاته، إلى جانب معيار التلقي في تحديد ظواهر الأسلوب.

كما أن علاقة الظاهرة الأسلوبية بالسياق اللغوي في بنية النص يقول **حسن طبل**: "إن إثارة الظاهرة الأســـلوبية للقارئ أو الســـامع إنما تنبثق عن المفاجأة"[3]، التي يحميها من انحراف تلك الظاهرة عن ســياقها اللغوي في بنية النص، فالســياق الأســلوبي –كما يحدده **ريفاتير**- هو "نموذج لغوي ينكســر بعنصــر غير متوقع، والتضــاد الناجم في هذا الاختلاف

---

[1] – إستراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، ص: 77. ينظر: الخصائص، ابن جني، ج01، ص: 243.

[2] – أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ/1998م، ص: 48.

[3] – المفاجأة الأسلوبية عند جاكبسون هي "تولد اللامنتظر من خلال المنتظر"، ينظر: الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي، ص: 193.

هو المثير الأسـلوبي، وقيمة التضـاد والأسـلوبية تكمن في نظام العلاقات الذي يقيمه بين العنصرين، فلن يكون تأثير ما لم يتداع في توالٍ لغوي[1]"[2].

وبهذا يؤكد **ريفاتير** أن السياق هو "القاعدة الداخلية" التي ينحرف عنها الأسلوب.

فالظاهرة الأسـلوبية هي التي تخرج النص عن النمطية السـائدة في السـياق إلى فكرة معينة تُضـنى قرائح المتلقين وتوقظ هممهم وملكات تفكيرهم من أجل أن يهتدوا إلى قصـدية النص والناص، وكثيرا ما يعجز القارئ عن فهم النص فتمتلكه الحيرة بل ربما يذهب فيه المذهب السلبي والأسلوب على اعتبار أنه فك رموزها إلى أن يقدم نصـا قد يتجلى بصـورة واضحة، وقد يحمل في طياته كلمات يُحسن فك رمـوزها إلى صاحبـها

فالانحراف والعدول عن النمط المألوف يشـعرك بقيمة النص وجماليته، ولعلنا نجد في قول الشاعر:

إِلَهِي عَبْدُكَ العَاصِي أَتَاكَا مُقِراً بِالذُّنُوبِ وَقَدْ عَصَاكَا

وهذا الانحراف في نسق الكلام يقتضيه المقام، إذ المقام هو مقام التكلم حسب الصورة المثالية لنظام اللغة أن يقول الشاعر: إلهي أنا أتيك وهذا التبدّل هو الذي أعطى ذوقا موسيقيا خاص لهذا البيت اكسبه بلاغة.

وإنّ السـياق لهو الفيصـل والفاعل الحقيقي على تجاوز الكلمة لبعدها المعجمي تاركا بذلـك فسـحة وتـوسعا لـدلالات جـديدة من شـأنها أن تفي بغرض القصدية المطلوبة في نص ما.

وأنّه إذا لم يكن "للكلمة في ذاتها طاقة تتعدد بها دلالتها، أو تختلف، وهي انفرادها فإنها حين تجتمع إلى كلام آخر، وتنتظم معه تنطلق منها طاقات، تنكشـف منها، أو تختفي جوانب

---

[1] – ينظر: علم الأسلوب، صلاح فضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1985م، ص: 193.

[2] – أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، ص: 48.

لم تكن في المستطاع أن تنكشف أو تختفي وهي مفردة، الأمر الذي لا يسمح لها إلا بان تكون على حال واحدة أبدا"[1]. وكما أنه لا يخفى على دارس للظواهر اللغوية المختلفة والمتعددة ومدى تباينها من نص لآخر حيث يمنحها السياق أبعادا استثنائية توكل إلى المجاوزة وذلك من أجل خدمة دلالات خاصة تكسر بها روتين دلالة المواضعة وترتقى بها إلى إعمال العقل وترتيب الأفكار وإلا أصبحت النصوص كلها مراوح للكسالى على حد قول العقّاد. وهذه الإجراءات الأسلوبية تستهدف بصفة مباشرة "تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة... إن معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى، وإن معاني هذه الوحدات، لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها...ومعنى الكلمة-على هذا- يتعدل تبعا لتعدد السياقات التي تقع فيها، ... تبعا لتوزيعها اللغوي"[2].

ولاشك أنّ العفوية والصِّدق يكسبان الحدث اللّغوي أرقى جمالياته ويبتعد بذلك عن التّكلّف والتّصنّع فتأتي الكلمات في سهولة ويسر لتتآلف فيما بينها لتُضفي جانبها المتعلق بالمعنى محددة زاويتها المتعلقة بالاختيار النحوي الذي يبين المعنى النحوي والظل الدلالي في ذلك ونرى في هذا المقام ما ناقشه عبد القاهر الجرجاني في سر بلاغة الآية الكريمة في منزل قوله: (**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ**...)[3]، هذا التركيب جاء على صيغة النداء والنداء كما نعلم في المعاني النحوية هو طلب الإقبال بحرف ناب عن الفعل (أدعو)، والنداء هو توجيه الخطاب لكائن عاقل، واختيار النداء كما هو معلوم له معنى نفسي في هذه الآية، وبالتالي إعطاء صفة العاقل والكائن للأرض طبعا وهو مجاوزة لها مبرراتها فكل الخلائق ناطقة أم صامتة أمام الله سواء، فهو خالقها ومسيرها ويوجه لها الخطاب فتسمع وتطيع وتنفذ، فاختيار الفعل (بلع) وبصيغة الأمر دون فعل آخر (كشرب) مثلا فهذا الاختيار في

[1] – الإعجاز في دراسات السابقين، عبد الكريم الخطيب، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1975م، ص: 262.

[2] – علم الدلالة، أحمد مختار عمر، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982م، ص: 68.

[3] – سورة هود، الآية: 44.

فعل الأمر له دلالته الخاصة، فالحالة الراهنة هي انتهاء الطوفان من تنفيذ مهمته وهي هلاك الكافرين والعصـــاة ثم عودة الحياة فوق الأرض إلى وضـــعها الطبيعي بأســـرع وقت ممكن فكان تحقيق الغرض بالفعل (بلع) الذي يفي بالغرض لان مادة البلع تدل في اللغة على ســعة الحلق وسرعة الالتهام عكس فعل (شرب) والدال على السلوك الطبيعي الهادئ، والهدف من هذا أن تكون الحياة على الأرض في أســـرع وقت ممكن فأدى مدلوله في ســـياق لغوي وبأسلوب راق.

دور المتلقي في تحديد الأسلوب:

يقول" ريفاتير": "إن إجراءنا يقوم على بديهية (لا دخان بدون نار)، فمهما تكن أســس الأحكام القيمية التي يصــدرها القارئ فإنها مســببة عن باعث موجود في النص، ففي علاقة (الموجه والموجه إليه) وهي التي تحقق وجود النص يمكن أن يكون ســلوك المســتقبل ذاتيا ومتغيرا، ولكن له سبب موضوعي لا يتغير ففي الرسالة اللغوية التي إدراكها ولو إلى حد ما يكون الانتقال من التأثير الأســـلوبي بالقوة إلى التأثير الأســـلوبي بالفعل ظاهرة مزدوجة، فهناك أولا الوحدة الأسلوبية وهناك ثانيا تنبيه القارئ"[1].

وعلى هذا الأساس فإن المتلقي معيار من معايير الأسلوب لدى" ريفاتير" ويذكر حسن طبل بأنه: "يمكن كما يتجلى في النصوص، أن تحدد الظواهر الأسلوبية، لا عن طريق تمثل بنائها اللغوي الخاص (القائم على الانحراف) بل بتأمل ما يولده هذا البناء من اســتجابات أو إثارات لدى المتلقي... ومن هنا -أيضــا-نجد تشــابها بين نظرة **ريفاتير** إلى الأسـلوب ونظرة جمهور البلاغيين إلى الالتفات من زاويـة المتلقي... أن إثـارة المتلقي وجـذب انتبـاهـه هي الفائدة أو الوظيفة الفنية العامة، التي يحققها أسلوب الالتفات في نظر معظم البلاغيين"[2].

---

[1] – ينظر: اتجاهات البحث الأسلوبي، شكري عياد، دار العلوم للطباعة والنشر، السعودية، 1985م، ص: 15.

[2] – أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، ص: 47.

يقول "رولان بارت": "النص تميمة وهذه التميمة ترغب فيه، ويخطب النص ودّي عن طريق ترتيب كامل لشـــتات غير مرئية، عن طريق مماحكات انتقائية تتصـــل بالمفردات وبالمراجع وبقابلية القراءة... والآخر، والمؤلف يطيع دائما وســـط النص، لقدمات المؤلف من حيث هو مؤسسة، اختفى شخصه المدني والغرامي والسّردي"[1]، وهو في ذلك يرى أنه يُغيّب صاحب النص ولا تكون له صلة بالمتلقي الذي ينظر إلى النص وكأنه عملية حسابية تخضع لجملة من المعايير الرياضية كما يرى "محمد شوقي الزين":

"فالنص هو إذن نسـيج مركب من إشـارات وتعبيرات ودلالات متداخلة تسـتدعي التفكيك والعزل لفحص بنيتها وجذورها المتضاربة"[2].

فالمتلقي يبدع بقراءته السليمة وفهم تفاصيل وتأويلات النص والوصول إلى قصدية الكاتب دون أن يفضي على صاحب النص ويلغي حضوره وفي ذلك يقول أحمد حساني: "فالنص الذي يعرّف مؤلفه لا يهتم به في الثقافة العربية القديمة، كما هو الحال بالنسـبة لما يصطلح عليه بالأدب الشعبي كمؤلفات ألف ليلة وليلة تماما عكس ما تذهب إليه الدراسات البنيوية التي تحرص على قتل المؤلف كما هو عند فوكو، ولاكان وبارت وغيره..." [3].

ولعلنا بهذا نصـــل إلى أن المتلقي الذي يحمل مرجعيات معينة واختلاف الزمان والمكان ورصيده المعرفي وثقافته الخاصة من شأنه أن يمنح بعدا جديدا ويضيف قصديات أخرى إلى جانب قصدية الكاتب الأصلية غير ن هناك من المتلقين الذين يعمدون إلى مبدأ التفكيك كما هو الحال عند **دريدا**، على أن التموقع والتموضـــع داخل الظاهرة وتوجيه الضربات المتتالية لها من الداخل وبذلك يكون التفكيك هدما[4].

---

[1] – لذة النص، رولان بارت، ترجمة: فؤاد صفا والحسين سبحان، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط01، 1988م، ص: 33.

[2] – تأويلات وتفكيكات، محمد شوقي الزين، المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2000م، ص: 190.

[3] – بين الخطاب والنص، أحمد حساني، مجلة تجليات الحداثة، جامعة وهران، العدد: 01، 1992م، ص: 54.

[4] – فلسفة القراءة وإشكالية المعنى، مونسي لحبيب، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002م، ص: 309.

وبالتالي يصبح النص لا يحمل يقينا بعينه بل تدخله الشكوك من كل جانب، وبالتالي يصبح للنص قراءات متعددة ولا متناهية فهو بذلك يحمل فكرة المجاوزة والعدول الدائم للدلالة.

وقد تُخرق القاعدة النحوية وينحرف اللّفظ في دلالته على المعنى فيكون السّياق هو الضّابط في الإفهام ففي قوله تعالى:" **و أن اِستغفروا رَبَّكُم ثُمَّ تُوبُوا إلَيهِ يُمَتِّعْكُم مَتَاعاً حَسَناً إلَى أَجَلٍ مُسَمَى**".[1] فقدَّم الاِستغفار على التّوبة مع أنّ هذا منطقيا غير ممكن كونه عطف بـ(ثمّ)

التي تفيد الترتيب و التراخي ويقول في هذا المقام "الرازي" :"قُدِّم الاِستغفار لأنه الدّاعي إلى التوبة و المحرض عليها يدل ذلك على أن التوبة هي من متممات الاِستغفار ،وما كان آخراً في الحصول كان أولاً في الطلب فلهذا السبب قُدِّم الاِستغفار على التّوبة ،وفائدة هذا التّرتيب ؛أنّ المراد اِستغفروا من سالف الذنوب ثُم توبوا إليه في المستأنف أو أنّ الاِستغفار من الشرك و المعاصي والتوبة من الأعمال الباطلة"[2].

ويعلق "الزمخشري " على ذلك بقوله:" فإن قلت ما معنى (ثُمّ) في قوله ثُمّ توبوا إليه) قلت معناه اِستغفروا و للاِستغفار توبة ثم أخلصوا التوبة و اِستقيموا عليها"[3]، ويذكر "أحمد عرابي" في هذا الصّدد بقوله: (اِستدل الزمخشري في الآية نفسها بالدلالة المعجمية للفظ "اِستغفروا" وهي بمعنى التوبة وكأنّه قال لهم: "توبوا إلى ربكم ثُمّ أخلصوا التوبة" وبهذا التأويل يكون الزمخشري قد فرّمن إشكال لغوي ليقع في مثله وهو أنّه إذا كانت لفظة "اِستغفروا" بمعنى توبوا فإنّ ذلك من عطف الشيء على نفسه ،وهذا لا يجوز لغة أما من حيث المعنى ؛فيكون الله قد أمرهم بالتوبة دون إخلاص ثُمّ قال بعد ذلك أخلصوا في هذه

---

[1]–سورة هود، الآية:03

[2] –التفسير الكبير ،الرّازي،ج5،ص:36–37.

[3] –الكشاف ،الزمخشري ،ج2،ص:285.

التوبة وهذا لا يجوز لأن ّالله لا يأمر عباده بما لا يقبله منهم شرعاً لأن التوبة بدون إخلاص لا تُقبل)[1]

تنوُّع السّياقات بتعاقب الظّواهر الأسلوبيّة:

لعل ما أراده **ريفاتير** من تعاقب للظواهر الأسلوبية لم يغفله علماء النحو والبلاغة في تراثنا وذلك الذي عبروا عنه بتكرار صور الالتفات وتتابعها في مساق واحد.

ويذكر **حسن طبل** بقوله: "من نتائج فكرة السياق الأسلوبي عند ريفاتير أن الظواهر الأسلوبية المتقابلة حين تتعاقب في نسق تعبيري واحد فإن كلا منها تهيئ سياقا جديدا للظاهرة التي تليها، فعلى سبيل المثال إذا تعاقبت في نسق واحد صيغ الإفراد، الجمع، التثنية، الإفراد، فإنّ الانحراف الأول عن الإفراد إلى الجمع 'وهو الظاهرة الأسلوبية الأولى' يحول مسار السياق، بحيث يصبح الجمع هو النمط الذي يتوقعه المتلقي، أي أن صيغة الجمع تؤدي -حينئذ- دور القاعدة 'التي ينعكس عليها الانحراف الثاني إلى التثنية' الظاهرة الثانية أو معنى ذلك أننا نكون مع كل نقطة من نقاط التعاقب إزاء (سياق- مسلك أسلوبي يبتدئ سياقا جديدا- مسلك أسلوبي ...وهكذا)" [2].

ونرى من تنوع هذه السياقات بما يقتضيه المقام وبما يتناسب والنسق التعبيري المتنوع الذي يقتضي نمط تكلم آخر فالانتقال من التخاطب إلى التكلم بضمير الغيبة وهو أحد صور الالتفات التي تأخذ بالأسلوب مسلكا جديدا إنما هو تنوع في السياقات والخروج عن رتابة ونمطية يملّ القارئ عند سماعها وربما يتوقع النتيجة وكأنه يبدع في مكان الكاتب، لكن أسلوب القرآن وتعاقب ظواهرها ونظمه يتعدى كل الأساليب والنماذج الأخرى ولكي نوضح

[1] –جدلية الفعل القرائي عند العلماء والتراث،دراسة دلالية حول النص القرآني، د/أحمد عرابي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2010/01،ص:131–132.

[2] – أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، ص: 49. وينظر: اتجاهات البحث الأسلوبي، ص: 150. ينظر: علم الأسلوب، صلاح فضل، ص: 196.

حقيقة هذا التنوع نذكر على ســـبيل المثال، قوله تعالى: **(وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ)** [1].

فموضـــع الالتفات في قوله تعالى (آياتنا) بلفظ التكلم بعد أن كان بلفظ الغيبة في قوله (ربك) والفائدة من ذلك لتربية المهابة وإدخال الروعة –كما ذكر المفســرون ذلك- ولا نريد في هذا المقام أن نذكر كل تفاسير من تعرضوا لهذه الآية ولكن أردنا من خلال

هذه الآية إدراج اِلتفاتة لتنوع الســياق في القرآن الكريم وتعاقب الظواهر ولا تكاد تمر على آية إلا تجد فيها مئات الأساليب التي أحكمت بناء هذا الكلام الرباني ودعت **عبد القاهر الجرجاني** إلى تأسيس 'نظرية النظم' التي عالجت هذه الأساليب بشكل تفصيلي ويذكر حسن طبل بقوله: "بقيت نقطة لا أرى بدا من تجليتها في ختام هذا المبحث، وهي أن تركيزنا في ثناياه على رصد وجوه الثلاثي وإبراز ملامح التشابه بين النظريتين: البلاغية والأسلوبية لا يتضـمن الزعم بأن الأخير منهما لم تضـف إلى حقل الدرس الأدبي شـيئا ذا بال؛ فلقد كانت غايتنا في هذا المبحث هي -فحسب- الكشف عن وجه من وجوه الأصالة في تراثنا، وإزاحة النقاب عن بعض عناصـــره الأصـــلية التي أصـــبحت خلايا حية في بنية أحدث المناهج المعاصـرة في دراســة الأسـلوب، وإذا كان من المكابرة أن نغمط تلك المناهج حقها، أو أن نغض من دورها الحيوي في إخصـــاب ميدان النقد الأدبي فإن من العقوق أن ندير ظهورنا لموروثنا، غافلين عن ومضـــاته ولبناته الصـــالحة، تلك التي يمكن –إذا صـــدقت العزائم- استثمارها، والإضافة إليها كي نقيم بناء بلاغيا ينأى عن تهمة التحجر والجمود..." [2].

وبهذه الملاحظات الأســـلوبية في تنوع وتغاير التعابير يتبيّن لنا مدى مظاهر تجاوز الآداءات اللغويـة المختلفـة، والحـاجـة الفنيـة والقيمـة الجمـاليـة الـذي يحـدثهـا هـذا الخرق والانزياح، بين الفينة والأخرى في الأساليب المتعددة ليقع بوقعته في النفس ويترك فيها ذلك الأثر الذي تُحبّبه و تتشـوّق إليه وتتولّد بذلك صـورة جديدة من هذه الخلطة الأسـلوبية، التي

[1] – سورة القصص، الآية: 59.

[2] – أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، ص: 51.

للسياق حصة الأسد فيها باستبعاده لمعجمية اللفظ التي لا تعبر إلا على نفسها في المعجم وترك العنان للقيّم الجمالية التي ينتجها ذلك الخرق في النمطية محاولا إبراز السمات الجمالية والفنية الناتجة عن تصوير بياني راق.

مفهوم التأويل:

لاشك أنّ مدلول التأويل كمصطلح خطابي قديم قدم وثراء تراثنا العربي وقد شاع في ميادين فكرية عديدة ومختلفة، وان لفظة التأويل قد تجاوزت المعنى اللغوي الضيّق لتصير مصطلحا يضفي الكثير عمّا كان عليه.

فلفظة التأويل وردت بمعان عدة في معاجم اللغة ونورد في ذلك أهم وأغلب دلالاتها المستعملة، التأويل مصدر من باب التفعيل، فعله الماضي رباعي 'أول' من أول، آل يؤول وتدور معانيه كالآتي:

أ. **الخثور**: قال ابن عباس "قال الخليل آل اللّبن يؤول أولا وأوولا خثر"[1].

قال **الراغب**: "آل اللبن يؤول إذا خثر كأنه رجوع إلى نقصان بقولهم في الشيء الناقص راجع"[2].

ب. **الإصلاح:** قال **أبو العباس المبرد** (ت: 275هـ): "أصله من الإصلاح يقال آله يؤوله أولا إذ أصلحه"[3]، وسار على دربه **أبو إبراهيم إسحاق الفارابي** (ت:360هـ) وكذا **الأزهري** (ت:370هـ) **وابن فارس** (ت:395هـ).

---

[1] – معجم مقاييس اللغة، احمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، 1969م، ج01، ص: 160.

[2] – المفردات، الحسين بن محمد الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، ص: 30.

[3] – الكامل في اللغة والأدب، المبرد محمد بن يزيد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ج03، ص: 109.

ج. **العاقبة:** وقد ذكر بهذا المعنى عند الفراء (ت:207هـ) وكذا ابن فارس وهو إمام اللغة في عصره حيث قال في التأويل: "وأما التأويل فآخر الأمر وعاقبته قال: إلى أي شيء مآل هذا الأمر؟ أي مصيره وآخره وعقباه"[1].

د. **العودة والرجوع**: ويتعدى بإلى وبعن كما يكون لازما

ويقول في ذلك **ابن دريدي الأزدي** (ت:321هـ): "آل الرجل عن الشيء ارتدّ عنه"[2]، ويعزز ذلك **ابن منظور** (711هـ) في لسانه.

ه. **التفسير:** قال **ابن جرير** (ت:310هـ): "وأما معاني التأويل في كلام العرب فإنه التفسير والمرجع والمصير"[3].

والتأويل في اللغة: التدبير والتقدير والتفسير، وقد عرّفه الفيروزأبادي في 'القاموس المحيط' : "أول الكلام تأويلا وتأوله، دبّر وقدّره وفسّره"[4]، وقوله تعالى: (...**ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ...**) [5].

والتأويل بمعنى تفسير للرؤيا فالمؤول يرجع الكلام إلى محمله على المعاني ففي قوله تعالى: (...**وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ**...) [6]، حين رأى أحد عشر كوكبا والشمس والقمر له ساجدين وهذا ما حمل المعنى الحقيقي الواقع لسيدنا يوسف كما هو حال الواقع بعدما أصبح عزيز مصر.

وذكر "الشريف الجرجاني "(ت:843هـ) التأويل في قوله: "التأويل في الأصل الترجيع، وفي الشرع صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل

---

[1] – في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد فارس الصحابي، القاهرة، ص: 164.

[2] – جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، 1987م، ج03، ص: 432.

[3] – جامع البيان، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1377هـ، ج01، ص: 174.

[4] – مجلة البحث العلمي، بدمشق، صلاح الدين المنجد، مجلة معهد المخطوطات، ص: 15.

[5] – سورة آل عمرن، الآية: 07.

[6] –سورة يوسف، الآية: 100.

الذي يراه موافقا للكتاب والســـنّة، مثل قوله تعالى: **(تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ... وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ... وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَــاءُ بِغَيْرِ حِسَــابٍ)** [1]، إن أراد إخراج الطّير من البيضــة كان تفسيرا، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر، والعالم من الجاهل كان تأويلا"[2].

التأويل اصطلاحا:

لقد اِهتم الكثير من العلماء بمقاربة هذا المفهوم لأجل رفع الالتباس بينه وبين التفســير وقد بيّن ذلك "الخالدي عبد الفتاح" في كتابه'التفسير والتأويل في القرآن الكريم' أن: "من أدق التعاريف للتأويل في الاصــطلاح وأكثرها ضــبطا، ما ذكره الراغب "الأصــفهاني" (ت:502هـ) في 'المفردات' قال: التأويل هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه، علما أو فعلا، فتأويل الكلام هو رده إلى الغاية المرادة منه، وإرجاعه إلى أصله، وإعادته إلى حقيقيته التي هي عين المقصود منه، أو بعبارة أخرى: تأويل الكلام هو: ردّ معانيه وإرجاعها إلى أصلها الذي تُحمل عليه، وتنتهي إليه"[3]، وهذا يعني أن النص يحمل المعنى الحقيقي الذي وضع له أصــلا. والرأي الثاني يرجح التأويل إلى الدلالة المجازية وهذا تمام برهان ودليل أي قرينة وأن لا يقوم على ظن أو رغبة حين قال عبد العزيز مجدوب: "إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقة إلى الدلالة المجازية مع توخي قواعد اللغة في التجوّز".[4].

وهناك من يرى بأن التأويل لا يقوم إلا بقرينة أي ما يدل على المراد به وهذا ما يؤكده محمد رمزي بقوله: "إن تعدد دلالات الألفاظ واندراجها في صــيغ مختلفة ومتنوعة، إنما

---

[1] – سورة آل عمران، الآية: 27.

[2] – التعريفات، الشريف الجرجاني علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1416هـ1995م، ص: 12 -13- 14.

[3] – التفسير والتأويل في القرآن، الخالدي صلاح عبد الفتاح، ص: 33. وينظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني.

[4] – أفعال العباد في القرآن الكريم، عبد العزيز المجدوب، الدار العربية للكتاب، 1985م، ص: 38.

يقودان الكلام الخطابي إلى احتمال معان شـــتّى قد تكون متقاربة أو متناقضـــة فيغمض التركيب ويستعصي إدراك المراد، فمنه ما يقبله الفهم دون حاجة إلى

قرينة، ومنه ما يأباه إلا بوجود قرينة دالة على القصد من الكلام، وقد تكون هذه القرينة نابعة من دلالة اللفظ أو من السياق، وقد تكون بعيدة عن دلالة اللفظ"[1].

ويلّح **علي حرب** على أن التأويل: "احتمال قائم في القول، وإمكانية تقتضـيه اللغة"[2]، وهو بذلك يرى بأن التأويل يوضـح المعنى غير الظاهر ويقترن بقرينة لغوية أو غير لغوية، داخل النص، أو خارجه وحتى يكون التأويل صحيحا لابد له من شروط.

وذكر "ابن تيمية"(ت:728هـــــ) وربطه للتأويل بالبيئات المتعددة وما يتفق ودواعي الاســـتعمال: "التأويل في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلّمة والمتحدثة والمنصـــوفة ونحوهم هو صرف اللفظ من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به"[3].

كما أنّه يقول "وهبة الزحيلي": "هو تبيين المراد من الكلام على ســـبيل الظن فمنه المقبول الصـــحيح الذي هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع اِحتمال له بدليل يعضده"[4].

والـتأويل بـمعنى التفسير، فيقال: تفسير القرآن أو يقال: تـأويل القرآن بمعنى واحد كما ذكر ذلك "محمد علي" الاشتقاق لكلمة 'تفسير' هل هي من 'فسّر' أو من 'سفر' وإذا كان 'الفسر' كما ورد فـي لسان العـرب (نظر الطبيب إلى الماء) و'التـفسيرة' هي البول الذي يستدل به

---

[1] – إشكالية المصطلح البلاغي عند ضياء الدين ابن كثير، محمد رزمي، مجلة المصطلح، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، العدد: 03، يناير: 2005، ص: 75.

[2] – التأويل والحقيقة، قراءات تأويلية في الثقافة العربية، علي حرب، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985م، ص: 144.

[3] – الإكليل في المتشابه والتأويل، ابن تيمية، طبعة القاهرة، ص: 22.

[4] – أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، ج01، ص: 313.

على المرض، وينظر فيه الأطباء ويستدلون بلونه على العليل، فنحن إزاء أمريتن: "المادة التي ينظر فيها الطبيب للكشف عن العلة وهي

'التفسرة' وفعل النظر نفسه من جانب الطبيب"[1]، كما جاء في الإتقان "الفسر هو البيان والكشف، وقيل هو مقلوب السّفر، نقول: أسفر الصبح إذا أضاء وقيل مأخوذ من التفسرة، وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض"[2]، وفي قوله تعالى: **(إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ)** [3]، المراد من المرصاد في الآية على وزن مفعال، التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه ثم يعقّب (الثعلبي) على ذلك بقوله: "وقواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة"[4].

التّأويل وشروطه:

لقد اِجتهد العلماء المنشغلون بعلوم الدين في المعاجم المتأخرة بالمعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة وهذا ما يفسّر أن ظاهرة التأويل قد صاحبت النص الديني على الخصوص وقد حاول العلماء وبداية من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا في فهم وتفحص كلمات النص الرباني واستنباط أحكامه ويقول في هذا الراغب الأصفهاني: "والتأويل يستعمل أكثر في الكتب الإلهية"[5].

وقد وضع العلماء شروطا كل يراها الأصح للتأويل السليم والمضبوط ونذكر منها:

---

[1] – مفهوم النص'دراسة علوم القرآن'، أبو زيد نصر حامد، ص: 233.

[2] – الإتقان في علوم القرآن، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن (ت:911هـ)، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ص: 21.

[3] – سورة الفجر، الآية: 14.

[4] – الإتقان في علوم القرآن، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، ص: 21.

[5] – مقدمة التفسير الملحقة بكتاب تنزيه القرآن عن المطاعن، الراغب الأصفهاني، القاهرة، 1329هـ، ص: 402.

أ. أن يكون: "الناظر المتأوّل أهلا لذلك، بما توفر لديه من شـــروط الاجتهاد،أما من لم يكن توفرت لديه وسائله وأسبابه فلا عبر بما قد يخيل إليه من ضرورات التأويل ومرجوحية المعنى الظاهر، إذ ليس بخياله، ومفهومه من مقياس شرعي محتمل"[1].

ب. مراعاة المعنى الكلي وليس إلى المفرد، فلابد من تحقيق المعنى في سياق الكلام.

ج. يشترط أيضا"أن لا يعارض التأويل نصا صريحا"[2].

د. كما يشترط كذلك "أن يكون اللفظ قابلا لذلك التأويل بوجه من الوجوه المحتملة"[3].

هـ. وكذلك "بيان الدليل الذي به يصير المعنى المرجوح راجحا"[4].

التّأويل في المفهوم الغربي:

اِرتبط هو الآخر بإشكالية فهم النصوص المقدسة وقراءة الكتابات اللاهوتية، وهذا ما دفع إلى الثورة على الكنيسة ومصادرة النص المقدس واعتماد سلطان العقل "مقترحين أولية التراث في تأويل بعض المقاطع الغامضـــة من النص وطابع الاســـتقلالية في فهم محتوياته بمعزل عن كل إكراه أو توجيه قسري"[5].

لقد طرح **فلهالم دلتاي** (1833- 1911) فكرة تعدد قراءة النص في كتابه الشـــهير 'مدخل إلى دراســـة العلوم الإنســـانية'، حين قال: "ينبغي أن نفهم النصـــوص انطلاقا من النصوص نفسها وليبس اعتبارا من المذهب الذي تنتمي إليه، بحيث لا يوجه المذهب النص وإنما يستقل هذا الأخير بحقيقته عن كل توجه يسجنه ضمن إطاره الخاص"[6].

---

[1] – مباحث الكتاب والسنة، محمد سعيد رمضان البوطي، جامعة دمشق، ط02، ص: 243.

[2] – الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط03، 1411هـ/1990م، ص:341.

[3] – أصول الفقه ومباحث الكتاب والسنة، محمد سعيد رمضان البوطي، ص: 243.

[4] – شرح مختصر الروضة للإمام الطوفي، تحقيقي: عبد الله تركي، مؤسسة الرسالة، ط02، 1990م، ص: 163.

[5] – تأويلات وتفكيكات، محمد شوقي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2002م، ص:30.

[6] – تأويلات وتفكيكات، محمد شوقي، ص: 31.

كما تعد التأويلية من المفاهيم السائدة في القرن التاسع عشر وتوقف لديها السميائيون الغربيون أمثال **غادمير** و**امبرتو إيكو** و**بول ريكور** وغيرهم.

فكانت التأويلية لديهم التي تمس النصوص الفلسفية والدينية، ومره العلم الذي يعرف مبادئ النقد ومناهجه ويعالج النصوص التأويلية، كما تأول كل إبداعات الفن والحكايات الأسطورية والأحلام والأشكال المختلفة للأدب واللغة "ومما يلاحظ أن هذه التعريفات تتقارب وتتشابه لأنها تحوم حول مفهوم واحد موروث عن الثقافة الإنسانية منذ القديم"[1].

كما يرى **عبد المالك مرتاض** أن من كان لهم السبق العناية بمفهوم التأويلية في العصر الحديث من حيث هي إجراء أدائي لتحليل النصوص على اختلاف قيمتها الإبداعية وقراءتها وفهمها فهما دقيقا هم ويلهم دلتاي وكذلك **أدموند هوبسرل** حيث ذكرا بأن التأويلية تتسم بالتعددية واختلاف المعنى.

كما أن جوهر الموضوع الذي تطرقت إليه التأويلية هي المعنى العام للنص في حد ذاته "...والأهم من ذلك أنها تركز اِهتمامها بشكل لافت على علاقة المفسر بالنص، وقد اِتسع مفهوم المصطلح في تطبيقاته الحديثة، وانتقل من مجال علم اللاهوت إلى دوائر أكثر اتساعا تشمل كافة العلوم الإنسانية كالتاريخ وعلم الاجتماع والانتروبولوجيا وفلسفة الجمال والنقد الأدبي والفلكلور"[2].

والمقصود به التركيب في الكلمات داخل إطار النظام العام المتعارف عليه لدى أهل تلك اللغة وهو ما يسمى أيضا بالتركيب التعبيري الذي هو "مجموعة منسقة من الكلمات تؤدي معنى مفيدا كالجملة الاسمية أو الفعلية أو الجزء من الجملة الذي يؤدي دلالة ما"[3].

---

[1] – نظرية القراءة، عبد المالك مرتاض، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002م، ص: 183.

[2] –إشكاليات القراءة وآليات التأويل، نصر حامد أبوزيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط07، ص: 20.

[3] – تأويلات وتفكيكات، محمد شوقي، ص: 120.

ويذكر "الزركشي "(ت:794هـ) فيما يتعلق بنص القرآن الكريم على مدى أهمية معرفة التركيب فيه حينما يكون التعامل معه ومعرفة معاني المفردات من خلال السياق فيقول: "باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب ومقابله من حيث إنها مؤدية أصل المعنى، وهو ما دل المركب بحسب الوضع وذلك متعلق بعلم النحو"[1].

علاقة التّأويل بتحديد الدّلالة:

إنّ تعدد قراءات النص الواحد ناتج عن المرونة في اللفظ والتفنن والإبداع الأدبي مما يفسح مجال التأويل وتشوش قصديات الكاتب بل قد يحتمل النص معاني عدة ولا يستطيع تحديد القصدية الواحدة إلا صاحبه باعتبار أن القارئ هو الآخر يبدع بالوجه الذي فهم به النص "فغاية العناية اللغوية هي استهداف الإدراك، وكشف الدلالات والوقوف على مضامين الخطاب، ومن ثمّ لم يقتصر الأمر على ظواهر الألفاظ، بل أصبحت الدلالة تستقي من الانتقال إلى معان أخرى، ثم إلى بواطن الألفاظ واكتشاف ما وراءها من المعاني المختلفة"[2].

التّأويل النّحوي بين المطابقة للحال وظاهر النّص:

لاشك أن هناك قراءة خفية للمعنى أو عميقة للنص حينما يكون هناك تعارض بين ظاهر النص وواقع الحال، هذه القراءة هي نتيجة تأويل هذا النص استنادا إلى قرائن تؤيّده وتنصره إن صح التعبير كما أنها قد ترجح المذهب إذا كان هناك تأويل للنص القرآني وهو سلاح يخدم عقيدة فئة معينة ويُثبت مذهبهم وهو ما فعله المعتزلة حين "ذهب مفسروا المعتزلة إلى حمل النص والعبارة القرآنية على منحى تأويلي يتلاءم مع مبادئهم ووجهات

[1] – البرهان في علوم القرآن، الزركشي، دار المعرفة بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ج02، ص: 173.

[2] – التأويل الصحيح للنص الديني، السيد أحمد عبد الغفار، ص: 201.

نظرهم، فإخضـــاع عبارات القرآن لآرائهم التي يقولون بها وتفســـيرهم لها تفســـيرا يتفق ونحلتهم وعقيدتهم، شيء أساسي في تفسيرهم"[1].

كما أن هناك ظواهر تركيبية يُستشكل فيها فهم بعض النصـوص وعلنا نجد ظالتنا في قوله تعالى: (...**وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا**) [2]، يقول الشـاطبي في ذلك: "إن حمل على أنه إخبار، لم يسـتمر مخبره، لوقوع سـبيل الكافر على المؤمن كثير بأسـره وإذلاله، فلا يمكن أن يكون المعنى إلا على ما يصـدقه الواقع ويطرد عليه وهو تقرير الحكم الشـرعي فعليه يجب أن يحمل"[3]، لاشـك انه يجلب انتباهك تعارض نص الآية الكريمة مع الواقع المعيش، حيث نرى أن الكفار في طليعة هذه الدنيا بما حققوه وأنجزوه، بل الغلبة لهم في العلم والمعرفة وقيادة العالم وحال المســـلمين يرثى له، ومن خلال هذا يتحتم علينا القيام بعملية تأويلية تهدف إلى موافقة النص للواقع ويذكر في هذا المقام أحمد عرابي: "وهذا يبين لنا أن دلالة التركيب اللغوي في السـياق قد لا تكفي لضـبط المعنى وعليه يقام بعملية تأويلية الهدف منها الموافقة بين النص والواقع الذي يتحدث عنه، فإذا وعد الله المؤمنين بالنصـــر الدائم على الكافرين إلى يوم القيامة وهو وعد من الله فإذا تخلف معنى النص عن جريانه في الواقع فلابد من البحث في دلالة النص على الرغم من وضوحه من الناحية التركيبية"[4].

ويذكر **الشّـــاطبي** تخريجته لحل هذه الإشـــكالية الدلالية: "يجوز بقاء الآية على معنى الخبر، ويكـون المراد من المؤمنين جماعـة المسلمين العاملين بما يقتضيـه الإيمـان

---

[1] – البلاغة عند المفسرين حتى نهاية القرن الرابع هجري، رابح دوب، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999م، ص: 196 – 197.

[2] –سورة النساء، الآية: 141.

[3] – الموافقات، الشاطبي، ج01، ص: 89

[4] – التأويل النحوي بين الخرق والمعيارية، عرابي أحمد، مجلة الخلدونية، جامعة تيارت، نشر ابن خلدون، تلمسان، الجزائر، العدد التجريبي، رقم: 00، جانفي 2005م، ص : 90.

الراسخ من الاستعداد والاتحاد والثبات، والمسلمون لا يغلبون ما داموا كذلك"[1] ويقول **الكلبي** في ذلك: "قال الإمام علي بن أبي طالب –رضي الله عنه- وغيره: ذلك في الآخرة وقيل السبيل هنا الحجة البالغة"[2]، ووافق **الرازي** هذا الرأي ودعمه بقوله: "والدليل أنه عطف على قوله: فالله يحكم بينكم يوم القيامة، الثاني: أن المراد به في الدنيا ولكنه مخصوص بالحجة والمعنى أن الحجة المسلمين غالبة على حجة الكل وليس لأحد أن يغلبهم بالحجة"[3]، وعن هذا المعنى الخفي يقول **بول ريكور**: "في وسعنا الآن إعطاء اسم لهذه الإحالة اللاظاهرية، فهي نوع العالم الذي تنفتح عليه دلاليات الأعماق في النص، أي الانكشاف الذي ينطوي على نتائج مطمورة بخصوص ما يسمى في العادة بمغزى النص، وليس مغزى النص شيئا وراء النص، بل هو أمامه، ليس بالشيء الخفي، بل هو شيء مفتوح وما ينبغي أن يفهم ليس الموقف الأولي للخطاب، بل ما يشير إلى عالم ممكن، بفضل الإحالة غير الظاهرية للنص"[4]، وهذا يعني أن المعنى التركيبي يجب أن يربط بنصوص أخرى، أي (التناص) بما يؤزر ذلك الكلام أو يفنده من خلال الأساليب اللغوية التي تقرّب بين نص وآخر استشكل فيه المعنى.

ويرى **عبد المالك مرتاض**: "أن تأويل النص لا ينبغي أن يكون وسيلة لتضليل الطريق إلى الحقيقة، بل لعله أن يكون عكس ذلك سيرة، إذ لو أغلقت أبواب التأويل وحكمنا بإبعاد الذوق، وفضينا بإبطال الرأي الآخر، وسعينا إلى جحود الاحتمال بما كنّا اعتقدنا أن يكون رأي، ينشأ من حوله رأي، يناقضه رأي، فيقوم على أنقاضه رأي آخر فتختمر هذه الآراء كلها و تتلاقح؛ فتكون مادة للعقل، ومادة للخيال، وأداة للكتابة جميعا... وذلك على أساس أنّ

---

[1] – الموافقات، الشاطبي، ج01، ص: 89.

[2] – كتاب التسهيل لعوم التنزيل، الكلبي، ج01، ص: 161.

[3] – التفسير الكبير، الرازي، ج03، ص: 333.

[4] – نظرية التأويل الخطاب، فائض المعنى، بول ريكور، ترجمة: سعيد الغانمي، ص: 139 – 140.

اللفظ الواحد قد يقرأ بألف معنى، وان النص الواحد نتيجة لذلك، قد يقرأ تحت ألف تأويل، ولعل أفكار أفلاطون هي التي حملت قريماس على أن يرفض هو أيضا تعددية القراءة"[1].

الإِختلاف في عود الضّمير:

إنّ الظاهرة النحوية المتمثلة في عود الضمير اختلف فيها كثير من علماء اللغة والأصوليون أو إعادة الضمير المتصل المسبوق بأكثر من اسم ظاهر، فإلى أي اسم ينتسب؟ على المذكور أم المقدر؟

فيذكر **الهادي الجطلاوي** ذلك مبينا: "ظاهرة تركيبية أولا وقبل كل شيء وليست بالأساس حالة وظائفية في التركيب بمثابة الفاعلية والمفعولية والابتداء والخبر والنعتية والحالية...فالضمير متحمل للكثير من تلك الوظائف بحسب موقعه في الجملة...فلئن كان الدارج في الكلام أن يعود الضمير على اسم متقدم عليه قريب منه؛ فإنه قد يتصل باسم متأخر عنه في التركيب إذا توفّرت شروط تركيبية، وقد يتصل باسم بعيد عنه فيه إذا حضرت قرائن معنوية... أما اهتمام المفسرين بالضمير العائد فكان متميّزا بكثرة وقوفهم عنده، وبارتباط هذه الظاهرة النحوية عندهم بالمعنى، فلم يعنهم منه إلا اختلاف التأويل الناجم عن اختلاف القراء في ما تعود إليه الضمائر..."[2].

ومن نصوص كتاب الله عز وجل التي أثير فيها هذا الاختلاف مع احتمال الضمير فيها لعدة معان، قوله تعالى: **(إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى، أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي)**[3].

---

[1] – نظرية القراءة، عبد المالك مرتاض، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران– الجزائر، 2003م، ص: 205 – 206.

[2] – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 324.

[3] –سورة طه، الآية: 38 – 39.

اِختلف المفسرون في الضمير العائد في 'فاقذفيه' و'فليلقه' فقال قسم منهم أن الضميرين السابقين عائدان على التابوت، وقال بعضهم: بل عائد على موسى عليه السلام في داخل التابوت[1].

فيقول "الزمخشري" المعنى الذي اهتدى إليه يناسب نظم القرآن ويراعي بلاغته وفصاحته، "والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها على التابوت فيه هجنة؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم، فإن قلت: المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت، حتى لا تفرق الضمائر ويتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن، والقانون الذي وقع عليه التحدي ومراعاته أهم ما يجب على المفسر"[2].

ويرى **أبو حيان**: "والظاهر أن الضمير في 'فاقذفيه في التابوت' عائد على موسى،... إنما ذكر التابوت على سبيل الوعاء والفضلة"[3].

وعملا بقاعدة الحمل على المجاوزة لما في ذلك من جرس موسيقي وإيقاع يتركه الكلام فإن الضمير يعود إلى أقرب مذكور، والتابوت هو الأقرب فهذه حجة من ذهب إلى أن الضمير يعود على التابوت مع وجوب مراعاة المحدث عنه وإهمال الفضلة.

وفي قوله تعالى: **(قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)** [4].

(فإنه رجس) هو محمل دلالة هذه الآية "أيعود على أقرب مذكور فيكون الخنزير كله ما أم يعود على المضـــاف أن الضـــمير (فإنه) عائد على لحم الخنزير، وزعم أبو محمد بن

---

[1] – ينظر: الكشاف، الزمخشري (م، س)، ج02، ص: 433.

[2] – الكشاف، الزمخشري، ج03، ص: 433.

[3] – المصدر نفسه، ج03، ص: 433.

[4] –سورة الأنعام، الآية: 145.

حزم أنه عائد على (خنزير) فإنه أقرب مذكور، وإذا احتمل الضمير العود على شيئين كان عوده على الأقرب الأرجح"[1].

ويشير **سليمان ياقوت** إلى رأي أبو حيان معلقا عليه فيقول: "وإذن فإن أبا حيان يرى عودة الضمير على (لحم) دون أقرب مذكور، لأن هذا الأقرب فضلة وهو المضاف إليه: خنزير، أما المتحدث عنه الذي يجب أن يعود عليه الضمير حتى إن لم يكن الأقرب فهو (لحم)" [2].

ويرى "الألوسي" (ت:1270هـ): "(ولحم خنزير فإنه رجس) أي اللحم لأنه المحدث عنه أو الخنزير لأنه الأقرب ذكرا، وذكر اللحم لأنه أعظم ما ينتفع به منه فإذا حرم فغيره بطريق الأولى، وقيل –وهو خلاف الظاهر- الضمير لكل من الميتة والدم ولحم الخنزير على معنى فإنّ المذكور رجس أي قذر وخبيث، فـ(خبيث) أو (فسق) عطف على (لحم الخنزير) على ما اختاره كثير من المعربين وما بينهما اعتراض مقرر لحرمة"[3].

وبهذا نكشف مغزى النص ونوضح المعنى ونقلل من تعدد احتمالات النص لدلالة أخرى تخرجه عن صميم الهدف وفي هذا الصدد يقول **بول ريكور**: "إذ أن سوء الفهم

يفضي إلى مهمة مغلوطة للتأويل، مهمة تجد أفضل تعبير عنها في الشعار الشهير 'نفهم المؤلف بأفضل مما يفهم نفسه'"[4].

---

[1] – علم النحو وعلاقته بالقرآن الكريم وتفسيره، لخضر روابحي، مجلة دراسات أدبية وإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد: 04، 1426هـ/2005م، ص: 44.

[2] – ظاهرة الإعراب في النحو العربي، سليمان ياقوت، ص: 179.

[3] – روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، الألوسي أبو الفضل شهاب الدين، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979م، ج08، ص: 44.

[4] – نظرية التأويل، بول ريكور، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي، ط01، 2003م، ص: 54.

"فالرمز كثيرا ما نجد فيه القيود اللفظية أو الأسلوبية، ولذا التحكم في الدلالة مقصودة عن طريق الرمز أمر صعب"[1].

توجيه المعنى النّحوي:

المعنى النحوي هو كل ما يرتبط بالتشكيل العام للتراكيب و الأساليب، و موقع الألفاظ فيكون ترتيب الألفاظ في النطق به وفق ترتيبها في الذهن، ولا يكون هناك قيمة للفظة المفردة إلا بتلاحمها في التركيب مع بقية المفردات الأخرى مشكلة بذلك معاني كامنة في النفس.

إنّ قوانين النحو من شأنها أن ترتب الكلمات وفق تأليف يؤدي فائدة، و يتحقق من خلاله الفهم وفق ضوابط، تجعل كل مفردة في السياق، تتلاءم وتختص في ذلك المكان مع ربطها بسابقتها و لاحقتها تعلق ذلك بعامل كان أو حرف أوما شابه .

و المتطرق لهذا الباب لابد أن يعرِّج على نظرية"عبد القاهر الجرجاني" المتمثلة في اِرتباط الكلمات ببعضها البعض وفق نسق كلامي، و ترتيب لمعاني المتكلم في نفسه وفق ضوابط و قوانين نحوية، و قد ذكر ذلك بقوله (اِعلم أن ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ،وتعمل على قوانينه و أصوله ، و تعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، و تحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلُ بشيء منها ... فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية و فضل فيه إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزيّة وذلك الفضل إلى معاني النحو و أحكامه)[2]

إنّ ما يورد نصوص كهذه إنما هو على بصيرة بعلم اللغة و متبحرا في أساليبها ومدركا لمعانيها و لذلك يذكر " حماسة عبد اللطيف محمد " بقوله : (كان نحويا خالصا ،له بالنصوص

---

[1] – التأويل الصحيح للنص الديني، السيد أحمد عبد الغفار، ص: 205.

[2] – دلائل الإعجاز فى علم المعاني , عبد القاهر الجرجاني، تح : الدكتور ياسين الأيوبي , المكتبة العصرية , بيروت لبنان،ط2000،1م

بصيرٌ وبالأساليب فقه وبتفسيرها ولوع، وقد هداه بصره بالنصوص وفقهه بالأساليب وولوعه بالتفسير إلى نظريته المعروفة بنظرية النّظم، وهي تقوم على معاني النحو) [1]

ومعاني النحو أصل من أصول العربية فقد ذكر" ابن فا رس" بقوله : (إن لعلم العرب أصلا و فرعا , وجعل من الأصل : القول على رسوم العرب في مخاطباتها، ومالها من الِافتتان تحقيقا و مجازا) [2]

لقد تطرّق "الجرجاني عبد القاهر" إلى تلك العلاقات التي تجمع رصف الكلام و قوة معناه من خلال ترتيبه في النفس وربط السبب بمسببه ولذلك ذكر مصطلح التعليق وهو المعنى النحوي نفسه فيقول : (و أعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه شك ، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب ، حتى يعْلَقْ بعضها ببعض ، و يبنى بعضها على بعض، و تجعل هذه بسبب تلك ، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس)[3]

وكثير هي التراكيب التي يعتريها اللّبس و يغمض فيها المعنى فلا تسدل إلا بقرائن تحدد المعنى و توجه الدلالة فتحدده معاني النحو كما يذكر "السّيرفي" ذلك في قوله (معاني النحو منقسمة بين حركات اللّفظ و سكناته ، وبين وضع الحروف مواضعها المقتضية لها، أو بين تأليف الكلام بالتقديم و التأخير ، و توخي الصواب في ذلك و تجنب الخطأ من ذلك ، وإن زاغ شيء عن النعت ، فلا يخلو من أن يكون سائغا بالِاستعمال النادر والتأويل البعيد)[4]

و المعاني النحوية يمكن إيجازها إلى أربعة و هي : الإسناد و الإضافة و التخصيص و التبعية و هي معاني كلية تندرج تحتها معاني جزئية و التي سمّاها "الجرجاني" بـ (الفروق و

---

1 – **النحو و الدلالة , مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي , حماسة عبد الطيف محمد , ص 46–47**

2 – **الصاحبي في فقه اللغة(مس)، ابن فارس , ص 03–05**

3 – **دلائل الإعجاز (م.س) , الجرجاني عبد القاهر , ص 122 – 353**

4 – الإمتاع و المؤانسة (م.س) , التوحيدي أبو جبان , ج01 ص121

الوجوه) في قوله (وإذا عرفت أنّ مدار أمر النظم على معاني النحو و على الوجوه و الفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فاعل فأعلم أنّ الفروق و الوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، و نهاية لا تجد لها ازديادا بعدها) [1].

التّلازم بين العامل النّحوي و ظاهرة الإعراب:

لاشك أنّه لكل سبب مسبب ولا وجود لعلة بدون معلول و الإعراب كما هو معلوم ظاهرة ميّزت اللّغة العربية عن باقي اللغات لأن أثار الحركات الإعرابية من رفع ونصب و جر وجزم في ظاهر أو آخر الكلمات الصحيحة و مقدر لعلل منعت ظهورها (كاِشتغال المحل بالحركة المناسبة أو ثقل أو تعذر في آخرها) وهذا سببه عوامل سواء كانت لفظية أو معنوية أي أن هناك أثر يجلبه العامل و بهذا (فالعمل تأثير فعلي، و التأثير الفعلي إيجاد ، وإذا فالعامل باعتباره مؤثرا – موجد أثرا و هو الحركات الإعرابية)[2]

فالعامل له أثر بيِّن في معموله و يذكر "ابن هشام "ذلك بقوله: (أثرٌ ظاهرٌ ومقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة)[3]

كما أن للعامل الأثر الظاهر كذلك وقع العامل في التركيب له آثار للمعاني فتختلف من تركيب إلى آخر و لذلك: (رأى النحات أن أواخر الكلمات إذا كانت أسماء ترفع و تنصب و

---

[1] – دلائل الإعجاز (م.س) ص 128

[2] – **الحذف و التقدير في النحو العربي , دار علي أبو المكرم , دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع , القاهرة) ط 1, 2007 , ص 19**

[3] – **أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك , ابن هشام ثم: محي الدين عبد الحميد دار الفكر العربي للطباعة بيروت ، لبنان (داطت) ج1 ,ص39**

تجر، و أن أواخر الكلمات إذا كانت أفعالا ترفع و تنصب و تجزم ، قالوا : إنّ هذه حركات أثر ، فهذا الأثر لا بد له من مؤثر . و هذا المؤثر هو العامل)[1].

و العامل النحوي فصّل فيه "الدماميني" بقوله : (ما أثّر في آخر الكلمة اثراً له تعلّق بالمعنى التركيبي فخرج مثل اِلتقاء الساكنين المؤثرة للحركة ، مثلا نحو : (من اِبنك و من الرجل) فإنّه و إن كان شيئاً أثُّر في آخر الكلمة التي هي كسرة في الأول و فتحة في الثاني ، لكن هذا الأثر لا تعلُّق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف مع مجروره، وإنّما هو أمر يرجع بمجرد اللفظ ، ودخل من العوامل مكان زائد وما كان غير زائدا)[2]

إنّ فكرة العامل قديمة قدم إرهاصات التعليل النّحوي لأنه علّة سببت تغييرا في الكلمة و يرجع ذلك إلى القرن الثاني الهجري مع جهود "عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي" (ت: 117 هـ) وما يروى من مشاحنات كانت بينه و بين "الفرزدق" و لعلنا ندرج منها الشاهد المستهلك في كتب النحو و البلاغة حينما رفض له قوله :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا اِبْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

فقال "للفرزدق" : بما رفعت (مُجَلَّفُ) ؟ فقال : (بما يسوءك و ينوءك علينا أن نقول و عليكم أن تتأولوا)[3]

و كما هو معلوم فإن تقييد ذلك جاء في كتاب "سيبويه" إذ يقول : (و إنّما ذكرت لك ثمانية مجاري ,لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العامل . وليس

---

1 – أصول النحو العربي , د– محمد خير الحلواني , مطبعة الشرق (الينوتيب) . دط 1979 . ص 183 – 184

2 – تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد , الدمامني . محمد بدر الدين ,ثم : محمد ابن عبد الرحمن المفدي. مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط 01 , 1403 هـ 1983م , ج01 , ص: 132 – 133

3 – ينظر : الموشح لمرزباني محمد ابن عمران ,ثم : علي محمد البجاوي دار نهضة مصر , القاهرة , 1965م , ص 60–61

شيئا منها (أي من الذي يدخل من حركات الإعراب الأربع) إلاّ و هو يزول عنه و بين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف و ذلك الحرف حرف إعراب) [1]

كما أن كثيرا من النحويين يرون أن العامل هو اللفظ الذي يحدث تغييرا ظاهرا أو مقدرا على ألفاظٍ بالجوار و هذا ما ذهب إليه **الصّبان** بقوله : (الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل ، أي مطلوبة ، فالعامل كـ (جاء ورأى و الباء) و المقتضى : الفاعلية و المفعولية و الإضافة العامة لما في الحرف ،و الإعراب الذي يبين هذا المقتضى : الرفع و النصب و الجر، فهذا التعريف يقتضي اِطِّراد وجود الثلاثة) [2]

و يذكر **ابن جني** عن تأثير العوامل كالمبتدأ فالرفع فيه بعامل معنوي (لا يذكر لفظا) (وإنّما قال النحويون : عامل لفظيٌّ و عامل معنويٌّ ليرك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه . كـ "مررت بزيد، و ليت عمرا قائمٌ" وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كـ " رفعُ مبتدأ بالاِبتداء ،ورفع الفعل لوقوعه موقع الاِسم) [3]

و لعل تركيز النحاة على نظرية العامل بإعتبارها مبرر تعليلي لما يلحق الكلمة من تغيُّر في حركة آخرها سواء كان لفظيا أو معنويا فكان (وضع تعليل مقبول للصور الإعرابية التي جاءت الجملة العربية عليها، و على ذلك يكون العامل وسيلة من وسائل التّعليل) [4] .

ولتفسير العلّة النّحوية بنظرية العامل يربط " مازن المبارك " بقوله " طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب و يستقصي العلة ،ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه

---

1 – **الكتاب (م س) سيبويه ،ج01 ص: 13**

2 – **حاشية الصبان على الشرح الأشموني (م س) ج 01 , ص:53**

3– الخصائص (م س) ج01 : 109 – 110

4 – التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنة بنظيره عند البصريين – د / جلال شمس الدين – ص : 97

منها ليطلق حكما عاما فيصل بالظواهر إلى القاعدة العلمية و لذلك فليس غريبا أن يكون السؤال عن العلة قديما و أن يكون التعليل مرافقا للحكم النحوي منذ وُجد " [1]

وكما هو معروف رأي " ابن مضاء " الذي حاول إلغاء نظرية العامل من الأساس لأن النحاة أكثروا فيها من التقدير كما هو معلوم لم تلق دعوته تأييدا من علماء النحو بل بقيت عليه النظرية لحد الساعة فيقول " ابن مضاء " : " وأما مذهب اهل الحق فإن هذه الأصوات من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الإِختيارية) [2] .

ومن المنتقدين لفكرة العامل في العصر الحديث " إبراهيم مصطفى " فتوصل بعد طول تفكير إلى ما أسماه إحياء النحو في نظرة تجديدية تأصيلية إذ يقول في كتابه (أطمع أن أُغير منهج البحث النحوي للغة العربية ، وأن أرفع من المتعلمين إصر هذا النحو و أبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية و تهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها)[3] و يرى " تمام حسان " في العامل بأنه لا أساس لوجوده و إنّما العرف اللغوي هو الذي يفرض الشكل الإعرابي للكلمة من خلال المعنى الوظيفي في تراكيب اللغة إذ يقول: (الحقيقة أن لا عامل، إنّ وضع اللغة يجعلها منظّمة من الأجهزة و كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى و يتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية ، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية و الرفع دون ما سبب منطقي واضح ، و كان من الجائز جدا ان يكون الفاعل منصوب و المفعول به مرفوعا ... و قد جاءت هذه الحركة في نمطية اللغة على هذه الصورة . لأن العرف اِرتضاها كذلك)[4]

---

[1] – العلة النحوية , نشأتها و تطورها , د /مازن المبارك , دار الفكر (بيروت – لبنان) ط02 1971 ص : 51

[2] – الرّد على النحاة, ابن مضاء القرطبي , ص: 69 , 70

[3] –إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط02، 1413هـ– 1992 م ص:01.

[4] – اللغة بين المعيارية و الوصفية (م س) تمام حسان , ص:53

البواعث اللّغوية للتّأويل النّحوي:

التّأويل هو: (صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله) [1]

التأويل هو تلك المعاني المحتملة و التي تؤيّدها قرائن يتم من خلالها توجيه المعنى المنشود و المراد ؛و هو مسلك يوجه به النص عند مخالفة القياس سواء تعلّق بالفنون الأدبية على اِختلافها أو بالنص القرآني أي : (أنّ الكلام العربي لا بد أن يأتي على هيئة نموذج معروف و طبقا لقواعد محددة لا شذوذ فيها ولا تناقض و بالاِختصار طبقا لتصور نظري معين ، و لكن قد يأتي الكلام على غير هذا النموذج المعروف لديهم ، أو على خلاف القواعد و النظريات التي اِرتضوها للكلام لسبب أو لآخر)[2]

كما أنّ التأويل في النص القرآني يجب أن يحمل على أفصح كلام العرب وفي هذا الشأن يذكر "الحربي" : (يجب حمل كلام الله على الأوجه اللغوية القوية المشهورة دون الضعيفة و الشاذة و الغريبة ، اللائقة بالسياق و الموافقة لأدلة الشرع) [3]

و في هذا الشأن يذكر "ابن مجاهد " في قراءة أبي عمربن العلاء " الأكثر إيثاراً للإسكان فيقول : (كان يستعمل في قراءته التخفيف كثيرا) [4]

---

[1] – الاتقان في علوم القرآن(م س)، السيوطي 758 – 759

[2] – التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين ،د/جلال شمس الدين ، ص: 142.

[3] – قواعد الترجيح عند المفسرين (م س) ، (الحربي) ،ج 2، ص:635– 636.

[4] – السعة في القراءات ،ابن مجاهد ، ص :156.

و الملاحظ الذي لا شك فيه أن القرّاء قرأوا على روية و علم وليس على هوى أو اِنتحال و لذلك كان كثير من العرب يسكنون لام الفعل إذا اِتصلت بالهاء والميم و الكاف و الميم كأن أكرمكم و أعظمكم [1]

و كان "عمرو بن العلاء" –" يقرأ قوله تعالى : **(إِلَى بَارِئِكُم)** [2] مهموزة غير مثقلة)[3] كما جاء عند" ابن مجاهد"، و يذكر "سيبويه" أن قراءة **أبي عمرو** بأنها اِختلاس حين يقول : " و أما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا ، و ذلك قولك ، يضربها ومن مأمنك ، يسرعون اللفظ ومن ثم قال **أبوعمرو** (إلى بارئكم) و يدلك على أنها متحركة قولهم : من مأمنك ، فيبينون النون ، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون ولا يكون هذا في النصب لأن الفتح أخفُّ عليهم)[4]ولقد أنكر "المبرد" ما روي عن "سيبويه " بأنّه سكّن العلامة الإعرابية واِعتبر ذلك لحنا كما قال : " أنّ هذا لا يجوز في شعر ولا كلام، لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها لأنها دخلت للفرق بين المعاني وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش على جلالته ومحله يقرأ بهذا ، ونسبوا الغلط لمن أدى عن الأعمش،واِستدلوا على ذلك بأنّه تمام الكلام ، وأنّ الثاني لمّا لم يكن تمام الكلام أعرب باِتفاق) [5]

وقد أورد " ابن جني" :" ومما أسكنوا فيه الحرف إسكانا صريحا ما أنشده من قوله:[6]

---

[1] – ينظر المصدر نفسه ، ص: 154.

[2] – سورة البقرة ، الآية : 54.

[3] – سعة القراء ، ابن مجاهد ،ص: 155.

[4] – الكتاب ، سيبويه ، ج4،ص: 202.

[5] – البحر المحيط ، أبو حيان النحوي ، ج1،،ص: 334.

[6] – البيت للمغيرة بن عبد الله في ديوانه ، جمع وتحقيق : خليل الدويهي ،دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 1991،ص: 43.

رُحْتَ وفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيْهِمَا وَقَدْ بَدَاهَنَكَ مِنَ المِئْزَرِ" [1]

ويبيّن " ابن يعيش" في رفع " هنك " (أعربه بالحركة في حال الاضافة وهي لغة كما قال وسكنه تشبيها بعضد)[2] وإذا حُمل التأّويل على تعدد الأوجه وكُثرت تخريجاته كما هو الحال في النص القرآني فيحمل على الأغلب والأشهر وماتداولته العرب في ألسنتها على الفصاحة وكثرة الاِستعمال أي ما جرى على سليقتهم دون تكليف أو مزايدة وبذلك يذكر " الطبري" بقوله : (إنّ الكلام إذا تُنُوزِع في تأويله فحمله على الأغلب والأشهر من معناه أحقُّ وأولى من غيره ما لم تأتِ حجةٌ مانعةٌ من ذلك مايجب التسليم لها)[3]

قاعدة مجيئ معمول الخبر بعد العامل:

إنّ الظرف متى اِتصل بالفعل في زمنه أصبح تأكيدا للحدث الموجود أصلا في الفعل ولذلك يذكر "السيوطي" في هذا الشأن (وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه أو في حكمه ،فكأنّك إذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشيء)[4]

كما أن جواز تقديم خبر"إنّ" إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا له ما يبرره في اِتساع اللغة وتوليدها على اِعتبار أن الظرف في التقدير جار ومجرور وأنهما يتصلان بحدث وقوع الفعل وفي هذا يذكر "الرّضي" قوله : (وإنّما جاز تقديم الخبر ظرفا من توسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها ،لأن كل شيء من المحدثات فلابد أن يكون في زمان أو مكان ،فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن أجنبية منه ،فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم

[1] – سر صناعة الاعراب ، ابن جني، ج1،ص: 66.

[2] – شرح المفصل،ج01، ص:148.

[3] – جامع البيان (م س) الطبري ، ج 7، ص:212.

[4] – الأشباه والنظائر السيوطي ،ج1 ،ص:254.

يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي ،وأجرى الجار مجراه لمناسبة بينهما، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاِحتياج الظرف) [1]

والبصريون غالبيتهم ينكرون ألا يسبق معمول الخبر العامل إلا إذا كان ظرفا أو حرف جر في كان وأخواتها فأجازوا ذلك ومن ضمن الشواهد في أشعار العرب قول الفرزدق :[2]

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِم بِمَا كَانَ إيَّاهُم عَطِيّةُ عَوَّدَا

فالكوفيون أجازوا تقدّم معمول خبر كان (إياهم) على معموليها ،أما البصريون فأرادوا لذلك مسوغا حفاظا على القاعدة .

قاعدة تقدُّم معمول خبر (ما) على اِسمها :

إنّ اللجوء إلى التأويل هو منهج يدفعنا إلى تسوية أو إيجاد مبرر لخرقٍ طرأ في الضّابط والقاعدة مع تكرر نفس الظاهرة وبنفس الأسباب يصبح مسوّغها علة تبنى على قياس مستثنى كما هو الحال في التّخريجات التي اِتّفق عليها جمهور النحويين ومن ذلك (الغاية الحقيقة التي يتوخاها النحاة ليست غير تصحيح القواعد بتسويغ ما يختلف معها من نصوص تنسب إلى عصر الاِستشهاد ،وذلك بواسطة التأويل ، وهذا الموقف في اِعتبار النحاة ضرورة يفرضها منهجهم في قبول كل النصوص المأثورة عن ذلك العصر واِلتزامهم بها في تقنين القواعد ومراعاتهم لها في طرد الأحكام) [3]

[1] – شرح الكافية ،الشريف الرضيّ، ج1،ص :110–111.

[2] – تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ابن هشام الأنصاري ،ص :245.

[3] – أصول التفكيرالنحوي /علي أبو المكارم ،ص:232.

إنّ (ما) التي اِستوفت شروطها بعمل (ليس) يكون اِسمها وخبرها معرفتين نحو :(**مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِم**)([1]) .

ونكرتين نحو (**فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**)[2] على أنّ (أحد) اِسمها و(حاجزين) خبرها ، ويحتمل أن (أحد) فاعل "منكم" لِاعتماده على النفي ،و(حاجزين) نعت ،ومختلفين نحو (**مَا هَذَا بَشَرًا**)[3] [4] وكما هو معلوم فإنّ معمول خبر (ما) العاملة عمل (ليس) لا يجوز أن يتقدم على اِسمها .

غير أنّ هناك من الشواهد في الشعر العربي ما كسر هذه القاعدة فالشعراء يحق لهم ذلك الِاختراق وتجاوز النظم والقيود ليصل إلى درجة الإبداع فمتى حكم الناقد عليه بذلك حُقّ له أن يعبث باللغة كما شاء لأنّه اِمتلك ناصيتها وهو الذي يقودها وليست هي التي تقوده .

وفي قول "مزاحم بن الحارث العقلي" دليل مادي يفي به غرضنا .

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنَىً وَمَا كُلّ ُ مَنْ وَافَى مِنَىً أَنَا عَارِفُ

حيث قدّم الشاعر معمول الخبر (كل) بالرفع ووجه الصواب النصب ولا يتقدم على اسم (ما) فدلّ الرفع على عدم إعمال اِسم الفاعل (عارف) في (كل) على أنها منصوبة بِاعتبارها مفعول به لاِسم الفاعل وتكون هنا (ما) غير عاملة وذلك لخرق شرط الترتيب ، أمّا ماهو عليه البيت فـ(ما) هنا عاملة عمل (ليس) و(كل) اِسمها ، والجملة الاِسمية (أنا عارف) اِسمية

[1] –سورة المجادلة "الآ ية " :2

[2] – سورة الحاقة ،الآية : 47

[3] –سورة يوسف ،الآية : 34

[4] – مجلة الخلدونية ،مقال بعنوان (ابن هشام الأنصاري وأصول النحو العربي) للأستاذ الدكتور "عوني أحمد محمد" جامعة ابن خلدون تيارت، العدد:1 ماي 2006 ،ص:168.

في محل رفع خبرها والعائد الرابط بين جملة الخبر واِسم (ما) محذوف على تقدير "أنا عارفه") [1]

ويذكر" سيبويه "في المحل نفسه بقوله: (الهاء في عارف ،وكان الوجه عارفُه حيث لم يُعمل عارفٌ في كل ،وكان هذا أحسن من التّقديم والتأّخير ،لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيرا)[2]

ج. قصدية القارئ:

لقد كان للعرب ممارسات في القراءة وأنهم كانوا يأولون فهمهم للنصوص (الشعر)، بحسب فهمهم لدلالاتها واختلاف معانيها، ونرى ذلك جليا في سلوك أبي الطيب المتنبي مع قرائه، فقد كانوا يضنون قرائحهم وملكات تفكيرهم من أجل التوصل إلى قصدية شعره وقد شهد لهذا الحال بيته الشهير حين قال:

أَنَامُ مِلْءَ جُفُونِيْ عَنْ شَوَارِدِهَا وَيَسْهَرُ الخَلْقُ جَرَاهَا وَيَخْتَصِمُ

ولعل القارئ في تلك الفترة ربما في تأويله يذهب في اتجاه قبيح حمله على محمل تأويلاته ولذلك نجد أبو سعيد الضرير بخرسان يقول: "يا أبا تمام، لم لا تقول من الشعر ما يُعرف؟ فقال: وأنت لم لا تعرف من الشعر ما يقال؟"[3]، وفي هذا يذكر" مونسي حبيب": "وهي وضعية ينفض منها المؤلف يده، لأنه غير مسؤول عنها، قدّ ولدها لقاء الأثر بالمتلقي عبر فاعلية التأويل"[4].

---

[1] – أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ،ابن هشام الأنصاري ،ج1 ،ص : 272.

[2] – الكتاب ،سيبويه ،ج1،ص:72.

[3] – وفيات الأعيان، ابن خلكان، ص: 21.

[4] – فلسفة القراءة وإشكالية المعنى، حبيب مونسي، ص: 287.

إن تعدد القراءة واختلافها، وما ينتج عنها من تغيير في مستوياتها له تأثيره المباشر في اختلاف التأويل، وتعدد المعنى، كما أنّ هناك اعتبارات عدة من جانب

مرجعيات المتلقي بيئته وزمانه ومكانه كل هذا من شأنه أ يمنح بل ويفرض جملة من

المقاصد تكاد تكون متقاربة لجملة من القرّاء، غير أن هناك أصنافا أخرى من المتلقين يعمدون إلى مبدأ التفكيك، كما ورد عند "دريدا": "...أنه التموقع والتموضع داخل الظاهرة وتوجيه الضربات المتتالية لها من الداخل وبذلك يكون التفكيك هدما"[1]، والغاية من مبدأ التفكيك هو نسبية الأشياء بحيث لا تكون هناك حقيقة مطلقة، فهو بذلك يفتح باب الانزياح الدائم للدلالة ويرى بالمقابل 'إيكو' أن القراءات المتعددة تستنزف المعنى وتصل به إلى حالة النضوب، وهو بذلك يرى بان الركن القار هو القارئ ولا يلتفت إلى النص ويعزي توقف القارئ عن الإنتاج لسببين:

1. فتور الإنتباه، أي ألفت المثير.

2. أن الذكريات التي تلتحم بالإدراك لا تعود كما كانت نتاجا فوريا لانفعال الذاكرة"[2].

فالنص كجملة من التراكيب البنائية يتكشف ويختفي ويتحدث ويصمت حينا ومهمة القارئ هي كشف المحتجب والخفي وقراءة ما بين السطور مما يكوّن مغزى للنص قد يحيد وينفصل عما صممه له المؤلف فيذهب بذلك إلى مخالفة قصدية المؤلف ويجعل من التأويل: "قراءة ودودا للنص وتأملا طويلا في أعطافه وثرائه"[3].

---

[1] – المرجع نفسه، ص: 309.

[2] – التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، امبرتو إيكو، تر: سعيد بن كراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط01، 2000م، ص: 37.

[3] – محاورات مع النثر العربي، مصطفى ناصف، عالم المعرفة، الكويت، فيفري، سنة 1997م، ص: 07.

وقد أورد **غادمير** في هذا الصـــدد"أن المعنى النصـــي لا يتطابق مع قصـــده المؤلف، فالقصـديات السـيكولوجية للمؤلف تخصـه وحده، أما القصـديات النصـية فيجب النظر إليها باعتبارها جزء من خبرة القارئ"[1].

ولعل القصـــد الحقيقي لأي نص كان هو الثبات وإنما المتغير في دلالاته التي يمنحها المؤلف للنص: "...المعنى ثابت غير متغير لان مقاصـــد المؤلف التي صـــدر عنها المعنى معطاة بكنية نهائية، أما المتغيّر فهو الدلالة التي يمنحها كل مؤول للنص بحســـب مقاصـــده ومقصديته، وبهذا الثبات الذي يضمن الاستمرارية والإشراك، والتغير الذي يراعي مختلف السياقات يمكن التحدث عن صحة التأويل، فالمعنى هو موضوع الفهم والتأويل، والدلالة هي موضوع الحكم والنقد"[2].

وبالتالي فالبيئة بكل ملابســـاتها تلعب دورا هي الأخرى في تأويل نص واحد "نفس النص لا يشـتغل بنفس الطريقة، حين ينتقل إلى انسـاق جغرافية، وسـياسـية، وأيديولوجية مختلفة عن أنســاقه الأصــلية، وأنها لا تنتج نفس القراءات حين يقرؤها ويؤولها أشــخاص مختلفون لغويا، وعمرا، واجتماعيا، وثقافيا"[3].

التّعريف والتّنكير:

لاشـــك أن التعريف والتنكير من الأمور التي تتحكم في المعنى، تتحقق المجاوزة في التعريف بالضـمير واسـم العلم واسـم الإشـارة والاسـم الموصـول، والمعرف بالألف واللام والمضـاف إلى المعرفة والمنادى، أما التعريف بالضـمير فيذهب القزويني إلى أنه إذا "كان بالإضـــمار، فإما لأن المقام مقام تكلم...، وإما لأن المقام مقام الخطاب...، وإما لأن المقام

---

[1] – دارة الإبداع مقدمة في أصول النقد، شكري عياد، دار إلياس، القاهرة، 1986م، ص: 122.

[2] – مجهول البيان، محمد مفتاح، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط01، 1990م، ص: 105.

[3] – قراءة القراءة، رشيد بن حدو، مجلة الفكر العربي المعاصر، جانفي، 1988م، ص: 98.

مقام الغيبة"[1]، فدراسة البلاغيين "اقتصرت على ما حتمته المواضعة من الدلالة على التكلم أو الخطاب أو الغيبة، حيث أفادوا منها ربط السياق بها دون أن يوجهوا نظرهم إلى التعامل مع الضمير مطلقا، إذ هو بجانب ما يقدمه من دلالات وضعية، له إضافات سطحية لها أهميتها البالغة"[2]، فحديث البلاغيين المتأخرين عن التعريف بالضمير أدرج جملة من المجاوزات التي تقع في استعمال الضمائر، فالأصل في ضمائر الخطاب أن يقصد بها معين لكن قد تخالف هذا الأصل عندما يخاطب غير المعين ففي قوله تعالى: **(وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ...)** [3]، يرى القزويني: أن هذا الأسلوب"أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم، للقصد إلى تفظيع حالهم وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها، فلا تختص بها رؤية راءٍ، بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب"[4].

وهذا يعني أن بعد التّجاوز أو العدول في خطاب غير المعين هو تشهير وإشاعة الخبر ليعرفه الجميع، فالآية تتحدث عن المجرمين يوم القيامة وما يلحقهم من ذلة وهوان، ويذكر **إبراهيم بن منصور التركي** حينما يقول: (فجاءت صيغة الخطاب (ترى) لا تخص أحدا بعينه، وإنما تعم جميع العقلاء لإشهار أمر تلك الفئة، وإبلاغه إلى كل مخاطب عاقل، يتعظ بهم فلا يكون مصيره مصيرهم... ومثل هذا الاستعمال ياتي كذلك فيما يمثل حكمة عامة صالحة لأن تقال لكل أحد، فيأتي ضمير الخطاب ليبث هذه الحكمة إلى كل العقلاء الذين يستمعون القول فيعونه ويدركون فيفهمونه، كما في قول الشاعر:

إِذَا غَامَرْتَ فِي شَرَفٍ مَرُومٍ فَلاَ تَقْنَعْ بِمَا دُونَ النُّجُومِ)[5]

---

[1] – مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، ص: 179– 180.

[2] – البلاغة العربية قراءة أخرى، محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية للكتاب، 1984م، ص: 229.

[3] – سورة السجدة، الآية: 12.

[4] – مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، ص: 180.

[5] – العدول في البنية التركيبية قراءة في التراث البلاغي، إبراهيم بن منصور التركي، ص:564.

ولام التعريف فالأصل أن تكون إما للعهد أو الجنس وقد تخرج عن أصلها فتحمل بعدا بلاغيا آخر، ويقول في هذا الشأن **إبراهيم بن منصور التركي**: "فقد تأتي للدلالة على القصر الحقيقي، ذلك (أنك إذا نكّرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول، وإذا عرّفت لم يجز لك ذلك. تفسير هذا انك: (زيد منطلق وعمرو) تريد: (وعمرو منطلق أيضا) ولا تقول: (زيد المنطلق وعمرو)، ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد، فإذا أثبته لزيد لم يصحّ لعمرو)" [1].

أما التعريف بالإضافة فالأصل أن تكون لتعريف المضاف، غير أنه قد يتجاوز ذلك فتأتي الإضافة للتعظيم كقوله تعالى: **(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...)** [2]، أو الاستعطاف كقوله عز وجل: **(...قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي...)**[3].

وعن التنكير يقول **القزويني**: "وأما تنكيره فللإفراد كقوله تعالى: **(وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى...)**[4]، أي فرد من أشخاص الرجال، وللنوعية كقوله تعالى: **(وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ...)**[5]،

أي نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس"[6].

ويذكر **الصعيدي** معلقا على الآية الأولى: "ولا يخفى أن هذا المعنى أصلي للنكرة لا يصح ذكره هنا"[7]، والحق أن المعنيين كليهما معنى أصلي، فالنكرة تدل على عدد أو نوع

---

[1] – المصدر نفسه، ص:178.

[2] – سورة الإسراء، الآية: 01.

[3] – سورة الأعراف، الآية: 150.

[4] – سورة القصص، الآية: 20.

[5] – سورة البقرة، الآية: 07.

[6] – الإيضاح، القزويني، ج01، ص: 102.

[7] – المصدر نفسه، ج01، ص: 102.

ويذكر القزويني: "ذلك بأن المعاني البلاغة التي يفيدها التنكير عندما لا يقتصـــر على دلالته الأصلية، فقد يفيد التعظيم أو التحقير أو التكثير"[1].

إن التعريف والتنكير كلاهما يتحكم لاشـــك في المعنى ولهما من البعد البلاغي وظلال دلالتيهما ما يعطى لهما الأهمية في السياق ذلك أن "النكرة هي الاسم الذي لا يدل بذاته على معين أو معهود بين المتكلم والمخاطب، بل يدخلها ما يصـيّرها معرفة، كأن يلحقها (الـــــ) التعريفية أو تضـــاف إلى معرفة، ولذلك جعلها اللغويون أخفّ من المعرفة وأصـــلا لها، أما المعرفة فهي ما دلت على معين أو معهود إما بذاتها كالعلم، وإما بغيرها كالضـــمير والموصول، والإشارة وإما بغير ذلك مما ذكر تعريف النكرة"[2].

ففي قوله تعالى: **(وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْـــرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَـــنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِـــيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ)** [3]، فالتنكير في كلمة (حياة) أوقع الحمل على التعريف عند **الزمخشـــري** فقال في ذلك: "(على حياة) بالتنكير؟ قلت: لأنه أراد حياة مخصـوصـة وهي الحياة المتطاولة ولذلك كانت القراءة بها أوقع من قراءة أبّى (على الحياة)" [4].

ويذهب **أبو حيان** (ت: 745هـــــ) إلى أنه: "لو لم يُقدّر حذف لصـح المعنى، وهو أن يكون أحرص الناس على مطلق الحياة، لأنّ من كان أحرص الناس على مطلق حياة وهو تحقيقها بأدنى زمان فلأن يكون أحرص على حياة طويلة أولى، وكانوا قد ذُمّوا بأنهم أشـــدّ الناس حرصا على حياة ولو ساعة واحدة"[5].

---

[1] – المصدر نفسه، ج01، ص: 102.

[2] – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 136.

[3] –سورة البقرة، الآية: 96.

[4] – الكشاف، الزمخشري، مج01، ص: 168.

[5] – تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1973م، ج01، 313.

ويذهب **الجرجاني** (ت: 471هـــ) إلى نصـرة التنكير لوقعه وميزته فيقول: "وان قيل (على حياة) ولم يقل: (على الحياة)، حسنا وروعة ولطف موقع لا يُقادر قدره، وتجعلك تعدم ذلك مع التعريف وتخرج عن الأريحية والأنس إلى خلافهما. والســـبب في ذلك أنّ المعنى على الازدياد من الحياة، لا الحياة من أصـــلها، وذلك لا يحرص عليه إلى الحي، فأما العادم للحياة فلا يصـــح منه الحرص على الحياة ولا غيرها، وإذا كان كذلك، صـــار كأنه قيل: (ولتجدنهم أحرص الناس ولو عاشـــوا ما عاشـــوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضـــي الوقت وراهنه، حياة في الذي يسـتقبل)، فكما أنك لا تقول ههنا أن يزدادوا إلى حياتهم الحياة (بالتعريف)، وإنما تقول حياة، إذا كان التعريف لا يصـــلح حيث تُراد الحياة على الإطلاق كقولنا: (كل أحد يحب الحياة ويكره الموت)، كذلك الحكم في الآية"[1].

وفي قوله تعالى: (**فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَـــنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِـــبْهُمْ سَـــيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَـى وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ**)[2]، يرى **الزمخشـري:** إلى أن "في تعريف (الحســـنة) دلالة على كثرة ما يأتيهم الله من الحســـنات وان في تنكير (سـيئة) قلة ما يصـيبهم من السـيّئات، فتحمّل التنكير والتعريف دلالة مناطة في العادة بثنائية المفرد والجمع أو مناطة بالنعوت المصـــرحة بالكثرة والقلة كأن تقول الآية: (فإذا جاءتهم الحسنات قالوا لنا هذه، وإن تُصبهم سيّئات قليلـة يطيّروا بمـوسى

ومن معه) ولو كان ذلك لكان المعنى صـريحا، في متناول الخاصـة والعامة، أما النظم القرآني فقد لطّفه ودلّ عليه بغير أدواته المجعولة له حتى لكأنّه يكاد لا يُرى"[3].

ويبيّن **الزمخشـــري** ما للفظة من فصـــاحة داخل السـياق القرآني وتأثيرها على تأليف الكلام ونسقه وفائدة التعريف والتنكير في بسط وتوضيح الكلام.

---

[1] – دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 290 – 291.

[2] – سورة الأعراف، الآية: 131.

[3] – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج01، ص: 144– 145.

وقد أشـــار علماء اللغة على الفائدة من وراء التعريف والتنكير، والتي تربط الكلمات ببعضـها ببعض داخل النسـق الكلامي وترتيبها بحسـب المعاني والأغراض الكامنة في نفس المتكلّم، ومن الفوائد البلاغيـة للنكرة أن تكون للإثبـات فهي تفيد العموم في ســـيـاق النفي والنهي ولا تفيده إذا وقعت في سـياق الإثبات ويقول في هذا الشـأن **جمال الدين عبد الرحيم ابن حســن الإســنوي**: "النكرة في سـياق الإثبات إن كانت للامتنان عمّت كما ذكره جماعة منهم القاضـــي أبو الطيب في أوائل تعليقه كقوله تعالى: (**فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ**)[1]، ووجهـة أن الامتنـان مع العموم أكثر إذ لو صـــدق بـالنوع الواحد من الفـاكهـة لم يكن في الامتنان بالجنتين كبير المعنى"[2].

ويرى **الزمخشــري** بورود (فاكهة) فكرة إذ يقول: "فإن قلت: لم عطف النخل والرمان على الفاكهة وهما منها؟ قلت: اختصـاصـا لهما، وبيانا لفضـلهما، كأنهما لما لهما من المزية جنســان آخران كقوله تعالى: (وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ) 'أو لأنّ النخل ثمره فاكهة وطعام، والرمان فاكهة ودواء، فلم يخلصا للتفكه'"[3].

ومن المحدثين من أدلى برأيه وإســتفاض فيه وإهتّم بالتّنكير والتّعريف فيذكر المعاني البلاغية التي يفيدها عندما لا تقتصر على دلالته الأصلية فقد يفيد أغراض شتى ونذكر منهم **أحمد أحمد بدوي** الذي يقول: "النكرة تفيد معناها مطلقا من كل قيد، أما ما يذكره علماء البلاغة من معان إِستُفيدت من النّكرة، فإنّها لم تفدها بطبيعتها إنما اسـتفادتها من المقام الذي وردت فيه كأنما المقام هو الذي يصـف النكرة ويحدد معناها"[4]، فهو يرى أن ارتباط الكلمة المفردة بما يحيط بها من الكلمات الأخرى السـابقة أو اللاحقة فإنها تبقى صـوتا لا يحمل أي

---

[1] – سورة الرحمن، الآية: 68.

[2] – التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين عبد الرحيم، بن حسين الإسنوي (ت: 772هـ)، تحقيق: القدس للدراسات والبحوث، مراجعة: عبد الله محمد بن عبد الرحمان الشاغول، نشر: المكتبة الأزهرية للتراث، ص: 189.

[3] – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج04، ص: 453.

[4] – من بلاغة القرآن، أحمد أحمد بدوي، دار النهضة، مصر، القاهر، 1978م، ص: 128.

فائدة إخبارية وليس له قيمة بلاغية وإنما تظهر فائدة الكلمة من خلال اســتعمالها في الجملة ومما تؤديه داخل نسق الكلام واتساقها بين بقية الكلمات على مستوى التراكيب.

علاقة التّأويل النّحوي بالأسلوب وتجاوز ُضبط القاعدة النّحوية :

يذكر "عبد الجليل مرتاض":(في كتابه اللسانيات الأُسلوبية ويستطرد في القول:" لأنّ النموذج[1]* لا يعني إلا التمسك بقاعدة لغوية تواضع متكلموها عليها، ونحن لا نرث مما نرث هؤلاء المتكلمين، بل نرث فقط ما كانوا يتكلمون، ولا نرث الطرائق التي كانوا يتكلمون بها اِلاّ قصوراً منّا أو إعجاباً بتراكيبها، ولو كنّا ننطلق فيما نكتب ونتواصل من اللّغة كمادة خام لما تداخلنا معهم في طرائق اِستعمالاتنا، ولكن الاِشكال أنّنا ننطلق فيما نكتب ونتخاطب به من الكلام واللّغة معاً، لا أحد يعيب عليك أو يعاتبك إذا رفعت فاعلا مثلما رفعوا، ولا أحد يسمك بالعجز أو السطو على أحد إذا وظفت ناقة أو جملا)[2].

وهو بهذا يرى أنّ النّص يمكن لصاحبه أن يتقاطع معه كما هو حال التضمين في الشعر وهو مشروع ما كانت الفكرة متقاربة وفيها تداخل، وما نشهده في عالم الشعر من اِنحرافٍ يختار من خلاله الشاعر التميُّز والتفرُّد عن الآخرين وإن كان ذلك في صميم تراثنا نتمثله مع "أبي تمام" إذ كان:(صاحب صنعة ويستكره الألفاظ والمعاني، وشعره لا يشبه شعر الأوائل ولا طريقتهم لما فيه من الاِستعارات البعيدة والمعاني الموّلّدةِ)[3] ويذكر

---

[1] *– النموذج: الذي يفترض إمكان تثبيته لايقدّر له أن يتملص إلاّ من ملفوظات غير مكترث بها تكون سماتها متميز ذات حرية خاصة، ينظر كتاب اللسانيات الأُسلوبية لعبد الجليل مرتاض، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، 2013م، ص: 98،97.

[2]– المرجع نفسه، ص:98.

[3] –الموازنة بين الطائيين، الآمدي، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، د ط، 1961م، ص:06.

"المرزباني" أنّ "أبا تمام" اِستطاع أن يرسم منهجا شعريا يخصه فقال:(شديد الاِتّكاءِ على نفسه لا يسلك مسلك الشعراء قبله وإنّما يستقي من نفسه)[1].

فـــ"أبو تمام" اِستطاع أن يقيم علاقات بين تلك الألفاظ ليحدث في التراكيب المؤلفة لها اِنسجاما وذوقا كان من صنيعه لم يسبقه إليه أحد وقد عبّر عن ذلك "طه حسين" حين قال:(أصـــبحنا نعتقد أنّ اللّغة ملكاً لكلّ شـــاعرٍ وكلّ كاتبِ فهو إذا يجب أن يصـــرِّفها لا أن تصرِّفَهُ)[2].

وكان "أبو تمام" يبدع من خلال تجاوزه للمتداول بين الشعراء ويستخدم المجاز الذي تذهب فيه النّفس إلى قصـديات وتأويلات كلّها مبتغاً أراده الشـاعر، فهو بذلك يترك القارئ يبحر في معاني شعره ويضني قريحته من أجل الوصول إلى تلك الإغماضات في المعاني لأنّ:(ممّا أتى به من المعاني، لا يعرف ولا يعلم غرضـــه فيها، إلاّ بعد الكدِّ والفكر وطول التّأمل ، ومنه لا يعرف معناه إلاّ بالظنّ والحدس)[3]، ومن قوله [4]

وَثَنَايَاكَ إِنَّها إِغْرِيضٌ وَلِآلٍ تَوْمٌ وَبَرْقُ وَمِيضْ

ويقول "اِبن رشيق" في البيت:(شبهها بثلاثة أشياءٍ حقيقية، لأنّ حكم الواو غير حكم (أو) لا ســـيما وقد أتى التشـــبيه بغير كاف ولا شـــيء من أخواتها، فجاء كأنّه إيجابٌ وتحقيق)[5].

ومن جملة مخالفته لبقية الشعراء خصوصا في التشبيه، إذا كان من ميزة الشعراء الأوائل يشبهون ممدوحاتهم بالقمر في الجمال والأسد في الشجاعة والبحر في الكرم إلى

---

[1] –المرزباني، تح: علي محمد البجاوي، دار النهضة مصر، دط، 1965 م،ص:274–293.

[2] –من حديث الشعر والنثر، طه حسين، نشر دار المعارف ، مصر، دط – دت، ص:176.

[3]– الموازنة بين الطائيين، الآمدي ج01،ص:152.

[4] –البيت لأبي تمام في ديوانه، ص:169.

[5] العمدة، ابن رشيق،ج01،ص:292.

غير ذلك إلاّ أنّ" أبا تمام" خرج عن هذا العرف وكســر تلك القاعدة القديمة وأورد في جملة ما أورد التشبيه بالتّنين إذ يقول:[1]

وَلَّى وَلَمْ يَظْلِمْ وَمَا ظُلْمُ اِمْرُؤ حَتَّ النَّجَاءَ وَخَلْفَهُ التِّنْيُنُ

وقد اِستحسن كثير من الأوائل هذا الصنيع من "أبي تمام" وعدّوه خروجا عن المألوف وكسر لما تداول بين الشعراء في تلك الفترة ومن هؤلاء" عبد القاهر الجرجاني" بقوله:(إذا اِستقريت التّشبيهات وجدت التباعد بين الشيئين كلّما كان أشد، كانت إلى النّفوس أعجب، وكانت النّفوس إليها أطرب[2].

.

[1] –البيت لأبي تمام في ديوانه، ص: 309.

[2] –أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص:132.

خاتمة

لا يختلف اثنان في أي حال من الأحوال أنّ البّحث مهما كان لن نســـتطيع أن نوفيه ونحيط بكل جوانبه ،وذلك لتشـــعّبه وغزارة مادّته وكثرة مســـالكه، وإنّه لحليٌّ بنا أن نذكر نتائج بحثنا حتى يسـتطيع الدَّارسـون المتخصِّـصـون من أهل اللّغة و فقهاءها أن يسـتجلّوا مضـامينه ويقوِّموا حصـيلة بحث خلُصـت من خلاله إلى أنّ أغلب إن لم أقل كل الدّراسـات الحديثة التي خاضت في علوم اللّغة وأسَّست أنظمتها ،إنّما كانت بسبقٍ وإبداعٍ عربيين، غير أنّه لم تكن في زمن لتقنّن وتُمعير بالشّكل الذي آلت إليه، وإنّي أحسبُها سبقا وتشريفاً للعرب وإن كان هناك من فضـل أمّة على أمّة فالفضـل كل الفضـل للأمّة العربية على سـائر الأمم الأخرى؛ سـواء تعلّق ذلك بالدّراسـات اللّغوية أو المحافظة على أمّهات الدِّراسـات والكتب القديمة وترجمتها زمن حضارة الإسلام، إذ السّبق كان للعرب وخير دليل على ذلك ما شُفِّع به بحثنا من شـــواهد وأمثلة أدرجناها من لُّب وعمق تراثنا الحيّ النّاطق ومن اِعترافات الكثير من شرفاء الغرب الذين أبت أمانتهم العلميّة وموضـوعيّتهم وفطرتهم الإنسـانية إلا أن تذكر الحقيقة كل الحقيقة التي لا يختلف فيها عاقلان.

إنَّ اِتِّســـاع المعاني لابد له من حرّية في تناول أي لون أدبي نثرا كان أم شـــعرا، ليتصـــدّر كل هذا وذاك كلام الله عزّ وجلّ الحجّة البالغة والمعجزة الخالدة، الشّـــاهد الّرباني الذي لا يعتليه نصٌ ولا يعتريه الباطل ،لنكشف من خلال اِتِّساع هذه المعاني وتجاوز الأصل ومعـانقـة المطلق وكشـــف المتخفي وراء الدِّلالات ومغـايرة المـألوف والعـدول عن اللّفظ بمعجميته وتحكم السِّـــياق فيه ليمنح الخطاب حركية لغوية غير معهودة ،تجعله أجمل من الواقع، ومن خلال هذا كلّه توصّلنا إلى جملة من الحقائق جلُّها تمثّل في:

1. تجلّت في تراثنا اللّغوي العربي صـــوراً لأســـاليب اللّغة وتنوعها وطواعيتها تجاوزت بها المألوف وكسرت قيد المعيار لا للّحن ولكن لبلوغ جمالية النّص وإبداعيته، ولا يتأتّى هذا إلا لمن سبر أغوارها وعرف تراكيبها واِستحوذ معانيها وملك ناصيتها.

2. التّجاوز وإن ذُكر بمســـمّيات عديدة كالاِنحراف واللّحن المبرَّر والاِنتهاك المفاجئ والاِبتداع والاِبتكار والخرق و الاِنزياح و الاِلتفات و خيبة الأمل و الصَّـــدمة... كل هذا يعكس بصـــورة أو بأخرى مدى تعدُّد المضـــامين من أجل تجاوز المألوف وكســـر قواعد

المعيار ومراوغة المتلقى بكلام يجعل منهُ يُمعن النَّظر ويُمحِّص عمق الدّلالة ولا يقف عند ظاهرها فقط بل يُعمل الفكر ليدرك كل ما تعلق بأبعادها.

3. الخطاب الذي يرقى به صاحبه إلى الجماليّة والإبداع لا بد أن يتجاوز فيه اِستعمال اللّغة المعيارية ليصل به إلى تحقيق شعريّة النّص.

4. اِستعمال الصّيغ غير المألوفة والسِّياقات الغريبة واِبتكار المعاني وعمق الدّلالة من شأنه أن يُضفي على النّص قِيما جماليّة وأبعاداً بلاغية تترك المتلقي يسبح في بحر تصّوراته وتعدّد قصدياته.

5. قد لا تؤدي بعض التَّجاوزات في الأصل إلى كلام مرغوب فيكون التَّحايُل في كسر القاعدة النَّحوية غير مبرّر ويُحسب على صاحبه لا يُحسب له ،فيخرق المعيار ويُسقط المعنى فلا يجني إلا اِنتهاكاً لحرمة اللّغة وتقصيرا في حق النّص.

6. للتِّجاوز قرائن يعتمدها كأن يرجِّح المعنى على حساب القاعدة النّحوية.

7. قد تكون معارضة اللّفظ لحقيقة مدلولِه المألوف وكسر أنساق التّعابير من أجل وضوح الفكرة وعمق الدّلالة تجاوزاً مقبولاً.

8. قد يُساءُ فهم المتكلِّم ويُحمّل مالم يُرده صاحبه فيكون التَّجاوز غير المقصد فلا نأمن لَبساً ولا نجنى حصول فائدة.

9. التَّجاوز عملٌ أسلوبيٌ يساعد على اِنتهاك كل المعايير (التّجاوز عن الأصل) وتجاوزها إلى جماليات جديدة تقوم على الإيحاء والتّلميح والتّضمين لا التّصريح والبوح والكشف.

10. أهمية السّياق وضبطه للدلالة النّحوية ،ومدى تحكُّمه في المعنى العام للنّص.

11. التّجاوز ودلالته العميقة وأغراضه البلاغية ومكانته في كسر الكلام المعهود الرتيب.

12. التّجاوز يكسر أفق توقعات المتلقي بل ويفتح باب اِحتمال تعدد قصدياته.

13. الإعراب والنحو وأهميتهما في توجيه التّراكيب اللّغوية في السّياق.

14. تعدُّد المعنى وإدراكه من خلال السّياق.

15. علاقة دلالة الألفاظ بالدّلالات النّحوية وتفاعلها لخدمة المعنى العام وفهم النّص.

16. أهمية التّأويل في كشف المعنى السّليم وترجيح الدّلالة الصّحيحة اِعتمادا على القرينة بأنواعها.

17. تجاوز معيارية النّحو والبّعد البلاغي والمبتغى الإبداعي وما لهذا التّجاوز من أهمية في كسر الرّوتين والرّتابة وكشف حقائق النّصوص بآليات وكلام بديل يخرج عن النّمط والتّقليد.

18. ضبط المعاني يقوم أحيانا على تأويلات كما هو في النّص القرآني وذلك لموافقة النّص للواقع.

19. الوظيفة النّحوية وتعدد قرائنها اِعتمادا على قرائن لغوية داخل النّص وخارجه كما هو الحال في النّص القرآني (التّناص).

20. أهمية تضافر القرائن في كشف حقيقة المعنى.

21. المزايا والمبرِّرات في التّقديم والتّأخير وكذا الأسرار الإبداعية التي تصلح في مقام وتختّل في آخر.

22. الاِعتبار النّفسي لصاحب النّص له علاقة بتحديد دلالة النّص.

23. تعدّد المعاني للحركات الإعرابية للفظة والتّرجيح الذي يمليه السّياق.

24. النظر إلى التّجاوز على أنه يسعى إلى السُّمو باللّغة وتقديم المعاني في أبهى صورها ،ليس بالقفز على قوانين اللّغة وأُسُسها بل على المحافظة على ضوابطها ونظامها العام (حفاظا على الصواب وتجاوزا للأصل).

إنّ اِشتراك جملة من العوامل وتضافرها ؛سواء تعلق ذلك بالشّاذ في القراءات القرآنية أو شواهد من الشّعر أو ظواهر لهجية أو قواعد خرجت على مألوف العادة كتقديم عامل عن

معمول أو ذكر فرع قبل أصل أو زيادة أو حذف أو إعمال أو إبطال إنّما ذلك كله خروج عن الاِستعمال وكسر للضّوابط واِنحراف عن الأساليب من شأنه الاِتّساع في باب اللّغة وتوليد لمعانيها بشكل أو بآخر،وهو يُضفي الجمالية على النّص و يستميل القارئ ويشدُّ اِنتباهه فيقرأ بتمعّن ويفتّش في عمق النّص وأبعاد دلالاته.

وفي الختام أشكر الله العليّ القدير الذي يسّر لي خوض غمار هذا البّحث وإنهائه بعونه ولا أدّعي إلماماً بكل جوانب الموضوع ،فإن قصّرت فذاك مبلغي من العلم، فصدري رحب وكُلي اِستعدادٌ لتقبُّل النّصيحة والتّوجيه وأسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به وصل الله وسلم على نبينا الأُمّي وصحبه أجمعين.

"" والله أسأل أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه "".

.

.

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الطارق	(إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ)	08 – 09	04
الكهف	(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا)	103	19
مريم	(أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا)،	83	20
البقرة	(وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنوا واتَّقوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ)،	103	26
الواقعة	(عُرُباً أَتْرَابا)	37	33
طه	(إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى)	15	34
الأنعام	"(وَجَعَلْنَا الأَ نْهَار تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِم)"	04	41
الفتح	(يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ)	10	42
غافر	(...وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا...)	13	43
طه	(قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى)	63	45
النحل	(أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ...)	01	45
الفتح	(إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا) .	01	46
آل عمران	(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخرِجَتْ لِلنّاسْ تَأمُرون بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وَتُؤمِنُونَ باللهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ ۚمنهُمُ المُؤمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الفَاسِقُونَ).	110	46
البقرة	(خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)،	07	49
الحج	(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ) ،	05	49

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأنعام	(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ)	01	50
البقرة	(...سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ...)	06	52
الأنعام	(فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي...) .	78	53
الأنعام	(...لَا يَنْفَعُ نَفْسًا...).	158	53
الكهف	(...هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي...) .	98	53
الأعراف	(...إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) .	56	53
البقرة	(أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ...)	187	54
هود	(...وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ...)	81	56
الإسراء	(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ).	01	57
طه	(...وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً...)	53	58
طه	(...فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا...)	53	58
هود	(وَأَنْ اِسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيه يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعاً حَسَناً إلى أَجَلٍ مُسَمًّى)	03	59
البقرة	(وَمَا الله بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)	74	71
الطلاق	(لعلَّ اللهَ يحدثُ بعد ذلكَ أمراً).	01	77
النساء	(وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ اِنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا الله إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ)،	171	78
الكهف	(الحَمْدُ لله الَّذِي اَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا، قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَّدُنْهُ).	01	79
طه	(إِنّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)	62	80
هود	(أَنُلْزِمُكُمُوهَا)	28	84

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
محمد	(إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا)	37	84
البقرة	(فَسَيَكْفِيكَهُمْ اللهُ)	137	84
طه	(وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى)	59	85
الحديد	(يَسْعَى نُورُهُمْ بَينَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ)	12	86
الأنعام	(اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاَتِهِ)	124	89
النساء	(واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)	01	93
الفرقان	(إلاّ إنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعامَ، ويمشونَ في الأسْواقِ)	20	94
النّحل	(إنّمَا قولنَا لشيءٍ إذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُون)	40	95
المنافقون	(لولاَ أَخَّرْتَنِي إلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ)	10	95
البقرة	(لِلهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ علَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)	284	98
الأحزاب	(إنَّ اللهَ وَمَلاَئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)	56	99
البقرة	(إنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)	62	99
المسد	(حمَّالَةَ الحطَبِ)	04	102
هود	(ألاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ).	08	104
هود	(وبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)	16	105
سبأ	(أَهَؤُلاَءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)	40	105
البقرة	(فمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)	175	105
سبأ	(لَولاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤمِنِينَ)	31	106
الحجر	(لعَمْرُك إنَّهُمْ فِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)	72	107

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
المائدة	(وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ)	32	110
الأعراف	(وَقَالَ المَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَونَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ)	127	111
البقرة	(أَوْ يَعْفُو الْذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ).	137	112
الصف	(مَنْ أَنْصَارِيَ إِلَى الله)»	14	113
طه	(وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوْعِ النَّخْلِ)	71	113
آل عمران	(رَبَنَا إنّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَومٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللهَ لاَ يُخْلِفُ المِيعَادَ).	09	113
يوسف	(وَاِسْأَلْ القَرْيَةَ)	82	117
الفتح	(إنّ الذينَ يُبايعونكَ إنَّمَا يُبايعونَ الله يدُ الله فوقَ أيديهمْ).	10	122
الأعراف	(أَلهمْ أرجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لهمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ)	195	122
المسد	(واِمْرَأُتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)	04	123
البقرة	(...وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ...)	07	134
الفاتحة	(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)	05	139
البقرة	(...وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ...)	40	140
البقرة	(وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا...)	228	141
البقرة	(وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ...)	23	141
يونس	(...فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ...)	38	142
هود	(...فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ...)	13	142

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الإسراء	(...عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ...)	88	142
البقرة	(...وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ...)	23	142
الفاتحة	(إيّاك نعبد)	05	144
التكوير	(وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ).	08	144
الحاقة	(خُذُوهُ فَغُلُّوهُ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ)	31 – 30	144
المائدة	(وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ...)	116	145
الصافات	(لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ)	47	146
البقرة	(الم، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ)	02	146
التكوير	(وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ)	13	146
الفاتحة	(إيّاك نعبدُ و إيَّاكَ نَسْتَعِينُ)	05	147
البقرة	(وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ...)	124	150
التوبة	(...أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...)	03	150
فاطر	(إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ...)	08	150
الأنعام	(وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ).	100	151
الفاتحة	(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)	05	152
مريم	(قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا)	46	154
البقرة	(الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ...)	197	157
السجدة	(وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا...)	13	158
الأنعام	(...فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ)	149	158

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
يونس	(وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ...)	1 – 25	158
الأعراف	(...مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ...)	12	159
إبراهيم	(قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ...)	31	159
الإسراء	(وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...)	53	159
الأعراف	(قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)	16	159
النحل	(وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ)	06	160
الشمس	(فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا)	13	160
الصافات	(فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ، وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ)	103 – 104 – 105	160
الإسراء	(وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا)	16	161
النساء	(يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا)	171	167
المائدة	(لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ...)	73	167
المائدة	(...سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ...)	171	167
الأعراف	(حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ)	105	168
البقرة	(أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ)	187	171
طه	(وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)	71	171
آل عمران	(رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللّهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ)	09	171

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
المائدة	(وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ)	06	172
فاطر	(...وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ، إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ)	22	173
البقرة	(...إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ)	11	173
البقرة	(أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ...)	12	174
البقرة	(وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ...)	179	174
الأعراف	(خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ)	199	175
البقرة	(كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ...)	213	176
البقرة	(فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى...)	73	176
يوسف	(...فَأَرْسِلُونِ، يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ...)	45 – 46	176
الفاتحة	(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)	05	178
الأعراف	(وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)	42	179
القصص	(وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ)	23– 24	180
البقرة	(إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا).	26	184
المائدة	(أَوْ كَفَّارَةِ طَعَامِ مَسَكِين)	95	185
البروج	(وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ)	15–16–14	186
الكهف	(قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً)	96	186
المائدة	(...أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)	41	192
الأعراف	(...حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ...).	57	194

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأنفال	(وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا...).	06	194
الكهف	(فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا)،	11	197
النساء	(وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا)	101	197
طه	(وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى)	77	197
المسد	(وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)	04	198
القصص	(وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ).	59	208
آل عمرن	(...ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ...).	07	210
يوسف	(...وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ...)	100	210
آل عمران	(تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ... وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ... وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ)	27	211
النساء	(...وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا)	141	217
طه	(إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى، أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي).	39 – 38	219
الأنعام	(قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ).	145	220
البقرة	(إِلَى بَارِئِكُم)	54	229
المجادلة	(مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِم)	2 " "	231

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الحاقة	(فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)	47	231
الإسراء	(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...)	01	237
الأعراف	(...قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي...).	150	237
القصص	(وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى...)	20	237
البقرة	(وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ...)،	07	237
البقرة	(وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ)	96	238
الأعراف	(فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)	131	239
الرحمن	(فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ)	68	240

.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

المصادر والمراجع

1. أبحاث في اللغة والعروض، احمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 1995م.
2. ابن أبي ربيع (688هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1986م.
3. ابن الأثير، المثل السائر، أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، 1983م.
4. أبو الحسين بن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، ط01، 1400هـ/1980م.
5. اتجاهات البحث الأسلوبي، شكري عياد، دار العلوم للطباعة والنشر، السعودية، 1985م.
6. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن (ت:911هـ)، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.
7. الإحكام في أصول الأحكام ، ابن حزم الظاهري، تح: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ط، د.ت، ج02.
8. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإِسلامي، القاهرة، ط02، 1413ه-1992م.
9. أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1402هـ/1982م.
10. استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، ص: 77. ينظر: الخصائص، ابن جني، ج01.
11. أسرار البلاغة، تحقيق: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت- لبنان، ط02، 1999م.
12. أسرار العربية، ابن الانباري، أبو البركات، عبد الرحمن، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي، دمشق، سوريا، 1957.

13. أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ/1998م.

14. الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي، الدار العربي للكتاب، تونس، ط02، 1982م.

15. الأسلوبية وتحليل الخطاب، نور الدين السد، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ج01، د.ط، د.ت.

16. إشكاليات القراءة وآليات التأويل، نصر حامد أبوزيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط07

17. أصول النحو العربي , د- محمد خير الحلواني , مطبعة الشرق (الينوتيب) . دط 1979 .

18. الأضداد، ابن الانباري محمد بن القاسم، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 1987م.

19. الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم –دراسة نظرية تطبيقية-، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 2002م.

20. الإعجاز في دراسات السابقين، عبد الكريم الخطيب، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1975م.

21. أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، تقديم: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج01.

22. الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، د.ط، م.د، ج04.

23. أفعال العباد في القرآن الكريم، عبد العزيز المجدوب، الدار العربية للكتاب، 1985م.

24. الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، أحمد محمد قاسمن مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1976م.

25. الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، البطليوسي، تح: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، 1996م، ج02.

26. الانزياح في التراث النقدي والبلاغي، أحمد محمد ويس، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008م.

27. الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، أحمد محمد ويس، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة 01،2005م.

28. الإنسان المدينة في الشعر العربي الحديث، منصور مناف، بيروت، مركز التوثيق والبحوث، د.ط، 1978م.

29. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله البيضاوي، دار الجيل، بيروت، ط: 1329هـ، ج04.

30. أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك ، ابن هشام ثم: محي الدين عبد الحميد دار الفكر العربي للطباعة بيروت ، لبنان (دط) ج1 .

31. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاج، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986م.

32. الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عمر القزويني، دار إحياء العلوم، بيروت، 1988م.

33. البحث الأسلوبي معاصرة وتراث، رجاء عيد، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.

34. البحث الأسلوبي معاصرة وتراث، رجاء عيد، منشأة المعارف، الإسكندرية، جلال حزي وشركاؤه، القاهرة، 1993م، د.ط.

35. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 1980م، ج03.

36. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، دار المعرفة بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ج02.

37. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقق: يوسف المرعشلي، جمال الذهبي، إبراهيم الكردي، دار المعرفة، بيروت، 1990م، ج03.

38. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1988م، ج03.

39. البلاغة العربية في ثوبها الجديد، بكري أمين، دار العلم للملايين، بيروت، 1990م، ج01.

40. البلاغة العربية قراءة أخرى، محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية للكتاب، 1984م.

41. البلاغة العربية، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974م.

42. البلاغة عند المفسرين حتى نهاية القرن الرابع هجري، رابح دوب، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999م.

43. بنية العقل العربي –دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية- محمد عابد الجابري، طبعة مركز دراسات، الوحدة العربية، بيروت، 1994م.

44. بنية اللغة الشعرية، جون كوهين، ترجمة محمد متولي ومحمد العمري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1986م.

45. تاج العروس، الزبيدي محمد مرتضى الحسيني، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط03، 1969م، ج07.

46. تاريخ اللغات السامية، ولفنسون (أبو ذؤيب)، ط01، دار القلم، 1980م، بيروت، لبنان.

47. التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، امبرتو إيكو، تر: سعيد بن كراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط01، 2000م.

48. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرح ونشر السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، الطبعة الثالثة، 1401هـ-1981م.

49. التأويل والحقيقة، قراءات تأويلية في الثقافة العربية، علي حرب، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985م.

50. تأويلات وتفكيكات، محمد شوقي الزين، المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2000م.

51. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تح: عبد الرحمن، بن سليمان العثيمين، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة، الدراسات الإسلامية، العربية السعودية، 1976م.

52. التراكيب النحوية وصياغتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

53. التطبيق النحوي، الراجي عبده، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988م.

54. التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، سنة: 1998م.

55. التعريفات، الشريف الجرجاني علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1416هـ1995م.

56. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد , الدماميني . محمد بدر الدين ,ثم : محمد ابن عبد الرحمن المفدي. مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط 01 , 1403 ه 1983م , ج01

57. تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1973م، ج01.

58. التفسير الكبير، ابن تيمية، تحقيق: رشاد سالم، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، القاهرة، مصر، ط02، 1984م، مج04.

59. التفسير الكبير، الرازي فخر الدين، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط01، 1426هـ/2005م، ج01.

60. التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، مطبعة دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1978، الطبعة الأولى.

61. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين عبد الرحيم، بن حسين الإسنوي (ت: 772هـ)، تحقيق: القدس للدراسات والبحوث، مراجعة: عبد الله محمد بن عبد الرحمان الشاغول، نشر: المكتبة الأزهرية للتراث.

62. تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: لفيف من العلماء، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، القاهرة، الطبعة الاولى، سنة: 1964م.

63. جامع البيان، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1377هـ، ج01

64. جدلية الفعل القرائي عند العلماء والتراث،دراسة دلالية حول النص القرآني، د/أحمد عرابي ،ديوان المطبوعات الجامعية،2010/01.

65. الجمل في النحو، الزجاجي، تح: علي توفيق الحمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1984م.

66. جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، 1987م، ج03.

67. جواهر البلاغة ، السيد أحمد الهاشمي، دار الفكر، بيروت، طبعة 2000م.

68. حاشية على الكشاف، الشريف الجرجاني، تح:محمد مرسي عامر، دار المصحف، القاهرة، ط02، 1977م، ج01.

69. الحذف و التقدير في النحو العربي , دار علي أبو المكرم , دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع , القاهرة) ط 1, 2007

70. الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمدج علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1995م، ج01.

71. دارة الإبداع مقدمة في أصول النقد، شكري عياد، دار إلياس، القاهرة، 1986م122.

72. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، سعيد حسام النعيمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980م.

73. الدراسات النحوية في عمدة القاري للعيني، سامي الجميلي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط01، 2008.

74. دراسات في الدلالة والمعجم، رجب عبد الجواد إبراهيم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م.

75. دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، أحمد درويش، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.

76. دراسة الأسلوبية بين المعاصرة والتراث، أحمد درويش، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.

77. دلائل الإعجاز، الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط02، 1410هـ.

78. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، لبنان، 2000م.

79. دلالات التراكيب، محمد موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1987م.

80. دور الكلمة في اللغة، استيفن اولمان، ترجمة و تقديم و تعليق: كمال بشر، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع.

81. روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، الألوسي أبو الفضل شهاب الدين، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979م، ج08.

82. تأويلات وتفكيكات، محمد شوقي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2002م.

83. السؤال والجواب دراسة نحوية وبلاغية وقرآنية، محمد موسوني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م.

84. سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط02، 1413هـ/1993م، ج01.

85. سياق الحال، طه محمد بشير، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1994.

86. شرح التسهيل، ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ج01.

87. شرح الحدود النحوية، الفاكهي جمال الدين بن عبد الله (ت972هـ)، تح: صالح بن حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العربية السعودية، 1411هـ.

88. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، للامام القرافي ،تح:طه عبد الرؤوف سعد ،دار الفكر ، ط1، 1973.

89. شرح قطر الندى وبل الصدى، لِابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1،1963 م.

90. شرح كتاب سيبويه، السيرفي، تح: رمضان عبد الوهاب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط01، 1986 م، ج01.

91. شرح مختصر الروضة للإمام الطوفي، تحقيقي: عبد الله تركي، مؤسسة الرسالة، ط02، 1990م.

92. الشريف الرضي، حقائق التأويل في متشابه التنزيل، شرح: محمد الرضا آل كاشف عطاء، دار المهاجر، بيروت، لبنان، ط01

93. الشعرية التوليدية، عثماني ميلود، مداخل نظرية، شركة النشر والتوزيع، المدارس، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2005.

94. الصواعق المرسلة ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل، دار العاصمة، ط01، 1408هـ، ج02.

95. الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، جابر عصفور، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، 1992م.

96. ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت-لبنان)، د.ط، د.ت.

97. طبقات الشعراء، ابن سلام الجمحي، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

98. ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، 1401هـ/1981م.

99. ظاهرة الإعراب وتطبيقاتها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، الناشر: عمان، شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط01، 1981م.

100. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر.

101. الظاهرة القرآنية، مالك بن نبي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، د.ط، د.س.

102. الظواهر النحوية والصرفية في شعر المتنبي، عبد الجليل يوسف بدا، المكتبة العصرية، شركة أبناء شريف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 2006.

103. العربية الفصحى ولهجاتها، حسام البهنساوي، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، ط02، 2008.

104. العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي –دراسة تطبيقية- عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط01، 1419هـ/1999م.

105. العلة النحوية ،نشأتها و تطورها ، د /مازن المبارك ، دار الفكر (بيروت – لبنان) ط02 1971

106. علم الأسلوب، صلاح فضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1985م.

107. علم الدلالة العربي، فايز الداية، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1985م.

108. علم الدلالة والمعجم العربي، عبد القادر بورشيه، دار الفكر للنشر والتوزيع، سنة: 1989م.

109. علم الدلالة، أحمد مختار عمر، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982م.

110. علم اللغة، محمود السعران، دار المعارف، مصر، 1962م.

111. العلم والعلماء، أبو بكر جابر الجزائري، دار الشـــهاب للطباعة والنشـــر، باتنة، الجزائر، سنة: 1985م.

112. علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح، ط04، 1963م.

113. العمدة، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د.ت، ج02.

114. الفروق في اللغة، أبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، ط03، د.ت.

115. الفروق في اللغة، العسكري أبو هلال، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م.

116. فلسفة القراءة وإشكالية المعنى، مونسي لحبيب، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002م.

117. فنون البلاغة العربية، عبد العليم بوفاتح، مطبعة بن سالم الأغواط، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009.

118. الفوائد المشوق إلى علوم القرآن والبيان، ابن القيم الجوزية، تح: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط02، 1988م.

119. الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، شمس الدين أبي عبد الله محمد المعروف بابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- الطبعة الثانية، سنة: 1988م.

120. في البلاغة العربية، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974م.

121. في البنية الدلالية، سعد أبو الرضا، منشأة المعارف، الاسكندرية، رقم الإيداع: 87/5100، 1987م.

122. في النحو العربي، نقد وتوجيه، المخزومي مهدي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط02، 1986م.

123. القراءات في نظر المستشرقين، القاضي عبد الفتاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ط01، 1401هـ/1981م.

124. القواعد المثلى في صفات الله الحسنى، محمد صالح العثيمين، الدار السلفية، الجزائر.

125. الكامل في اللغة والأدب، المبرد محمد بن يزيد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ج03.

126. الكتاب، سيبويه، تح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط03، 1988م،ج01.

127. الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.

128. لباب النقول في أسباب النزول، السيوطي، الدار التونسية للنشر، ط03، 1989م.

129. اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفطر للطباعة والنشر، دمشق-سوريا، ط01، 2001.

130. لذة النص، رولان بارت، ترجمة: فؤاد صفا والحسين سبحان، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط01، 1988م.

131. لسان العرب، ابن منظور، بيروت، لبنان، 1985، ج05.

132. لسان العرب، ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، الطبعة السادسة

133. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، سنة: 1994م، ج: 02.

134. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط01

135. اللسانيات الأُسلوبية لعبد الجليل مرتاض، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، 2013م.

136. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، سنة: 1998م.

137. لمع الأدلة ، ابن الأنباري ،تح:سعيد الأفغاني ،دار الفكر ،بيروت ،ط2، 1971

138. اللّمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.

139. مباحث الكتاب والسنة، محمد سعيد رمضان البوطي، جامعة دمشق، ط02.

140. مجهول البيان، محمد مفتاح، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط01، 1990م.

141. المحاسن والمساوئ، إبراهيم محمد البيهقي، تح: محمد سديد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط01، بدون تاريخ.

142. محاورات مع النثر العربي، مصطفى ناصف، عالم المعرفة، الكويت، فيفري، سنة 1997م.

143. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب، د.ط، د.ت، ج01.

144. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: محمود فاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة 1995م.

145. المدارس النحوية (أسطورة وواقع)، إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع (عمان)، ط01، 1997.

146. مدخل إلى علم الأسلوب، شكري عياد، دار العلوم للطباعة والنشر، السعودية، ط01، 1982م.

147. المرزباني، تح: علي محمد البجاوي، دار النهضة مصر، دط، 1965 .

148. المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، محمد عبيد، د.ط، دار الثقافة، العربية للطباعة، د.ت.

149. مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط01، 2003م.

150. مصادر البحث اللغوي في (الأصوات والصرف والنحو والمعجم وفقه اللغة)، مكتبة الأداء، القاهرة، ط01، 2009.

151. المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية، 1966م.

152. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مطبعة أمزيان ،الجزائر ،د ت .

153. المعجم المفصل في النحو العربي، بابي عزيزة قوال، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992م.

154. معجم مقاييس اللغة، احمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، 1969م، ج01، ص: 160.

155. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت:761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، طبعة 1991م، ج01.

156. مغني اللبيب، الباب الخامس (ناقش فيها مجموعة من التوجيهات النحوية والإعرابية وتأويلات النصوص)، ج6/7-10

157. المفاجأة الأسلوبية عند جاكبسون هي "تولد اللامنتظر من خلال المنتظر"، ينظر: الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي.

158. مفتاح العلوم، ابو يعقوب يوسف محمد السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1983م.

159. مفتاح العلوم، السكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1987م.

160. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، نقلا عن: في السيميائيات العربية قراءة في المنجز التراثي، قادة عقاق، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

161. المفردات، الحسين بن محمد الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت.

162. مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبوزيد، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1998م.

163. المقتضب المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، لبنان، د.ت، ج01.

164. مقدمة التفسير الملحقة بكتاب تنزيه القرآن عن المطاعن، الراغب الأصفهاني، القاهرة، 1329هـ.

165. المقصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، دار الرشيد، عمان، الأردن، 1982م.

166. من بلاغة القرآن، أحمد أحمد بدوي، دار النهضة، مصر، القاهر، 1978م.

167. من حديث الشعر والنثر، طه حسين، نشر دار المعارف ، مصر، دط - دت.

168. منجد الطلاب، معلوف الياسوعي، الظرفية وقف على ضبطه فؤاد إفرام البستاني، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1981م.

169. منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق: محمد بالحبيب بالخوجة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط02، 1981.

170. الموازنة بين الطائيين، الآمدي، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، د ط، 1961.

171. الموشح، المرزباني، محمد بن عمران، تح: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1965.

172. الميسر في البلاغة العربية، عبد الله شعيب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

173. النحو العربي، نقد بناء، إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط01، 1995م.

174. النحو المنهجي، محمد أحمد برانق، مطبعة لجنة البيان العربي، د.ط، د.ت.
175. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة: 1983م.
176. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1983م.
177. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1420هـ/2000م.
178. النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، دار الشروق،، القاهرة، 1420هـ/2000م.
179. النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 152. وينظر: الخصائص، ابن جني، ج02.
180. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، شمس الدين محمد (ت833هـ)، راجعه وصححه، علي محمد الضياع، مكتبة مصطفى محمد، القاهرة، مصر (د.ت)، ج02.
181. نظرة القرآن إلى المستقبل في ضوء سورة البقرة، رضوان علي حسن السيد، شركة شهاب، الجزائر.
182. نظرية التأويل، بول ريكور، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي، ط01، 2003م.
183. نظرية القراءة، عبد المالك مرتاض، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران- الجزائر، 2003م.
184. نظرية القراءة، عبد المالك مرتاض، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002م.
185. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوية الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة: 1980م.
186. نيل المرام في شرح آيات الأحكام، محمد صديق حسن خان، الطبعة الثانية، 1963م.
187. الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط03، 1411هـ/1990م.

188. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، علي بن أحمد الواحدي، أبو الحسن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق- بيروت، ط01، 1415هـ، ج02.

المقالات والمجلات

1. ابن هشام الأنصاري وأصول النحو العربي، مجلة الخلدونية، جامعة تيارت، العدد 01، ماي 2006م.

2. إشكالية المصطلح البلاغي عند ضياء الدين ابن كثير، محمد رزمي، مجلة المصطلح، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد: 03، يناير: 2005.

3. أهمية السياق الثقافي تحديد الدلالة، عبد القادر سلامي، مجلة: دراسات أدبية و إنسانية، العدد: 04، سنة: 2005م.

4. بين الخطاب والنص، أحمد حساني، مجلة تجليات الحداثة، جامعة وهران، العدد: 01، 1992م.

5. التأويل النحوي بين الخرق والمعيارية، عرابي أحمد، مجلة الخلدونية، جامعة تيارت، نشر ابن خلدون، تلمسان، الجزائر، العدد التجريبي، رقم: 00، جانفي 2005م.

6. العدول في البنية التركيبية قراءة في التراث البلاغي، إبراهيم بن منصور التركي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج19، العدد: 40، ربيع الأول 1428هـ.

7. علم النحو وعلاقته بالقرآن الكريم وتفسيره، لخضر روابحي، مجلة دراسات أدبية وإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد: 04، 1426هـ/2005م.

8. قراءة القراءة، رشيد بن حدو، مجلة الفكر العربي المعاصر، جانفي، 1988م.

9. مجلة الخلدونية ،مقال بعنوان (ابن هشام الأنصاري وأصول النحو العربي) للأستاذ الدكتور "عوني أحمد محمد" جامعة ابن خلدون تيارت، العدد:1 ماي 2006.

10.مجلة الخلدونية، جامعة تيارت، نشر ابن خلدون تلمسان، الجزائر، العدد التجريبي: 00، جانفي 2005م

11.مجلة فصول، مجلد 11، عدد: 04، دراسة بعنوان (مقولة النوع وموقع الرواية في النظرية الأدبية الحديثة)، محمد ميشال، الهيئة المصرية للكتاب، يناير 1993م.

12.مفاهيم سيميائية بمصطلحات بلاغية عبد المالك مرتاض، مجلة سيميائيات، العدد: 02، جامعة وهران، 2006م

الرسائل الجامعية:

1. الإعراب ودلائله على المعنى القرآني، رسالة دكتوراه في الدراسات اللغوية، محمود رزايقية، سيدي بلعباس، 2011-2012.

.

الفهرس

الفهرس

شكر

إهداء

مقدمة..... أ

الفصل الأول: مفهوم مصطلح التّجاوز وعلاقته بدلالة القاعدة النّحوية

-تعريف التجاوز..... 05

-البعد البلاغي في التجاوز..... 10

-تعريف النحو..... 23

-ضوابط القاعدة النحوية وأهميتها..... 25

-المسائل النحوية الخلافية..... 30

-الإعراب..... 33

-تجاوز اللّفظ للقاعدة النحوية..... 44

-تجاوز القاعدة النحوية في التركيب..... 58

الفصل الثاني: التّجاوز وعلاقته بالتّوليد اللّغوي

-الظواهر اللّغوية الطارئة..... 68

-الظاهرة اللهجية والقاعدة النحوية..... 68

-التعدد الوظيفي في علامة النصب..... 78

-ضمير الفصل والإِسم الموصول..... 82

-النصب على الملفوظ اللّفظي..... 84

-الكلام العربي بين الإطراد والشذوذ..... 89

-بعض القراءات الشاذّة..... 91

-قاعدة العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار 93

اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة 114

الفصل الثالث: تجاوز الأصل وعلاقته بالتّركيب اللّغوي وكشف المعنى .....

-أهمية التقديم والتأخير 137

- الحمل على الجوار 162

-الإضمار 166

-التضمين 168

-القصر 173

-الإيجاز 174

-القول بالقوة والضعف 179

-التّوهم 181

-اللبس في المعنى 184

-التنازع بين الأفعال 186

-الإشتغال 187

الفصل الرابع: التّأويل النّحوي وأهميته في تخريج المعنى وعلاقته بضبط القاعدة

-أهمية السياق في إدراك المعنى 194

-السياق اللّغوي والأسلوب 201

-تنوع السياقات بتعاقب الظواهر الأسلوبية 207

-التأويل وشروطه 213

-التأويل في المفهوم الغربي 214

-علاقة التأويل بالدلالة..... 216
-التأويل النحوي بين المطابقة للحال وظاهر النّص..... 216
-توجيه المعنى النحوي..... 222
-التلازم بين العامل النحوي وظاهرة الإعراب..... 224
-البواعث اللّغوية للتأويل النحوي..... 228
-قاعدة مجيء معمول الخبر بعد العامل..... 230
-علاقة التأويل النحوي بالأسلوب وتجاوز ضبط القاعدة النحوية..... 241
-خاتمة.....
.....
..... 245
-فهرس الآيات..... 250
-قائمة المصادر والمراجع..... 260
-الفهرس..... 278